جامعة وهران 2
محمد بن أحمد
Université d'Oran 2
Mohamed Ben Ahmed

جامـــــــــعة وهـــران 2

كلية العلـوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

أطروحـــــــة

للحصول على شهـــادة دكتوراه"ل٠م٠د"

في العلوم الإقتصادية

تطور التجارة العربية البينية في إطار مـنطقة التـجارة الحرة العـربية الكـــبرى - دراسة حالة الجزائر-

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السـيدة : دحـــماني الهـــوارية

أمام لجنـــــــة المناقشـــــــة

مهدي ميلود	أستاذ محاضر – أ–	جامعة وهـــران 2	رئيـــــسا
دربال عبد القادر	أستـــاذ التعليم العالي	جامعة وهـــران 2	مقـــــررا
بن شيخ هواري	أستاذ محاضر – أ–	جامعة وهـــران 2	مؤطرا مساعدا
سدي عـــلي	أستاذ محاضر – أ–	جامعة تيـــارت	منـــاقشا
سي محمد كمال	أستاذة محاضر – أ–	المركز الجامعي عين تموشنت	منـــاقشا
بوتيفور زهرة	أستاذة محاضرة – أ–	المدرسة المتعددة التقنيات–وهران	منـــاقشة

السـنة الجـــامعية 2019/2018

شـــــكر وتقـــديـــر

أشكر الله وأحمده الذي أعانني ووفقني لإنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان إلى من كان له الفضل الكبير في الإشراف على هذا العمل الأستاذ الفاضل "**دربـــال عبـد القادر**"، وعلى ما قدمه من جهود وتشجيعات ونصائح ومساندة وتفهم طيلة فترة إنجاز هذا العمل، والذي تعلمنا منه معنى التفاني والإخلاص في العمل.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ "**بن شيخ هواري**" على تفهمه وتعاونه، وإلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وتقييم هذه الأطروحة.

والشكر الكبير إلى عائلتي التي كانت نعمة الحاضنة ونعم السند.

وكل الشكر والتقدير إلى فريق العمل بالمركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية، على توفير كل المعلومات والإحصائيات والنصائح من أجل إتمام هذا العمل.

كما لا يفوتني أن أشكر كل من قدم لي يد العون وشجعني على إتمام هذا العمل.

الإهـــداء

إلى من كان لهما كل الفضل بعد الله تعالى في أن أستمر في مسيرتي العلمية

إلى من كانا السند والعون والأمن والأمان

إلى رمز التضحية والعطاء، والذان غمراني بحبهما وحنانهما وزرعا الأمل في داخلي

إلى بهجة حياتي ونور أيامي وبلسم روحي، إلى الذين عبرا بي نحو الأماني الجميلة

إليكما أمـــــــي وأبـــــــي

إلى رفقاء دربي وسندي في الحياة، إلى أجمل هدايا العمر

إلى أخـــــتي وإخـــوتـــي

إلى المرأة المناضلة والمحبة والمعطاءة والتي كانت لي أما بعد أمي

إلى غاليتي جدتي

إلى البراعم الذين حلوا أيامي والذين أتمنى أن يكونوا خير خلف لخير سلف

(شرف الدين، سلسبيل، مرام، أنس محمد الأمين)

إلى جميع الأحبة والأصدقاء وإلى كل من شاركني طريقي في مساري التعليمي

إلى كل من تعلمت على أيديهم وزرعوا فينا شغف البحث وحب العلم

إلى كل محب للعلم مخلص للوطن

العـــــنوان	الصفحة
المقدمة العامة	1
الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الإقتصادي الإقليمي	18
المبحث الأول: ماهية التكامل الإقتصادي الإقليمي	20
المبحث الثاني: درجات التكامل الإقتصادي الإقليمي، مزاياه ومشاكله	29
المبحث الثالث: مناهج التكامل الإقتصادي الإقليمي	41
المبحث الرابع: المقاربات النظرية للتكامل الإقتصادي الإقليمي وآثاره	52
الفصل الثاني: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كخطوة لإعادة تفعيل التكامل الاقتصادي العربي	75
المبحث الأول : تجارب التكامل الإقتصادي العربي قبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأسباب الفشل	77
المبحث الثاني: خطوات البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	88
المبحث الثالث: مقومات النجاح ومعوقات التكامل الاقتصادي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	102
المبحث الرابع: الإجراءات التكميلية لتطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	114
المبحث الخامس: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والنظام التجاري الدولي	120
الفصل الثالث:تحليل واقع وأداء التجارة العربية البينية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	131
المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطور التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	133
المبحث الثاني: إتجاهات وخصائص التجارة العربية البينية	145
المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأثر إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على المبادلات التجارية بين الجزائر والدول العربية الأعضاء في المنطقة	151
المبحث الرابع : مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية الجزائرية مع المنطقة وأهم التحديات التي تواجهها	177
الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة الخارجية للجزائر مع دول المنطقة بتطبيق نموذج الجاذبية	189
المبحث الأول:الإطار القياسي المتبع في التحليل	191
المبحث الثاني:منهجية الدراسة والنموذج المستخدم	201
المبحث الثالث: تقدير نموذج الجاذبية للصادرات الجزائرية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	213
المبحث الرابع: تقدير نموذج الجاذبية للواردات الجزائرية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	230
الخاتمة العامة	247

المـــــــقدمة العـــــــــامة

المقدمة العامة:

إن التطورات التي شهدها الإقتصاد العالمي وخاصة خلال الربع الأخير من القرن العشرين، أدت إلى توسيع وتشابك العلاقات الإقتصادية وزيادة حدة المنافسة بين مختلف الدول. فزيادة حجم المبادلات التجارية، إرتفاع وتيرة حركة رؤوس الأموال، بروز ظاهرة العولمة، زيادة حجم الإستثمارات الأجنبية، إضافة إلى الدور الكبير الذي أصبحت تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات، والتي ساهمت بشكل كبير في تدويل الإنتاج ،وفي إطار المنظمة العالمية للتجارة التي دعت إلى تحرير التجارة الخارجية، كل هذا دفع بمعظم دول العالم وخاصة المتقدمة منها إلى إقامة تكتلات إقتصادية إقليمية، بغية تكوين إقتصاديات قوية تستطيع مجابهة الأخطار التي تعترضها والصمود في وجه المنافسة العالمية.

حيث أصبحت التكتلات الإقتصادية من بين معالم النظام الإقتصادي الجديد، فقد تم إنشاء العديد من الإتفاقيات التجارية منها مناطق التجارة الحرة، الإتحادات الجمركية، الإتحادات الإقتصادية وغيرها من الاتفاقيات التي تندرج ضمن أشكال التكامل الاقتصادي، والتي كانت مدفوعة بعدة عوامل منها الإقتصادية، السياسية والإجتماعية وذلك في معظم أنحاء العالم واشتملت على الدول المتقدمة والنامية على حد سواء: أمريكا الجنوبية (MERCOSUR)[1]، أميركا الشمالية (NAFTA)[2]، آسيا والمحيط الهادىء (APEC[3] ,ASEAN[4]...)،

[1] The Common Market Of The South (MERCOSUR)، (المريكسور) السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية التي تم إنشاؤها في عام 1991 وتضم 5 بلدان (الأرجنتين ،البرازيل ،باراغواي ،أوروغواي وفنزويلا التي انضمت إلى السوق في سنة 2006.

[2] The North American Free Trade Area (NAFTA): إتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وتضم كل من أمريكا، كندا والمكسيك، ودخلت حيز التنفيذ سنة 1994.

[3] Asia-Pacific Economic Cooperation(APEC)، منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي تأسست سنة 1989 وتضم إثنى عشر دولة من منطقة آسيا والمحيط الهاىء.

[4] The Association of Southeast Asian Nations (ASEAN)، رابطة دول جنوب شرق آسيا المعروف اختصارا باسم آسيان هو منظمة اقتصادية تأسست سنة 1967.

الكاريبي[1](CARICOM) ، إفريقيا (UEMOA[2], SADC[3], …) ، أوروبا [4](UE) ، وهكذا أصبحت جميع الدول عبر العالم منخرطة في إتافقية واحدة أو أكثر.

وقد عرف عدد الإتفاقيات التجارية الإقليمية في إطار التكتلات الإقتصادية تزايدا بشكل كبير وخاصة منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، حيث أحصت منظمة التجارة العالمية حوالي 583 إتقافية (جانفي 2014)، منها 377 إتفاقية دخلت حيز التنفيذ، حيث لم يكن يتجاوز عددها 33 إتفاقية بين سنتي 1990 و1994، فهذا التزايد راجع إلى الدور المهم الذي أصبحت تلعبه في عالم تسوده المنافسة الإقتصادية فقد إستحوذت على نسبة كبيرة من التجارة العالمية حسب المنظمة العالمية للتجارة (2013) بنسبة فاقت 85% نظرا للمزايا العديدة التي تتحقق من جراء قيامها كإتساع حجم الأسواق والإستعمال الأمثل للموارد نتيجة التخصص وتحقيق إقتصاديات الحجم مما يسمح بزيادة أحجام الإنتاج وإنخفاض تكاليفه كما ساهمت في زيادة تدفقات الإستثمارات الأجنبية بشكل كبير، كل هذا عزز من القدرة التنافسية للدول الأعضاء ومكانتها بالإقتصاد العالمي.

وتعتبر الدول العربية من الدول السباقة في التكامل الاقتصادي الإقليمي، حيث تعود أول تجاربها إلى خمسينيات القرن الماضي، فقامت بعقد العديد من الإتفاقيات منها معاهدة الدفاع المشترك سنة 1950، إتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية سنة 1957 وغيرها، إلا أن الجهود المبذولة من قبلها لم تكن ذات فعالية وباء معظمها بالفشل، نتيجة نقص الحوافز السياسية والإقتصادية. وأمام التطورات والتحولات الإقتصادية الدولية المتسارعة أدركت

[1] Caribbean Community (CARICOM)، مجموعة الكاريبي هي عبار عن سوق مشتركة بين خمسة عشر دولة من منطقة الكاريبي تأسست سنة 1973.

[2] West African Economic and Monetary Union(UEMOA) الإتحاد الإقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا تأسس سنة 1994 من قبل سبعة بلدان أفريقية (بنين ،بوركينا فاسو ،ساحل العاج ،مالي، النيجر ،السنغال وتوغو).

[3] The Southern Community African Development (SADC) الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي تم تأسيسها سنة 1974، تضم حاليا 14 عضو.

[4] The European Union (EU) ، الإتحاد الاوروبي هو تكتل سياسي وإقتصادي يضم حاليا 28 دولة من القارة الأوروبية بدأ مساره منذ خمسينيات القرن الماضي.

الدول العربية ضرورة اعادة النظر في تكوين تكتل إقتصادي عربي حقيقي، خاصة في ظل تواجد كل المقومات التي من شأنها إنجاح التكامل، من أجل دعم حركة التبادل التجاري البيني وتعزيز مسارات التنمية، إضافة إلى التخفيف من تبعيتها لإقتصاديات الدول المتقدمة وتكوين كتلة متماسكة سياسيا وإقتصاديا، فقامت بإعادة بعث روح التعاون والتكامل الاقتصاديين فيما بينها من خلال تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكان ذلك إستجابة لقرار القمة العربية المنعقدة قي القاهرة سنة 1996، حيث أصدر المجلس الإقتصادي والإجتماعي العربي قراره بتأسيس هذه المنطقة سنة 1997 والتي دخلت حيز التنفيذ في سنة 1998، حيث يتم في إطار هذه الإتفاقية إلغاء كل الرسوم الجمركية والإجراءات ذات الأثر المماثل على التجارة العربية البينية.

والجزائر هي الأخرى لم تكن في منأى عن هذه التحولات والتأثيرات التي خلقتها التكتلات الاقتصادية، وكبلد عربي، ونظرا لتوفر العديد من مقومات التكامل وإنتمائها الجغرافي والحضاري مع المنطقة العربية، أمضت هي الأخرى على هذه الإتفاقية، حيث سلمت ملف إنضمامها إلى جامعة الدول العربية في نهاية سنة 2008 والإنضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى رسميا سنة 2009 وعيا منها من أهمية الإنضمام إليها لتحقيق جملة من الأهداف منها التنويع الاقتصادي وزيادة الصادرات خارج المحروقات، والرفع من تنافسية المؤسسات الجزائرية، إضافة إلى الإستفادة من مزايا أخرى كفتح أسواق جديدة للمنتوجات الجزائرية.

إشكالية الدراسة:

إن توجه الجزائر إلى تبني إستراتيجيات الإندماج في الإقتصادي العالمي نابع من رغبتها في تنويع إقتصادها خاصة في ظل إرتباط هذا الأخير بشكل كبير على عائدات المحروقات (95% من الحجم الإجمالي للصادرات)، وحماية إقتصادها من التعرض للصدمات الخارجية الناجمة عن التغيرات في أسعار المحروقات التي أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا للسيادة الجزائرية. ومن هذا المنطلق شهدت الجزائر تحولا في سياستها التجارية خاصة بالسنوات الأخيرة

فقد إتجهت إلى تبني إقتصاد السوق وتحرير قطاع التجارة وإعطاء فرصة أكبر للتعاون الدولي والشراكة الأجنبية، فبعد تقديم طلب إنضمامها إلى منظمة التجارة العالمية والدخول في إتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي، إلا أنه وأمام العراقيل والتباطؤ التي شهدته الإجراءات الخاصة بالإنضمام، إضافة إلى التفاوت في مستويات التنمية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وعدم التكافؤ في الفرص بين الطرفين، إتجهت إلى الانفتاح على المستوى الإقليمي، من خلال تعزيز الإقليمية مع الدول المتوسطية والعربية والمفاوضات الجارية مع ثمانية دول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA). وفي ذات السياق فالجزائر ركزت إهتماماتها على الإندماج والإنفتاح خصوصا مع الدول العربية وتجسد ذلك في الإنضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، نظرا للعديد من العوامل المشتركة والتقارب بينهما والميزات والإمكانيات التي تتوفر عليها لخلق تكامل إقليمي حقيقي والإستفادة من مزاياه. ومن هذا المنطلق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي:

ما هو أثر إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التدفقات التجارية بين الجزائر ودول المنطقة؟

وفيما تكمن محددات التجارة البينية للجزائر مع دول المنطقة؟

و للإلمام بكل جوانب الموضوع نجزأ هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هي الظروف التي أدت إلى قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وما الذي يميزها عن تجارب التكامل الإقتصادي العربي السابقة ؟
- ✓ هل ساهم تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في زيادة حجم التبادل التجاري العربي البيني؟
- ✓ هل ساهم إنضمام الجزائر إلى المنطقة بزيادة حجم المبادلات التجارية بينها وبين دول المنطقة؟
- ✓ فيما تكمن محددات التبادل التجاري بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و التي تعمل على الزيادة أو الحد من تنمية المبادلات التجارية بينهما؟

فرضيات الدراسة:

1. إنضمام الجزائر إلى إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى له آثار إيجابية على الصادرات الجزائرية إلى دول المنطقة.
2. يبقى أثر إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الواردات الجزائرية من دول المنطقة مرهونا بإلغاء القائمة السلبية التي تضم السلع المستثناة من النظام التعريفي التفضيلي للإتفاقية.
3. تؤثر كل من المتغيرات المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الجوار، والإتفاقيات الثنائية إيجابيا على التجارة الخارجية للجزائر مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
4. تؤثر كل من المتغيرات المتمثلة في المسافة، العضوية في منظمة الدول المصدرة للبترول ومستوى الفساد سلبيا وتحد من تنمية المبادلات التجارية بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

حدود الدراسة: بناء على موضوع الدراسة والإشكالية المطروحة وفي حدود البيانات المتاحة إبتداء، فقد تم تحديد مجال الدراسة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2016، وهي الفترة التي رافقت إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وكذلك إنضمام الجزائر إليها، أما عن الإطار المكاني وبما أن الدراسة تتعلق بإحدى خطوات الدول العربية لتحقيق التكامل الإقتصادي العربي من خلال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فإشتملت الدراسة على الدول العربية المنظمة لهته المنطقة.

مبررات إختيار الموضوع: من بين مبررات إختيار الموضوع:

- ✓ تنامي ظاهرة التكتلات الإقتصادية الإقليمية و رسمها لإتجاهات جديدة في العلاقات الإقتصادية الدولية.

- ✓ كون منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أهم الخطوات التي أقدمت عليها الدول العربية لتحقيق التكامل الإقتصادي العربي.
- ✓ قلة الدراسات التي تناولت الموضوع بنفس المنهجية المقترحة، وبالتالي سيكون بمثابة مرجع للبحوث ذات الصلة بالموضوع.
- ✓ الموضوع يندرج ضمن التخصص، إضافة إلى ميل الباحثة إلى معالجة المواضيع التي تتعلق بالتجارة الدولية.

أهداف الدراسة :نهدف من خلال هذه الدراسة إلى :

- ✓ تسليط الضوء على أهم خطوات الدول العربية لتحقيق التكامل الإقتصادي بينها من خلال تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .
- ✓ معرفة العقبات التي تقف في طريق تعزيز التبادل التجاري العربي البيني.
- ✓ إبراز إنعكاسات إنضمام الجزائر إلى المنطقة على مبادلاتها التجارية.
- ✓ معرفة محددات التبادل التجاري بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال توظيف نموذج الجاذبية.
- ✓ تقديم توصيات أو مقترحات حول كيفية زيادة التبادل التجاري بين الجزائر ودول المنطقة.

أهمية الدراسة :تكمن أهمية الدراسة من خلال المكانة التي أصبحت تحتلها التكاملات الإقتصادية الإقليمية على مستوى العلاقات الإقتصادية الدولية، ورسمها لإتجاهات جغرافية جديدة للتبادلات التجارية، والتطرق إلى أهم المبادرات العربية الرامية إلى تحقيق التكامل الإقتصادي العربي من خلال تتبع التطورات التي طرأت على التبادل التجاري العربي البيني بعد تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛ والتوقف عند إشكالية ضعف التبادل التجاري

العربي البيني بصفة عامة والتبادل التجاري بين الجزائر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بصفة خاصة؛ ومحاولة رصد أهم المتغيرات المؤثرة على حجم التبادل التجاري بين الجزائر ودول هذه المنطقة للتوصل إلى كيفية زيادة حجم التبادل التجاري بينهما.

منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الإعتماد على كل من **المنهج الإستنباطي** والذي يتناسب مع الجزء النظري من الدراسة بالتطرق إلى وصف وتحليل نشأة وتطور التكتلات الإقليمية وأهم النظريات المتعلقة بها، و**المنهج الإستقرائي** بالإعتماد على الأساليب الإحصائية الوصفية والكمية لتحليل البيانات المتعلقة بالتجارة الخارجية للجزائر ومختلف مؤشراتها مع الدول العربية أعضاء المنطقة أما الجزء التطبيقي من الدراسة، تم الإعتماد فيه على منهج الإقتصاد القياسي بتوظيف نموذج الجاذبية واستخدام بيانات البانل للتعرف على أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على كل من الصادرات والواردات الجزائرية مع دول المنطقة، إضافة إلى المتغيرات التي تزيد أو تحد في التبادل التجاري بين الجزائر ودول المنطقة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت أثر الإتفاقيات التجارية الإقليمية على التدفقات التجارية داخل المنطقة التكاملية أو بالنسبة لأحد الدول الأعضاء بها، وكذلك بالنسبة للعوامل التي تعمل على زيادة أو كبح المبادلات التجارية البينية، وقد تم معالجة أغلب الدراسات المتعلقة بالموضوع من قبل الباحثين والمتخصصين بالدراسات التجريبية من خلال توظيف نموذج الجاذبية ،كما إختلفت هذه الدراسات في العديد من النقاط وتشابهت في أخرى، وفيما يلي بعض من هذه الدراسات والأبحاث التي لها صلة بدراستنا:

- دراسة [1] Nicolas Péridy ، Javad Abedini (2008)

حاولا الباحثان من خلال هذه الدراسة تقييم مبدئي لأثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على المبادلات التجارية البينية العربية، بإستخدام نموذج الجاذبية المطور وتوظيف منهج بيانات البانل بإستخدام البيانات المتاحة للدول أعضاء GAFTA[2] و35 بلد آخر خلال الفترة (1988-2005)، حيث جاءت النتائج لتؤكد دور كل من المحددات التقليدية للتجارة الدولية (الناتج المحلي الإجمالي، المسافة) إضافة إلى دور المحددات الجديدة، وخاصة آثار الحدود والتكاليف. كما توصلت الدراسة إلى أن إتفاقية GAFTA كان لها أثر مهم على المبادلات التجارية فقد زادت التجارة الإقليمية داخل المنطقة بنسبة 20% منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

- دراسة [3] Özgül BİLİCİ (2008)

قام الباحث في هذه الدراسة بإختبار أثر الإتحاد الأوروبي على التدفقات التجارية التركية، بإعتماده على نموذج الجاذبية، فتم إدراج العديد من المتغيرات الكمية (الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان الفرق في مستوى التنمية، بعد المسافة)، ومتغيرات وهمية (العضوية في الإتحاد الأوروبي، العضوية في منظمة التعاون الإقتصادي للبحر الأسود، الحدود المشتركة)، وتم تقدير النموذج بإستخدام بيانات البانل لعينة متكونة من 42 دولة خلال الفترة (1992-2006)، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي وهام لكل من الناتج المحلي الإجمالي لتركيا وشركائها التجاريين في تحديد التدفقات التجارية التركية، في حين ان عدد السكان والمسافة لهم تأثير سلبي، أما مستوى الفرق في التنمية ليس معنوي وبالتالي لا يؤثر على التدفقات التجارية والمتغير الوهمي للاتحاد الأوروبي له أثر إيجابي وهام ، (أكدت

[1] Abedini . J, Péridy. N (2008), « The Greater Arab Free Trade Area(GAFTA): an Estimation of Its Trade Effects » , Journal of Economic Integration.

[2] GAFTA : Greater Arab Free Trade Area.

[3] BİLİCİ . Ö (2008), « The Determining Role of EU in Turkey's Trade Flows: A Gravity Model Approach », Working Paper no: 08 / 06.

النتائج تعزيز الإتحاد الأوروبي للتدفق التجاري لتركيا، ولكنه لم يتسبب في تغيير ملموس وكبير في هيكل التجارة التركية).

دراسة [1] Matthias Busse and Steffen Gröning (2008)

في ظل سياسة الانفتاح التي انتهجتها الأردن في بداية التسعينات من القرن الماضي، حاولا الباحثان في هذه الدراسة تقييم تأثير مختلف اتفاقيات التجارة الحرة (إتفاقيات الأردن مع كل من: الإتحاد الأوروربي EU-FTA ، الولايات المتحدة الأمركية USA-FTA، الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة EFTA، الدول العربية GAFTA، سنغافورة Singapore)، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على كل من صادرات وواردات الأردن باستخدام نموذج الجاذبية. وقد توصلت الدراسة إلى أن أثر التحرير التجاري كان ضئيلا، حيث لا يوجد تأثير هام من الناحية الإحصائية على الصادرات والواردات بسبب تحرير التجارة المتعدد الأطراف أو التفضيلي، حيث لم يكن لاتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأردن أي تأثير هام في إجمالي التجارة أو التصدير أو الاستيراد.في حين كان للاتفاق الأمريكي أثر ملموس فيما يتعلق بقطاع النسيج، كما أشارت الدراسة إلى وجود استثنائين تمثلا في: تعزيز اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة للصادرات الأردنية، ومساهمة اتفاقية التجارة الحرة مع الدول العربية الأخرى (GAFTA) إلى زيادة الواردات. و في ظل ضعف القدرة التنافسية للأردن وهيكل الصادرات غير المواتي أوصت الدراسة صانعي السياسات الاهتمام بشكل خاص بالاحتياجات والإمكانات التي يوفرها جانب العرض من أجل أن يستفيد البلد من المزايا الممكنة لتحرير التجارة .

[1] Busse. M ,Gröning . S (2008) , « Does opening up pay off ? A gravity model approach on Jordan's Trade Liberalization », Hamburg Institute of International Economics (HWWI).

دراسة عماد عبد المسيح شحاتة (2011)[1]

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تشخيص العوامل المؤثرة في التجارة المصرية مع أعضاء الكوميسا، وقد تم تقدير نموذج الجاذبية للتبادل التجاري بين مصر ودول الكوميسا في حالتي الصادرات والواردات وتم إختيار أهم 7 دول تتاجر معهم مصر (جيبوتي، اثيوبيا،كينيا، ليبيا، موريشيوس، السودان، زامبيا) وذلك بإستخدام منهج بيانات البانل وتطبيق أسلوب التحليل المكاني خلال الفترة (1995-2010)، وتوصلت نتائج الدراسة فيما يخص نموذج الجاذبية المعدل للصادرات أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في مصر ذو أثر موجب على صادرات مصر للكوميسا، في حين أن زيادة كل من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لدول الكوميسا والمسافة الجغرافية تؤدي إلى إنخفاض صادرات مصر للكوميسا. أما فيما يخص نموذج الجاذبية المعدل للواردات توصلت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي لكل من مصر ودول الكوميسا وكذلك المسافة الجغرافية مع واردات مصر من دول الكومسيا، كما أن زيادة الدخل الفردي في كل من (السودان، كينيا، موريشيوس) يؤدي إلى زيادة واردات مصر من تلك الدول، أما زيادة الدخل الفردي في كل من (ليبيا، أثيوبيا، جيبوتي، زامبيا) يؤدي إلى إنخفاض واردات مصر من تلك الدول.

دراسة Abdmoulah .W (2011)[2]

تناولت الدراسة تدفقات التجارة لـ 20 دولة عربية إضافة إلى 77 شريك تجاري لسنتي 1997و 2008 كمحاولة لتقدير أثر كل من التكتلات الإقليمية العربية الأربع (جافتا[1]، مجلس التعاون لدول الخليج، إتحاد المغرب

[1] عماد عبد المسيح شحاتة (2011)، " الآثار الإقتصادية للتجارة الخارجية بين مصر والكوميسا بإستخدام نموذج الجاذبية للتحليل المكاني"، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، مجلد 21، عدد 4.

[2] Abdmoulah .W (2011) , « Arab Trade Integration: Evidence from Zero-Inflated Negative Binomial Model », Journal of Economic Cooperation & Development, Vol. 32 Issue 2.

العربي ودول إتفاقية أغادير)، وقد تم تطبيق نموذج الجاذبية على كل من تدفقات الصادرات الكلية والواردات الكلية والصادرات غير الفطية والواردات غير النفطية كل على حدي، وتوصلت النتائج إلى عدم فاعلية التكتلات الاقليمية العربية التي شملتها الدراسة فتأثيرها كان إما سالب أو غير معنوي، بإستثناء جافتا التي كان لها تأثير إيجابي على التدفقات التجارية العربية البينية وخاصة بعد إستبعاد النفط. في حين كان لمؤشر التكامل التجاري أثر ملموس على التدفقات التجارية في حالة إستبعاد النفط فقط، كما أن إتفاقية أغادير لم يكن لها أية أهمية على التكامل الجاري بين الدول الأعضاء بالاتفاقية، وهذا دل على أن التشابه الكبير في صادرات الدول العربية إلى جانب إنخفاض مستويات التكامل التجاري ليسوا من أهم العوامل المفسرة لفشل هذه الدول في تعزيز التجارة البينية العربية كما ورد في البحوث التجريبية السابقة، وإنما يعود إلى كون الدول العربية تتاجر مع الدول المتقدمة أو الدول النامية الأخرى وخاصة بالنسبية لدول APEC أكثر مما تتاجر فيما بينها إضافة إلى الحواجز الجمركية وغير الجمركية وهيمنة النفط على تجارتها. كما أوصت الدراسة بضرورة قيام الدول العربية بتنويع الصادرات والتقليل من الهمينة النفطية. والترويج للمنتجات المحلية في الدول العربية الأخرى إضافة إلى توحيد الرؤى والجهود المتعلقة بمشروع التكامل الاقليمي وإزالة الحواجز المتبقية على التجارة من خلال تطوير البنية التحتية لوسائل النقل والإتصالات لتسهيل حركة السلع والخدمات ورأس المال مما سينعكس ايجابا على تعزيز التجارة البينية العربية.

دراسة Amr Sadek Hosny(2012)[2]

وقد هدفت الدراسة إلى تقدير قيمة التجارة المضادة (The Counterfactual Value Of Trade) التي كانت الجزائر ستحققها مع شركائها التجاريين أعضاء GAFTA، في حالة ما إذا كانت قد إنضمت إلى هذه الأخيرة في سنة 1998. وذلك من خلال تطبيق A Synthetic Control Approach (SCM)، ومن أجل

[1] يطلق على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أسم *جافتا* إختصارا للتسمية وهو مأخوذ من إختصار اسم المنقة بالإنجليزية (GAFTA).

[2] Hosny.A.S (2012), Algeria's Trade with GAFTA Countries: A Synthetic Control Approach ,Working Papers in Economics, Mediterranean and middle east papers.

نمذجة التجارة الدولية تم إستخدام نموذج الجاذبية في التقدير. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تجارة الجزائر مع تسع دول من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(GAFTA) ، والتي تغطي أكثر من 96% من تجارة الجزائر قبل المعالجة، كان من الممكن أن تتحسن إذا وقعت الجزائر على الاتفاقية في سنة 1998.

دراسة علاوي محمد لحسن (2012)[1]

هدفت الدراسة إلى دراسة إمكانية تنمية وتوسيع التبادل التجاري العربي البيني كآلية لدعم مشروع التكامل الإقتصادي العربي، وذلك بإستخدام نموذج الجاذبية من أجل مقارنة الأحجام الفعلية للتجارة العربية البينية مع الأحجام المقدرة أو المحتملة، وقد أكدت الدراسة تجاوز قيم الصادرات المحتملة لقيم الصادرات الفعلية، وبالتالي وجود فرص تصديرية متاحة للدول العربية وجب عليها توجيه مواردها لإستغلال هذه الفرص.

دراسة FE Doukouré Charles (2013)[2]

وكان الهدف منها دراسة تأثير الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا (UEMOA) على ديناميكيات التجارة والتنمية في المنطقة التكاملية واقتراح استراتيجيات لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي بالمنطقة، من خلال تحليل العديد من المعطيات والوقوف على دور الجودة المؤسساتية على صادرات UEMOA عن طريق تقدير نموذج للصادرات الإجمالية وللصادرات البينية بالمنطقة إعتمادا على نموذج الجاذبية، وقد توصلت النتائج فيما يتعلق بالصادرات الإجمالية، أن جودة القوانين واللوائح ومستوى الفساد في البلدان الشريكة لـ UEMOA لهما تأثير تصاعدي على أداء الصادرات. أما بالنسبة للصادرات البينية، فإنها تزيد مع مؤشر سيادة القانون في البلدان الشريكة للمنطقة، كما تتأثر بمدى السيطرة على الفساد وجودة القوانين. التحسن في مؤشر السيطرة على الفساد في البلد المستورد في المنطقة يزيد من الصادرات داخل UEMOA، أما فيما يتعلق بجودة القوانين، فإن أي تحسن في المؤشر

[1] علاوي محمد لحسن (2012)، تحليل تدفقات التجارة العربية البينية بإستخدام نموذج الجاذبية– Gravity Model ، مجلة الباحث، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، العدد 10.

[2] FE Doukouré .C (2013) , « accords commerciauxregionaux : dynamique de l'integration, des echanges et du developpement dans L'UEMOA », Thèse de Sciences Economiques, Université de Paris 1.

يؤدي إلى انخفاض في الصادرات داخل UEMOA. كما أن المتغيرات المؤسساتية لا تؤثر على الصادرات بنفس الطريقة تبعا لطبيعة المنتجات المصدرة لأنه من الممكن أن تأثيرها على التجارة يتجلى بقوة أكبر للسلع المصنعة.

دراسة Javad Abedini, Nicolas Péridy (2014)[1]

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم رؤى جديدة حول الآثار التجارية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)، في إطار المنافسة غير الكاملة، من خلال نموذج مزج بين نموذج الجاذبية ونموذج تصدير العرض والطلب. وتتمثل مساهمته الرئيسية في تضمين متغيرات الجاذبية في وقت واحد وكذلك متغيرات العرض التصديري، ولا سيما إقتصاديات الحجم وتمايز المنتجات. وقد أظهرت النتائج تأثيرات محدودة من GAFTA على التجارة الإقليمية في المنافسة غير الكاملة حيث يقدر صافي خلق التجارة بحوالي 26 % من إجمالي الصادرات، بسبب غياب تمايز المنتجات والتجارة داخل الصناعة وبسبب تشابه أذواق المستهلكين وتكاليف الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، فإن القيم التجارية داخل دول GAFTA المحتملة هي أبعد من القيم الفعلية، نظرا لإدخال بعض الدول الأعضاء لحواجز تجارية جديدة وذلك رغم إزالة التعريفات الجمركية، ضف لذلك وجود العديد من المشاكل على مستوى المنطقة كعدم وجود آلية لتسوية النزاعات كاملة، غياب قواعد المنشأ التفصيلية والإفتقار إلى مؤسسات فوق وطنية، مما يخلق صعوبة في تحقيق سوق داخلي حقيقي حيث يمكن للشركات أن تتمتع بإقتصادات على نطاق واسع وللمستهلك أن يستفيد من زيادة عدد أصناف المنتجات. وقد أوصت الدراسة بضرورة التغلب على هذه المشاكل والإنتقال إلى مرحلة تكامل أعمق إضافة إلى تعاون سياسي أوثق كما إعتبرت أنه يمكن للربيع العربي خلق فرصة إضافية جديدة لتعزيز التكامل التجاري بين الدول، من خلال حكم جديد لتعزيز التكامل التجاري .

[1] Abedini.J, Péridy.N (2014), « Trade Effects of Regional Integration in Imperfect Competition: Evidence from the Greater Arab Free Trade Area »(GAFTA), nternational Economic Journal.

دراسة ستي حميد(2016)[1]

قام الباحث في هذه الدراسة بتقدير الإمكانيات التجارية لدول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) للفترة (2000-2014)، حيث تم تطبيق نموذج الجاذبية في تقدير العلاقة بين تدفقات التجارة الخارجية (صادرات وواردات) لهذه الدول الثلاث كمتغير تابع ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حجم السكان، المسافة، الحدود المشتركة، اللغة المشتركة، الواجهة البحرية، التاريخ المشترك، الإتفاقيات التجارية)، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن الإمكانيات التجارية للدول الثلاث من شريك تجاري إلى آخر، كما أن هناك شركاء تجاريين لاتتوفر على أية إمكانيات تجارية إتجاههم.

دراسة [2] Georges Harb and Nora Abou Shady (2016)

قاما الباحثان بتقدير أثر اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة البينية العربية في السلع المصنعة إضافة إلى دراسة التغييرات المحتملة في اتجاهات واردات البلدان العربية من السلع المصنعة من مزورديها الرئيسيين بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. وذلك باستخدام البيانات التي تغطي الفترة من 1998 إلى 2012 وقد تم التقدير حسب نموذج الجاذبية وتوظيف منهج بيانات البانل. وتوصلت النتائج إلى أن GAFTA قد زادت من تجارة الأعضاء بنسبة 20% تقريبا إضافة إلى حدوث زيادة في واردات البلدان العربية من آسيا اعتبارا من سنة 2005، مقارنة بالفترة 1998-2004. وقد أوصت الدراسة بإمكانية إجراء دراسات أخرى مستقبلا فبدل من تقييم أثر GAFTA على إجمالي التجارة في السلع الصناعية، يمكن إجراء تقييم أثرها فيما يخص منتج معين أو بالنسبة لفئة معينة من المنتجات (ضمن فئة السلع المصنعة)، والذي من شأنه أن يسفر عن نتائج أكثر تحديدا فيما يتعلق بأثر

[1] ستي حميد (2016)، استخدام نموذج الجاذبية في تقدير الإمكانيات التجارية لدول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (تخصص اقتصاد قياسي)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

[2] Harb .G, Abou Shady.N (2016) , «Arab Trade Dynamics after the Implementation of the Pan Arab Free Trade Area (1998–2012) », Review of Middle East Economics and Finance.

الإتفاقية على التجارة البينية العربية وتحديد فئات المنتجات التي يحدث فيها خلق أو تحويل للتجارة. ومن المجالات الأخرى الجديرة بالدراسة إختبار أثر الإتفاقية على التجارة العربية للمنتجات الزراعية بإستخدام نموذج الجاذبية مع إضافة متغيرات خاصة بالتجارة في السلع الزراعية للنموذج .

دراسة [1] M.D. Parra (2016)

حيث حاولت هذه الدراسة تحليل أثر اتفاقيات التجارة الحرة على تجارة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) للفترة 1994-2010، وقد تم التمييز بين التجارة الصناعية والزراعية لمراعاة جداول التحرير المختلفة. وتم التقدير حسب نموذج الجاذبية وتوظيف منهج بيانات البانل .ومن بين أهم النتائج التي توصلن إليها الدراسة أن اتفاقيات التجارة الحرة بين الشمال والجنوب واتفاقيات التجارة الحرة بين الجنوب – الجنوب لها تأثير مختلف من حيث زيادة التجارة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث كانت الأولى أكثر فائدة من حيث الصادرات لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ولكن كلاهما يظهران تكاملا أكبر في الأسواق العالمية .كما نجد أن اتفاقيات التجارة الحرة التي تشمل المنتجات الزراعية ، والتي تتمتع فيها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بميزة نسبية واضحة ، لها تأثيرات أكثر إيجابية لهذه الدول من تلك التي تشمل المنتجات الصناعية.

فالدراسات السابقة والمرتبطة بموضوع دراستنا إختلفت عن بعضها البعض في العديد من النتائج كما توافقت في نتائج أخرى، فتفسير التدفقات التجارية داخل المنطقة التكاملية يخضع إلى العديد من المتغيرات الكمية والنوعية، والتي تختلف بإختلاف طبيعة ودرجة المنطقة التكاملية وخصائص الدول الأعضاء بها، ومعظم الدراسات السابقة جاءت في إطار قياسي إتخذ من نموذج الجاذبية نموذجا مثاليا وعمليا للوصول إلى النتائج المرجوة. لهذا سنحاول في هذه الدراسة إستعمال نموذج الجاذبية لدراسة أثر GAFTA على التجارة الخارجية للجزائر مع دول المنطقة،

[1] Parra .M. D., Martinez-Zarzoso .I. & Suárez-Burguet .C (2016) The impact of FTAs on MENA trade in agricultural and industrial products, Applied Economics, 48:25, 2341-2353

وبالاستعانة بمنهج بيانات البانل، ولاستخلاص أهم المتغيرات التي تؤثر على حجم التجارة الخارجية الجزائرية مع دول منطقة GAFTA، وإقتراح إستراتيجيات لتعزيز التجارة البينية .

هيكل الدراسة:

تناولنا هذه الدراسة في أربعة فصول، حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للتكتلات الإقتصادية الإقليمية من خلال إبراز مفهوم وأهمية التكتلات الإقليمية في النظام التجاري الدولي مع التعرض لمختلف المقاربات النظريات الخاصة بالموضوع وآثارها في الأجلين القصير والطويل، في حين تم تسليط الضوء في الفصل الثاني على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تعد أهم المحاولات الحديثة لتحقيق التكامل الإقتصادي بين الدول العربية. أما الفصل الثالث حاولنا من خلاله إبراز أهمية وإنعكاس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم المبادلات التجارية العربية البينية بصفة عامة، وأثرها على حجم التبادل التجاري بين الجزائر ودول المنطقة بصفة خاصة. في حين تم تخصيص الفصل الرابع لمعرفة أثر إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأهم العوامل أو المتغيرات التي تؤثر في حجم التبادل التجاري بين الجزائر ودول المنطقة، وذلك عن طريق تطبيق نموذج الجاذبية على إجمالي حجم التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات للجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2016 مع الدول الأعضاء بالمنطقة، بإستخدام المعطيات الزمنية المقطعية والتي تعرف بإسم معطيات بانل، حيث تم الإستعانة بالبرنامجين الاحصائيين Eviews10 و Stata 15.1 بغرض تقدير هذه النماذج.

الفصل الأول

الإطار النظري للتكامل الإقتصادي الإقليمي

المقدمة

لقد حظي التكامل الإقتصادي الإقليمي بأهمية كبيرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ففي ظل تدهور العلاقات الإقتصادية بين الدول مابين الحربين العالميتين وما تبعه من كساد كبير، دفع بالعديد من الدول إلى التعاون والتكتل، من خلال عقد إتفاقيات تجارية فيما بينها، من أجل مجابهة التحولات التي شهدها الإقتصاد العالمي خاصة المتعلقة بالتجارة الدولية، لإعادة بناء إقتصادياتها وإعادة الإعتبار لمكانتها على الساحة الدولية. فالتكتلات الإقتصادية الإقليمية عرفت نشاطا واسعا سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي، لأنه أصبح جليا أنه لا يمكن تحقيق عملية النهوض بالإقتصاديات نحو التقدم والنمو بالشكل والسرعة المطلوبين دون تكامل إقتصاديات الدول المعنية، فالمزايا الناجمة عن الإنضمام إلى تكتلات إقتصادية كتحسين شروط التبادل الدولي، الإستفادة من وفورات الحجم والتخصص الإنتاجي ورفع القدرة التنافسية وغيرها، جعل من التكامل الإقتصادي لب أي أجندة إقتصادية، وسمة من سمات النظام الإقتصادي الدولي الجديد.

ومن أجل الإلمام بالموضوع سنتطرق فيما يلي إلى الإطار النظري للتكامل الإقتصادي الإقليمي للوقوف على تطوره، شروطه، والإطار القانوني المنظم له من خلال المبحث الأول، ومن ثم إبراز درجات التكامل الإقتصادي الإقليمي، مزاياه ومشاكله التي تنجر وراء قيامه من خلال المبحث الثاني، ومختلف المناهج والمقاربات النظرية والآثار الناجمة عنه من خلال المبحثين الثالث والرابع.

المبحث الأول: ماهية التكامل الإقتصادي الإقليمي

شهدت نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين تزايدا غير مسبوق لاتفاقيات التجارة الإقليمية. ومع سعي أوروبا لإكمال سوقها الإقليمية، سارع عدد كبير من بلدان أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا إلى تشكيل أسواقها الإقليمية الخاصة بها سواء في إطار إقليمي أو شبه إقليمي نظرا للمكاسب الإقليمية والمزايا العديدة التي تتحقق من قيامها، ومن أجل إعطاء صورة واضحة حول التكامل الاقليمي سنتعرض في هذا المبحث إلى مفهومه ونشأته، إضافة إلى الشروط الواجب توافرها من أجل قيام تكتل إقليمي والإطار القانوني المنظم له.

1- مفهوم التكامل الإقتصادي الإقليمي

يعود ظهور وإستخدام مصطلح التكامل الإقتصادي لأول مرة إلى الإقتصادي "**جاكوب فاينر**" (Jacob Viner) سنة 1950 والذي تأسست على يده نظرية الإتحاد الجمركي والتي تعتبر جوهر نظرية التكامل الإقتصادي.

وقد توالت بعد ذلك الأبحاث المتعلقة بالتكامل الإقتصادي من قبل العديد من الباحثين الإقتصاديين، إلا أن معظمهم لم يتفقوا على تحديد مفهوم وحيد للتكامل الإقتصادي، فقد تعددت التعاريف وذلك تبعا لإختلاف وجهات نظر الإقتصاديين فهناك من عرفه حسب الدوافع من إنشائه وآخرون حسب أهدافه وآخرون حسب مراحله، وهناك من يرى أن التكامل الإقتصادي بطبيعته إقليمي، لذلك يفضلون إستخدام مصطلح "التكامل الإقتصادي الإقليمي" Regional Economic Integration، وهناك من يرى أنه عبارة عن عملية يتم من خلالها تمييز وتغليب مصالح مجموعة معينة من الدول على حساب مصالح مجموعة دول أخرى، لذلك يستخدمون مصطلح "التكتل الإقتصادي"Economic block.

وفيما يلي سنستعرض أهم التعاريف التي قدمها رواد الفكر الإقتصادي التكاملي:

يعرف **"بيلا بالاسا" (B.BALASSA)** التكامل الإقتصادي على أنه "عملية وحالة"، فبإعتباره عملية فهو يشمل الإجراءات الرامية إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الإقتصادية المنتمية إلى دول وطنية مختلفة، وينظر إليه على أنه حالة بحيث يتمثل في غياب مختلف أشكال التمييز بين الإقتصاديات الوطنية.[1]

فبوصفه عملية أو مسار (Process) يتضمن كافة الإجراءات الموجهة لإلغاء التمييز بين الوحدات الإقتصادية المنتمية إلى الدول الرامية نحو التكامل، وحالة (State)، يشير إلى غياب مختلف صور التفرقة بين الوحدات الإقتصادية الوطنية.[2]

أما **تنبرغن (J-Tinbergen)** عند تعرضه لمفهوم التكامل الإقتصادي ميز بين مصطلحين هما التكامل السلبي والتكامل الإيجابي، حيث يتضمن التكامل السلبي "إلغاء أدوات معينة في السياسة الإقتصادية الدولية، أما التكامل الإيجابي يتضمن إجراءات إضافية من أجل إلغاء عدم الإتساق في الضرائب والرسوم بين مختلف البلدان، ووضع برامج إعادة التأهيل اللازمة لعلاج مشاكل التحول" [3].

أي أن التكامل السلبي يكون فيه إلغاء القيود الجمركية والعراقيل التي تقف في وجه تحرير التجارة الخارجية للدول الرامية إلى إقامة التكامل الإقتصادي فيما بينها، في حين أن التكامل الإيجابي يكون من خلال السعي نحو خلق مؤسسات جديدة ذات سياسات مشتركة ومتناسقة.

[1] Balassa , B .(1961), The Theory of Economic Integration,George Allen,Unwin, ltd, London, P1.

[2] بيلا بالاسا ترجمة راشد البراوي . (1964) ،نظرية التكامل الإقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 10.

[3] Pinde, J . (Mar., 1968) , Positive Integration and Negative Integration: Some Problems of Economic Union in the EEC, The World Today,Vol. 24, No. 3, pp. 88-110 (Published by: Royal Institute of International Affair).

أما **جونار ميردال (J.Myrdal)** يعرف التكامل الإقتصادي على أنه "العملية الإجتماعية والإقتصادية التي يتم بموجبها إزالة جميع الحواجز بين الوحدات الإقتصادية، والتي تؤدي إلى تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني فقط بل على المستوى الإقليمي أيضا"[1].

و قد أشار **فريتز ماخلوب (Machlup -F)** أن مفهوم التكامل الإقتصادي يرتكز على ثلاث قضايا[2]:

- أولا أن التكامل الإقتصادي يعتمد أساسا على تقسيم العمل.
- ثانيا التكامل الإقتصادي يؤدي إلى حركة السلع وعوامل الإنتاج.
- ثالثا التكامل الإقتصادي يمكن أن يرتبط بالتمييز أو عدم التمييز في معاملة السلع وعوامل الإنتاج.

أما **كارل دوتش**[3] **(K-deutsch)** إعتبر أن العملية التكاملية عملية تراكمية، تتطور معها المعاملات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بصورة تؤدي إلى تقليص احتمالات الاعتداء المتبادل وإلى توفير ظروف ومصالح ومؤسسات تنقل الدول المعنية إلى علاقات سليمة.

فالتكامل الاقتصادي في شكله الحديث يعتبر كعملية سياسية إقتصادية وإجتماعية تعنى بإقامة علاقات إندماجية متكافئة لخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة متناسبة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية للدول الأعضاء بالمنطقة التكاملية، من أجل تحقيق قدر أكبر من التداخل بين هياكلها الإقتصادية والإجتماعية، وأيضا تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية[4].

[1] Myrdal G. (1965), An international Economy: Problems and Prospects, Harper&Row, New York, p.08.
[2] Machlup ,F. (February 1977), Economic Thought, Economic Analysis, and Political Aims. In: A History of Thought on Economic Integration. Palgrave Macmillan, London. , No.75-52, p 18.

[3] Deutsch K. et al. (1957), Political Community and the North Atlantic Area, International Organization in the light of Historical Experience. Princeton University Press, Princeton.

[4] نبيل حشاد (2001)، الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الإقتصاد العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ، ص ص 53-54.

و في ضوء التعاريف السابقة يمكن إستخلاص أن مفهوم التكامل الاقتصادي يمكن التعبير عنه، بكونه عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تقيد حركة السلع، الخدمات، العمالة ورأس المال، ويكون بين دولتين أو أكثر من خلال إتفاقية يلتزم بها كل عضو من أعضاء التكامل، وخلق مؤسسات فوق وطنية والتي تعمل على التنسيق والتجانس المستمر والمتصل لكافة السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية وسياسات التجارة الخارجية.

2- شروط التكامل الإقتصادي الإقليمي

إن نجاح التكامل الإقتصادي يتوقف على توفر مجموعة من الشروط، وذلك من أجل تحقيق مكاسب الرفاهية وزيادة معدلات النمو الإقتصادي والتي منها:

- **التقارب الجغرافي:** يعتبر التقارب الجغرافي عاملا مهما في نجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي تسعى إلى تكوين تكتل اقتصادي فيما بينها، فالدول المتجاورة أو المتقاربة جغرافيا تتمتع بسهولة انتقال السلع والخدمات واليد العاملة داخل المنطقة التكاملية، كما يساعد القرب الجغرافي على خفض أو التقليل من تكاليف النقل. لذلك وفي هذا الصدد يرى krugman، أن مناطق التجارة الحرة بين الدول المتجاورة سيعمل على خلق التجارة أكثر من تحويلها إلى دول أخرى، وسيؤدي إلى العكس في حالة التكامل بين دول متباعدة جغرافيا[1].

- تجانس السياسات القومية الإقتصادية: إن إنتهاج سياسات اقتصادية مشتركة من خلال العمل على تنسيق وتجانس سياسات التعريفة الجمركية، السياسات النقدية، السياسات التجارية، السياسات الجبائية وسياسات الإستثمار بين الدول الأعضاء في منطقة التكامل إتجاه الدول الأخرى يعتبر ضرورة ملحة لتحقيق الأهداف المسطرة لهذا التكامل، وهذا يتطلب وجود مؤسسات فوق وطنية تسهر على صياغة وتنفيذ السياسات الاقليمية.

[1] منظمة العمل العربية، الأسس النظرية للتجارة الدولية والتكامل الإقتصادي، مكتب العمل العربي، 1996، ص28.

– **وجود الإرادة السياسية:** إن توفر إرادة سياسة قوية من قبل حكومات الدول من أهم الشروط التي تساعد على تعزيز وتعميق التكامل الإقتصادي. حيث أن اختلاف النظم السياسية، وتشعب التوجهات والأفكار يعد من أهم أسباب فشل التكامل الإقتصادي، لذلك فإن نجاح هذا الأخير مرهون بمدى إلتزام الحكومات بالقوانين والتشريعات الواردة في الاتفاقية والقبول بالتضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك[1].

– **وجود بنية تحتية ملائمة:** إن توفر شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة يسمح بإمكانية انتقال آثار الحجم والوفورات الخارجية والتقدم الاقتصادي داخل المنطقة التكاملية. ففي حالة عدم توفر وسائل كافية للنقل والمواصلات في الدول الأعضاء سيساهم في ارتفاع التكاليف وبالتالي يتعذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكتل الاقتصادي الإقليمي[2].

– **التقارب في مستويات النمو:** إن تكامل الدول ذات المستويات الاقتصادية المتقاربة (جنوب–جنوب أو شمال–شمال) سيعمل على تحقيق أهداف التكامل بسرعة وبشكل أفضل نظرا لغياب الفوارق الاقتصادية بينها، مما يقرب وجهات النظر من ناحية تنسيق السياسات وغياب إشكالية الدول الهامشية في حالة ما إذا كان بين دول متفاوتة في مستويات النمو، وهذا من خلال سيطرة الإقتصاديات الأقوى بالمنطقة التكاملية على كل الفرص الاستثمارية والامتيازات الأخرى على حساب الدول الأقل نموا، على نحو ما يحدث في الدولة الواحدة في حالة غياب دور المركزية في إعادة التوازن وتطوير المناطق الأقل نموا[3]، إلا أن هذا الشرط لم يعد شرطا أساسيا لنجاح التكامل، حيث أصبحت عملية التكامل تعمل بدورها على تحقيق التقارب في مستويات النمو بين الدول المختلفة مثل ماحصل في منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بإنضمام المكسيك (الأقل نموا) إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

[1] إسماعيل العربي . (1985)، التكتل والإندماج بين الدول المتطورة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 43.
[2] عبد العزيز هيكل . (1976)، الإطار النظري للتكلات الإقتصادية، معهد الإنماء العربي، ط 1، بيروت، ص 21.
[3] محمد محمود الإمام . (أوت 1990) ، التكامل الإقتصادي العربي بين عقدين، المستقبل العربي 138، ص 37.

– وجود دولة أو أكثر من الدول الأعضاء كقائد الإقليمي: لاشك أن توحيد السياسات الاقتصادية (كتوحيد قواعد لمنشأ، السياسات التجارية وقوانين الاستثمار) والتي تقتضيها المراحل المتقدمة من التكامل أي" **التكامل العميق**" Deep Integration" سينجم عنها ظهور مشكلات في مجال التنسيق خاصة إذا ما تباينت مصالح ووجهات نظر الدول فيما يخص مسارات وخطط العمل، لذلك فالاتفاق على إختيار دولة واحدة أو أكثر لتلعب دور القيادة في التكتل الإقليمي يكون ضروري من أجل تقريب الرؤى والتغلب على مشاكل التنسيق، على أن يتم الاختيار من منطلق أهمية الدولة أو الدول لاستمرار التكامل، لتكون بمثابة نقطة الارتكاز في مجال تنسيق القواعد واللوائح والسياسات، وأن تعمل على حل النزاعات ذات الصلة بقضايا توزيع مزايا التكامل من خلال تقديم بعض التعويضات المادية[1].

– تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي: إن قيام التكامل بين دول تختلف من حيث هياكلها الإنتاجية سيعمل على زيادة المبادلات التجارية البينية خاصة إذا تخصصت كل دولة في المشاريع الإنتاجية التي تمتلك فيها ميزة نسبية، مما يجعلها تستفيد من ميزة توسيع حجم السوق ووفورات الحجم أمام منتجات الدول الأعضاء. وفي الوقت الذي يتشابه فيه التخصص الإنتاجي في هذه الدول تفقد مثل هذه الميزة قيمتها إلى حد كبير، وبالتالي يفقد التكامل الاقتصادي أثره كتنظيم لتنشيط التبادل التجاري بين مجموعة الدول الأعضاء منه[2].

3- الإطار القانوني المنظم للتكامل الإقتصادي الإقليمي

إن زيادة وتضاعف عدد الاتفاقيات الإقليمية خاصة منذ سنة 2000 وتعدد صورها وتشابكها ، فرض إيجاد إطار قانوني ينظم إنضمام الدول لأكثر من إتفاقية. وتجدر الإشارة إلى معظم الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية منظمة بالفعل إلى إتفاقية تجارية واحدة على الأقل، ويرى البعض أنه على الرغم من أن عملية التكامل

[1] Fawzy. S (2002), The Economics and Politics of Arab Economic Integration, The Egyptian Center For Economic Studies, Working Papers No 66, p14.

[2] إكرام عبد الرحيم . (2002) ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة ، مكتبة مدبولي للطباعة والنشر، القاهرة ، ص ص 56-57.

الإقتصادي تبدو معقدة وخارج السيطرة، إلا أن المصاعب التي تواجه الدول الأعضاء في حالة عضويتها في أكثر من تكامل إقليمي يمكن التغلب عليها من خلال التنظيم القانوني لها[1].

1-3 الإستثناءات التشريعية المتعلقة بالتكامل الإقتصادي الإقليمي

يمثل عدم التمييز بين الشركاء التجاريين أحد المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية. ومع ذلك، فإن إتفاقات التجارة الإقليمية هي استثناء ويسمح بها في إطار منظمة التجارة العالمية، تحت قواعد معينة. وتماشيا مع هذه القواعد، ونظرا للحاجة إلى تحسين الشفافية وفهم أفضل لتأثير إتفاقيات التجارة الإقليمية على مصالح أعضاء منظمة التجارة العالمية، أصدر أعضاء منظمة التجارة العالمية تعليمات إلى أمانة منظمة التجارة العالمية بجمع معلومات عن إتفاقيات التجارة الإقليمية. وتعمل المنظمة أيضا كمنتدى للمناقشات بشأن آثار هذه الإتفاقيات على النظام التجاري المتعدد الأطراف ككل[2].

فإتفاقات التجارة الإقليمية بين أعضاء منظمة التجارة العالمية هي جميع إتفاقيات التجارة التفضيلية المتبادلة بين إثنين أو أكثر من الشركاء. كما تتلقى منظمة التجارة العالمية إخطارات من أعضاء منظمة التجارة العالمية بشأن ترتيبات التجارة التفضيلية (ACPr). حيث تعتبر إتفاقات التجارة التفضيلية أفضليات تجارية أحادية الجانب[3].

وقد بلغ عدد الإتفاقيات التجارية الإقليمة والتي دخلت حيز التنفيذ مابين1957 و2016 حوالي 270 إتفاقية[4].

ويبين الرسم البياني أدناه جميع اتفاقيات التجارة الإقليمية التي أخطر بها غات / منظمة التجارة العالمية (1948-2017)، بما في ذلك إتفاقيات التجارة الإقليمية غير النشطة، بحلول سنة بدء نفاذها.

[1] عبد الحكيم الرفاعي. (1975)، السياسات الجمركية الدولية والتكتلات الإقتصادية،الجمعية المصرية للإقتصاد والتشريع السياسي، القاهرة، ص148.

[2] https://www.wto.org/english/tratop_e/region_e/trans_mecha_e.htm .

[3] https://www.wto.org/english/tratop_e/region_e/scope_rta_e.htm .

[4] OMC . (2016), Rapport sur le commerce mondial , p 128.

الشكل (01.1) تطور الإتفاقيات التجارية في العالم 1948-2016

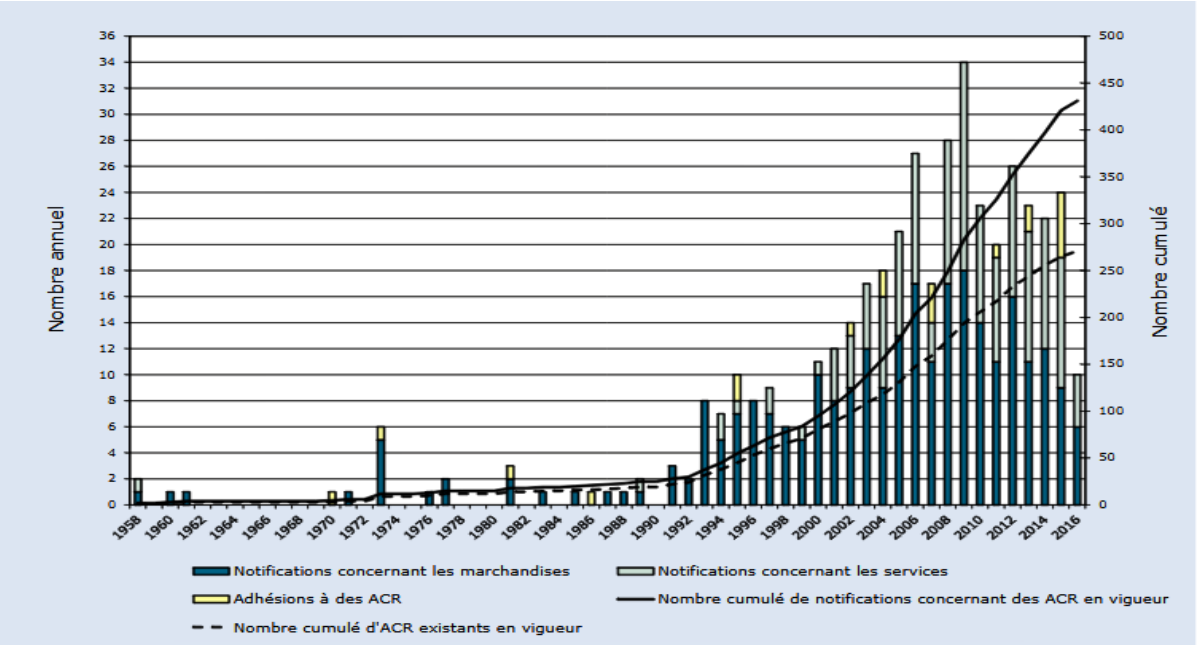

Source : The WTO Secretariat

3-1-1 المادة 24 من اتفاقية الجات:

تمثل المعاملة التفضيلية الممنوحة في إطار الإتفاقيات الإقليمية أهم إستثناء من مبدأي عدم التمييز والمعاملة بالمثل ولقد تم النص على هذا الإستثناء في المادة 24 من إتفاقية الجات. حيث تضمنت هذه المادة السماح بإقامة مناطق تجارة حرة وإتحادات جمركية منذ سنة 1947[1]، على إفتراض أن التكامل الإقليمي يمثل خطة متقدمة لخفض التعريفات على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية[2] ولكن في الإطار الإقليمي وأن أهدافه لا تتعارض مع أهداف الجات.

[1] عبد المطلب عبد الحميد (2003)، السوق العربية الشتركة: الواقع والمستقبل في الألفية الثالة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، ص 159.

[2] مبدأ الدولة الاولى بالرعاية: يعتبر أهم مبدأ لتحرير التجارة الدولية في إطار الجات 1995، حيث يتم إلغاء كل أشكال التمييز بين الأطراف المتعاقدة ولها نفس المزايا والإعفاءات. أنظر: سيد عبد المولى. (2003)، الوجيز في العلاقات الاقتصادية الدولية مع الإشارة خاصة إلى مصر،كلية الحقوق، جامعة القاهرة، دار النهضة العربية، ص ص 232-233.

وهذا تحت مجموعة من الشروط تتلخص فيما يلي[1]:

- ✓ تشمل الإتفاقية تحرير معظم المبادلات التجارية بين الدول المكونة للإتحاد الجمركي أو منطقة التجارة الحرة بإلغاء القيود التعريفية وغير التعريفية بين الدول المبرمة لها، بهدف ضمان جدية الإتفاقية ومنع إستثناء المنتجات التي تفرض عليها تعريفة جمركية مرتفعة من التحرير.
- ✓ لا يجوز أن تكون الرسوم المفروضة بالنسبة للتجارة مع الدول غير الأعضاء أعلى أو أكثر تقييدا من عبء الرسوم بالأقاليم المكونة للإتحاد، بغية ضمان عدم الإضرار بالغير عن طريق تفادي كل تمييز يترتب على إبرام الإتفاقية ويؤدي إلى تحويل مجرى التجارة.
- ✓ أن تتضمن الإتفاقية برنامجا زمنيا محدد المدة لتنفيذ الإتحاد الجمركي أو منطقة التجارة الحرة يتم من خلاله تنفيذ التخفيضات الجمركية على القطاعات الإقتصادية المحررة، وأن لا تتجاوز المدة 10 سنوات.
- ✓ أن يتم إخطار المنظمة العالمية للتجارة بتفاصيل الإتفاقية وتقديم البيانات المتعلقة بالإتحاد أو المنطقة المقترح تكوينها حتى تتمكن المنظمة من تقديم التقارير والتوصيات التي تراها لجنة التكامل الإقتصادي ملائمة.

3-1-2 أوجه قصور المادة 24 من جات (GATT) 1994

لقد تضمن المادة 24 جات 1994 عدة ثغرات والتي ترجع إلى عدم الدقة في صياغتها للكثير من العبارات العبارات ومن أبرز أوجه القصور التي أشارت إليها الدراسات ما يلي[2]:

- ✓ لم يعد التكامل الاقتصادي يقتصر فقط على منطقة التجارة الحرة أو الإتحاد الجمركي، بل تعددت صوره وأشكاله (السوق المشتركة، الاتحاد النقدي، التحاد الاقتصادي الكامل...).

[1] Hoekman B.M, Mavroidis P .C. (2009) , The Word Trade Organisation , Law ,Economics and Politics,First Published Routledge ,New York , P 57 .

[2] نعماوي رشيدة. (2013)، الآثار الإقتصادية لمناطق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الامريكية والدول النامية وبعض العربية منها، مذكرة ماجستير في الإقتصاد، جامعة وهران، ص 31.

✓ لم تستبعد المادة 24 بتحديد عبارة " غيرها من الحواجز التجارية المقيدة للتجارة " بشكل واضح، مما أدى إلى إستبعاد بعض الحواجز التجارية (كرسوم مكافحة الإغراق وقواعد المنشأ عند دراسة وتقييم الإتفاقيات المقدمة من قبل المنظمة العالمية للتجارة) .

3-2 المادة الخامسة من الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس): وهي مادة خاصة بالسماح بقيام التكامل الاقتصادي بكل أشكاله حيث تضمنت تحرير التجارة في الخدمات، ونصت على إلغاء التدابير التمييزية القائمة بين الاطراف المتعاقدة، مع حظر أي إجراءات تمييزية جديدة، وأن تغطي أكبر عدد ممكن من القطاعات[1].

3-3 شرط التمكين: يتضمن هذا الشرط السماح بإقامة ترتيبات تفضيلية بين البلدان النامية في تجارة السلع دون تقييدها بمدة زمنية معينة، بهدف تيسير وتعزيز التجارة في البلدان النامية[2].

المبحث الثاني:درجات التكامل الإقتصادي، مزاياه ومشاكله

من أجل تسليط الضوء اكثر وفهم طبيعة التكاملات الإقتصادية الإقليمية سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز المراحل والخطوات التي تتبعها الدول التي ترغب في إقامة تكامل إقليمي فيما بينها، وعن الدوافع التي أدت إلى هذا الإنتشار الكبير للإتفاقيات الإقلمية وشملت معظم دول العالم، إضافة إلى المشاكل التي تنجر عن تأسيس هذه الإتفاقيات أو الإنظمام إليها.

1- **درجات التكامل الإقتصادي الإقليمي**: تشير درجات أو أشكال التكامل الإقتصادي إلى المراحل التي تتبعها الدول الرامية للتكامل للوصول إلى التكامل الإقتصادي التام، حيث تتميز كل مرحلة عن الأخرى بمجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء بغية تعزيز التجارة البينية والإستفادة من المزايا التي تتحقق من قيام

[1] https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/26-gats_01_e.htm#ArticleV.

[2] https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/enabling1979_e.htm .

التكامل بينها. وقد أشار بالاسا (B. Balassa) (1961) في كتابه « The Theory Of Economic Integration » إلى وجود خمس مراحل للتكامل الإقتصادي وهي: منطقة التجارة الحرة، الإتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الإتحاد الاقتصادي، الاتحاد النقدي (التكامل الإقتصادي الكامل). في حين يرى بعض الإقتصاديين أن أولى درجات التكامل هي منطقة التجارة التفضيلية.

1-1 إتفاقيات التجارة التفضيلية preferential trade agreement(PTA) : هي عبارة عن إتفاقية تجارية تتم بين مجموعة من الدول، يتم من خلالها تقديم بعض المزايا كتخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون إلغائها كلية.

وتتميز هذه الإتفاقية بمجموعة من الخصائص التالية[1]:

- إقتصارها على تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية دون إلغائها كلية.
- تخص الجانب السلعي فقط للتجارة الإقليمية بين مجموعة الدول الأعضاء في المنطقة التفضيلية.
- للدول الأعضاء استقلالية في صياغة سياساتها الوطنية في المجالات الجمركية وغير الجمركية دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء.

و تجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من الإتفاقيات لا يقوم على المعاملة بالمثل في أغلب الأحيان فيكون التخفيض من جانب واحد فقط، فهي تعد إتفاقية أحادية الجانب لا تقوم على تبادل المزايا ولا يجوز أن يطالب بها طرف آخر خارج الإتفاق التفضيلي.

وقد أصبحت إتفاقيات التجارة التفضيلية في ظل قيام منظمة التجارة العالمية محظورة لأنها تتنافى مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، حيث أنهى إتفاق مراكش 1994 عهد النظم التفضيلية التي كان يتم من خلالها تقديم مزايا من قبل الدول المتقدمة للدول النامية دون إشتراط المعاملة بالمثل.

[1] [1] حاتم سامي عفيفي . (2005)، التكتلات الإقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية البنانية، القاهرة، ص37.

2-1 منطقة التجارة الحرة Free Trade Area (FTA): أغلب تصنيفات الإقتصاديين لمراحل التكامل الإقتصادي يعتبرون أن منطقة التجارة الحرة هي أولى مراحل التكامل، حيث يتم فيها إزالة كل القيود الجمركية والكمية المفروضة على السلع والخدمات بين الدول الأعضاء، في حين يحتفظ كل بلد عضو بسياسته التجارية إتجاه الدول غير الأعضاء، أي أن كل بلد عضو يطبق تعريفاته الجمركية على السلع المتأتية من الدول الأخرى،كما يتم الإتفاق على قواعد المنشأ فيما يخص السلع، حيث أن السلع المصنعة من قبل الدول الأعضاء تتحرك بحرية دون أن تفرض عليها رسوم جمركية، أما السلع المتأتية من دول أجنبية والعابرة لحدود المنطقة تفرض عليها التعريفة الجمركية .

المشكل الأساسي الذي تواجهه الدول الأعضاء في المنطقة هو إعادة التصدير، حيث تبحث الدول غير الأعضاء عن الدولة العضو بالمنطقة التي تطبق تعريفة جمركية منخفضة، ومن ثم تتنقل السلع الأجنبية بحرية داخل المنطقة من دون فرض رسوم جمركية إضافية عليها، مما يتسبب في إنحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل المنطقة.

ومن أجل القضاء على هذا المشكل يجب على الدول الأعضاء مراقبة منشأ السلع المتأتية من البلدان غير الأعضاء مع إلزامية تقديم شهادة المنشأ، مما يتطلب تكثيف الرقابة على الحدود والعديد من الإجراءات الأخرى[1].

كما تعتبر مناطق التجارة الحرة الشكل الأكثر إنتشارا في ما يخص أشكال التكامل الإتصادي بين مختلف الدول، لأنها تتطلب تنسيق وإجراءات أقل مقارنة ببقية مراحل التكامل الأخرى، وهناك العديد من الأمثلة عن هذه المناطق، "حيث تعتبر منطقة التبادل الحر لدول أمريكا الشمالية (NAFTA) الإتفاقية الأكثر نجاحا في العالم والتي تضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا و المكسيك، والتي تأسست في سنة 1994، وهدفت إلى: إلغاء الحواجز الجمركية، تسهيل المبادلات التجارية، ضمان شروط المنافسة العادلة وزيادة حجم الإستثمارات"[2].كما توجد

[1] Harrison A. E , Dalkiran E et Elsey E . (2004), Business international et mondialisation : vers une nouvelle Europe ,1 ere Edition De Boek Université ;Bruxelles , P 202 .
[2]Hyeans A . (2013), La douane au Coeur de la stratégie international des enterprises: Des controles au parenariat, Edition l'harmattan, Paris, p 20.

العديد من الأمثلة فيما يخص هذه المناطق كـ: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(GAFTA)، منطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا(ASEAN) وغيرها.

3-1 الإتحاد الجمركي Custom Union (CU): وهو مستوى أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية[1]. حيث تكون هناك حرية تنقل السلع و الخدمات داخل الإتحاد من دون فرض قيود جمركية أو إدارية، إضافة إلى توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء بالنسبة إلى السلع ذات المنشأ الأجنبي، وبهذا تتنازل الدول الأعضاء عن سياستها الجمركية الخاصة بها.

وما يميز الإتحاد الجمركي عن منطقة التجارة الحرة كونه يعمل على توحيد المعاملة التجارية للدول الأعضاء إتجاه الدول غير الأعضاء ،كما أنه" يقيد حرية أي دولة عضو بعقد إتفاقيات تجارية أو إتفاقيات دفع مع الدول الخارجية أو حتى تحديد الإتفاقيات المعقودة مع هذه الدول حيث لا بد من موافقة الدول الأعضاء في هذا الشأن، ويعتمد نجاح الإتحاد بصورة كبيرة على دور الدول الأعضاء في فعالية تطبيق التعريفة الجمركية الموحدة وحماية الدول الأعضاء من تدهور مركزها التنافسي والذي قد ينجم عن منح الغير مزايا تفضيلية أكبر"[2].

ويمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربع مكونات رئيسية هي[3]:

1-وحدة القانون الجمركي بين الدول الأعضاء ووحدة التعريفة الجمركية.

2-وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.

3-وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد.

[1] Mittaine J.F, Pequerul F.(1999), les unions économiques régionales ,Paris, Armand Colin., P 16.

[2] حاتم سامي عفيفي ، المرجع السابق، ص43.

[3] نفس المرجع، ص 292.

4-توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها، وتتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء .

ومن أمثلة الإتحاد الجمركي الرائدة نجد اتحاد البنيلوكس الذي قام بين كل من بلجيكا ولوكسمبورغ سنة 1922 وإنضمام هولندا سنة 1947 ودخل حيز التنفيذ في 1948.

4-1 السوق المشتركة Common Market: يتم في هذه المرحلة إضافة إلى إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء ووضع تعريفة جمركية موحدة إتجاه الدول غير الأعضاء، حرية تنقل السلع وعوامل الإنتاج (العمل ورأس المال).

العناصر الأساسية لتكوين السوق المشتركة هي [1]:

- منطقة التجارة الحرة
  - إلغاء التعريفة الجمركية و الرسوم ذات الأثر المماثل
  - إلغاء القيود الكمية و الإجراءات ذات الأثر المماثل
- الإتحاد الجمركي: تعريفة خارجية موحدة وقواعد مشتركة للسياسة التجارية
- السوق الداخلي(أو الموحد): حرية تنقل السلع ، الأشخاص، الخدمات، رؤوس الأموال وحرية المنافسة.

من أبرز الأمثلة على ذلك السوق الأوروبية المشتركة التي تم توقيعها بموجب معاهدة روما في 25 مارس 1957 بين كل من ألمانيا الإتحادية أنذاك وفرنسا وإيطاليا من جانب، و دول البينيلوكس(هولندا وبلجيكا وليكسمبورغ) من جانب آخر، التي أصبحت سارية المفعول إعتبارا من أول جانفي 1958.

[1]Raepenbusch S. V.(2005) , Droit intitutionnel de l'union européenn, Edition Larcier,Bruxelles P 55.

1-5 الإتحاد الإقتصادي Economic Union : تتمثل هذه المرحلة في كافة عناصر السوق المشتركة، إضافة إلى تنسيق كافة السياسات الاقتصادية (مالية ، نقدية، تجارية) والسياسات الاجتماعية والضريبية بين الدول الأعضاء، مع انشاء مؤسسة فوق قومية ملزمة لكافة الأعضاء[1].

1-6 الإتحاد النقدي Monetary Union: ويسمى أيضا بالتكامل الاقتصادي التام أو الاتحاد الاقتصادي والنقدي، حيث تعتبر هذه المرحلة آخر مرحلة من سيرورة التكامل الإقتصادي حيث تعمل الدول الأعضاء على تنسيق سياساتها الإقتصادية ووضع عملة موحدة.

فهو عبارة عن معدلات صرف ثابتة بين البلدان الأعضاء مع عملة موحدة ورقابة مركزية لمعدلات الفائدة بالإضافة إلى معدلات أخرى مرتبطة بالسياسة النقدية[2].

يعد الإتحاد الأوروبي من أبرز الأمثلة فيما يخص الإتحاد النقدي حيث تم توحيد العملة بين الدول الأعضاء وبدء التعامل بها كعملة رسمية إبتداء من 2002، إضافة إلى العملة الموحدة لدول إفريقيا الوسطى والتي إستكملت مؤسساتها سنة 1959 بإنشاء البنك المركزي الذي يتولى مهمة إصدار فرنك الجماعة المالية الإفريقية(CFA).

و يمكن الإستعانة بالشكل الآتي لتوضيح مراحل التكامل الإقتصادي:

[1] عادل أحمد حشيش. (2000)، العلاقات الاقتصادية الدولية،دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ص 270.

[2]Harrison A. E , Dalkiran E et Elsey E., Op.cit, p 206.

الشكل (02.1): درجات التكامل الاقتصادي الإقليمي

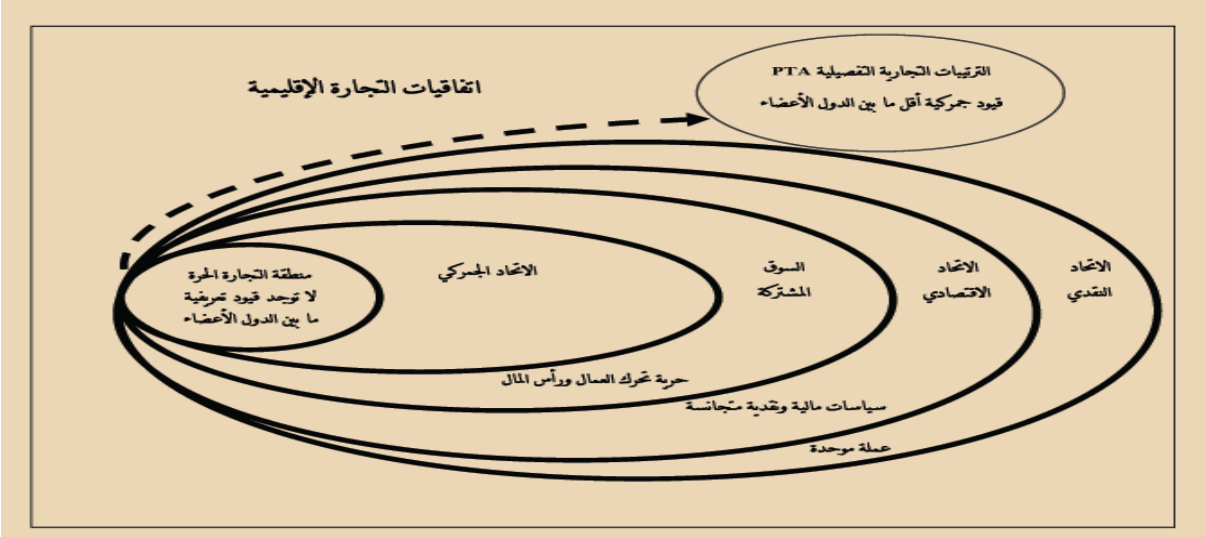

المصدر :عيسى محمد الغزالي . (مارس 2009)، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 81 ، ص 9.

2- مزايا التكامل الإقتصادي الإقليمي:

إن الإنتشار الكبير لإتفاقيات التجارة الإقليمية خاصة مع بداية التسعينيات عبر كل مناطق العالم وأمام شعور معظم ودول العالم على أنها مضطرة لدخول هذه الإتفاقيات، تم طرح تساؤلات كثيرة من قبل الأكاديميين حول العوامل التي يمكن أن تفسر هذا التبني والتوجه العام للتجارة الحرة الإقليمية "لماذا التغيير، ولماذا الآن"[1] . وقد إتجه معظم المهتمين بالشأن التكاملي في البداية إلى التفسيرات الإقتصادية لفهم دوافع هذا التوجه، وقد أشار كل من (Yeung,Perdikis, and Kerr 1999[2]; Hormats 1994[3]; Bergsten 1996[4])، إلى أن عدم فعالية الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وبعد ذلك منظمة التجارة العالمية، في التعامل مع قضايا التجارة، وأن انهيار الشيوعية وإخفاق تجارب إحلال الواردات في أمريكا اللاتينية جعل مزايا التجارة الحرة أكثر وضوحا، كما تم إضافة

[1] Frankel, J. A. (1997). Regional Trading Blocs in the World Economic System. Washington, D.C.: Institute for International Economics, p.4.
[2] Yeung M. T, Perdikis N. and Kerr W. A.(1999). Regional Trading Blocs in the Global Economy: The EU and ASEAN. Chelentham, United Kingdom and Northampton, MA: Edward Elgar
[3] Hormats. R. D. (1994). Making Regionalism Safe, Foreign Affairs 10 (March/April): 97-108. Huntington, Samuel P. 1997. The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order. New York: Touchstone
[4] Bergsten. F. C. (1996), 24. Globalizing Free Trade, Foreign Affairs 75 (3): 105-120

العديد من المزايا أو التفسيرات السياسية والإجتماعية لاحقا، وفيما يلي سنستعرض أهم هذه المزايا والتي هي بمثابة الدوافع نحو التوجه المتزايد لدول العالم للإقليمية.

2-1 **إتساع حجم السوق:** في ظل غياب الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء بالمنطقة التكاملية، ستمنح الفرصة لهذه الدول من تصريف الفائض من منتوجاتها التي أصبحت أرخص نسبيا من قبل التكامل وبالتالي التخلص من ضيق السوق المحلية.

كما يمكن أن تؤدي تأثيرات توسيع السوق الإقليمية إلى العديد من المكاسب والتي يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

1- الزيادة في الطلب على المنتجات، وهو ما يؤدي إلى زيادة المشاريع الإنتاجية وبالتالي تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة ويزيد من كفاءتها الإنتاجية.

2- زيادة التخصص وتقسيم العمل بين الدول المتكاملة، حيث بإمكان كل دولة أن تتخصص في المنتجات التي تملك فيها ميزة نسبية، مما يزيد من تنافسيتها وإنخفاض تكاليفها.

3- الإستفادة من وفورات الحجم الكبير وخفض تكاليف الإنتاج.

4- زيادة الكفاءة الإنتاجية: حيث أن إلغاء الرسوم الجمركية في المنطقة التكاملية سيساهم في خلق بيئة أكثر تنافسية، وبالتالي فإنتاج السلع المحلية سيواجه منافسة قوية من السلع المماثلة داخل دول عضو اخرى، مما يدفع المنتجين إلى تحسين إنتاجهم (الكفاءة الإنتاجية)، وبالتالي إنخفاض تكلفة الوحدة من السلعة محل التنافس.

2-2 تحسين شروط التبادل الدولي وتعزيز القدرة التفاوضية للدول الأعضاء: من مزايا التكامل الإقتصادي انه يقدم مزايا للمساومة مع أطراف ثالثة قوية[2] (كما هو الحال من إنضمام المكسيك إلى NAFTA) حتى تستطيع تحقيق مصالحها، فالتكامل الإقتصادي يؤدي حتما إلى تحكم الدول الأعضاء مجتمعين في نسبة من التجارة الدولية

[1] إكرام عبد الرحيم.مرجع سبق ذكره، ص 60.

[2] Milner H . (1998), Regional Economic C-operation, Global Markets and Domestic Politics: A Comparison of NAFTA and the Maastricht Treaty, pp. 19-41 in Regionalism & Global Economic,p 20.

أكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة على حدة، والقدرة على المساومة تؤدي إلى تحسين وكفاءة التبادل التجاري مع الدول الخارجية، حيث تستطيع الدول المتكاملة إستيراد السلع الأجنبية بأسعار منخفضة مع إمكانها من رفع أسعار سلعها الوطنية المصدرة للخارج، بالتالي تستطيع الدول المتكاملة وضع حد لتقلبات الأسعار الخاصة بصادراتها والتي تحدث نتيجة التقلبات الدورية في مستوى التشغيل و الإنتاج في الدول الصناعية المتقدمة[1].

2-3 زيادة معدل النمو الإقتصادي: يعتبر التكامل الإقتصادي كعامل مساهم في زيادة معدل النمو الإقتصادي، فإتساع نطاق السوق الذي ينجر من قيامه يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع، على غرار حرية تنقل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج كل هذا سيكون بمثابة حافز للإستثمار.

وبالتالي تصبح الفرصة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل إنتاج هذه السلع، إضافة الى تشجيع ظاهرة التخصص في الإنتاج وما يتولد عنه من زيادة الإستخدام الأفقي و الرأسي لرأس المال على نطاق واسع، بحيث يشمل مختلف الصناعات ويزيد من تكامل الإستثمارات والمشاريع الإنتاجية[2].

2-4 خلق فرص للعمل والاستفادة من اليد العاملة الماهرة: إن إتساع حجم السوق نتيجة التكامل سيؤدي حتما إلى زيادة المشروعات الإنتاجية، مما يساهم في خلق فرص إضافية للعمل، بالإضافة إلى حرية إنتقال رأس المال والعمل، والتي تعمل على الإستفادة من مهارة الأيدي العاملة نتيجة التخصص وتقسيم العمل الفني والوظيفي.

2-5 تعزيز عملية التنمية الإقتصادية: يعتبر التكامل الإقتصادي من أهم الوسائل التي تسعى من خلالها الدول إلى رفع جهود التنمية الإقتصادية، من خلال إستغلال كل الإمكانيات الإنتاجية والموارد الإقتصادية للدول الأعضاء خاصة، بعد وضع الأدوات والسياسات الملائمة لذلك والعمل على التنسيق بينها.

[1] نزيه عبد المقصود محمد مبروك . (2007)، التكامل الإقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية- مصر، ص ص 33-34.

[2] سماح أحمد فضل . (2010) ، المشروعات العربية المشتركة و دورها في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى،ص 62.

2-6 تنويع فرص إستغلال الموارد: يسمح التكامل الإقتصادي بتنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجاريا في ميادين الإنتاج المختلفة، حيث أن امتداد حدود الدولة اقتصاديا وزيادة إمكانيات الإنتاج تعمل على تنويع مصادره وتزيد من اعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض في الحصول على حاجاتها من السلع وعوامل الإنتاج[1].

2-8 تحسين مستوى المعيشة: يجسد التكامل فرصة تنقل وتشغيل الأفراد في المشاريع الجديدة التي تظهر من خلال التكامل، وبالتالي إمتصاص البطالة وتحقيق مدخول مالي للعاملين في شتى القطاعات الإقتصادية، ومنه تحسين مستوى المعيشة، وتحسين القدرة الشرائية بفضل منصب العمل و تحقيق الدخل من جهة، ومن جهة أخرى إنخفاض أسعار سلع المنتجات نتيجة إحتدام المنافسة[2].

بالإضافة إلى المزايا السابقة الذكر فهناك العديد من الدول الصغرى التي تسعى من خلال عملية التكامل إلى إقتحام الأسواق الأجنبية، وبالتالي يعتبر التكامل الإقتصادي بالنسبة للدول الأقل نموا إستراتيجية لتحسين مستويات نموها الإقتصادي من خلال تشجيع عمليات التصنيع، شريطة أن تكون الأسواق واسعة كي تسمح للمؤسسات من تحقيق إقتصاديات الحجم الضرورية للكفاءة في الإنتاج[3].

إضافة إلى خلق مجال للتعاون السياسي، حيث يمكن لمجموعة من الدول أن يكون لها تأثير سياسي أكبر بكثير من كل دولة لوحدها، وهو بمثابة استراتيجية أساسية لمعالجة آثار الصراعات وعدم الاستقرار السياسي[4] التي قد تؤثر على المنطقة كما يعتبر أيضا أداة مفيدة للتعامل مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالعولمة.

[1] Sobry C., Verez . J.C.(1999), Element de macroeconomie, Ellipses.call ,p301.

[2] حسين عمر . (1998) ، التكامل الإقتصادي: أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1998، ص 24.

[3] Henner H.F. (29-31/Mai/2001), Convergence et Divergence entre nations au seins d'une intégration économique, colloque A.T.M, Aix en Provence.

[4] McConnell J. and MacPherson A. (1994), The North American Free Trade Area: An Overview of Issues and Perspectives, Pp. 163-187 in Continental Trading Blocs: The Growth of Regionalism in the World Economy, edited by Richard Gibb and Michalak Wieslaw. West Sussex: John Wiley & Sons, Ltd, p 170.

كما يمكن للتكامل الإقليمي توفير تأمينا للدول الأعضاء مقابل عدد من الصدمات بما في ذلك الحرورب التجارية، تجدد الحماية من جانب دول ثالثة، صدمات شروط التبادل التجاري غير المتماثلة[1] وهذا نلتمسه أكثر بالنسبة للدول ذات الإقتصاديات الصغيرة والضعيفة.

3- مشاكل التكامل الإقتصادي الإقليمي: إن عملية التكامل الإقتصادي تقتضي مجابهة تحديات بالنسبة للدول الأعضاء فرغم المزايا التي تتحقق من جرائها إلا انها لا تخلو من وجود مشاكل تصعب من العملية نفسها كـ:

3-1 مشكل التعريفة الجمركية الموحدة: يقتضي على الدول الأعضاء بالتكامل الإقتصادي إلغاء الحواجز الجمركية وتوحيد تعريفاتها الجمركية إتجاه الواردات القادمة من العالم الخارجي، مما يخلق لديهم صعوبات وعقبات قد تحول دون تجسيد التكامل الإقتصادي على أرض الواقع، سواء ظهرت هذه العقبات قبل تنفيذ المراحل الأولى منه أو ظهرت في مراحل متقدمة منه.

ويعود ظهور هذه العقبات إلى "التباين الكبير في مستويات التعريفة الجمركية المعمول بها قبل قيام التكامل فيما بين الدول المتكاملة، والذي يرجع في الأساس إلى صعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة بين الدول الأعضاء، حيث أن بعض الدول لا تقبل أن تفرض عليها تعريفة جمركية موحدة تقل عن الرسم الذي تفرضه على وارداتها من السلع الأجنبية، والبعض الآخر ترفض كذلك تعريفة موحدة تزيد عن الرسم الذي تأخذ به من ذي قبل، وهذا تخوفا من تعرض مصالحها التجارية للخطر[2].

3-2 تحويل التجارة: يحدث هذا نتيجة إستبدال منتجات الدول غير الأعضاء ذات الكفءة العالية (أسعارها منخفضة) بمنتجات الدول الأعضاء ذات الكفاءة المنخفضة (أسعارها مرتفعة)، مما يحد من الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء.

[1] ESCWA. (2015), Assessing Arab Economic Integration Towards the Arab Customs Union, United Nations, Beirut, p21.

[2] بكري كامل . (1984) ، التكامل الإقتصادي ، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، ص 130.

3-3 مشكل توزيع الإيرادات وتعويض الخسائر: إن الإيرادات الجمركية التي تتحصل عليها الدول الأعضاء في التكامل الإقتصادي تخلق مشكلة عدم العدالة في التقسيم وتتحمل بعض الأعضاء خسائر في الإيرادات الجمركية نتيجة إنضمامها للتكامل.

ولتفادي هذه المشكلة تلجأ الدول المتكاملة إلى الأخذ بإحدى الطريقتين هما[1]:

- إحتفاظ كل دولة عضو بإيراداتها الجمركية التي تحصلها من الواردات السلعية والمواد الأولية، مع قيام الدول الكبرى في الإتحاد بدفع مبلغ معين للدول الصغيرة المتضررة، وذلك تعويضا لما خسرته من الإيرادات الجمركية نتيجة إنضمامها للإتحاد، و إقامة التكامل الإقتصادي معها.
- القيام بتقسيم الإرادات الجمركية بين الدول الأعضاء على نسبة عدد سكان كل دولة إلى إجمالي سكان المنطقة المتكاملة.

3-4 مشكل الحماية الجمركية: إن التفاوت في المستوى الاقتصادي للدول الأعضاء، واختلاف مشاريعها الانتاجية وصناعاتها المحلية، سيخلق تباين في درجة الحماية التي يفرضها كل بلد عضو، وبالتالي صعوبة تقبل بعض الدول التنازل عن الحماية خاصة بالنسبة للمشاريع الاستراتيجية أو التي تعاني من ضعف المنافسة، لذلك منح فترة انتقالية للدول الاعضاء يتم فيها التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية عوض إلغائها فوريا، أو تقديم تعويضات للمشاريع المتضررة يعتبر ضروري من أجل التغلب عل هذه المشكلة[2].

3-5 تنازل كل بلد عضو عن جزء من استقلاليته: حيث يجب احترام عدد معين من القواعد وخير مثال على ذلك الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، الذي يفرض مجموعة من المبادئ منها: أن العجز العام 3% من الناتج

[1] سماح أحمد فضل. المرجع السابق، ص- ص 71-72.

[2] بخوش صبيحة. (2011)، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ، ص 70.

المحلي الإجمالي، الدين الصافي العام لا يجب أن يتجاوز60% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن معدلات التضخم والفوائد في المدى الطويل لابد أن تكون محصورة في مجال معين[1].

3-6 إنخفاض الإيرادات الجبائية للدول الأعضاء: إن إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية البينية يؤدي إلى إنخفاض الإيرادات الجبائية للدول الأعضاء مما يؤثر على الميزانية العامة وبالتالي السياسة المالية مما يتوجب عليها إتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لذلك.

3-7 مشكل تنسيق السياسات الإقتصادية: إن تنسيق السياسات الإقتصادية، يرافقه عدة صعوبات ومشاكل، فمثلا توحيد سعر الضريبة بين الدول الاعضاء قد يؤدي إلى تقليل إيرادات بعض الدول الأعضاء، في حين يزيد من إيرادات الدول الأخرى، كما أن تثبيت أسعار الصرف قد يؤدي إلى تسرب رؤوس الأموال من دولة عضو إلى دولة أخرى في المنطقة، ولهذا نجد الدول المتكاملة تكتفي بتوحيد بعض أنواع الضرائب كضريبة الإستهلاك والإنتاج، عوض توحيد كافة الضرائب، خاصة في بداية التكامل الإقتصادي[2] .

كما رأينا سابقا على الرغم من العديد من المزايا التي تتحقق من جراء قيام التكامل الإقتصادي إلا أن هناك عقبات وعراقيل تقف في وجه الإستفادة من هذه المزايا ومن أجل تفادي هذه العقبات يجدر توفر الإرادة السياسة الكافية لتفادي الإختلافات حول المصالح التجارية، وإتباع التدرج في مراحل التكامل الإقتصادي حتى تستطيع الدول الأعضاء التكيف مع الأوضاع الجديدة وكي لا تتضرر مصالحها.

المبحث الثالث: مناهج التكامل الإقتصادي الإقليمي

لقد عرفت الإتفاقيات التجارية الإقلمية في إطار التكامل الإقتصادي تطورات عديدة منذ خمسينيات القرن الماضي والتي لاتزال في تطور مستمر، حيث تميزت كل فترة عن الأخرى بتشكيل إتفاقيات تختلف من حيث المحتوى والدوافع والأشكال وهذا طبقا للتغيرات التي باتت تفرضها حيثيات العولمة والمزيد من الصراع بين البلدان خاصة في

[1] سمير محمد عبد العزيز. (2001) ، التكتلات الإقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ص ص 153-154.
[2] سمير التنير. (1978) ، التكامل الإقتصادي وقضية الوحدة العربية، معهد الإنماء العربي،الطبعة الأولى بيروت، ص 57.

المجال الإقتصادي الذي أصبح تسوده المنافسة الشرسة ولامجال لبقاء الدول الأضعف في الواجهة، وفيما يلي سنتعرض إلى المناهج أو الموجات التي عرفها النظام الإقتصادي العالمي فيما يخص الإقليمية.

1.المنهج التقليدي للتكامل الإقتصادي (الموجة الأولى): إمتدت الموجة الأولى من الإقليمية من سنوات الخمسينيات وإستمرت إلى غاية سنوات الستينيات من القرن الماضي، حيث تميزت هذه الفترة بإنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والصلب سنة 1951، والتي تبعها إنشاء المجموعة الإقتصادية الأوروبية سنة 1957. وقد إتخذت المجموعة الإقتصادية الأوروبية كنموذج من قبل مجموعة مختلفة من الدول النامية في إفريقيا، أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، حيث سارعت خلال هذه الفترة إلى تشكيل إتحادات إقليمية أو شبه إقليمية خاصة بها. ولكن مع نهاية سنوات 1970 معظم الإتفاقيات فشلت وتوقفت عن العمل كمجموعة شرق إفريقيا و السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى[1] ، وسبب هذا الفشل هو قيام هذه التكتلات بمد سياسة إحلال الواردات على المستوى الإقليمي فقد وفرت الدول الأعضاء في هذه التكتلات لبعضها البعض حرية النفاذ إلى أسواق كل منها فيما يخص فقط المنتجات التي كانت تستوردها من باقي دول العالم، وقامت بفرض حواجز تجارية خارجية مرتفعة، أي أن هذه التكتلات قامت أساس على تحويل التجارة، إضافة إلى تشابك أمورها السياسية.

وأهم ما ميز التكامل الاقتصادي التقليدي ، إقتصاره على دول متجاورة جغرافيا، ويسودها التقارب والتجانس الإقتصادي ، الإجتماعي والثقافي، وكان يتم بين الدول المتقدمة (شمال–شمال)، أو بين الدول النامية (جنوب–جنوب)، ويهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار. يعتمد على مبدأ التحرير التدريجي، انطلاقا من منطقة التجارة الحرة ثم اتحاد جمركي ثمسوق مشتركة ثم اتحاد اقتصادي فالاندماج الاقتصادي التام، ونطاق التجارة بينها

[1] OMC. (2011), le rapport sur le commerce mondiale 2011, l'OMC et les accords commerciaux préférentiel : de la coexistence à la cohérence , Genève , p 52.

يتمثل أساسا في المنتجات الصناعية بهدف الإحلال محل الواردات، مع تخصيص الموارد والإعتماد على التخطيط والقرارات السياسية[1].

2.الموجة الثانية للتكامل الإقتصادي الإقليمي: حسب تقرير التجارة العالمية لسنة 2011، فإن الموجة الثانية من الإتفاقيات الإقليمية بدأت في منتصف سنوات الثمانينات وإستمرت إلى غاية سنوات التسعينات، والتي ميزتها الرغبة الأوروبية في توسيع وتعميق التكامل الإقليمي. فالجماعة الأوروبية أرادت إبرام سلسلة جديدة من إتفاقيات التجارة الإقليمية الثنائية مع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي وحل مجلس المساعادات الإقتصادية المتبادلة (الكوميكون). كما قام الإتحاد الأوروبي بإبرام إتفاقيات ثنائية في منتصف التسعينيات مع دول البحر الأبيض المتوسط [دول الشرق الأوسط (إسرائيل، الأردن، لبنان وفلسطين) ، دول شمال إفريقيا (الجزائر، مصر، المغرب وتونس)]، لتشكيل منطقة تجارة حرة مماثلة لإتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA). ولم تقتصر الموجة الثانية من الإتفاقيات على أوروبا وحدها فقط، حيث أعطت الولايات المتحدة الأمريكية دفعة للإقليمية بعد أن سارت على نهج التعددية طيلة 40 سنة، وذلك بسب قلقها من توسع الجماعة الأوروبية من جهة، والتأخر في إنطلاق مفاوضات جولة الأوروغواي من جهة أخرى، حيث شرعت في برنامج واسع من المفاوضات الثنائية من خلال إبرام إتفاقية التجارة الحرة مع إسرائيل سنة 1985، وبعدها إتفاقية التجارة الحرة مع كندا سنة 1988، وقم تم إضافة المكسيك كطرف ثالث لهذه الأخيرة في أوائل 1990[2].

وقد أدرج جزء كبير من جدول الأعمال "الجديد" الذي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقه في الإطار المتعدد الأطراف (بما في ذلك الاستثمار والتجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والمشتريات الحكومية) أولا في هذه المفاوضات الثنائية والإقليمية .قبل أن تستأنف في مفاوضات جولة أوروغواي. وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدة

[1] محمد محمود الإمام. (1997)، إتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها في الفكر التكاملي، مجلة بحوث إقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، العدد 7، ص15.

[2] OMC. (2011) , Op.cit., p. 52.

مجموعات من الدول النامية التي قررت إنشاء وتعزيز التكتلات الإقليمية الخاصة بها ، فعلى سبيل المثال لا للحصر فالسوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (MERCOSUR)، رابطة دول جنوب شرق آسيا "آسيان"(ASEAN)، منطقة جنوب آسيا للتجارة الحرة (SAFTA)، السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا "الكوميسا "(COMESA)، المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) من بين الإتفاقيات التي ميزت الموجة الثانية من الإقليمية[1].

3. الإقليمية الجديدة (المنهج الحديث للتكامل الإقتصادي الإقليمي): بدأت بوادر الإقليمية الجديدة في منتصف سنوات التسعينيات بعد التزايد السريع في عدد الإتفاقيات التجارية بقيادة القوى التجارية الكبرى (و-م-أ، الإتحاد الأوروبي)، ولأول مرة مع مشاركة العديد من الدول الآسيوية، والتي كانت في ذلك الوقت من دعاة التعددية وعدم التمييز، وقد أطلق مصطلح **الإقليمية المفتوحة** (Open Regionalism)، أو الإقليمية الجديدة (New Regionalism) لتعريف هذه الموجة الثالثة من الإقليمية[2]. ومن ناحية أخرى تنص الإقليمة الجديدة على ضرورة الجمع بين تحرير السلع، الخدمات، رأس المال والعمل مع تنسيق النظم التجارية للبلدان الأعضاء. ويمكن أن يعود هذا التحول في الإستراتيجية إلى الإستجابة غير الكافية للمجتمع الدولي لإنهيار التجارة الآسيوية أعقاب الأزمة المالية الأسيوية سنة 1997، وإلى فشل المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سياتل سنة 1999، وتدهور مبادرات المحيط الهادئ وخاصة منتدى الأبيك (APEC). والأهم من ذلك أن تكاثر عدد الإتفاقيات الإقليمية في آسيا يعكس ويعزز مرحلة أساسية للتكامل الإقتصادي العميق، نظرا لأن البلدان أصبحت أكثر تشابكا مع بعضها البعض من خلال التدفقات التجارية والإستثمارية المرتبطة بشبكات الإنتاج الإقليمية ودون الإقليمة[3].

[1] Ibid, p. 52.

[2] كما يطلق بعض الإقتصاديين على الإقليمية الجديدة مصطلح تكتلات التجارة القارية Continental Trade Blocs.

[3] Mellal , A. (2014),L'OMC et les accords commerciaux préférentiels :Les accords d'association des pays du Maghreb avec l'Union européenne, Mémoire de Magister en economie, Faculté des sciences économiques et des sciences de gestion et des sciences commerciales , UNIVERSITÉ D'ORAN, p 119.

وقد تم التطرق إلى مصطلح الإقليمية المفتوحة (OPEN REGIONALISM) لأول مرة وإعتمادها كمبدأ أساسي خلال مفاوضات إنشاء منظمة التعاون بين دول جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ (أبيك) (APEC) سنة 1989[1] والذي يعتبر نموذج للإقليمية الجديدة وأحد نماذج التكامل القاري، إلا أن الباحثون لم يتفقوا على مفهوم موحد بسبب إختلافهم في تحليل الظواهر التي تؤثر على التعاون الإقليمي من ناحية، والمرونة والتطور الدائم للمفهوم من ناحية أخرى.

حيث يعرف **(Jeffry Franke)** الإقليمية المفتوحة على أنها[2]:

"إن الترتيبات الإقليمية البديلة لنموذج التكامل التقليدي نتيجة من نتائج العولمة الإقتصادية وتطورها، وهي تسعى إلى تخفيض الرسوم الجمركية وغير الجمركية على واردات الدول غير الأعضاء، و التي تتعهد فيها الدول الأعضاء بتحرير التجارة بين دول التكتل، كما أن درجة التحرير على واردات الدول غير أعضاء ليست بالضرورة أن تكون مرتفعة مثل مستواها بين الدول الأعضاء ".

أما (**Soderbaum**) فقد عرف الإقليمية المفتوحة على أنها[3]: "مجموعة من القيم والسياسات والإستراتيجيات التي تسعى إلى إطلاق التعاون بين البلدان من أجل خلق التنمية والحفاظ على الأمن والسلام في المنطقة. وعادة ما يتعلق ذلك ببعض الأهداف والبرامج التي تهدف البلدان المتكاملة إلى تحقيقها من خلال إستراتيجية مصممة قد تنتهي في نهاية المطاف من خلال تأسيس منظمة إقليمية كما يشهد العالم اليوم موجة جديدة من

[1] Bergsten, F. (1997), Open Regionalism , Working Paper 97-3, Institute for International Economics, p 551.

[2] Wei S.J., Frankel J. (September 1998), Open Regionalism in a World of Continental Trade Blocs , IMF Staff , working Papers, Vol. 45, No. 3,P.08.

[3] Deblock C et al . (2008) , régionalisme, arrangements institutionnel et gouvernance a la carte? Multilatéralisme regional , collection recherche, la découverte, N^0 4, p.248.

الإقليمية التي تعود جذورها إلى نهاية 1980 وأنه كان معروفا من خلال تغييرات نوعية وكمية كبيرة مقارنة مع العصور التاريخية السابقة".

ومن أجل تحقيق مفهوم الإقليمية الجديدة ينبغي توفر الشروط الآتية:

- " **العضوية المفتوحة**" للإتفاقية الإقليمية، بمعنى أنه يحق لكل دولة ترغب في العضوية الإنضمام إلى الإتفاقية شرط أن تقبل قواعد وشروط وإلتزامات الإتفاقية، ومن شأن هذا النهج التي تتبعه العضوية المفتوحة أن يجعل الترتيب الإقليمي أوسع نطاقا، حيث سيتخلى في مرحلة ما عن طابع الإقليمي ويتحول إلى مؤسسة عالمية جديدة[1].

- **شرط عدم المنع**: يعني أن تحرير التجارة سيمس جميع الشركاء التجاريين، دون خلق تفضيلات أو تمييز جديد، وتمتد مكاسب التكتل الإقليمي إلى الدول غير الأعضاء.

- **التحرير الإنتقائي والمكاسب المفتوحة**: وهذا يعني أن تعمل الدول الأعضاء على تحرير مبادلاتها التجارية وفقا لمبدأ الدولة الأكثر رعاية، بالنسبة للقطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية بالنسبة لباقي دول العالم، فهي لا تحتاج إلى إتفاقية تجارية تفضيلية في مواجة الدول غير الأعضاء بالنسبة لتلك القطاعات[2].

- **الفروقات الأساسية بين الإقليمية الكلاسيكية والجديدة:**

تعود تسمية الإقليمية الجديدة بالإقليمية المفتوحة، كونها إختلفت عن سابقتها التقليدية التي كانت منغلقة وحمائية والتي إتسمت أيضا بسيادة الدوافع التجارية، في حين المفتوحة لم تعد تقتصر على البلدان

[1] Bergsten.F . (January 1997) , Op.cit., p 551.

[2] علاوي محمد لحسن . (2009) ، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الإقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، العدد 7، ص 109.

المتجاروة فقط[1]، أو بين البلدان المتقدمة فقط أو بين البلدان النامية فقط، كما توسعت مجالاتها لتشتمل على أخرى جديدة كالإستثمار وسوق العمل، وسياسات المنافسة، والتكامل النقدي والمالي، والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي[2]، إضافة إلى بروز دوافع سياسية وإجتماعية لها عوض الاقتصادية فقط،كما تميزت بتداخل الإتفاقيات الإقليمية في الدولة الواحدة وعبر الدول المختلفة وهو ما يطلق عليه صحن سباغيتي، وتقريبا كل بلد في العالم هو عضو على الأقل في إتفاقية واحدة أو أكثر[3].

وفيما يلي سنتطرق إلى أهم الفروقات بين الاقليمية الكلاسيكية والإقليمية الجديدة:

ويلخص الجدول (1-01) أهم الفروقات الأساسية بين الإقليمية الكلاسيكية والجديدة:

الجدول (1-01): أهم الفروقات الأساسية بين الإقليمية الكلاسيكية والجديدة

الإقليمية الكلاسيكية	الإقليمية الجديدة
- قامت على الإحلال محل الواردات والانسحاب من الاقتصاد العالمي. - تخصيص الموارد والإعتماد على التخطيط والقرارات السياسية. - دفعتها الجهود الحكومية. - التكامل أساسا في السلع الصناعية. - تعاملت أساسا مع الحواجز الجمركية (تكامل سطحي). - وفرت معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا.	- تقوم على التوجه نحو التصدير والاندماج في الاقتصاد العالمي. - تخصيص الموارد بالإعتماد على قوى السوق. - يدفعها القطاع الخاص. - التكامل يشمل كافة السلع والخدمات والإستثمار. - تقوم على التكامل العميق. - تطبيق قواعد متساوية على كل الدول مع السماح بفترات زمنية للتأقلم.

Source : Summers L H. (1991) , Regionalism and The World Trading System, Policy implication of trade and currency zones, Studies of Federal Bank of Kamas City.

[1] غياب القرب الجغرافي أهم ما ميز الإقليمية الجديدة في حين قامت الإقليمية التقليدية على علاقات الجوار حيث ساعد القرب الجغرافي على المبادلات التجارية.

[2] علاوي محمد لحسن (2009)، نفس المرجع السابق، ص 110.

[3] محمود بيلي. (2008)، الإتفاقيات التجارية الإقليمية، ملخص سياسات رقم 27، المركز الدولي للسياسات الزراعية ، ص 5.

4. الإتفاقيات التجارية الإقليمية الكبرى: لقد شهد الإقتصاد العالمي بروز جيل جديد من الإقليمية، ظهر خلال الأزمة المالية في سنة 2007 وتوقف المفاوضات التجارية بعد فشل إجتماع جنيف (2007)، وقد تطور في ظل تحول مركز ثقل الإقتصاد العالمي نحو آسيا (خاصة الصين)، وفي ظل الثورة المستمرة لتكنولوجيا المعلومات والإتصال وأهمية ومكانة الشركات المتعددة الجنسيات في رسم إتجاهات التكامل الإقتصادي الإقليمي، حيث من المتوقع ان يكون لهذه الإتفاقيات تأثير كبير على سياسات التجارة والإستثمار على المستوى العالمي[1].

فتوقف مفاوضات جولة الدوحة فيما يخص النظام التجاري المتعدد الأطراف، أعطت دفعا قويا لبروز هذه الإتفاقيات الكبرى، فحاليا يجري التفاوض حول عدد من الإتفاقيات المهمة حول التجارة الحرة والتي تميزت بمشاركة الكثير من الإقتصاديات الكبرى التي تغطي جزءا كبيرا من التجارة العالمية، على سبيل المثال لا للحصر بدأت المفاوضات بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي في سنة 2013 حول ما يطلقان عليه " شراكة التجارة والإستثمار عبر المحيط الأطلنطي" Transatlantic Trade and Investment Partnership-TTIP ومن معاهدات التجارة الحرة الأخرى التي يجري التفاوض بشأنها إتفاقية "الشراكة عبر المحيط الهادئ "Partnership - TPP Trans-Pacific والتي تضم 13 بلد[2].

فالموجة الجديدة من إتفاقيات التجارة الحرة كان وراء ظهورها عدة عوامل منها الإعتبارات الجغرافية والسياسية والمصاعب التي تنطوي عليها المفاوضات متعددة الأطراف في ظل منظمة التجارة العالمية، إضافة إلى الحاجة إلى إدارة تجارة سلاسل العرض[3] على نحو رشيد والذي يعتبر أحد الدوافع المهمة.

[1]Abbas M . (juillet 2017) , Les enjeux de la onzième conférence ministérielle de l'OMC , working paper , Cahiers de Recherche De CEIM ,pp12-13.

[2] ميشيل روتا. ، ميكا سايتو. (مارس 2014)، سلسلة القيمة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ص 3.

[3] للمزيد من التفاصيل أنظر:

Baldwin R . (2011) , 21st Century Regionalism: Filling the Gap between 21st Century Trade and 20th Century Trade Rules, CEPR PolicyInsight No. 56 Centre for Economic Policy Research, London .

فالإتفاقيات الإقليمية الكبرى هي إتفاقيات إقتصادية واسعة النطاق بين مجموعة بلدان تتميز مجتمعة بوزن إقتصادي فائق الأهمية ويشكل الإستثمار فيها موضوعا رئيسيا في الإتفاق. فمن المرتقب أن يكون لهذه الإتفاقيات إذا أبرمت إنعكاسات هامة على نظام الإستثمار الدولي المتعدد الطبقات وأنماط الإستثمار العالمية الحالية[1].كما تعتبر شراكات تكامل عميق بين البلدان أو المناطق التي لها حصة الأسد من التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ، تهدف إلى تحسين التوافق التنظيمي وتوفير اطار قائم على القواعد لحل الخلافات في الاستثمار ومناخات الاعمال التجارية، على غرار زيادة الروابط التجارية.

وتعتبر كل من الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP) والشراكة التجارية والإستثمارية عبر الأطلسي (TTIP) كأهم اتفاقين تجاريين إقليميين ضخمين قيد المناقشة حاليا، وسيؤثران على ما لا يقل عن ربع التجارة العالمية في السلع والخدمات (TPP: 26.3 % ؛TTIP: 43.6%) والاستثمار الأجنبي المباشر العالمي[2].

الشكل (1–03):المشاركة في الإتفاقيات الإقليمية الكبرى وعضوية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي

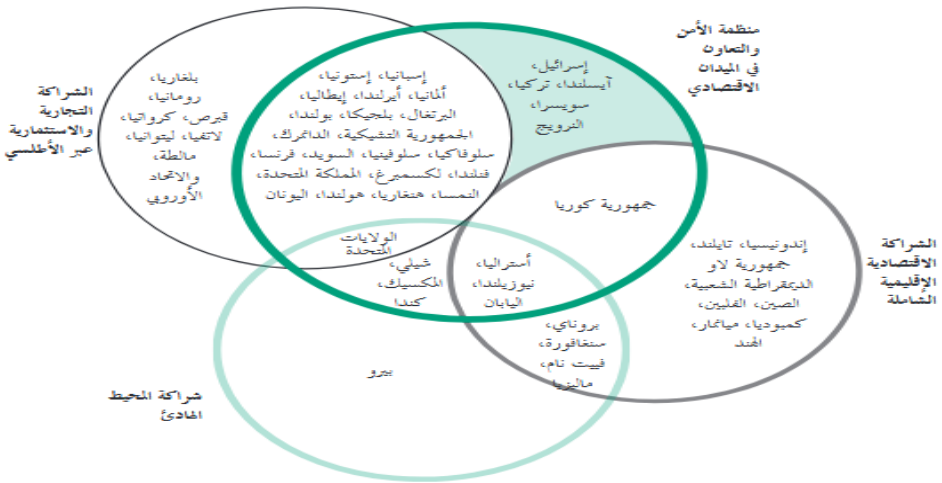

المصدر: الأونكتاد تقرير الإستثمار العالمي لسنة 2014

[1] الأونكتاد .(2014) ، تقرير الإستثمار العالمي، ص 22.

[2] هناك إتفاقيات إقليمية كبرى أخرى مثل :
الإتفاقية الإقتصادية والتجارية الشاملة بين الإتحاد الأوروبي وكندا Comprehensive Economic and Trade Agreement (CETA) ومنطقة التجارة الحرة أسيا– البسيفيك free trade area of the asia-pacific (FTAAP).

المبحث الرابع: المقاربات النظرية للتكامل الإقتصادي الإقليمي وآثاره

مع تزايد الأهمية السياسية والإقتصادية للتكامل الإقتصادي الإقليمي خاصة في ظل التزايد المستمر في تكوين الإتفاقيات الإقليمية، ظهرت العديد من النظريات والدراسات التجريبية[1] بغية تقييم نتائج إنشاء الإتفاقيات الإقليمية على إقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، إلا أنه من الصعب تقييم المكاسب والخسائر الناتجة عن هذه الإتفاقيات نظرا لأن المكاسب الثابتة المحققة من التبادل تضاف لها مكاسب ديناميكية تكون أكثر أهمية مما يؤثر على مسار النمو طويل الأجل لإقتصاديات الدول الأعضاء[2].

وقبل التطرق إلى أهم النظريات والآثار المتعلقة بالتكامل الإقليمي تجدر الإشارة إلى أن نظرية التكامل الإقليمي[3] تختص بدراسة وتحليل القضايا الآتية[4]:

أولا:الآثار الإقتصادية الإستاتيكية لمراحل ودرجات سلم التكامل الاقتصادي الإقليمي؛

ثانيا:الآثار الإقتصادية الديناميكية لمراحل ودرجات سلم التكامل؛

ثالثا:المشكلات المنبثقة على إختفاء الصفة القومية لنمط السياسات الإقتصادية الكلية للدول الأعضاء، وذوبان الفروق والإختلافات القومية بينها، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالسياسات النقدية والمالية وسياسة التجارة الخارجية وسياسات الإستثمار والصرف الأجنبي؛

رابعا:دراسة الإمكانات المتاحة لتوحيد أو تنسيق السياسات الإقتصادية الكلية للدول الأعضاء داخل المنطقة التكاملية، ولو على مراحل ولفترات زمنية إنتقالية؛

---

[1] لقد إستندت معظم هذه الدراسات على النموذج النظري لـ فينر (1950).

[2] OMC. (2011), Op.cit., p. 100.

[3] وتجدر الإشارة إلى أن نظرية التكامل الإقتصادي الإقليمي هي جزء من نظرية التجارة الخارجية كونها تنطلق أساسا من فروضها ومستخدمة لأدوات تحليلها، كما أنها تشتمل على عناصر من نظرية التوطن وللمزيد أنظر : حاتم سامي عفيفي، المرجع السابق، ص ص 302- 303 .

[4] حاتم سامي عفيفي ، المرجع السابق ، ص 302.

خامسا: تحليل الآثار الاقتصادية الكلية لدرجات التكامل الإقتصادي الموجب على النمو الإقتصادي للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

1- نظرية الإتحاد الجمركي(J.Viner): الآثار الإستاتيكية (الساكنة) للتكامل الإقليمي

يعتبر (J.Viner) أول من وضع الأساس النظري للتكامل الإقتصادي الإقليمي من خلال دراسة قام بها حول الإتحاد الجمركي **The Customs Unions Issue** 1950، والتي إهتم فيها بدراسة الآثار الإقتصادية المترتبة عن إزالة التعريفة الجمركية داخل الإتحاد وخارجه، من خلال إفتراض وجود كمية معينة من الموارد تبحث عن أثر الرفاهية الإقتصادية للدول الأعضاء داخل الإتحاد وقد خلصت دراسته إلى وجود نوعين من الآثار جراء قيام الإتحاد الجمركي **أثر خلق التجارة** و**أثر تحويل التجارة**. ويندرج هذين الأثرين ضمن ما يسمى بالآثار الإستاتيكية (static effects) لنظرية الإتحاد الجمركي (حيث سميت بالإستاتيكية كونها تتعلق بالآثار الناجمة عن تكوين الإتحاد خلال الأجل القصير). فنظرية الإتحاد الجمركي تندرج أساسا تحت النظرية العامة للتعريفة الجمركية فهي تتعلق أساسا بأثر التمييز الجغرافي على تفضيلات التجارة[1].

وقد إنطلق فاينر في نظريته بناء على التساؤل فيما إذا كان تكوين الإتحاد الجمركي سيعمل على زيادة رفاهية الدول الأعضاء، وهذا بعدما كان سائدا لمدة معتبرة من الزمن كون الإتفاقيات الاقليمية ذات آثار موجبة على الدول الاعضاء، في حين توصل فاينر إلى أن هذا ليس بالضرورة وإنما يعتمد على كل من أثري خلق وتحويل التجارة.

1-1 أثر خلق التجارة Trade creation :

وهو الأثر الإيجابي للإتحاد الجمركي، فنتيجة لإزالة التعريفات الجمركية وغير الجمركية، ستقوم الدول بإستبدال السلع المحلية التي كانت تنتجها بتكاليف مرتفعة، بسلع من الدول الأعضاء ذات التكاليف المنخفضة. أي أن هذا

[1] Jovanovic M . (1998), International Economic Integration , London & NewYork: Routledge, P 15.

الأثر يتلخص في إنتقال الإنتاج من دول ذات كفاءة منخفضة (عالية التكلفة) إلى دول ذات كفاءة مرتفعة (منخفضة التكلفة)، وهذا مايعزز التجارة البينية داخل منطقة التكامل من خلال إعادة توزيع الأمثل للموارد الاقتصادية وزيادة تخصص الدول الأعضاء في السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية مما يعمل على تخفيض تكاليفها، فيزيد الإنتاج الاستهلاك وتتحسن الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء.

2-1 أثر تحويل التجارة Trade diversion:

فتحويل التجارة يحدث عندما يتم تعويض المنتجات ذات التكلفة المنخفضة والتي كانت تستورد من الدول غير الأعضاء بمنتجات أعلى تكلفة من الدول الأعضاء الأخرى. أين أن الطلب على الواردات ينتقل من مراكز الإنتاج ذات الكفاءة العالية خارج التكتل إلى المنتجين الأقل كفاءة داخله[1]، ويعتبر أثر سلبي لأنه يتسبب في الإبتعاد عن التخصص الدولي وبالتالي يحد من الرفاهية الاقتصادية.

ومن أجل توضيح هذين الأثرين نستعين بالمثال التالي وذلك ضمن تحقق الفروض الآتية[2]:

- الإعتماد على تحليل التوازن الجزئي أي تقييم تحرير التجارة على صناعة معينة ثم الانتقال لشمول بقية القطاعات.
- نفترض وجود ثلاثة دول (A) و(B) و(C) ، حيث تتمتع كل دولة بطلب وعرض على سلع متجانسة في الصناعة المعينة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد . (2003)، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2] أحمد الكواز. (مارس 2009)، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي،مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الواحد والثمانون، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

- تشكل الدولتان منطقة تجارة حرة مع ملاحظة خلق وتحويل التجارة يمكن أن يتحققا بغض النظر عن ما إذاكان شكل التكتل الإقليمي هو ترتيبات تفضيلية، أو منطقة تجارة حرة، أو إتحاد جمركي، ولتسهيل الفكرة فإنه سيشار لشكل التكتل الإقليمي على أنه منطقة تجارة حرة.
- سيتم التركيز على الدولة A باعتبارها عضوا في منطقة التجارة الحرة، وسيفترض بأنها دولة صغيرة (أي أنها آخذة للسعر الدولي)، وسيفترض أيضا بأن الدولتين B وC هما دولتين كبيرتين. أي بإمكان الدولة A التصدير والإستيراد، وبالكميات التي ترغبها، للدولتين ومنهما بالأسعار السائدة، في الدول الأخيرة.
- في حالة الإفتراض بأن الدولة A تتاجر بحرية مع الدولتين B وC فإن الدولة ترغب بإستيراد السلعة محل الإتجار، مع إفتراض أن هذه الأخيرة تتاجر بحرية في البداية، أي أن الدولة A تفرض تعريفة جمركية محددة على الواردات من الدولتين B وC.
- سنتعرض أولا لحالة التوازن في ظل وجود تعريفة جمركية، ثم نحسب السعر، وآثار الرفاه الإقتصادي المتوقع حدوثها في ظل إقامة منطقة تجارة حرة بين الدولتين (A) وB) ، مع إحتفاظ الدولة (A) بنفس التعريفة الجمركية (قبل منطقة التجارة الحرة) مع الدولة (C) غير العضو في منطقة التجارة الحرة.

حالة تحويل التجارة: يوضح الشكل أدناه منحى الطلب والعرض للدولة (A)، أما P^B و P^C فهي تمثل الأسعار العرض المرتبطة بحرية التجارة من الدولتين (B) و (C) على الترتيب، ويفترض أن تعرض الدولة (C) المنتج بسعر أقل من الدولة (B). وحتى يكون هذا الإفتراض واقعيا لا بد من وجود تعريفة جمركية في الدولة (B) أو شكل آخر من القيود التجارية على الواردات من الدولة (C)، وفي المقابل فإن جميع التجهيزات السلعية في الدولة (B) سيتم إستيرادها من الدولة (C).

1. نفترض أن للدولة (A) تعريفة جمركية محددة $T^B = T^C = T^*$ تطبق على الواردات من الدولتين (B) و(C)، وأن هذه التعريفة ترفع من أسعار العرض المحلية إلى (P^B_T) و (P^C_T) على الترتيب، وأن حجم التعريفة مشار إليه بالخطوط الخضراء التي توضح أن : $T^* = P^B_T - P^B = P^C_T - P^B$
2. في ظل التعريفة يعتبر منتج الدولة (C) أرخص، لذلك فالدولة (A) ستستورد المنتج من (C)، ولا تتاجر مع الدولة (b).
3. المسافة (S^1-D^1) تمثل الواردات، كما تمثل المساحة (C+E) عوائد التعريفة الجمركية قبل الدخول في منطقة التجارة الحرة. (معدل التعريفة x الكمية المستوردة).
4. لنفترض الآن أنه تم الإتفاق بين الدولتين (A) و(B) على إنشاء منطقة تجارة حرة تزيل التعريفة الجمركية على الواردات من الدولة (B).

الشكل (1-04): أثر تحويل التجارة: الأضرار

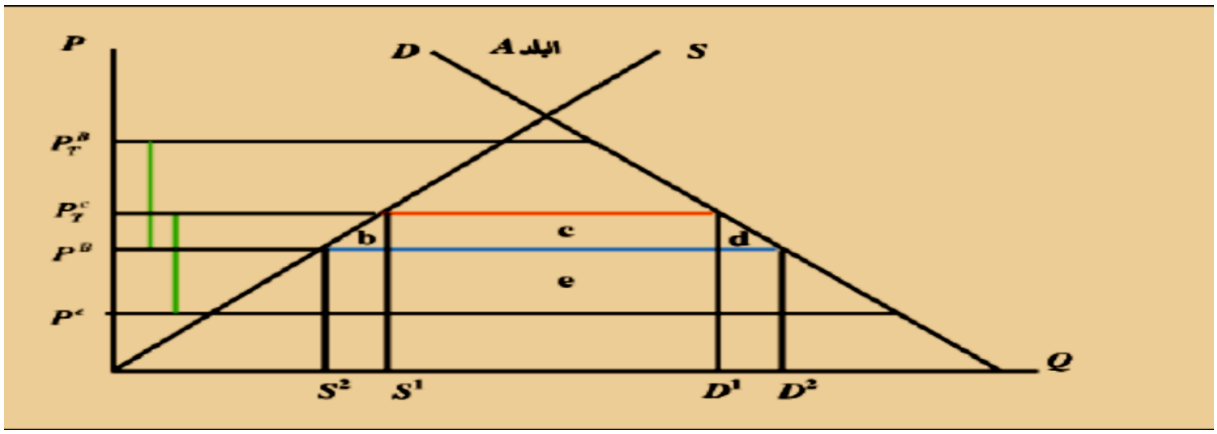

المصدر :أحمد الكواز. المرجع السابق.

يترتب على ذلك مايلي:

- T^B=0، بقاء مستوى (t^c) عند (t^c)، تعادل أسعار المنتجات المحلية في الدولتين (B) و(C) على الترتيب (P^B) و(P^C_T) ؛

- طالما أن $P^B < P^C_T$ فإن الدولة (A) ستستورد إحتياجاتها من المنتج من الدولة (B) بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة. ولن تستورد شيء من الدولة (C)؛
- عند سعر محلي أقل (P^B) سترتفع الواردات إلى الخط الأزرق (D^2-S^2)؛
- طالما أن السعر غير المشوه (سعر التجارة الحرة) في الدولة (C) يقل عن السعر في الدولة (B) يقال بناء على ذلك أنه تم تحويل التجارة من المنتج أكثر كفاءة إلى المنتج أقل كفاءة.

ويلخص الجدول (1-2) الآثار على الرفاه الإقتصادي العام

الجدول (1-02): ملخص الآثار على الرفاه الإقتصادي العام -حالة تحويل التجارة-

/	البلد (A)
فائض المستهلك	+(a+b+c+d)
فائض المنتج	-a
العوائد الجمركية	-(c+e)
الرفاه الإقتصادي العام	(b+d)-e

المصدر :أحمد الكواز ، المرجع السابق.

حالة خلق التجارة: نستعين بالشكل الموالي لتوضيح هذه الحالة حيث تبين الأسعار (P^B) و(P^C) أسعار العرض المرتبطة بالتجارة الحرة للدولتين (B) و(C) على الترتيب. كما يفترض أن الدولة (C) قادرة على توفير عرض للمنتج بسعر أقل من الدولة (B). وحتى يكون هذا الفرض واقعيا فإنه لابد للدولة (B) أن تفرض تعريفة جمركية أو أي شكل آخر من أشكال القيود على الواردات من الدولة (C)، وإلا فإن الدولة (B) ستستورد كافة إحتياجاتها من الدولة (C) .

الشكل (1-05): أثر خلق التجارة

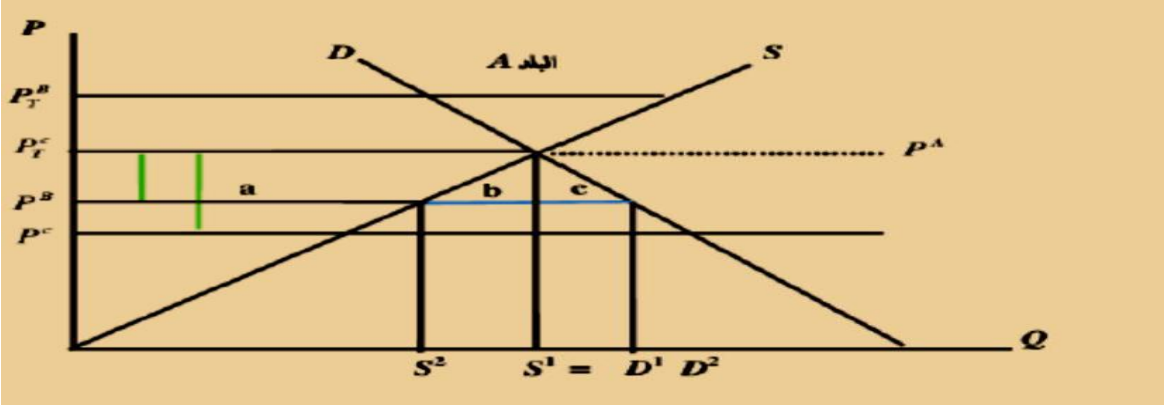

المصدر :أحمد الكواز" ، المرجع السابق.

كما إفترضنا سابقا فإن الدولة (A) لديها تعريفة محددة مفروضة على الواردات من الدولتين (B) و(C):

$$T^B = T^C = T^*$$

هذه التعريفة تسهم في رفع أسعار العرض المحلية إلى (P^B_T) و (P^C_T)، على الترتيب. وتعكس الخطوط الخضراء حجم التعريفة: $T^* = P^B_T - P^B - P^C_T - P^C$

وبما أن السعر قبل التعريفة في الدولة(A) ،أي (P^A) أقل من الأسعار المرتبطة بالتعريفة (P^B_T) و (P^C_T)، فإن المنتج لن يستورد. وبدلا من ذلك فإن الدولة (A) ستوفر طلبها المحلي عن($S_1=D_1$) . وفي هذه الحالة تعتبر التعريفات الجمركية غير مسموح بها.

ولنفترض الآن أن الدولتين (A) و(B) قد أقامتا منطقة تجارة حرة، وأن الدولة (A) أزالت التعريفة الجمركية المفروضة على وارداتها من الدولة (B) في هذه الحالة: $T^B=0$.

إلا أن (T^C) ستستمر عند (T^*)، وعليه فإن مستويات الأسعار المحلية للسلع في الدولتين (B) و(C) تعادل الآن (P^B) و(P^C_T) على الترتيب.

وبما أن $P^B < P^A$ فإن الدولة (A) ستسورد المنتج من الدولة (B) بعد قيام منطقة التجارة الحرة. وعند سعر محلي أقل (P^B) سترتفع الواردات إلى الخط الأزرق، أو (S^2-D^2). وبما أنه توجد حركة تجارية في ظل منطقة التجارة الحرة لم تكن موجودة سابقا، فهذا يعكس خلقا للتجارة. ويوضح الجدول (1-3) ملخصا لأهم آثار منطقة التجارة الحرة على خلق التجارة.

الجدول (1-03) : آثار منطقة التجارة الحرة على خلق التجارة

/	البلد(A)
فائض المستهلك	+(a+b+c)
فائض المنتج	-a
العوائد الجمركية	0
الرفاه الإقتصادي العام	+(b+c)

المصدر :أحمد الكواز، المرجع السابق.

المستهلكون في الدولة: إن الإنخفاض في أسعار السلع المستوردة وسلع إحلال الواردات سيرفع من فائض المستهلكين (أنظر الجدول (1-03) والشكل (1-03)).

المنتجون في الدولة: تتسبب منطقة التجارة الحرة في خسارة المنتجين داخل الدولة المستوردة، فإنخفاض أسعار منتجاتهم يخفض من هذا الفائض.كما يساهم هذا الفائض بالسعر في إنخفاض إنتاج المشروعات القائمة (وقد تضطر بعض المشروعات للخروج من السوق)، وإنخفاض العمالة، والأرباح، و/أو مدفوعات التكاليف الثابتة.أنظر الجدول (1-3) والشكل (1-2).

حكومة الدولة : بما أنه لا توجد تعريفة جمركية بالأساس ، والمنتج لم يكن مستوردا، لذلك لا توجد عوائد من التعريفة أساسا. وبالتالي فإن إنشاء منطقة التجارة الحرة سوف لن يساهم في تعزيز أية خسائر بالعوائد الحكومية. أنظر الجدول (1-3) والشكل (1-2).

الرفاه الإقتصادي العام للدولة A: هذا الرفاه هو ناتج جمع مكاسب وخسائر فائض المستهلك وفائض المنتج في هذه الحالة. وتشير قيمة هذا الجمع إلى نتيجة موجبة ذات مكونين:

- مكاسب موجبة في كفاءة الإنتاج (b).
- مكاسب موجبة في كفاءة الإستهلاك(c) .

معنى ذلك أنه في حالة بروز خلق التجارة نتيجة إنشاء منطقة التجارة الحرة، فإنها يجب أن تؤدي إلى مكاسب صافية في الرفاه الإقتصادي العام (أنظر الجدول (1-3) والشكل (1-2)).

وتجدر الإشارة إلى أنه ساد و لفترات طويلة الإعتقاد بكون الإتفاقيات الإقليمية هي مصدر ربح شرط أن يكون الهدف منها هو تحرير التجارة بين الدول الأعضاء، إلى غاية الدراسة التي قام بها فاينر حيث أثبت أن قيام التكتلات الإقليمية لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين مستوى الرفاهية للدول الأعضاء بالتكتل، وقد أبرز هذا من خلال أثري كل من خلق وتحويل التجارة فالأول يعتبر أثر إيجابي بسب تمكن المنتجين والمستهلكين من التمتع بمزايا إتساع الأسواق أما الثاني فهو يؤثر سلبيا على الرفاهية الإقتصادية وتحرير التجارة.

إن تحديد الأثر الصافي الناتج عن أثري كل من خلق وتحويل التجارة يبقى غامضا وصعب التحديد ومن أجل توضيح ومعرفة فيما إذا كان هناك زيادة في الرفاهية الإقتصادية أم لا جراء قيام التكامل بين مجموعة من الدول تم وضع مجموعة من الشروط [1]:

[1] Siroën..J.M. (2000), la régionalisation de l'économie mondiale , Paris : Edition la découverte , p.44.

- كلما كان الفارق في تكاليف الإنتاج كبيرا بين الأعضاء في الإتفاقية ففي هذه الحالة يمكن لسلعة معينة أن تستورد من الدولة العضو المتميزة بتكلفة إنتاج أقل.
- كلما كان الفارق في تكاليف الإنتاج صغيرا بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء، ويمكننا هنا أن نقول أن إحتمال الأثر التحويلي للإتفاقية يكون في حده الأدنى.
- كلما كانت الرسوم الجمركية قبل الإتفاقية مرتفعة بين الدول الأعضاء ومنخفضة بينها وبين الدول غير الأعضاء بعد التنفيذ.
- كلما كانت سرعة إستجابة العرض والطلب في الدول الأعضاء كبيرة (مرونة كل من العرض والطلب).
- كلما كانت الهياكل الإقتصادية بين الدول الأعضاء قبل تكوين الاتفاقية أكثر تنافسية.
- كلما كانت التجارة بين الدول الأعضاء المكونة للإتحاد أكبر قبل قيامه مقارنة مع باقي الدول سيؤثر ذلك إيجابا على الرفاهية الإقتصادية(شركاء التجارة الطبيعيين_ Krugman)

2- تطور وتحديث نظرية الإتحاد الجمركي (منهج Cooper-Massell)، (منهج Johnson)

حاولت المناهج الحديثة التي تناولت نظرية الإتحاد الجمركي دراسة الآثار الاقتصادية لتكوين الإتحاد الجمركي، فهي تسعى إلى التعرف على المبرر الذي يدفع إلى إنشاء الإتحاد الجمركي للحصول على دخل حقيقي أعلى من ذي قبل. وقد ظهر منهجان رئيسيان الأول يعرف بمنهج Copper-Massel Approach، أما الثاني فهو Johnson-Approach في محاولة للتعرف على تلك المبررات.

2-1 منهج Copper-Massel (Copper-Massel Approach)

إنطلق هذا المنهج من التساؤل حول مبررات إنشاء الإتحاد الجمركي، وقد وضح أجاب على تساؤله القائم من خلال رغبة الدول الصناعية الصغيرة أو الدول النامية في التأثير على معدلات التبادل الدولية الخاصة بها وتحريكها

في صالحها لذلك تجد فرصتها في الإتحادات الجمركية لأنها تمكنها من إقامة سياج جمركي موحد على وارداتها من خارج الإتحاد الجمركي، فهذا الأخير يعتبر وسيلة لزيادة قوتها التفاوضية في التجارة الدولية من خلال معدلات أفضل للتبادل الدولي، وهذا ما يعكس رغبة الدول صغيرة الحجم في تكوين الإتحادات الجمركية وتفضيلها على الأخذ بمنهج منظمة التجارة العالمية (المتعدد الأطراف) لتحرير التجارة الدولية[1].

2-2 منهج (Johnson) (Approach Johnson)

أما منهج Johnson فلقد حاول تقديم فلسفة عامة تتعلق بظاهرة الحماية، فالسياسات الحمائية في صورتها العامة أو الخاصة(أي في صورة الاتحاد الجمركي) ما هي إلا سياسات للحصول على السلع العامة. ويلخص هذا المنهج تمتع الإتحادات الجمركية بقدرة كبيرة على توفير الحماية المطلوبة للسلع العامة بصورة أفضل مما تستطيع توفيره سياسات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالتخفيضات الجمركية العامة، لذا تلجأ الدول لإنشاء الإتحادات الجمركية رغم وجود الإطار متعدد الأطراف لتحرير التجارة الدولية.[2]

وقد خلصا المنهجين إلى أن نظرية الإتحاد الجمركي بعد تعديل مسارها من حرية التجارة الخارجية إلى سياسات الحماية بمختلف صورها إلى أن هناك ثلاثة عوامل مفسرة لتكوين و إقامة التكتلات الإقتصادية الإقليمية في عالمنا المعاصر ألا وهي[3]:

أولا: إدخال السلع العامة في التحاليل الإقتصادية المرتبطة بالإتحادات الجمركية

ثانيا: الآثار التي تمارسها الإتحادات الجمركية على معدلات التبادل الدولية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

[1] حاتم سامي عفيفي مرجع سبق ذكره، ص79.

[2] عبد الرحمان الحبيب . (1974) ، نظرية التجارة الدولية و التكتلات الإقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،جامعة الدول العربية، القاهرة، ص 151.

[3] بيلا بلاسا، مرجع سبق ذكره،ص ص 190-191.

ثالثا: الآثار الديناميكية لتكوين الإتحادات الجمركية وهي الآثار المترتبة على إنشاء الإتحاد الجمركي والتي تحدث في الأجل الطويل تغييرات أساسية في الهيكل الإقتصادي للدولة.

كما سبق وأن ذكرنا فإن إتفاقيات التجارة الإقليمية في إطار التكامل الإقتصادي أصبحت من بين أهم ميزات وخصائص النظام الإقتصادي العالمي، فقد عرفت تزايدا مستمرا وتطورا ملحوظا سواء تعلق الأمر بالجانب النظري أو التطبيقي لهذه الإتفاقيات منذ خمسينيات القرن الماضي إلى الوقت الحالي، وحسب تقرير المنظمة العالمية للتجارة لسنة 2011 فإن عدد هذه الإتفاقيات تضاعف بثلاث مرات بين عامي 1990 و2010 من 70 إتفاقية إلى حوالي 300 إتفاقية، وتجدر الإشارة إلى أنه خلال فترة الخمسينات كان ينظر للتكامل الإقتصادي على أنه فرع من فروع نظرية التجارة الدولية يرتبط بالتفضيلات الجمركية، و أطلق على ما كتب في ذلك الوقت بالنظرية التقليدية للتكامل الإقتصادي، إلا أن الإتجاه الذي برز في الستينيات وإزداد ظهوره على مدار الخمسين سنة الأخيرة زاد من إهتمام الإقتصاديين بمشاكل الدول النامية وإتجاههم إلى إمكانية معالجة تأخرهم عن طريق التكامل الإقتصادي، وقد أصبح ينظر إليه كأسلوب من أحدث الأساليب التي تسعى إلى تحقيق التنمية الإقتصادية[1].

3-الآثار الدينامكية للتكامل الإقتصادي الإقليمي (Dynamic effects):يعتبر عامل الوقت عاملا مهما في مسار التكامل الإقتصادي وبالتالي فإن آثار الإتحاد الجمركي لا تشتمل فقط على الآثار الإستاتيكية وإنما تشتمل كذلك على الآثار الدينامكية، فتكوين الإتحاد الجمركي مع الزمن قد يؤدي إلى حدوث تغييرات أساسية في الهياكل الإقتصادية للدول الأعضاء.

وقد وضع كل من C. Cooper et B.F Massell 1965 أسسا جديدة لنظرية التكامل الإقليمي. حيث قاموا بتوضيح أن مبررات الإتحاد الجمركي، لا يمكن أن تستند إلى تأثيرات ساكنة فحسب، وإنما يجب أن يعتمد أساسا على تحقيق الآثار الدينامكية، وهي الآثار المحتملة للتعاون الإقليمى على كل من النمو والإستثمار فى الأجل الطويل.

[1] محمد محمود الإمام . (2000) ، التكامل الإقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، ص 3.

بالنسبة لـ Balassa (1961)، فإن الآثار الدينامكية للتكامل هي تلك التي تؤثر بشكل دائم على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الإتحاد .إضافة إلى تأثيرها على تحقيق وفورات الحجم ، يجب على التحليل الديناميكي لعملية الإتحاد الإقليمي ، وفقا لما ذكره W. Corden(1972)، أن يأخذ في الاعتبار الإستثمارات وخصوصية هياكل السوق. وفي ضوء العمل الذي قام به كل من P. Krugman, K. Lancaster, A. Venables, J. Brander et A. Dixit، يتضمن هذا النهج الجديد مختلف العناصر المكانية والمؤسسية والإحتكارية، ويسلط الضوء على المكاسب المحتملة نتيجة تخفيض تكاليف المعاملات والحواجز التجارية. على الرغم من أنه يمثل إنعطافا من حيث الفرضيات والظروف والآثار المتوقعة، إلا أن الإقتصاد الجديد للتكامل يبدو مكملا وليس بديلا للنظريات التقليدية (J.M. Siroën, 2004).[1]

1-3 أثر صحن سباغيتي (Spaghetti Bowl)

إن تشابك الإتفاقيات مع بعضها البعض وذلك لتوقيع دولة معينة لأكثر من إتفاقية تجارة حرة مع أكثر من طرف، هو ما يطلق عليه بصحن سباغيتي.

الشكل (1-06): نمط صحن سباغيتي للإتفاقيات التجارية الإقليمية في العالم

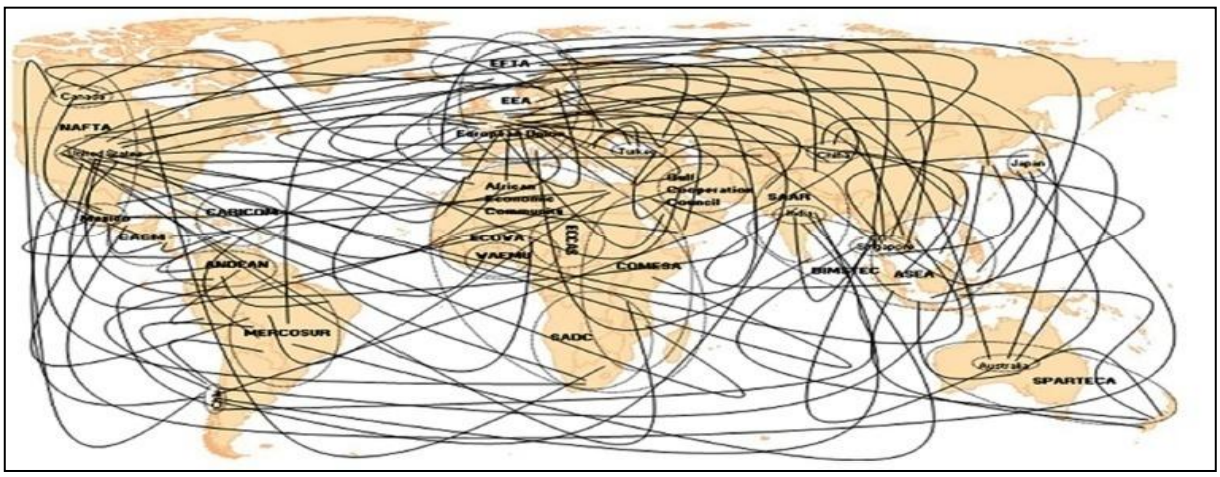

Source : UNCTAD

[1] Opara Opimba L . (Mars 2009), L'impact De La Dynamique De L'integration Regionale Sur Les Pays De La Sadc :Une Analyse Theorique Et Empirique ; Doctorat Es Sciences Economiques; Ecole Doctorale De Sciences Economiques, Gestion Et Demographique (E.D. 42) ;Universite Montesquieu - Bordeaux Iv , P.107.

يصف J.Bhagwati (2008) النظام التجاري الدولي المعاصر بأنه أشبه بطبق من السباغيتي (spaghetti bowl)، حيث يتميز هذا النظام بعدد كبير من الإتفاقيات التجارية بين الدول، مختلفة الأشكال، ثنائية ومتعددة الأطراف، متداخلة ومتشابكة إلى الحد الذي تصبح معه القواعد التي تحكم التجارة بين أي دولتين (أو أي مجموعة من الدول) أكثر غموضا وتعقيدا، ويزداد الغموض بشأن معرفة طبيعة وحجم التفضيلات التي يجب أن تحظى بها صادرات دولة معينة لدى دولة أخرى. كما أن هذا اللايقين الحاد له عواقبه على الدول من خارج مناطق إتفاقيات التجارة التفضيلية (PTAs)، لأن أي تغيير في صادراتها نحو دول منطقة التجارة التفضيلية يعتمد بشكل حاسم على طبيعة ومدى التفضيلات التجارية التي تتمتع بها دول المنطقة فيما بينها.

وتنشأ المشكلة المنهجية الخاصة بالتحرير التمييزي للتجارة بموجب إتفاقات التجارة التفضيلية بطريقتين .أولا، عندما يدخل بلد ما في إتفاقيات تجارة حرة متعددة، حيث ستخضع نفس السلعة لمعدلات تعريفة جمركية مختلفة ذلك أن تخفيض التعريفات يختلف، بإختلاف إتفاقيات التجارة الحرة. ثانيا، فإن الحقيقة الأهم هي أنه مع إتفاقيات التجارة التفضيلية ، يجب أن تعتمد التعريفات الجمركية على سلع محددة على المكان الذي من المفترض أن ينشأ فيه المنتج (الذي يتطلب ضرورة التحكيم بقواعد المنشأ)[1].

إن تضاعف إتفاقات التجارة التفضيلية، هي السبب المباشر لظاهرة صحن السباغيتي، إلا أن وجود بلد واحد في أكثر من إتفاقية والتشابك يخلق تعقيدات حقيقية للإدارة كما أنه ينطوي على عدد معين من المخاطر التي يمكن إيجازها في ما يلي[2]:

- يمكن أن يؤدي انتشار إتفاقيات التجارة الإقليمية إلى "بلقنة" [1](Balkanism) النظام التجاري الإقليمي والعالمي،

[1] Bhagwati J.N. (2008), Termites in the Trading System: How Preferential Agreements Undermine Free Trade , Oxford University Press, New York, p. 61.

[2] Remiche B., Ruiz-Fabri H. (2010), Le commerce international entre bi - et multilatéralisme, Edition Larcier,Bruxelles, p. 35.

- في حين أن لمختلف الإتفاقيات خصائص مختلفة على نطاق واسع، فإنها قد تفرض تكاليف معاملة مفرطة على التجار، ولا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات القدرة المحدودة على الاستيعاب،
- المستثمرون والحكومات التي تعمل في وقت واحد في أسواق العديد من إتفاقيات التجارة الإقليمية.

قام Bhagwati بتقييم ثلاثة تدابير ممكنة لعكس ظاهرة تفشي الإتفاقيات التجارية الإقليمية[2]:

- التوقف عن إنشاء إتفاقيات التجارة التفضيلية الجديدة من خلال إلغاء التفضيلات الواردة في الاتفاقيات المذكورة بالفعل، بخفض الإختلافات بين الرسوم الجمركية المطبقة على غير الأعضاء والتعريفات التفضيلية المطبقة بين الأعضاء .
- التنسيق من أجل الحد من فوضى "صحن السباغيتي" ،
- وأن تستمر تخفيضات التعريفة الجمركية من خلال النظام التجاري المتعدد الأطراف، مثل جولة الدوحة.

2-3 أثر دومينو(Domino Effect)

لقد تم التطرق إلى هذه النظرية من قبل الإقتصادي BALDWIN، والتي تشرح تأثير ديناميكية وتوسع الإقليمية على المبادلات التجارية لبلد ما، فحسب النظرية فإن قيام إتفاقية إقليمية سيؤدي إلى جذب دول أخرى للإنضمام إليها. حيث تنطلق نظرية دومينو من كون أن الإنضمام إلى التكتل التجاري سيكون إيجابيا للدولة العضو، وتتم على مرحلتين[3]:

[1] مصطلح يستعمل للتعبير عن التجزئة أو التفرقة التي تقوم على استغلال القوميات الصغيرة والتي تؤدي في النهاية إلى نشوء دول جديدة مستقلة على حساب منطقة موحدة جغرافيا.

[2] Sullivan H, Shroff S., Du M., Bloomsbury A. (2010), Preferential trade agreements and the WTO: impetus or impediment? , the association of the bar of the city of New York , p. 20.

[3] Baldwin R . (2006), Multilateralising regionalism: Spaghetti bowls as building blocks on the path to global free trade , NBER Working Paper No. 12545, September 2006, p. 11.

- ✓ التأثير المباشر لتعميق التكامل في منطقة التجارة التفضلية
- ✓ والأثر الضمني لتوسيع التكامل

فقرار دولة ما بالانضمام إلى منطقة التجارة التفضيلية يحدده توازنها السياسي الداخلي الذي يوازن بين القوى المؤيدة للعضوية والقوى المعارضة للعضوية. فتأييد الإنضمام ينبع من فكرة كون المصدرين المحليين سيحصلون على فرص تفضيلية إذا إنضمت الدولة للمنطقة في حين ستعاني من التمييز إذا بقيت خارجها ، أما القوى الاقتصادية السياسية المعارضة للعضوية تستند إلى كون أن الصناعات المحلية ستعاني من المنافسة نتيجة عملية التحرير التي تشتمل عليها العضوية، زيادة عن الإعتراضات غير الاقتصادية على العضوية. وبالتالي فإن توسع نطاق منطقة التجارة التفضيلية يسمح لأعضائها بالاستفادة من التكاليف المنخفضة ومن فوائد السوق الأكبر حجما ، وهذا يؤدي إلى خلق حوافز للدول غير الأعضاء للإنضمام إلى هذا الاتفاق بموجب أثر دومينو، خاصة ما إذا كانت الدولة تتمتع بقوة الإنتاج والقدرة على المنافسة في قطاعات التصدير.

وتبدأ المرحلة الثانية إذا قرر أحد الدول غير الأعضاء الإنضمام. ويعني توسيع منطقة التجارة التفضيلية أن التمييز الذي يواجه بقية الدول غير الأعضاء يتسع مما يزيد من قوة القوى السياسية المؤيدة للعضوية في الخارج، مما قد يؤدي إلى تقديم طلب العضوية من غير الأعضاء الذي وجد في السابق أنه من الأفضل سياسيا عدم الإنضمام . وتتكرر الدورة بنفسها حتى تحصل العضوية في منطقة التجارة التفضيلية على توازن سياسي جديد.

ويشير أثر دومينو إلى ظاهرة "كرة الثلج"(snowball effect) التي بموجبها أن إتحادا قائما سيعمل على جذب ودخول بلد آخر، وهذا ما يعزز الآثار الأخرى (وفورات الحجم، والتمايز، وجاذبية رأس المال).

كما يعتبر أثر دومينو من الآليات الأخرى التي يتم من خلالها توسيع نطاق الوصول التفضيلي إلى الأسواق– وربما في نهاية المطاف التعددية–من خلال الآثار الشبيهة بالدومينو الناجمة عن النتائج المترتبة على الأرباح المنخفضة

المصدر التي تنجم عن إنفتاح الأسواق. ويمكن القول بأن هذا الأثر يمكن تمييزه في توسيع نطاق إتفاقيات المشتريات الحكومية (Government Procurement Agreement (GPA))[1] الذي أعقب توسع الاتحاد الأوروبي ليشمل خمسة وعشرين عضوا[2]. وحيث كان أعضاء الإتحاد الأوروبي 15 أعضاء في إتفاقيات المشتريات الحكومية في حين الأعضاء العشرة الذين إنضموا إليه لم يكونوا أعضاء بها. وقد منح الإتحاد الأوروبي15 الأعضاء العشرة الجدد وصولا تفضيليا إلى أسواق المشتريات الحكومية للإتحاد الأوروبي 15، وبالتالي فإن توسيع الإتحاد الأوروبي جعل الأعضاء الآخرين في إتفاقيات المشتريات الحكومية يواجهون منافسة شديدة في الإتحاد الأوروبي15 من الأعضاء العشرة الجدد.

ووفقا لمنطق الدومينو، فقد سرع أعضاء إتفاقيات المشتريات الحكومية غير التابعين للإتحاد الأوروبي عضوية الدول العشر الجدد المنظمين للإتحاد الأوروربي في إتفاقيات المشتريات الحكومية من أجل التعويض عن "تحويل التجارة" الجديد. وقد غير توسيع الإتحاد الأوروبي مجموعة المصالح المكتسبة بطريقة عززت توسيع نطاق إتفاقيات المشتريات الحكومية. وتجدر الإشارة بأن ديناميكيات التوسيع المعنية كانت ذات طابع أعم وليست خاصة بالاتحاد الأوروبي.

3-3 أثر المركز والمحيط (Hub and Spokes)

أثر المركز والمحيط (Hub and Spokes) يطلق على الدولة التي تدخل في إتفاقيات مناطق التجارة الحرة مع عدد كبير من الدول إسم المركز (أو المحور) في حين يطلق على الدول الموقعة مع دول المركز دول المحيط ، وتتميز دول المحيط بكونها لا ترتبط بإتفاقيات مع بعضها البعض وترتبط بدلا من ذلك بدول المركز، وقد أشار كل من

[1] اتفاقية المشتريات الحكومية (GPA) هي اتفاق متعدد الأطراف تحت رعاية منظمة التجارة العالمية (WTO)، وهدفها الأساسي هو فتح أسواق المشتريات الحكومية بين أطرافها.للمزيد من التفاصيل أنظر:
https://www.wto.org/english/tratop_e/gproc_e/gp_gpa_e.htm

[2] BAldwin R . Low P. (2008), Multilateralizing regionalism:challenges for the global trading system, Cambridge University Press, First published, pp 98-99 .

Venables وPuga (1997) أن ظاهرة المركز والمحيط تخلق ما يسمى بـ "التميز المتعدد" (Multilayer Discrimination) حيث يتم عزل دول المحيط ، وهناك إحتمالية تحويل التجارة بشكل أكبر نحو دول المركز. كما ستعمل على تفاقم مشكلة "صحن سباغيتي" أيضا في نظام المركز والمحيط. وإضافة إلى هذا، فإن عدم تماثل الوصول إلى الأسواق بين دول المركز والمحيط يعطي دول المركز ميزة قوية في جذب الإستثمارات ويميل إلى تهميش دول المحيط[1]. ونجد هذه المقاربة من شبكات الإتفاقيات في إستراتيجية الطيران المتمثلة في تعظيم الحركة الجوية حول مطار مركزي، المعروفة باسم نظام المركز والمحيط. وقد إستخدم لأول مرة في الأدبيات الاقتصادية من قبل Lipsey وSmith سنة 1989، وتم تطويره من قبل كل من Krugman وKowalezk وWonnacott (1992). تماشيا مع عمل الإقتصاد الجغرافي الجديد.

في ما يخص نظام المركز والمحيط تعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي كأهم دول مركزية في هذا النظام حيث ترتبط بإتفاقيات تجارة حرة مع العديد من الدول، إلا أنه ومع الإنتشار الرهيب لهذه الإتفاقيات ظهرت دول مركز أخرى وكلاعبين جدد ذو أهمية ضمن هذا النظام مثل: المكسيك، سنغافورة، أستراليا، الشيلي وكندا.

وإضافة إلى هذا توجد أثار ديناميكية أخرى ، ويمكن إجمال بعضها على النحو التالي:

[1] للمزيد أنظر:

Puga D. , Venables A. J. (October 1995) , Preferential trading arrangements and industrial location, CENTRE for ECONOMIC PERFORMANCE, Discussion Paper No. 267.

✓ **المنافسة:**

إن انخفاض العوائق التجارية بين الدول الأعضاء المكونة للاتحاد يزيد من حدة المنافسة، ومن المتوقع أن يؤدي هذا إلى تزايد الكفاءة الاقتصادية في الصناعات المحمية (قبل تكوين الإتحاد) بعد إقامة اللإتحاد الجمركي. وهذا ما أسماه Machlup بالكفاءة الإجبارية[1] .

أي أنه عند إقامة اتحاد جمركي وفي ظل غياب الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، فإن المنتجين في كل دولة يجب أن يصبحوا أكثر كفاءة لكي يواجهوا منافسة المنتجين الآخرين داخل الاتحاد، لأن زيادة مستوى المنافسة يحتمل أيضا أن تشجع تطوير وإستخدام تكنولوجيات جديدة، وكل هذه الجهود ستخفض تكاليف الإنتاج لصالح المستهلكين في الدول الأعضاء للاتحاد الجمركي، إذن فزيادة الأسواق تؤدي إلى زيادة حدة المنافسة لتصبح أكثر تواجدا وأكثر واقعية داخل نطاق الاتحاد، مما يؤدي إلى تغيير الهياكل الإنتاجية.

✓ **تشجيع الاستثمارات :**

يرى Lindert أن توسع السوق الناجم عن تكوين الاتحاد الجمركي، يؤدي إلى خلق فرص جديدة، مما يجذب كل من الاستثمارات المحلية والأجنبية. فزيادة الكفاءة الإنتاجية المقترنة بزيادة الأرباح الناتجة من انخفاض تكاليف الإنتاج يتيح للمنشآت أرصدة إضافية للاستثمار. وقد يؤدي نمو حجم السوق إلى توليد توقعات بزيادة الأرباح المستقبلية مما ينعش الإنفاق الاستثماري داخل البلد. بالإضافة إلى ذلك، فإن المنشآت الأجنبية قد تحاول الدخول إلى السوق الإقليمية بإنشاء فروع لها، أو عن طريق الاستثمار في مشاريع وطنية لتجنب العوائق المفروضة عليها من دول الاتحاد. مما ينعكس بشكل إيجابي على الدول المكونة للسوق الإقليمية[2].

[1] أنظر:

Machlup F. Op.Cit.

[2] Lindert P. (1991), International Economics, 9th Ed, Boston: Irwin Wood, p 579

✓ **الإستفادة من إقتصاديات الحجم Economies of Scale** :

إن قيام التكامل الإقتصادي بين مجموعة من الدول يؤدي إلى توسيع الأسواق مما يعزز التوجه إلى إقامة مشروعات مشتركة كبيرة الحجم ودعم الوفورات الخارجية بما في ذلك تخفيض كلفة الحصول على مستلزمات إنتاج عالية الجودة، ويسمح هذا بمنح الدول النامية فرصا أفضل للدخول في الصناعات المتطورة التي يغلب عليها العمل وفق نموذج Krugman القائم على المنافسة الإحتكارية مع الإستفادة من وفورات الحجم و زيادة رفاهية المستهلكين وتوسع الإنتاج المحلي للإستهلاك المحلي و التصدير البيني[1].

✓ **تحسين شروط التبادل (Terms Of Trade)**:

تتمتع الدول الأعضاء بزيادة قدرتها التفاوضية وبالتالي زيادة قدرتها على التأثير على معدلات التبادل لصالحها فالتفاوض بشكل مجموعة أفضل مما لو قامت به كل دولة على حده مما يزيد من مكاسب الدول المتكتلة. وبشكل عام نقول أن هناك أثر على حدود التبادل (على الأسعار النسبية للصادرات والواردات) إذا كانت الاتفاقية كبيرة أو ضخمة لدرجة أنها تشكل قوة كبيرة في الأسواق العالمية مؤثرة على أسعار الصادرات والواردات، أو إذا ازدادت تكاليف الإنتاج مع توسع الإنتاج، إذ من المتوقع أن تقوم الاتفاقية بتحسين الأسعار النسبية للصادرات والواردات بالنسبة للدول الأعضاء في الاتفاقية وتخفيضها بالنسبة لبقية دول العالم.

وقد تطرق كل من **Perbish**[2] و **Singer**[3] إلى أن التكامل بين مجموعة من الدول يؤدي إلى تحسين شروط تبادلها، فالتكامل ساعد على التقسيم الدولي للعمل تخصصت فيه الدول النامية بإنتاج وتصدير المواد الأولية، مقابل إستيراد السلع المصنعة من الدول الصناعية. فمع حدوث نمو إقتصادي عالمي يتزايد الطلب على السلع المصنعة بنسبة

[1] محمد محمود الإمام و أخرون . (2005)، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: التحديات و ضرورات التحقيق، مركز دراسات الوحدة العربية، معهد البحوث والدراسات العربية،الطبعة الأولى،لبنان، ص 89.

[2] Prebisch R . (May 1959), Commercial Policy in the Underdeveloped Contries ,American Economic Review,Paper and Proceedings,vol 49, no 2,PP 251-273.

[3] Singer H. W. (May 1950), The Distribution of Gains between Investing and Borrowing Contries ,American Economic Review ; Papers and Proceedings,vol 40,no 2, pp 473-485.

أكبر من نمو الطلب على المواد الأولية، ما يدفع أسعارها النسبية للتراجع، الأمر الذي ينعكس سلبا على الدول المصدرة لها حيث تتدهور نسب أسعار صادراتها إلى وارداتها من السلع الصناعية. وقد أطلق **Bhagwati** على هذا النمو "النمو المفقر" [1](Immiserizing Growth). فالطلب على المواد الأولية أساسا طلب من أجل الإنتاج في أسواق تنافسية، وهو منخفض في مرونته الدخلية والسعرية.

يضاف إلى ذلك أن التوسع في الإنتاج الصناعي في الدول النامية التي تستمد التطوير الفني من التقدم الذي أحرزته الدول الصناعية، يؤدي إلى تخفيض أسعار المنتجات الصناعية المرتفعة الكلفة، بينما يؤدي ذلك التطوير في الدول المتقدمة في ظل المنافسة الاحتكارية إلى رفع عائدات الإنتاج.

- ✓ **تقليص المخاطر والشكوك:**

من المتوقع أن يخلق التكامل الاقتصادي بين الدول عند رجال الأعمال نوعا من التفاؤل ويرفع من توقعاتهم بالنسبة للنمو في المستقبل، كما يؤدي اتساع نطاق السوق نتيجة قيام الاتحاد إلى الحد من المخاطر وعدم اليقين بالنسبة للصفقات الخارجية، مما ينعكس إيجابا على توقعاتهم المستقبلية والتي سوف تترجم في معدلات أعلى للاستثمار والتوسع في التجارة.

وبناءا على ما سبق، يتضح أن الآثار الديناميكية تؤدي إلى إحداث تغيرات كبيرة في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في الأجل الطويل، ولذلك تعتبر المكاسب الديناميكية أكثر أهمية من المكاسب الاستاتيكية، وإن هذه المكاسب هي الدافع الرئيسي لانضمام المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي عام 1973 ، ونشوء وقيام التكتلات الاقتصادية في العالم[2].

[1] للمزيد أنظر:

Bhagwati J. N.(1958), Immiserizing Growth: A Geometrical Note, Review of Economic Studies (June), Reprinted in Robert Feenstra (ed.),Essays in International Economic Theory: The Theory of Commercial Policy,vol. 1. Cambridge: MIT Press, 198.

[2] Dominick . S. (2009)., International Economics , John Wiley & Sons Ltd, 10th Revised edition, p.374.

4- نموذج الجاذبية (Gravity Model) وتقييم أثر التكامل الإقتصادي الإقليمي

إن قانون الجاذبية في الفيزياء (Newton, 1687)، والذي ينص على أن الجاذبية بين جسمين تتناسب طردا مع كتلتيهما وعكسا مع المسافة الفاصلة بينهما، لم يقتصر إستعماله في العلوم الفيزيائية فحسب، بل إستخدم في مختلف العلوم وذلك في تفسير دراسة العوامل الإقتصادية والسياسية والثقافية المحددة للتجارة الثنائية، الإستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات الهجرة [1]، وقد إستخدمه (Reilly's,1931) ليفسر قوة الجذب في المناطق الكبيرة، كما تم إستخدامه في مجال الإقتصاد الإجتماعي من قبل (Carey, 1865)، لتوضيح مجموعة التفاعلات للنشاطات الإنسانية، كما قام Ravenstein في سنة 1885 بإستخدام مفهوم نموذج الجاذبية لتفسير تدفقات الهجرة السكانية وإنتقال الأيدي العاملة[2]، وفي ستينيات القرن الماضي تم تطبيق نموذج الجاذبية لأول مرة من قبل كل من Tinbergen (1962)و Pöyhönen (1963)، حيث قاما بتطوير نموذج قياسي يقيس حجم التجارة الثنائية ويفسر تدفقات التجارة بين الدول، فقد إفترضا من خلال هذا النموذج أن التدفقات التجارية الثنائية بين البلدين ترتبط ارتباطا إيجابيا بالدخل المحلي الإجمالي وترتبط سلبا بالمسافة الفاصلة بينهما[3].

كما تنقسم نماذج الجاذبية إلى نوعين هما:

4-1 نموذج الجاذبية البسيط: يتكون نموذج الجاذبية الأولي للتجارة الخارجية من عدد قليل من المتغيرات، تتمثل أساسا في في الحجم الاقتصادي للدولتين والمسافة الفاصلة بينهما .ويأخذ نموذج الجاذبية الشكل التالي:

$$F_{ij} = G\frac{M_i^{\alpha} M_j^{\beta}}{D_{ij}^{\theta}}$$

[1] Bergstrand, J. (1985), The Gravity Equation in International Trade: Some Microeconomic Foundations and Empirical Evidence, The Review of Economics and Statistics, 67(3), pp.474-481.

[2] Benedictis L.D And Taglioni.D. (2011), The Gravity Model In International Trade, selected works of Luca De Benedictis, P56.

[3] Ghosh S. (2011), The Gravity Model in International Trade.Advances and Applications, Review of International Economics, 19(5), 979–981, p.979.

F_{ij} : تمثل التدفقات التجارية من البلد i إلى البلد j

G: ثابت

M_i, M_j: تمثلان الحجم الاقتصادي للدولتين، ويقاس عادة بحجم الناتج المحلي الإجمالي أو حجم الدخل القومي الإجمالي لكلا البلدين.

المسافة بين البلدين وتقاس عادة بين عواصم البلدين أو المراكز الإقتصادية المهمة للبلدين.

4-2 نموذج الجاذبية الموسع: إن النموذج الذي قدمه (Tinbergen, 1962) في تحليل التدفقات التجارية يعتبر نموذجا بسيطا كونه يشتمل على متغيرات محدودة تفسر جزءا بسيطا من التدفقات التجارية، ونظرا لأهمية ونجاح النموذج في تفسير التدفقات التجارية بين الدول، تم تطويره من قبل العديد من الإقتصاديين من خلال الإعتماد على منهجيات الإقتصاد القياسي الحديثة إضافة إلى إدخال متغيرات إضافية منها متغيرات كمية (متوسط الدخل، عدد السكان، مستوى الأسعار، أسعار الصرف، وغيرها من المتغيرات)، ومتغيرات نوعية (الحدود المشتركة، الماضي الإستعماري المشترك، اللغة المشتركة ...) كما تم إعتماد متغيرات وهمية لتقييم أثر الإتفاقيات الإقليمية في تعزيز التدفقات التجارية بين الدول المنظمة لهذه التكتلات.

4-3 أهمية نموذج الجاذبية في تفسير أثر الإتفاقيات الإقليمية: يعتبر نموذج الجاذبية من أهم النماذج المسخدمة في تقييم أثر الإتفاقيات الإقليمية ، وذلك لعدة خصائص[1]:

- استناده في تفسيره للتجارة الثنائية إلى نموذج قياسي، وليس إلى فروض يجري إستنباطها نظريا.
- قدرة نموذج الجاذبية، على تفسير المسائل التي اخفقت عن تحليلها، النظريات التقليدية للتجارة الدولية، والتي اعتمدت على تفاوت الهبات من عناصر الانتاج .مثل التجارة بين الدول الصناعية، والتجارة داخل القطاعات، وعدم حدوث اعادة تخصيص الموارد، على نحو كبير نتيجة تحرير التجارة.

[1] محمود محمد الإمام وآخرون (2005)، منطقة التجارة الحرة العربية: التحديات وضرورات التحقيق، مرجع سابق، ص 204.

- قدمت نماذج الجاذبية أقوى التفسيرات في علم الإقتصاد وذلك لإمتلاكها قدرة عالية في التفسير في أوضاع مختلفة ولإمكانياتها في مقارنة التجارة داخل الدول وفيما بينها.
- قدرة النموذج على إستخدام العديد من المتغيرات المؤثرة على التجارة (العوامل الديمغرافية، العوامل الجغرافية، العوامل الإقتصادية، العوامل المؤسسية، العوامل التاريخية والثقافية).
- قدرة النموذج في تحديد المستويات الطبيعية للتجارة لين البلدين وبالتالي معرفة وجود إمكانية لمزيد من التجارة بين البلدين أم لا.
- يمكن أن تشتق معادلة الجاذبية من نماذج مختلفة ، بما في ذلك النموذج الريكاردي، ونموذج Hecksher–Ohlin، ونماذج المنافسة الاحتكارية (Helpman and Krugman , 1985)[1].

[1] Kimura F., Lee H.H, (2004),The Gravity Equation in International Trade in Services, the European Trade Study Group Conference, University of Nottingham, p3.

الخاتمة:

إن سعي العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء منذ النصف الثاني من القرن الماضي، إلى تكوين تكتلات إقليمية أو شبه إقليمة، وتزايد الإتجاه نحو الإقليمية كان وراءه العديد من الدوافع السياسية والإقتصادية، ونظرا للعديد من المزايا التي يحققها للدول المتكاملة كتقسيم العمل، إتساع السوق، حرية إنتقال رؤوس الأموال، خلق فرص للعمالة، نقل التكنولوجيا وغيرها، إلا أن نجاح التكامل الإقتصادي يتوقف على توفر مجموعة من الشروط وذلك من أجل تحقيق مكاسب الرفاهية وزيادة معدلات النمو الإقتصادي ومن أهمها مدى توفر الإرادة السياسية بين الدول الأعضاء.

إن الأهمية المتزايدة التي صار يكتسبها التكامل الإقتصادي الإقليمي خاصة في ظل تشابك العلاقات الدولية وزيادة الإعتماد المتبادل والتنافس بين الدول، جعلت صور التكامل متعددة بين الدول الأعضاء وذلك فيما يخدم مصلحتها، حيث ظهرت نماذج في كل من أوروبا، آسيا ، إفريقيا وأمريكا الجنوبية، وتعتبر مناطق التجارة الحرة أهم وأكثر الأشكال إنتشارا، لأنها تتطلب تنسيق وإجراءات أقل مقارنة ببقية أشكال التكامل الأخرى، وقد تم وضع إطار قانوني من قبل منظمة التجارة العالمية ينظم عمل الترتيبات الإقليمية كي لا تشكل عائقا امام التحرير المتعدد الأطراف للتجارة العالمية، وأمام هذه التطورات التي عرفها التحرير التجاري في إطار إقليمي وشبه إقليمي، قامت الدول العربية هي الأخرى بعدة مبادرات من خلال العديد من الإتفاقيات التجارية الإقليمية ومن أهمها وأحدثها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي سنقوم بالتعرض إليها من خلال الفصل الموالي.

الفـــــصل الـــثاني

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كخطوة

لإعادة تفعيل التكامل الاقتصادي العربي

مقدمة:

إن الخلفية التاريخية لمبادرات الدول العربية في إطار التعاون والتكامل الاقتصادي الاقليمي تعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، فبعد حصول الدول العربية على الإستقلال تبنت العديد من المبادرات التي حاولت من خلالها تحقيق التعاون السياسي والإقتصادي فيما بينها، وتعتبر الدول العربية من الدول السباقة التي حاولت تحقيق تكامل إقتصادي رغبة منها في إستغلال مقوماتها الإقتصادية والجغرافية والتاريخية على أساس إقليمي.

فقد تعددت محاولات التكامل الاقتصادي العربي، حيث بدأت هذه المحاولات مع قيام جامعة الدول العربية سنة 1954، إلا أنها إصطدمت بالعديد من التحديات لغياب الرؤية الإستراتيجية وطويلة المدى لهذه المحاولات، لكن أمام إستمرار تكوين التكتلات الإقتصادية ، وجدت الدول العربية نفسها مضطرة لإعادة بعث روح التكامل الإقتصاي العربي من أجل مواجهة التحديات التي بات يفرضها النظام التجاري العالمي الجديد في خضم التكتلات الاقتصادية وخاصة الكبرى منها، حيث قامت بتفعيل مضمون إتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري التي تم عقدها سنة 1981 لإقامة منطقة تبادل تجاري حر فيما بينها أطلق عليها إسم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ولذلك سنحاول من خلال هذا الفصل إبراز الدوافع وراء إنشاء هذه المنطقة واهميتها ومقوماتها بالنسبة للمنطقة العربية، وموقعها ضمن النظام التجاري الدولي.

المبحث الأول: تجارب التكامل الإقتصادي العربي قبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأسباب الفشل

عرفت المنطقة العربية عدة محاولات على صعيد التكامل الإقتصادي، بهدف تكوين كتلة اقتصادية عربية موحدة، والتي من شأنها أن تكون حصنا منيعا لها وأن تسهم في زيادة قوتها التفاوضية إتجاه التكتلات الاقتصادية الكبرى، وقد كانت أولى محاولاتها بتأسيس جامعة الدول العربية بعدها السوق العربية المشتركة ثم برنامج إنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى، وتعتبر هذه الأخيرة كفرصة لتعويض فشل المحاولات السابقة وإعطاء روح جديدة للتكامل العربي وتفعيله.

1- إتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية

بتاريخ 1957/06/03 تم إقرار إتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية من قبل المجلس الإقتصادي والإجتماعي، حيث تعتبر هذه الإتفاقية بمثابة خطوة عملية وجد هامة في مسار العمل الإقتصادي العربي المشترك من حيث المبادىء والأهداف التي تضمنها، وبتاريخ 1964/04/30تم دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

وقد إحتوت لإتفاقية على العديد من النصوص التي سعت من خلالها إلى تحقيق الوحدة الإقتصادية العربية والتي يمكن إجمالها فيما يلي[1]:

المادة الأولى من الإتفاقية نصت على أن تقوم بين دول الجامعة العربية وحدة إقتصادية كاملة من خلال:

1. حرية إنتقال الأشخاص ورؤوس الأموال؛
2. حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية؛
3. حرية الإقامة والعمل والإستخدام وممارسة النشاط الإقتصادي؛

[1] حميد الجميلي . (أفريل 2013) ، أزمة السوق العربية المشتركة، مجلة المنتدى، منتدى الفكر العربي، العدد 256 ، ص ص 2- 3.

4. حرية النقل والترانزيت وإستعمال وسائل النقل والموانىء والمطارات المدنية؛

5. حقوق التملك والإيصاء والإرث.

وقد حددت المادة الثانية من الإتفاقية وسائل تحقيق هذه الوحدة على النحو الآتي:

1. جعل بلاد الإتفاقية منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة، وتوحيد التعريفة والتشريع والأنظمة الجمركية المطبقة في كل منها؛

2. توحيد سياسة الإستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بها، وكذلك أنظمة النقل والترانزيت؛

3. تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة الداخلية، وتوحيد التشريع الإقتصادي؛

4. تنسيق تشريع العمل والضمان الإجتماعي؛

5. تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الجمركية المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة، وتوظيف رؤوس الأموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص؛

6. تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها؛

7. توحيد أساليب التبويب والإحصاء.

إلا أنه لم يكن من السهل تطبيق هذه الاتفاقية[1] بعد الانتهاء من توقيعها، حيث واجهت العديد من العراقيل التي وقفت أمام الوحدة فتعارض الأنظمة السياسية وتنوع الأنظمة الاقتصادية، تفاوت الدخول (فهناك دول نفطية غنية كالسعودية والكويت والعراق، ودول فقيرة كمصر والأردن، ودول وسطية كسوريا)، كذلك تنوع وإختلاف

[1] إنضمت إلى هذه الإتفاقية كل من الكويت ومصر والأردن والعراق ثم اليمن والسودان وليبيا ، ثم ما لبثت أن تخلت عنها الدول الأعضاء وإتجهت إلى طرق آخر هو السوق العربية المشتركة.

الغايات الإقتصادية والنقدية) فبعض الدول إرتبطت عملتها بالدولار والبعض الآخر إرتبطت عملتها بالجنيه الإسترليني.....)[1].

وعلى الرغم من ذلك فإتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية الإتفاقية الأبرز التي كانت ضمن ما يسمى بمنهاج التكامل العربي المشترك، والتي تم إقرارها وتنفيذها في إطار جامعة الدول العربية بإشراف المجلس الإقتصادي والإجتماعي العربي حيث نقلت التكامل الاقتصادي العربي من مجرد تعاون إقتصادي إلى إطار التنسيق والتكامل وإقامة وحدة إقتصادية.

2- السوق العربية المشتركة

في ظل فشل مشروع الوحدة الإقتصادية العربية نتيجة تباين الأنظمة السياسية والاقتصادية وتخلف العديد من الدول العربية من أجل التوقيع والمصادقة على الاتفاقية، حاولت الدول العربية إعطاء فرصة أخرى للتكامل الاقتصادي العربي، وعليه تم إصدار القرار رقم 17 في دور إنعقاد المجلس الثاني بتاريخ 13 أوت 1964، الذي ينص على إنشاء السوق العربية المشتركة كخطوة نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة[2]، وقعت على هذه الإتفاقية كل من مصر والعراق والأردن وسوريا، وانضمت كذلك كل من الكويت واليمن والسودان إلا أنها لم تصادق على الاتفاقية[3] . لتدخل بذلك إتفاقية السوق العربية المشتركة في الفاتح من جانفي 1965.

وقد نصت هذه السوق على ضرورة إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية بمعدل (20%) سنويا، وتحريرها من القيود الإدارية بنفس النسبة، حتى تصل للإعفاء الكامل من جهة وتحرر جميعها من القيود الكمية من جهة ثانية .أما المنتجات الصناعية التي ساهمت المواد العربية أو اليد العربية ب (40%) من

[1] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره ص 86.

[2] سليمان المنذري . (1995)، الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي والتنمية العربية، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الاولى،ص 28 .

[3] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره، ص 76.

كلفتها الإجمالية على الأقل، فتخفض الرسوم الجمركية عنها بواقع (10%) سنويا، وتحرر من القيود بنفس النسبة حتى الإعفاء والتحرر الكاملين.

وقد إشتركت السوق العربية المشتركة مع إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في أغلب الأهداف والإجراءات المتبعة في تحقيقها التي سطرتها هذه الأخيرة، والتي يمكن إجمالها فيما يلي[1]:

-حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال؛

-حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي؛

-حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية؛

-حرية النقل والعبور.

لكن بقيت هذه الأهداف والتي عكست طموحات كبيرة في تحقيق التكامل العربي مجرد سطور في وثيقة الاتفاقية حيث أنها لم ترى النور على أرض الواقع، مع غياب العمل الجاد لتحقيق ذلك، عدا العمل على تشجيع المبادلات التجارية بين الدول السبع والتي صادقت على إتفاقية السوق العربية من بين 22 دولة عضو بالجامعة العربية.

فإخفاق السوق العربية المشتركة كان وراءه العديد من العقبات التي حالت دون تنفيذها على أرض الواقع والتي يمكن توضيحها في النقاط التالية[2]:

1- عدم تمكن الدول الأعضاء من إيجاد تنسيق حقيقي بين خططها الإقتصادية على الرغم من دعوة وزراء التخطيط لدول مجلس الوحدة الإقتصادية إلى عقد إجتماعين لهذا الغرض سنتي 1980، 1981.

[1] عدنان شومان.(2001) ، التكتل الاقتصادي العربي المشترك والاتفاقيات العربية، بحث مقدم للمؤتمر الرابع عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، الأمن الاقتصادي العربي والتطورات الاقتصادية المعاصرة، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص09 .

[2] سليمان المنذري، نفس المرجع السابق، ص ص 32-35.

2- غياب التنسيق بين التشريعات التجارية والمالية والنقدية للدول الأعضاء، وإختلافها من دولة لأخرى، خاصة فيما يتعلق بالضرائب والرسوم الجمركية ومعاملة الاستثمارات الأجنبية[1]، وهو ما يؤدي إلى طغيان البيروقراطية على نشاط المؤسسات[2] الخاصة بالتعاون الاقتصادي، وجعلها مجرد تنظيمات شكلية ليس إلا.

3- سيادة التخطيط المركزي في كل من سوريا، العراق ومصر مما أدى إلى ربط قطاع التجارة بالقطاع العام، والذي نتج عنه وضع سياسات تقييدية على حجم التجارة وهيكلها وإتجاهاتها.

4- تشابه التجارة السلعية للدول الأعضاء بالسوق وضعف التبادل التجاري البيني.

5- إختلاف هياكل التكلفة بين دول السوق العربية المشتركة، نتيجية إختلاف الرسوم الجمركية المفروضة على إستيراد المواد الاولية والوسيطة من الخارج، مما دفع بالدول الأعضاء إلى حماية منتجاتها ذات التكلفة المرتفعة واللجوء إلى القيود الإدارية لحمايتها.

6- إختلاف أسعار البيع للإستهلاك الداخلي عن أسعار التصدير: مما أدى إلى بيع إحدى المواد المستوردة من دولة عضو إلى دولة عضو اخر بأسعار تقل جدا عن أسعار البيع في هذه الدولة خاصة إذا كان الإستيراد منها يتم من طرف مؤسسات القطاع الخاص.

7- إختلاف وجهات النظر بين السلطات المختصة في دول السوق حول الأسس التي يقوم عليها تصنيف السلع المستوردة إلى ضرورية وشبه كمالية وكمالية، مما ترتب عليه تضييق نطاق السلع المستوردة بين دول السوق.

8- الحد من إستيراد العديد من السلع التي تصدرها الدول الأعضاء لبعضها لعدم إدراجها في الميزانية النقدية للدولة العضو المستوردة، حيث قامت كل دولة بوضع ميزانية نقدية بخصوص الإستيراد من الخارج تحدد فيها المواد التي سيتم إستيرادها وقيمتها بالنقد الأجنبي بحسب الاولويات التي تضعها الدول في حدود النقد الأجنبي المتاح.

[1] مجلس الاتحاد البرلماني العربي.(فيفري 2004) ،السوق العربية المشتركة بين الواقع التحديات، الدورة الخامسة والأربعين العادية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي والمؤتمر الحادي عشر للاتحاد، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

[2] نقصد بها التنظيمات العربية، التي تعالج مسألة التعاون الاقتصادي العربي، والتي من بينها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وصندوق النقد العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

9- تغليب الخلافات الأيديولوجية والنزاعات السياسية العربية، على هدف تحقيق المصالح المشتركة، فارتبطت العلاقات التجارية والاقتصادية، بدرجة صعود وهبوط الخلاف السياسي بين العواصم العربية[1]، إضافة إلى غياب النظرة الكلية للتنمية الشاملة في الوطن العربي.

3- الإتفاقية الإقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

تم إنشاء مجلس التعاون الخليجي خلال إجتماع القمة الخليجية في الرياض سنة 1981، وقد ضم هذا المجلس ستة دول هي:" الإمارات، البحرين، السعودية، سلطنة عمان، قطر، الكويت"؛ والذي جعل تحقيق أكبر قدر من التنسيق والتكامل بين الدول الخليجية الستة في جميع المجالات من بين الأهداف المحورية له، وفي سنة 1983 دخل حيز التنفيذ.

وقد تضمنت الإتفاقية الإقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي الفقرات التالية [2]:

1. السماح بتصدير المنتجات الزراعية بين الدول الخليجية وعدم فرض أية رسوم جمركية عليها ؛
2. تكتسب المنتجات الصناعية بدول المجلس صفة المنشأ الوطني بشرطين هما: ألا تقل نسبة القيمة المضافة عن 40 % وأن لا تقل نسبة الملكية الوطنية عن 51 %؛
3. وضع حد أدنى لتعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، ويشترط لذلك الدخول في مفاوضات تدريجيا خلال خمس سنوات ، وتراعي حماية المنتجات الوطنية ؛
4. حرية تجارة الترانزيت ؛
5. تنسيق السياسات التجارية اتجاه دول العالم الخارجي ؛
6. حرية التملك والإنتقال وحركة رؤوس الأموال ؛

[1] مجلس الاتحاد البرلماني العربي ، نفس المرجع السابق.
[2] حاتم سامي عفيفي. مرجع سبق ذكره، ص 270.

7. تنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفي؛

وأهم ما ميز إتفاقية مجلس التعاون الخليجي إنتهاجها للمدخل التجاري لإقامة التكامل الإقتصادي، وذلك بإزالة العقبات أمام التجارة العربية البينية مع إقامة تعريفة جمركية موحدة وصولا إلى قيام السوق الخليجية.كما إختارت الإتفاقية نمط التكامل السوقي وليس نمط التكامل الإنمائي فالنمط الأول يركز على قوى السوق كأدوات لتحقيق التكامل الإقتصادي، في حين يهتم النمط التكاملي الإنمائي بخلق جهاز إنتاجي مرن وهو ما تحتاجه فعليا دول المجلس أكثر من النمط الأول لأن التكامل السوقي يتم بين دول قد تمكنت فعلا من خلق جهاز إنتاجي مرن ومتقدم [1].

4- إتحاد المغرب العربي

كانت معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي بمدينة مراكش المغربية، وكان ذلك في 1989/02/17 من طرف كل من ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، وفي 1990/07/23 بالجزائر إلتقى قادة الدول الخمسة في قمة عربية كانت نتيجتها تبنى إستراتيجية مشتركة لتنمية اقتصادية تضع القواعد لتكامل إقليمي حقيقي، ويكون ذلك عبر ثلاث مراحل وهي على النحو التالي[2] :

المرحلة الأولى:(1992-1995): ويكون في هذه المرحلة إنشاء منطقة تبادل حر بالإعفاء من الحقوق الجمركية، وكذلك الإلغاء التدريجي للحواجز غير التعريفية.

المرحلة الثانية:(1996-1999): في هذه المرحلة يتم إنشاء اتحاد جمركي يتم من خلاله وضع تعريفة خارجية مشتركة.

[1] حاتم سامي عفيفي ، نفس المرجع، ص 271 ص 273.

[2] محمد عباس محرزي . (2005)، " نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الإقتصادي المغاربي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، ص 46.

المرحلة الثالثة:(تبدأ من سنة 2000): يكون فيها تأسيس إتحاد اقتصادي، بالإضافة إلى هذا أنه تم في نفس الإطار إبرام معاهدة متعلقة بتبادل المنتجات الفلاحية، ومعاهدة أخرى تتعلق بالأوجه التجارية والتعريفية، وامتداد لمعاهدة مراكش المغربية تم إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية للتبادل الحر بين الدول المغاربية.

فإنشاء اتحاد المغرب العربي كان هدفه تعزيز وتقوية الروابط السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين الدول الأعضاء، من أجل إنشاء كتلة اقتصادية إقليمية موحدة ومتكاملة، وقد نصت المعاهدة التأسيسية على "المسيرة التدريجية نحو تحقيق التكامل الكامل" للتمكن من إكتساب وزن على الساحة الدولية، إلا أنه ورغم توفر جميع العوامل التي تصب في صالح التكامل المغاربي تخلفت هذا الأخير كثيرا عن عمليات التكامل الأخرى ، وذلك لأسباب جيوسياسية (الصراع الديبلوماسي بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية)،. كما ركزت بعض البلدان اهتماماتها على إتفقيات تجارية أخرى من أجل تنمية مبادلتها التجارية والتغلب على المعوقات، حيث وقع المغرب وتونس على اتفاقية أغادير مع مصر والأردن، وإنضمت الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[1].

5- مجلس التعاون العربي

ثم تأسيس مجلس التعاون العربي في 16 فبراير 1989، كمنظمة إقليمية تضم كل من الأردن، العراق، مصر، اليمن ، فتأسيسه جاء تجسيدا وتتويجا لتطور العلاقات والمصالح المشتركة التي كانت قائمة بين الدول الأعضاء الأربعة، حيث كانت معالم تلك العلاقات تتمثل في تزايد حجم التبادل التجاري، الذي كان مستهدفا أن يصل سنة 1998 (سنة التأسيس) إلى 500 مليون دولار بين الأردن ومصر، ومليار دولار بين الأردن والعراق، ضف إلى ذلك حجم العمالة المصرية في كل من الأردن والعراق[2] .

[1] Oulmane N. (2009), Politique commerciale, intégration régionale sud-sud et souveraineté économique en Algérie, Confluences Méditerranée, N°71, pages 119 à 133,p 121.

[2] بورحلة ميلود .(2001)، إشكالية إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: التقييم والآفاق، مذكرة ماجستير في المالية الدولية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، ص 92.

لكن لم يمكث هذا المجلس طويلا نتيجة غزو العراق للكويت مما أدى إلى تفككه وانهياره.

6- إتفاقية أغادير

تم الإعلان عن اتفاقية أغادير بالمغرب في ماي 2001، حيث أعلنت كل من الأردن، تونس، مصر، والمغرب، رغبتهم في إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينهم، وذلك بتشجيع من الاتحاد الأوروبي، وقامت الدول الأربعة بالتوقيع على الاتفاقية بالرباط في فيفري 2004 ، ودخلت حيز التنفيذ في جويلية 2006 ، وبدأ التنفيذ الفعلي للاتفاقية في مارس 2007 [1].

وتهدف الاتفاقية إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء من ناحية، وبينها والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى، وإعطاء أهمية لزيادة التكامل الصناعي، من خلال تطبيق قواعد المنشأ الأورومتوسطية، وكذا جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية والعالمية بفضل إتساع سوق أغادير الذي يضم حاليا أكثر من 120 مليون مستهلك، وتعتبر اتفاقية أغادير خطوة هامة نحو تحقيق أهداف إعلان برشلونة، وذلك بإقامة منطقة تجارة حرة أورومتوسطية، كما أن هذه الإتفاقية تتوافق مع مبادئ ومتطلبات منظمة التجارة العالمية، والتي تتمتع الدول الأربعة بعضويتها،كذلك تتوافق مع ميثاق جامعة الدول العربية، والذي يدعو إلى تعزيز ودعم التعاون العربي المشترك وأيضا منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي تنص الاتفاقية على إعفاء كامل من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل للسلع الصناعية والزراعية المصنعة المتبادلة بين الدول الأعضاء، وفيما يتعلق بالخدمات فتلتزم الدول الأعضاء بتطبيق جداول إلتزاماتها بموجب الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات لمنظمة التجارة العالمية[2].

[1] للمزيد من التفاصيل أنظر:

http://www.agadiragreement.org/Pages/viewpage.aspx?pageID=158

[2] سرحان أحمد عبد اللطيف سليمان . (2013)، إقتصاديات التجارة الخارجية الزراعية العربية، رسالة دكتوراه في العلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ، ، ص 15.

جدول (2-01): جهود التكامل الاقتصادي العربي

التاريخ	المكان	التمثيل	النتائج
7 سبتمبر 1953	القاهرة	جامعة الدول العربية	أول اتفاقية متعددة الأطراف، اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت.
3 جوان 1957	القاهرة	جامعة الدول العربية	اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بهدف تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية، وإقامة وحدة اقتصادية كاملة فيما بينها، يتم تحقيقها بصورة تدريجية.
13 أوت 1964	القاهرة	جامعة الدول العربية	اتفاقية السوق العربية المشتركة، لتشجيع التخفيض التدريجي للتعريفة على كافة المنتجات والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص.
جانفي 1964	تونس	المجلس الاقتصادي المغرب	إنشاء اللجنة الدائمة الاستشارية المغاربية، لتشجيع إقامة برنامج تكامل اقتصادي مغاربي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا)
27 فيفري 1981	تونس	جامعة الدول العربية	إمضاء اتفاقية تسهيل وتطوير التبادل التجاري العربي (التجارة العربية البينية).
25 ماي 1981	الدوحة	المجلس الاقتصادي الخليج	تم تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كان الهدف منه قيام تجارة حرة بين الدول الخليجية.
17 فيفري 1989	مراكش	رئيس الدولة المغربية	توقيع معاهدة مراكش لتأسيس اتحاد المغرب العربي (UMA) لتشجيع حرية انتقال الأشخاص، السلع والخدمات بين دول الأعضاء.
19 فيفري 1997	القاهرة	جامعة الدول العربية وزارة الاقتصاد	إقرار منطقة الجارة الحرة العربية الكبرى، من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية وإمضاء البرنامج التنفيذي لاتفاقية تسهيل وتطوير التجارة العربية البينية.

HADHRI H. (29&30 Mars 2001), LA GRANDE ZONE ARABE DE LIBRE ECHANGE ET LES PERSPECTIVES D'INTEGRATION SUD-SUD EN MEDITERRANEE, SECONDE CONFERENCE DU FEMISE; Marseille,; P5

وتعتبر الإتفاقيات السابقة الذكر بين الدول العربية من أجل خلق مجال للتعاون والتكامل الإقتصاديين التي تراوحت بين المعاهدات الثنائية لخفض التعريفات لعدد محدود من السلع على أساس تفضيلي، إلى اتفاقات تكامل طموحة تهدف إلى إنشاء سوق عربي مشترك من بين العديد من المبادرات (أنظر الجدول 2-01) التي قامت بها الدول العربية سواء في إطار جامعة الدول العربية أو خارجها إلا أن معظمها باء بالفشل.

والجدير بالذكر أن تجربة التكامل الإقتصادي العربي كانت متزامنة مع تجربة الإتحاد الأوروبي حيث نجحت هذه الأخيرة وعلى أعلى مستوى وهنا يمكن طرح التساؤل التالي: **لماذا فشلت المحاولات السابقة في التكامل الاقتصادي العربي؟**

وفي هذا الصدد أشارت FAWZY (2002) ، إلى أن نقص الحوافز السياسية والاقتصادية كانت وراء فشل أغلب الإتفاقيات الإقليمية العربية. فعلى الصعيد السياسي، تعتبر المخاوف بشأن توزيع المكاسب الناتجة عن التكامل عبر البلدان وداخلها، وقضايا السيادة الوطنية، وتكلفة التكيف الناتجة عن المنافسة المتزايدة، عوامل قد أدت إلى تقييد التعهدات. كما أن غياب آليات لتعويض الخاسرين من عملية الإندماج، وعدم وجود توافق في الآراء بشأن أن تتولى دولة واحدة أو أكثر من المجموعة الإقليمية دور الزعامة ، من العوامل الأخرى التي تحد من ذلك. أما على الصعيد الاقتصادي، لم يكن لدى الدول العربية حوافز كافية للاندماج لأن لديها هياكل إنتاج مماثلة محمية بمستويات عالية من الحماية. علاوة على ذلك ، ولأنها كانت لديها بيئات استثمارية أقل استهلاكا، وتكاليف معاملات أعلى وقواعد دخول أكثر تقييدا من الدول المقارنة ، فإن الاستثمار داخل المنطقة كان محدودا أيضا[1].

وفي ضوء ماسبق فأسباب الفشل جاءت نتيجة العديد من المعوقات كغياب الإرادة السياسية والتخوف من من التنازل عن جانب من السيادة الوطنية للمؤسسات فوق قومية، وإفتقار المنطقة إلى الآليات المؤسسية لتنفيذ

[1] Galal A. (october 2002), Arab Economic Integration Between Hope and Reality, The Egyptian Center For Economic Studies, Policy Viewpoint, number 12, p1.

مشروع التكامل وغياب التنسيق بين الدول المتكاملة على الصعيد الاقتصادي والتشريعي فأغلب القرارات التي تضمنتها تلك الإتفاقيات لم تجد لها تطبيقا على أرض الواقع، إلا أن إصطدام المنطقة العربية بإنتشار المزيد من الإتفاقيات وضعف إقتصادياتها جعلها تفكر في إعطاء روح ومسار جديين للتكامل الإقتصادي فيما بينها من خلال الإعلان عن قيام إتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى .

المبحث الثاني:خطوات البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أهم المحاولات الحديثة لتحقيق التكامل الإقتصادي بين الدول العربية، وسميت بـ "الكبرى" لتمييزها عن المنطقة "الصغرى" المرتبطة بإنشاء السوق العربية المشتركة.

فقد جاء قرار تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إستجابة لقرار مؤتمر القمة العربية المنعقد في القاهرة سنة 1996، الذي فوض المجلس الإقتصادي والإجتماعي للجامعة العربية بتفعيل إتفاقية تسهيل وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (1981)، والتي إعتبرت إطارا يتضمن رؤية لتأسيس منطقة تجارية عربية متكاملة تشمل كافة الدول العربية [1]، وقد حققت هذه المنطقة خطوة هامة بإنضمام كل الدول العربية بإستثناء 4 دول والتي تعتبر من بين البلدان العربية الأقل نموا (الصومال، جيبوتي، موريتانيا، جزر القمر).

1- الإطار القانوني والمؤسسي لقيام المنطقة

إن قيام إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في إطار قانوني ومؤسسي يحدد الأهداف والإجراءات والإلتزامات التي ينبغي أن تعمل الدول الأعضاء على تنفيذها والتصرف ضمنها، إضافة إلى وجود جدول زمني يحدد

[1] حملاوي ربيعة . (2014) ، منصري نجاح، مستقبل منطقة التجارة العربية الحرة في ظل إتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثلث والثلاثون، ص 139.

الفترة الانتقالية للدول الأعضاء، يعتبر بمثابة تصحيح لمسار التكامل الاقتصادي العربي، نظرا لإفتقار التجارب السابقة إلى جدول زمني من اجل تنفيذ الآليات والإجراءات والأهداف التي كانت في مضمونها.

1-1 التعريف بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأهدافها:

هي إلتزام تعاقدي متعدد الأطراف بين الدول العربية بهدف الوصول إلى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ العربي، ما بين الدول العربية الأعضاء خلال فترة زمنية محددة بعشر سنوات وذلك بإستخدام أسلوب التخفيض المتدرج بنسبة 10% سنويا على الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على كافة السلع العربية، وإلغاء كافة القيود غير التعريفية، الجمركية وغير الجمركية، التي تحد من حرية تبادل السلع العربية مابين الدول الأطراف في المنطقة، وتعتبر المزايا المفتوحة في إطار المنطقة الحد الأدنى لتبادل المزايا والإعفاءات، ويجوز للدول العربية الأعضاء فرادى أو ثنائيا أو متعدد الأطراف أن تعطي مزايا وإعفاءات تفوق مستوياتها الممنوحة في إطار المنطقة[1].

وقد أقر المجلس الإقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية سنة 1996 خلال مؤتمر القمة العربية المنعقد في القاهرة بتأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك من خلال تفعيل إتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري لسنة 1981، والتي إعتبرت إطارا يتضمن رؤية لتأسيس منطقة تجارية عربية متكاملة تشمل جميع الدول العربية تتلاءم مع إحتياجاتها وظروفها وتتناسب مع شروط منظمة التجارة العالمية.

وفي سنة 1997 قام المجلس الإقتصادي والإجتماعي بإصدار القرار 1317 في دورته 59 واضعا البرنامج التنفيذي والجدول الزمني لتأسيس منطقة التجارة الحرة العربية المتكاملة.كما أقر المجلس الإقتصادي والإجتماعي في سنة 2002 بإنهاء الفترة الإنتقالية في 2005/01/01 بدلا من 2007/01/01 وبالتالي فإن التخفيض الجمركي

[1] موله عبد الله . (2000)، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى- الإمتحان الأخير لتجاوز العصبيات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 262، السنة 23، بيروت، ص 62.

أصبح 20% في كل من 2004/01/01 و2005/01/01 وبالتالي تم إلغاء كامل للتعريفة الجمركية بحلول 2005/01/01.

1-1-1 إجراءات الإنضمام والإلتزامات المتعلقة بالعضوية:

إن دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ يعتبر بمثابة أول خطوة نحو تحقيق تكامل إقتصادي عربي حقيقي، لأنها ضمت معظم الدول العربية والتي بلغ عددها حاليا 18 دولة هي: الأردن، الإمارات، البحرين ، تونس، السعودية، سورية، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب (حيث تمثل هذه الدول الدول الأعضاء التي طبقت التخفيض التدريجي للتعريفة منذ سنة 1998)، الجزائر، فلسطين، اليمن، السودان.

في حين تبقى ثلاثة دول عربية مصنفة ضمن مجموعة الدول العربية الأقل نموا وهي: جيبوتي، الصومال، جزر القمر، في حين لم تستكمل موريتانيا إجراءات الإنضمام إلى المنطقة حيث أنها قامت بإيداع وثائق التصديق على إتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

ومن المفيد أن تسارع الدول غير المنظمة للمنطقة بالإنضمام نظرا أن المنطقة تمنح معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا وذلك بالدخول إلى الأسواق العربية بالتعريفة الصفرية مقابل إلتزامها بالتخفيض التدريجي للتعريفات الجمركية[1].

ويشترط على الدول العربية الراغبة في الإنضمام إلى المنطقة أن تكون عضوا في إتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، ويتطلب الإنضمام إليها موافقة المجالس التشريعية في الدول العربية، بإعتبار الإتفاقية الوثيقة القانونية التي وضع على أساسها البرنامج التنفيذي، وقد تم تطبيق ذلك على كل من مصر، المغرب، عمان وموريتانيا

[1] حسين عبد المطلب الأسرج . (2010)، الإتحاد الجمركي العربي وآثاره على الإقتصاديات العربية، ص 20.

كون هذه الدول لم تكن عضوا في إتفاقية تسهيل وتنمية التبادل التجاري وذلك من خلال إصدار قرار من قبل المجالس الوزارية للدول العربية بالموافقة على الإنضمام للمنطقة وإبلاغ نص القرار للأمانة العامة للجامعة[1].

وقد كان الهدف من ذلك هو الإستفادة من وثيقة قانونية قائمة (إتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية)، وتجنب تعديل الإتفاقية أو وضع إتفاق جديد لإقامة المنطقة لما يتطلبه من طول الفترة الزمنية اللازمة لتحقيقه.

وبعد أن تستكمل الدولة شروط العضوية ينبغي عليها الموافقة على البرنامج التنفيذي من خلال عدة إجراءات وهي كالتالي[2]:

- ✓ إيداع هيكل التعريفة الجمركية الفعلية الخاصة بها لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- ✓ إصدار قرار تنفيذي من الإدارة الجمركية المعنية في الدولة إلى منافذها الجمركية، البرية، البحرية والجوية بتطبيق التخفيض المتدرج بنسبة 10 % سنويا على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المطبقة على إستيراد السلع العربية إبتداء من سنة 1998.
- ✓ إعتماد القواعد العامة لمنشأ السلع العربية التي أقرها المجلس الإقتصادي والإجتماعي بتاريخ 1997/09/01 بما في ذلك شهادة المنشأ العربية ونماذج التوقيعات والأختام المعتمدة عليها.
- ✓ إعتماد قائمة السلع التي لا تسري عليها أحكام البرنامج التنفيذي للأسباب الواردة فيه وهي الأسباب: الدينية، البيئية، الأمنية، الصحية.

[1] معتصم سليمان . (جانفي 2002)، فلسطين ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية (ماس)، ص 37.

[2] بن داودية وهيبة . (2014)، إنعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية على التجارة البينية لدول شمال إفريقيا، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 78.

1-1-2 الأهمية النسبية للدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تضم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 18 دولة عربية (بإستبعاد فلسطين لندرة البيانات) وبالتالي هي تشكل سوق إستهلاكية واسعة نسبيا، يصل عدد سكانها إلى 361 مليون نسمة تشكل 95 % من مجموع سكان المنطقة العربية، بمتوسط دخل فرد يصل إلى 8004 دولار، وهذا حسب التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2015 الصادر عن صندوق النقد العربي.

كما تشكل الدول العربية الأعضاء قوة إقتصادية يزيد إنتاجها المحلي على 2750 مليار دولار أمريكي سنة 2015 (تمثل 99% من الناتج المحلي الإجمالي العربي).

وفي مجال التجارة العربية البينية تشكل الصادرات البينية لمجموع الدول الأعضاء في المنطقة 99 % من الصادرات العربية البينية، وتشكل الواردات البينبة لمجموع الدول الأعضاء 98 % من الواردات العربية البينية[1].

1-1-3 أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

إن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى جاء ليؤكد أهمية التحرير التجاري في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي سعيا لإقامة سوق عربية مشتركة تضمحل فيها القيود والحدود وذلك من خلال السعي وراء تحقيق الأهداف التالية[2]:

- زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء ؛
- توزيع الإنتاج بين الدول الأعضاء حسب الميزات النسبية ؛

[1] تم حساب هذه النسب إعتمادا على إحصائيات التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2015 وتم إستثناء سوريا نظرا لعدم توفر البيانات الخاصة بها بسب ظروف الحرب وكذلك دولة فلسطين.

[2] بغاصة هاجر. م ببيلي محمود. (2008) ، أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة السورية بعد التطبيق الكامل ، ورقة عمل رقم 40، المركز الوطني للسياسات الزراعية، ص 6.

- تعديل بينية الإستثمار لتوسيع التصدير إلى الأسواق العربية ولتطوير البينية التحتية للإستثمار؛
- الإهتمام بمقاييس الجودة والنوعية لتحقيق المنافسة السعرية وزيادة الحصص التسويقية؛
- الموائمة بين إنتاج المنتجات والإتجار بها، وتقديم التسهيلات التمويلية التي تدعم الإنتاج المميز؛
- تنمية التجارة من خلال السياسات النقدية والمصرفية (تسهيل التمويل اللازم وتوسيع قاعدته في ظل الشروط والمجالات الإمتيازية والتفضيلية).

1-2 الهيكل التنظيمي للمنطقة (الإطار المؤسسي)

لتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على أرض الواقع كان لابد من خلق إطار مؤسسي فاعل يعمل على متابعة وحل المشاكل التي تعترض تطبيقها، وذلك من خلال تكوين عدد من الأجهزة والآليات واللجان:

-جهاز الإشراف: وهو **المجلس الإقتصادي والإجتماعي** يعتبر جهة الإشراف الرئيسية على تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث يتخذ كافة القرارت التنفيذية ومتابعة التطبيق ومعالجة المشاكل التطبيقية بين الدول الأعضاء ويملك المجلس صلاحية تعديل إتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي. ويساعده في أداء مهامه لجنة التنفيذ والمتابعة التي ينبثق عنها عدة لجان فنية وتنفيذ مثل لجنة مديري الجمارك ولجنة قواعد المنشأ.والعديد من اللجان الفنية الأخرى وهي[1]:

[1] صلاح الدين حسن السيسي . (2003)، الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، السوق العربية المشتركة (الواقع والطموح) ، مكتبة الأسرة، القاهرة، ص ص 92-93.

- **الأجهزة التنفيذية**: وتتكون من:

-لجنة التنفيذ والمتابعة: وهي بمثابة اللجنة التنفيذية للبرنامج، ولها صلاحيات المجلس فيما تتخذه من قرارات، وتتخذ قراراتها بأغلبية الثلثين وتكون نافذة على كافة الدول الأطراف. كذلك تقوم لجنة التنفيذ والمتابعة بمهمة لجنة فض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج، ولها الإستعانة بخبراء عرب في التجارة الدولية وكذا تشكيل لجان تحكيم من خبراء أو قضاة أو محكمين.

-لجنة المفاوضات التجارية: وتتولى تصفية القيود غير الجمركية ومتابعة تطبيقها في الدول الأطراف.

-لجنة قواعد المنشأ: وتتولى وضع قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية.

-اللجنة الجمركية: وتهتم بالقضايا الجمركية المرتبطة بتطبيق البرنامج.

-اللجان المؤقتة وفرق العمل: يساعد لجنة التفيذ والمتابعة لجان خبراء مؤقتة وفرق عمل حسب الإختصاص مثل: فريق عمل الرزنامة الزراعية، واللجنة الفنية لتصنيف السلع الزراعية.

-الأمانة الفنية: وتتولى القيام بمهامها الإدارة العامة للشؤون الإقتصادية وهي تقوم بما يلي:

- إعداد مشاريع جداول الأعمال؛
- إعداد تقرير سنوي عن سير التجارة بين الدول الأطراف؛
- التعاون مع المنظمات العربية والمؤسسات المالية العربية؛
- التعاون مع الإتحادات العربية من القطاع الخاص؛

- تطوير تبادل البيانات والمعلومات بين الدول العربية بإستخدام شبكات أو ما يسمى بنقاط الإتصال العربية والدولية، وتكوين قاعدة للمعلومات الإقتصادية والإحصائية الجمركية.

-نقاط الإتصال لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: لقد قام المجلس الإقتصادي والإجتماعي بإنشاء نقطة للإتصال داخل كل بلد عضو في المنطقة، والتي أسندت إليها مجموعة من المهام[1]:

- ✓ توفير البيانات والمعلومات للقطاع الخاص فيما يتعلق بالإمتيازات، الإستثناءات، الإعفاءات، الرزنامة الزراعية والأسواق داخل كل بلد عضو بالمنطقة؛
- ✓ متابعة تطبيق المنطقة والرد على كافة الاستفسارات والمشاكل المرتبطة بالتنفيذ.
- ✓ التنسيق وربط الصلات بين القطاع الخاص والجات الرسمية المسؤولة عن متابعة تنفيذ المنطقة

ويوضح الشكل الموالي الهيكل التنظيمي للمنطقة والذي يضم كل من الأجهزة التنفيذية واللجان والمؤسسات التي تعمل على متابعة تطبيق المنطقة والمساهمة في حل المشاكل التي تعترضهما:

[1] صندوق النقد العربي (2002)، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني عشر، التعاون الاقتصادي العربي ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ص 193.

الشكل (01.2): الهيكل التنظيمي لأجهزة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

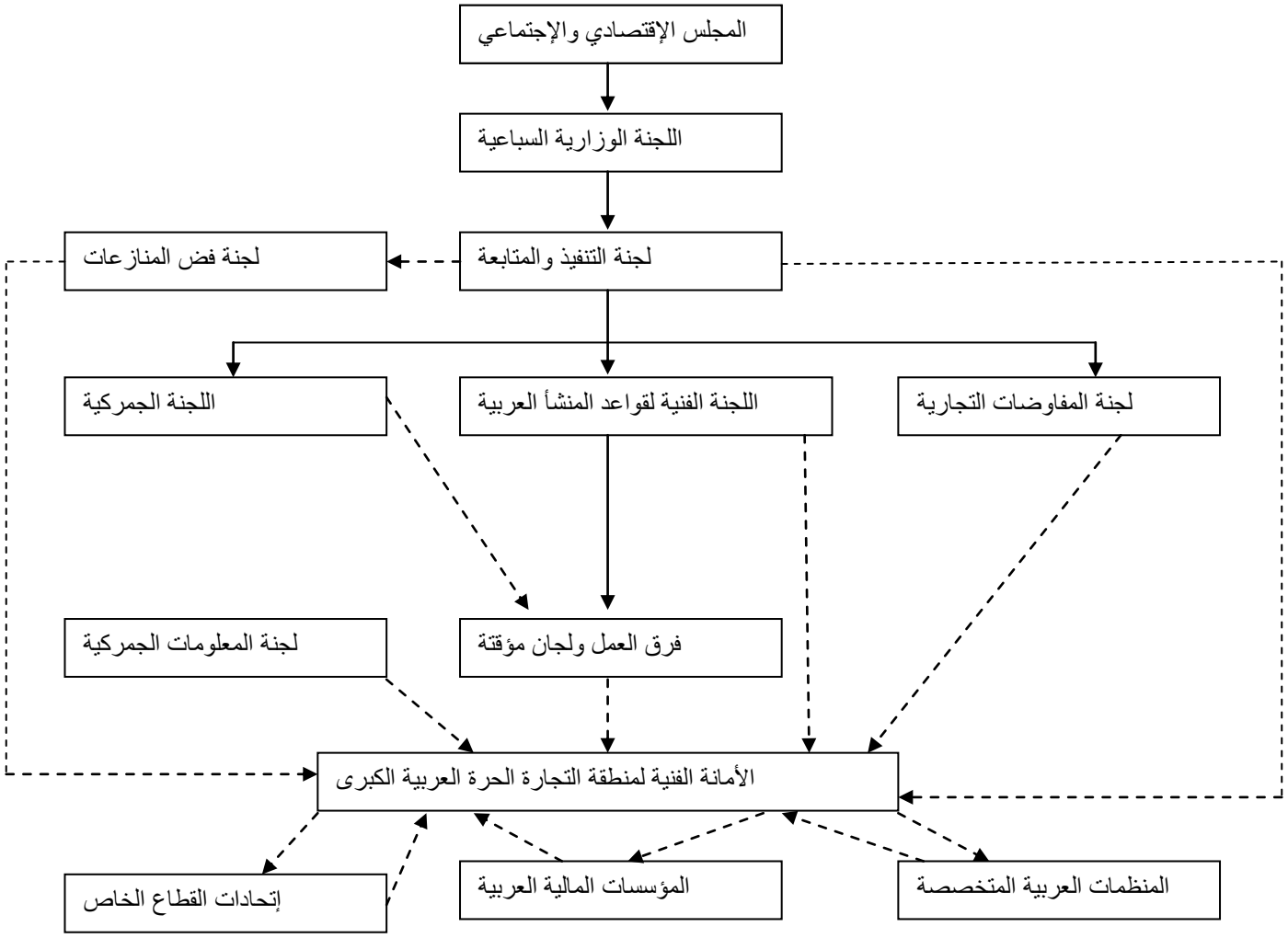

المصدر: معتصم رشيد سليمان ، المرجع السابق، ص 68

1-3 الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: إن إتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية هي بمثابة الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي تم التوقيع عليها في السعودية في إطار جامعة الدول العربية سنة 1998، حيث تضمنت الإتفاقية خمسة وعشرين مادة وقد أشارت المادة السادسة إلى مجموعة من الأحكام الموضوعية التي تقر بإنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول العربية الأعضاء فيها، وقد تم الإتفاق بين الدول العربية على وضع برنامج زمني لتفعيل الإتفاقية وإقامة المنطقة بحيث يكون ملزما للدول الأعضاء في إتفاقية

تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بعد مرور شهر من تاريخ إقراره من قبل المجلس الإقتصادي والإجتماعي[1].

2 البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

المجلس الاقتصاي والاجتماعي هو من يتولى الاشراف على تطبيق البرنامج التنفيذي والذي هو بمثابة إطار لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، حيث يتضمن مجموعة من القواعد والأسس بالإضافة إلى الآليات التنفيذية والجدول الزمني التي تتم في إطارها خطوات إنشاء المنطقة، والتي يمكن إيجازها فيما يلي[2]:

1- التحرير كامل السلع العربية (الحيوانية، الزراعية، المواد الخام المعدنية وغير المعدنية والصناعية) والتي يتم تداولها بين الدول الأعضاء وفقا لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق بدءا من تاريخ 1998/01/01، وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة، على أن يتم التحرير الكامل لكافة السلع العربية بتاريخ 2007/12/31.

2- إلغاء كافة القيود غير الجمركية (الكمية، النقدية، الإدارية) على السلع العربية المتبادلة في إطار المنطقة .

3- المراجعة النصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الإقتصادي والإجتماعي.

4- معاملة السلع العربية التي تدخل التبادل وفقا لهذا البرنامج معاملة السلع الوطنية في الدول الأعضاء فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس وإشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية.

[1] للمزيد من التفصيل أنظر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الإدارة العامة للشؤؤون الاقتصادية، اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

[2] جامعة الدول العربية. (1997) ،قرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي رقم 1317 د.ع 59 بتاريخ 1997/12/19 بإعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

5- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم والإغراق وإجراءات ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج.

6- الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل التي سوف يطبق عليها الإعفاء التدريجي هي الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل السارية في كل دولة طرف بتاريخ 1998/01/01 وتكون هذه الرسوم قاعدة الإحتساب للتخفيضات الجمركية لأغراض تطبيق هذا البرنامج.

7- يجوز لأي بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الإتفاقية فيما بينها على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج.

8- يشترط لاعتبار السلعة عربية لأغراض تطبيق هذا البرنامج أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي إقترحتها لجنة قواعد المنشأ التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم1249- د 56 بتاريخ 1996/09/13 .

9- لا تسري أحكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحضور استيرادها أو تداولها في الدول الأعضاء لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية أو لقواعد الحجر الزراعي البيطري.

10- تصنف كافة السلع الواردة في البرنامج وفق النظام المنسقHS.

11- إخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بكافة المعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري من قبل الدول الاعضاء الذي يسهل تنفيذ الإتفاقية والبرنامج التنفيذي لها.

12- منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نموا، بشرط أن تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية وموافقة المجلس عليها.

13- يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وكذلك أي خلاف حول تطبيق هذا البرنامج، ويعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو جهة الأشراف على تطبيق البرنامج.

14- سمح البرنامج التنفيذي للدول الأعضاء باستثناء بعض السلع الزراعية من التحرير التدريجي خلال فترات زمنية محددة، وهو ما سمي بالروزنامة الزراعية، حيث يسمح لكل دولة عربية عضو أن تدرج عشر سلع زراعية كحد أقصى ضمن هذه الروزنامة، وهذا من أجل التكيف التدريجي مع المنافسة على المستوى القومي، على أن تتوجه خلال هذه الفترة نحو الزراعات التي تملك فيها ميزة نسبية في إنتاجها، حيث يؤدي هذا إلى رفع مستوى الإنتاجية الزراعية في الدول العربية الأعضاء مع خفض التكاليف الإنتاجية ومن تم أسعار إستهلاكية أقل [1].

وإستنادا إلى المادة 15 من إتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية أتاح البرنامج التنفيذي للمنطقة للدول الأعضاء التقدم بطلبات إستثناء لبعض السلع، بشرط أن لا تتجاوز مدتها 04 سنوات وأن لا تتجاوز أهميتها التبادلية نسبة 15 % من التجارة العربية البينية. وقد حصلت ستة دول عربية (الأردن، لبنان، تونس، سوريا، مصر، المغرب) على إستثناءات لم تتجاوز نسبتها 6 % من قيمة التبادل التجاري للدول الأعضاء في المنطقة [2].

وقد إنتهت الفترة الزمنية لكافة الإستثناءات الممنوحة مع إنتهاء المرحلة الإنتقالية لإقامة المنطقة (نهاية 2005) ، في حين بقيت ثلاثة دول عربية كان لديها إستثناءات وهي كل من تونس، مصر والمغرب وقد إنتهت هذه الإستثناءات بالنسبة للدول الثلاث في سنة 2007، ولم يعد هناك إستثناءات من الإعفاءات المطبقة في إطار المنطقة ممنوحة من قبل المجلس الإقتصادي والإجتماعي.

[1] معتصم سليمان رشيد . (2002)، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى-الإندماج الإقليمي-التطبيق-النتائج، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)، ص 45.

[2] عبد المطلب عبد الحميد . (2003)، مرجع سبق ذكره، ص 163.

3- تحرير تجارة الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

بالعودة إلى اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري نجد أنها لم تشر في موادها بشكل واضح إلى تحرير تجارة الخدمات ضمن منطة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلا أنه وأمام التطورات التي شهدها تحرير التجارة على المستوى الدولي والإقليمي خاصة في جانب تجارة الخدمات، حيث عرفت هذه الأخيرة معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالتجارة في السلع، وأصبحت تلعب دورا مهما في كفاءة الإتفاقيات التجارية الإقليمية والرفع من قيمة المبادلات التجارية البينية، وكأحد المنطلقات التي تساهم في النمو والتنمية للبلدان. وبعد أن إنضمت عدة بلدان عربية إلى منظمة التجارة العالمية وتحريرها لبعض الخدمات في إطار إتفاقية الجاتس كان لزاما عليها إدراج تجارة الخدمات ضمن المنطقة[1]، لذلك بدأت الدول العربية في التفاوض حول النص القانوني لإتفاقية تحرير التجارة في الخدمات منذ سنة 2002 ، وتم الانتهاء من مشروع الاتفاقية بنهاية سنة 2003، وقد تضمنت الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية خمسة وثلاثون مادة، حيث تهدف الاتفاقية إلى تحقيق سهولة انسياب الخدمات وموردي الخدمات بين الدول العربية الأعضاء و وضع إطار عام للتحرير التدريجي للتجارة في الخدمات بين الدول العربية من خلال جولات متتالية من المفاوضات[2].

وإنعكس إهتمام الدول العربية بإدماج التجارة في الخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال مجموعة من القرارات وهي كالتالي[3]:

1. تضمن البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، ضرورة التشاور بين الدول الأطراف حول الخدمات المرتبطة بالتجارة لإقامة منطقة تجارة حرة عربية.

[1] صندوق النقد العربي (2003)، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني عشر، التعاون الاقتصادي ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تجارة الخدمات، ص 5.

[2] http://las-aeid.org/ar/laws/125 .

[3] http://las-aeid.org/ar/content/124 .

2. تضمنت توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الخامسة والستين التي عقدت بالقاهرة في فيفري سنة 2000 قرارا يحث الدول العربية على سرعة إدماج التجارة في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

3. تضمن قرار القمة العربية الرابعة عشرة رقم 233 بتاريخ 28 /2002/3 سرعة إدماج تجارة الخدمات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكذا تضمنت توصيات القمة دعوة الدول العربية للمشاركة في إجتماع الخبراء الذي سيعقد في بيروت في نوفمبر 2002 لمناقشة مشروع اتفاقية لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، ولبحث إمكانية وضع برنامج تنفيذي لتحرير تجارة الخدمات وللتوصل لآلية ومبادئ عامة ووضع أولويات في هذا الشأن.

4. ويعتبر إبرام إتفاقية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية متوافقا مع الإلتزامات الدولية للدول العربية الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية وفقا لما سمحت به المادة الخامسة من الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات "الجاتس "الخاصة بالتكامل الاقتصادي من إمكانية دخول الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في اتفاقيات لتحرير أكبر للتجارة في الخدمات شرط أن تشمل تلك الاتفاقيات تغطية قطاعية كبيرة وأن تزيل الإجراءات التمييزية بين الدول الأعضاء وألا تستبعد أي من أشكال توريد الخدمة الواردة باتفاقية" الجاتس."

إن النتائج التي تم التوصل إليها تمكن كل دولة عربية عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على النفاذ إلى أسواق الدول العربية الأخرى، وفقا لقدراتها التنافسية، بعيدا عن كل ما يحول أو يحد من هذه القدرات .

وفيما يتعلق بمرحلة الاتحاد الجمركي فلا تزال هناك جولات مستمرة من التفاوض لاستكمال المتطلبات التشريعية للاتحاد الجمركي العربي .كما استحدثت الأمانة العامة آليات لدعم بنية التكامل الاقتصادي من خلال

برنامج المساعدة من أجل التجارة الذي يجري تطبيقه بشكل مباشر مع الدول الأعضاء سواء بتطوير بنية التجارة التحتية بما يسهل من التجارة[1].

المبحث الثالث: مقومات النجاح ومعوقات التكامل الإقتصادي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إن سعي الدول العربية إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كان مدفوعا بعدة عوامل منها توافر العديد من المقومات والشروط اللازمة لإنشاء ونجاح المنطقة من حيث الأهداف والطموحات التي إندرجت ضمنها هذه الإتفاقية، وغالبا لا تخلوا أي إتفاقية تجارية قائمة بين مجموعة من الدول من مشاكل تعوق تطبيقها أو تحول دون الوصول إلى أهدافها وفيما يلي سنوضح هذه النقاط بالتفصيل فيما يخص المنطقة العربية.

1- الشروط الإقتصادية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تعتبر الشروط الإقتصادية والتي يطلق عليها الشروط الموضوعية ضرورية من أجل إستمرار ونجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومن الشروط الإقتصادية اللازمة لذلك ما يلي[2]:

1-1 وجود نظام إقتصادي حر: إن ضرورة تبني الحرية الإقتصادية داخل المنطقة هو من عوامل نجاحها وإستمراريتها، حيث أن تبني آليات السوق سيعمل على إعادة تخصيص الموارد وتقسيم العمل وفق كل ما تتمتع به كل دولة من مزايا نسبية وتنافسية. حيث إتجهت معظم الدول العربية الأعضاء بالمنطقة نحو إعتماد نظام السوق الحر وإن كان بمستويات تطبيقية متفاوتة، مما يسمح بإزالة أحد أهم المعوقات التي إعترضت التجارب السابقة للتكامل الاقتصادي العربي، وقيام منطقة تجارة حرة عربية.

[1] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية . (سبتمبر 2015)، الدورة 96 للمجلس الإقتصادي والإجتماعي، ص 77.

[2] معتصم سليمان الرشيد . (2002)، فلسطين ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مرجع سبق ذكره، ص ص 59-63 بتصرف.

2-1 **توفر إنتاج سلعي قابل للتبادل والتجارة البينية:** أي أن يتحقق للدول العربية الأعضاء في المنطقة فائض في الإنتاج السلعي من أجل تبادله، وأن تتمتع هذه السلع بالجودة والتنافسية في أسعارها، وتجدر الإشارة أن الدول العربية الأعضاء بالمنطقة تمتلك فوائض سلعية زراعية وصناعية، بالإضافة إلى إمكانياتها التصديرية والتي تنمو بشكل مستمر منذ سنة 1995.

كما استطاعت الدول العربية من زيادة إمكانياتها التصديرية بما يعادل من السوق المتاحة أمامها خلال العام الأول من تطبيق التجارة الحرة العربية، مما أدى إلى زيادة في قيمة صادراتها البينية بحوالي 8 بليون دولار سنة 1998، وبنسبة 90% من قيمة الصادرات البينية لسنة 1996[1].

3-1 أن يكون مستوى التبادل التجاري بين الدول الأعضاء مرتفع نسبيا: إن ما يمكن ملاحظته من خلال تتبع إحصائيات التجارة البينية للدول العربية الأعضاء بالمنطقة ضعف نسبة التجارة العربية البينية حيث لا تتجاوز في أحسن أحوالها 12%، لذلك يصعب قبول فرضية وجود مصالح إقتصادية بين الدول العربية تفرض عليها إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها، مما يجعلها تحتاج إلى فترة زمنية أطول لزيادة نسبة تجارتها البينية إلى معدلات أعلى من خلال الاستفادة من المزيا التي تقدمها المنطقة الحرة، ومن ثم نطالب بإقامة منطقة تجارة حرة، وهذا يتطلب:

1- التركيز مستقبلا على علاقة الإرتباط بين النمو الإقتصادي وتوسيع السوق، وبالتالي أثر توسيع السوق على زيادة الدخل والإدخار والإستثمار، والعمالة في الدول الأعضاء بالمنطقة.

2- تحقيق وفورات الحجم الداخلية والخارجية للقطاعات الإنتاجية والخدماتية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد . (2003)، مرجع سبق ذكره، ص 155.

1-4 تقارب مستويات التطور الإقتصادي: إن تكامل الاقتصاديات المختلفة من حيث مستوى التطور والنمو الاقتصادي، يحتم أو يفرض منح الدول الأقل نموا معاملة خاصة أو تحدد لها برامج تنمية إقتصادية، تتحمل جزء من تكاليفها الدول الأكثر إستفادة من مكاسب التكامل الإقتصادي. ويعتبر كل من التراكم الرأسمالي والتراكم التكنولوجي والبحث العلمي، كأهم مؤشرين يعكسان مستوى التطور الإقتصادي، مع إستبعاد متوسط دخل الفرد كمؤشر على مستور التطور الإقتصادي، ذلك أن إرتفاع مستوى الدخل الفردي لا يعني بالضرورة إرتفاع مستوى التطور الإقتصادي، بينما العكس صحيح، وبالتالي فإن الدول التي تتقارب في مستويات التراكم الرأسمالي والتطور التكنولوجي والبحث العلمي، تتوزع فيها مكاسب التكامل الإقتصادي بشكل متقارب.

فالدول العربية متقاربة فيما يخص التراكم الرأسمالي، حيث يتراوح معدل الإستثمار فيها بين 20 % و35 % بإستثناء السودان والكويت وليبيا التي يقل فيها المعدل عن 20%، ومن الملاحظ أن الدول التي ترتفع فيها نسبة الإستثمار الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي ترتفع فيها أيضا نسبة الصادرات الصناعية إلى صادراتها الإجمالية، مما يعكس أهمية التراكم الرأسمالي في الدول العربية.

أما العامل الثاني في التطور الإقتصادي فهو الإنفاق على البحث العلمي والتطور التكنولوجي، فالدول العربية يقل إنفاقها في هذا المجال بنسبة 0.5 % من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فهي متقاربة من حيث مستور تطور البحث العلمي والتكنولوجي.

- وبالتالي تتقارب الدول العربية في مستوى تطورها الإقتصادي، وأن تفاوت الدخل الفردي فيما بينها (1 40)، لا يعكس تفاوتا في مستوى التطور الإقتصادي، وإنما يشير إلى التنوع في أنماط الإستهلاك الدول العربية مما يخلق تنوعا في الطلب على السلع العربية، وهذا يمنح ميزة إضافية لصالح إقامة منطقة التجارة الحرة العربية، والتي

ستؤدي إلى توسيع قاعدة نمط الإستهلاك، وفتح مجالات جديدة للطلب على السلع الإستهلاكية، ومن ثم زيادة الطلب على السلع الرأسمالية، التي يصبح بالإمكان إنتاجه بأحجام إقتصادية داخل المنطقة.

وبما أن الدول العربية الأعضاء بالمنطقة متقاربة من حيث مستويات تطورها الإقتصادي، فإن عملية التخصص الإنتاجي داخل المنطقة، ستقوم على أساس وفرة عناصر الإنتاج التي تتمتع بها كل دولة، وبالتالي فإن نظرية المزايا النسبية هي التي تحكم عملية التخصص الإنتاجي وإعادة توزيع الموارد داخل المنطقة.

2- مقومات التكامل الإقتصادي العربي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تتوفر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على العديد من المقومات والثروات والموارد والقواسم المشتركة الداعمة لقيام تكامل اقتصادي عربي وتحقيق التنمية الشاملة، وتعزيز قدرة الدول العربية بالمنطقة على التنافس بالأسواق العالمية، ومن أهم هذه المقومات مايلي:

1- المقومات الثقافية والعقائدية:

1-1 اللغة والثقافة: تلعب اللغة المشتركة بين شعوب الدول الأعضاء بالمنطقة التكاملية عاملا مهما في تحقيق التقارب وتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بينها، حيث تشترك شعوب البلدان العربية جميعا في لغة رسمية واحدة، هي اللغة العربية، مما أدى إلى خلق نوع من التقارب والاشتراك في العادات والتقاليد والأفكار، مما ينعكس ايجابا على تعميق العلاقات والتعاون في شتى الميادين.

1-2 وحدة الدين والمصير المشترك: تشترك الدول العربية الأعضاء بجافتا في الدين حيث أغلب المجتمعات العربية مسلمة، كما تشترك في المصير المشترك حيث تعرضت أغلبها إلى الإستعمار في الماضي ومزالت تواجه أخطار

وتهديدات مشتركة في العديد من المجالات كالأمن القومي والإقتصادي، وهذا مايلعب دورا في تعزيز التقارب ورابط القومية بين شعوبها من خلال التضامن والتعاون على جميع الأصعدة.

1-3 المقومات التاريخية: لقد كان للأحداث التاريخية من حروب، غزوات وإستعمار التي عاشتها الدول العربية واشتركت في أغلبها كالحروب الصليبية والغزو المغولي إضافة إلى الإستعمار الأوروبي، دورا فعالا في تكاثف الجهود وتوحيد الصفوف والرؤية لمواجهة العدوان الخارجي مما ساهم في خلق تاريخ مشترك والذي يعتبر كعامل مهم في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

2- المقومات الجغرافية:

تعتبر المساحة الجغرافية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى شاسعة حيث تقدر بـ 11.938 مليون كم^2 سنة 2016، وقد بلغ سكان هذه المنطقة نحو 361 مليون نسمة سنة 2015[1] وهو ما يشكل سوق إستهلاكية واسعة. كما تمثل المنطقة موقعا إستراتيجيا هاما، حيث تتوسط ثلاث قارات هي آسيا، إفريقيا و أوروربا ، وتطل على معظم بحار ومحيطات العالم وهي البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر، الخليج العربي، الخليج الأطلس، وبحر العرب[2]. وتشكل الدول العربية الأعضاء بالمنطقة رقعة جغرافية موحدة متصلة ببعضها البعض، لا يفصلها الحواجز الطبيعية، مما يسهل عملية الإتصال وتقوية علاقات الإندماج والتكامل.

3- المقومات الإقتصادية:

يملك الوطن العربي موارد إقتصادية كبيرة ومتنوعة سواء على الصعيد الزراعي أو الصناعي، بإمكانها تحقيق أعلى مستوى من التبادل التجاري، حيث يمتلك طاقات بشرية هائلة ، إضافة إلى توفر موارد طبيعية متنوعة من أراضي زراعية، غابات، ثروة حيوانية، ثروة بترولية،ثروة مالية، ثروة معدنية:

[1] التقرير الإقتصادي العربي الموحد (2016).

[2] نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، مرجع سبق ذكره، ص 102.

3-1توافر الموارد الطبيعية: حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية حوالي 71.1 مليون هكتار، في حين تبلغ كل من مساحة الغابات ومساحة المراعي52 مليون هكتار و397 مليون هكتار على التوالي[1]، فسشاعة الرقعة الجغرافية للمنطقة جعلها تتوفر على ثروة حيوانية ونباتية ومعدنية غنية ومتنوعة، ولو تم إستغلالها بكفاءة، ستعمل على سد إحتياجات المنطقة من الموارد الزراعية اللازمة سواء للتغذية أو للصناعة، فتوافر هذه الموارد من أهم شروط نجاح التكامل الإقتصادي العربي.

3-2توافر الموارد البشرية: تمثل الموارد البشرية عنصرا هاما وشرطا ضروريا للإستثمار الناجح، من خلال توفير الحد الأدنى من اليد العاملة وحد أدنى من المهارات الفنية، حيث تمثل اليد العاملة مانسبته 49.8%من مجموع سكان المنطقة،كما سكان دول المنطقة ما يفوق 360 مليون نسمة[2] سنة 2015، والتي بإمكانها إفراز كفاءات علمية تعمل على تقليل الفجوة التكنولوجية التي تعاني منها المنطقة وبالتالي فهي تمثل موردا يساهم في نجاح وتعزيز التكامل بالمنطقة.

3-3توافر رؤوس الأموال: تتوفر دول المنطقة على رؤوس أموال ضخمة تعود إلى ضخامة عائدات البترول والتي بلغت قيمتها سنة 2016 بحوالي 242,002 مليون دولار[3]، كما تتوفر صناديق الثروة السيادية (السعودية، قطر، أبو ظبي ، الكويت) على فوائض مالية هائلة والتي ما إذا تم استغلالها واستثمارها بحكمة[4]، يمكن لهذه الموارد المالية أن تساعد المشاريع التنموية التي تؤدي إلى تقوية وتسهيل التكامل الإقتصادي في المنطقة إلا أن أغلبها يتم تحويله للإستثمار بالدول المتقدمة.

[1] صندوق النقد العربي (2016)، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

[4] El-Ghattis N. (2015),The Arab Economic Integration: Implications for Islamic Banking, World Future Review, Vol. 7(1) 12–29, p 14.

3-4إتساع السوق العربية: تشكل دول المنطقة سوق إستهلاكية ضخمة، فهي تضم ما يفوق 373 مليون مستهلك[1]، مما يساعد على قيام مشاريع إستثمارية كبيرة ومنه زيادة الإنتاج وتنوعه، ونشوء صناعات كبيرة تتمتع بإقتصاديات حجم كبيرة، والوفورات الداخلية والخارجية، وهو ما يساهم في زيادة القدرة الشرائية للمواطنين.

3-5زيادة حصة الدول العربية من البترول الخام: يعتبر البترول من أهم صادرات دول المنطقة حيث بلغت الإيرادات البترولية حوالي 370.655 مليون دولار في سنة 2015. وتستحوذ على إحتياطي عالمي من البترول الخام بحوالي 2.67 مليار برميل وما نسبته 55% من الإحتياطي العالمي، ويقدر إحتياطها العالمي من الغاز الطبيعي بحوالي 542.54 مليار متر مكعب ما نسبتة 27.6 % من الإحتياطي العالمي[2].

ومما سبق يتبين لنا أن المنطقة تتوافر على العديد من المقومات والموارد والتي لا تتوافر لتكتلات إقليمية أخرى، هذه القومات من شأنها تعزيز وتقوية التكامل الإقتصادي بين دولها الأعضاء، وتدارك القصور الذي شهدته مسيرة التكامل العربي[3].

3- معوقات التكامل الإقتصادي العربي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

لقد عرفت الإجراءات والمراحل التي تضمنها التكامل الإقتصادي العربي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تقدما ملموسا خاصة إذا ماقارناه بالتجارب التكاملية السابقة، إلا أن هذا التقدم لا يعكس حقيقة التطلعات التكاملية ضمن المنطقة، نظرا للعديد من العراقيل والعقبات التي حالت دون نمو التجارة البينية العربية بالشكل المأمول، وبالتالي عرقلة عملية الاسراع في تحقيق الأهداف المنوطة والانتقال الى مراحل متقدمة من التكامل.

وفي مايلي سنتطرق إلى أهم المعوقات التي تواجه المنطقة من أجل إستكمال قيام الإتحاد الجمركي العربي:

[1] صندوق النقد العربي (2016)، التقرير الإقتصادي العربي الموحد.

[2] المرجع نفسه.

[3] نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، المرجع السابق، ص 104.

1- غياب الشفافية حول المعاملات التجارية: إن ضرورة الإفصاح عن كافة الإجراءات الإدارية والسياسات الإقتصادية المختلفة يعتبر عنصرا أساسيا في تفعيل المنطقة، إلا أن هذه الأخيرة تعاني من غياب الشفافية والمعلومات الضرورية عن التبادل التجاري، حيث نجد أن بعض الدول الأعضاء قامت بإجراءات لمواجهة الإغراق كما قامت بتغييرات في عملية التقييم الجمركي لأغراض حمائية، إضافة إلى عقد إتفاقيات إقتصادية وتجارية ثنائية، دون إعلام الدول أعضاء المنطقة بهذه الإجراءات والسياسات، مما يؤدي إلى خسائر معتبرة، خاصة بالنسبة للسلع سريعة التلف، كما أن عدم توفر المعلومات الكافية عن الأسواق العربية ، الأسعار التبادلية، الإمكانيات الإنتاجية والتصديرية والإستيرادية، مواسم ذروة الإنتاج الزراعي وغيرها، تؤثر بشكل مباشر وسلبي على تكلفة الإنتاج وفرص الإستيراد والتصدير، وبالتالي عدم إستفادة القطاع الخاص من الفرص التسويقية وفرص الإستيراد بتكاليف أقل[1].

2-التمييز في المعاملة الضريبية: يتم في بعض الأحيان فرض ضريبة على المنتج المحلي والمنتج المستورد لكن بنسب مختلفة (مثل: ضرائب المبيعات، ضريبة الإستهلاك، ضريبة الإنتاج أو ضريبة القيمة المضافة)، مما يؤدي إلى وجود تمييز في المعاملة الضريبية، مثل حالة فرض رسوم مطابقة للمواصفات، كما يتم أحينا التعسف في تطبيق الإجراءات مما يتجم عنه زيادة في تكاليف المنتج المستورد، أو منع دخوله بحجة عدم مطابقته للمواصفات، مما يقلل من فرص المنافسة العادلة للمنتج المحلي، كما أن فرض رسوم الخدمات على شكل نسب مئوية من قيمة السلعة المستوردة ينتج عنه أثر مماثل للرسوم الجمركية، وهذا بدوره ينجر عنه معاملة تمييزية للمنتج المحلي[2].

3-القيود غير الجمركية: تعتبر القيود غير الجمركية من أهم المعوقات التي تقف في تعزيز التدفقات التجارية العربية البينية داخل المنطقة، نظرا لعدم إلتزام الدول بإزالة كافة القيود الإدارية والنقدية والكمية بجانب تحرير السلع العربية من

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 166.
[2] نفس المرجع ص- ص 166-167.

الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل[1]، وقد عرفت إتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية القيود غير الجمركية على أنها: " التدابير والإجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الواردات لغير الأغراض التنظيمية والإحصائية. وتشمل هذه القيود، على وجه الخصوص، القيود الكمية والنقدية والإدارية، التي تفرض على الإستيراد"[2].وقد أشارت نتائج إستبيان لإتحاد الغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية أن أهم هذه القيود غير الجمركية والتي لازالت قائمة تتمثل في[3]:

3-1طول مدة العبور: وهذا بسبب العديد من العقبات كالإجراءات الأمنية، أو التفتيش اليدوي، أو التأخير المتعمد بهدف الرشوة، وتكرار الإجراءات عند كل معبر حدودي، مما يساهم في زيادة التكاليف أو يعرض البضائع للتلف.

3-2القيود الفنية: إن الصعوبات الفنية التي تواجهها المنطقة تتمثل في تعدد المواصفات وتعقدها لنفس المنتج بين الدول العربية، شروط الشهادات الصحية وكلفتها المرتفعة، دلالة المنشأ، تكرار الفحوصات المخبرية، تأخر الإجراءات، مع مصادفة شروط مفاجئة لدى وصول البضائع إلى المنافذ الجمركية. فعلى سبيل المثال، يطلب من المستورد إجراء الفحوص المخبرية بعدد يتجاوز 3 مختبرات، ولكن ليس في الوقت ذاته، مما يؤخر تخليص البضائع، إلى حد إنتهاء مدة الصلاحية، وبالتالي إتلافها. وتعتبر كل من السعودية، العراق، ليبيا، الجزائر، سوريا، قطر والسودان من أكثر الدول التي تواجه فيها الشركات المصدرة والمستوردة قيودا فنية، وبنسب متفاوتة.

[1] رفيقة حسني . (2004)، إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية- الإنجازات والمعوقات،مداخلة في منتدى السياسات الزراعية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، ص 5.

[2] الفقرة 6 من المادة الأولى من أحكام إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

[3] التقرير الثاني والعشرون للإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية . (2015)، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 2015-2016 : التحديات والمستجدات في ظل التطورات العربية والعالمية، ص 27.

3-3القيود المالية: وقد تلخصت هذه القيود في تحويل العملات الصعبة إلى الخارج، خصوصا عندما تعاني الدول من نقص في النقد الأجنبي، إضافة إلى إرتفاع عمولات التحويل مع إشتراط التحويل لمنح الرخص، خاصة في كل من الجزائر وتونس والمغرب ومصر والسودان.

3- 4قيود التراخيص: مواجهة قيود وإشتراطات، وإرتفاع التكاليف، وطول الوقت المستغرق للحصول عليها، خاصة في كل من الجزائر، المغرب، السعودية، الأردن وسوريا.

3-5 قيود كمية: وجود قيود كمية في العديد من الدول العربية تتمثل في حصر الاستيراد لمؤسسات تابعة للقطاع العام، وقيود موسمية للاستيراد تخضع لاتفاقيات ثنائية ورخص استيراد، خاصة فيما يتعلق بالسلع الزراعية[1].

ويلخص الشكل التالي الأهمية النسبية للقيود غير الجمركية على التجارة العربية البينية:

الشكل (2-02): الأهمية النسبية للقيود غير الجمركية على التجارة العربية البينية (نسبة الردود السلبية)

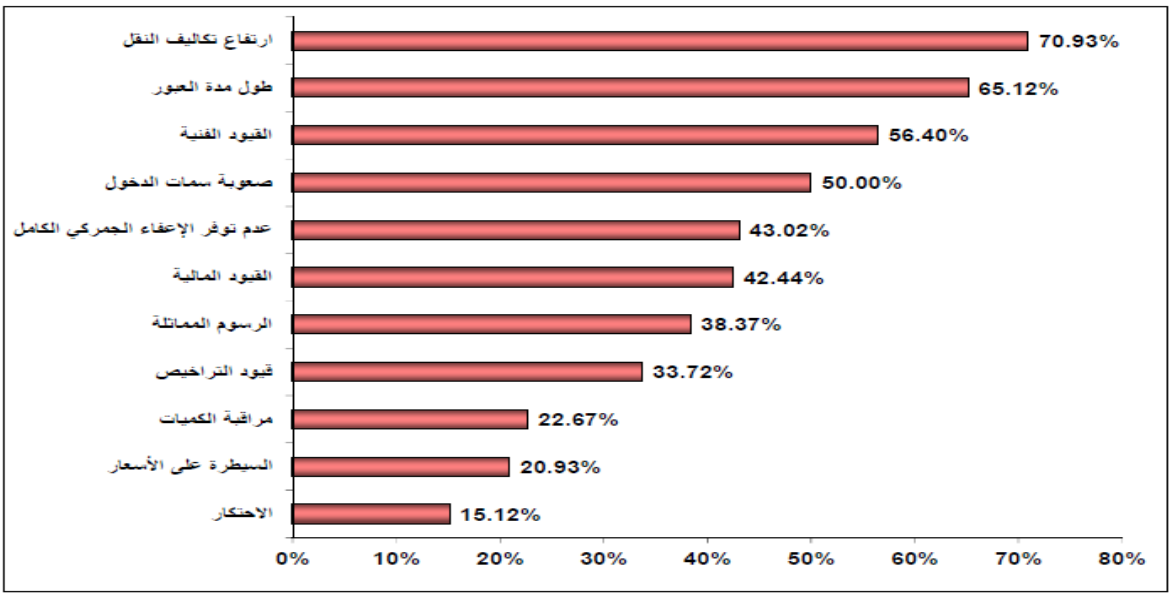

المصدر:إستبيان إتحاد الغرف العربية لسنة 2014-2015.

[1] إتحاد رجال الأعمال العرب (2018)، أسباب تدني حجم التجارة العربية البينية ، الأمانة العامة لإتحاد رجال الأعمال العرب، دائرة الأبحاث والعلاقات الدولية، ص 10.

4-تكاليف النقل التجاري: وتعود الأسباب الرئيسية لإرتفاع تكاليف النقل التجاري إلى عد الاستقرار الأمني في عدد من الدول العربية والذي إنعكس بدوره على ارتفاع تكاليف التأمين، و إحتكار الشركات الناقلة في ظل ضعف المنافسة، واشتراط الشحن بالشاحنات الوطنية وتبديل السائقين، وتقلب أسعار العملات الصعبة، والضرائب الإضافية، وإرتفاع رسوم العبور، ونتيجة طول مدة الانتظار على الحدود، وإرتفاع أسعار الوقود، علما أن الأخيرة شهدت تراجعا منذ سنة 2014 بنتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

5-صعوبة سمات الدخول: هناك صعوبات جدية تواجه التجار العرب وسائقي الشاحنات المعنيين بالتجارة العربية البينية ، والتي تحول دون حرية تنقلهم بين الدول العربية، لذلك يجب تكثيف العمل لإقرار الإتفاقية العربية التي يجري العمل عليها لتسهيل إنتقال أصحاب الأعمال العرب، والتي صدرت مسودة أولية لها سنة 2013.

6-غياب قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية والمغالاة في طلب الإستثناءات: إن عدم وجود قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية كان سببا في طلب الإستثناءات للعديد من السلع، وهذا خوفا من إعادة تصدير منتجات أجنبية على أساس أنها منتجات وطنية (بعد إدخال تعديلات بسيطة أو بعد إعادة تغليفها على أنها منتجات وطنية) ، ومن ثم تحويل مكاسب تحرير التجارة العربية إلى السلع الأجنبية، وهذا بدوره يهدد الإنتاج المحلي في الدول التي تنتج سلع مماثلة لها أو بديلة عنها، وقد ترتب على هذا التشدد في قبول شهادات المنشأ العربية عند المنافذ والمعابر الجمركية بين الدول العربية، وحصول إشكاليات تطبيقية بين الدول الأعضاء[1].كما أن المغالاة في طلب الإستثناءات من قبل بعض الدول ينعكس سلبا على تقدم المنطقة، حيث يمكن للدول الأعضاء الأخرى تطبيق المعاملة بالمثل إتجاه السلع المستثناة عند دخولها إلى أسواقها وعدم منحها تخفيض الرسوم الجمركية[2].

[1] معتصم سليمان .(2002) ، فلسطين ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 71-72.

[2] تقي عبد سالم . (2011)، مستقبل التجارة العربية البينية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد 28، ص 32.

7-معوقات أخرى:

- ✓ خضوع السلع العربية المتبادلة في إطار المنطقة إلى مجموعة من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل[1] والتي يفوق أثرها الحمائي، في الغالب أثر الرسوم الجمركية.
- ✓ ممارسة بعض الدول الأعضاء لسياسة الإحتكار.
- ✓ عدم الإلتزام بالإعفاء الجمركي الكامل .
- ✓ فرض قيود كمية في عدد من الدول، خاصة على السلع الزراعية.
- ✓ غياب قطاع الخدمات في المنطقة، حيث يقتصر على خمس دول فقط وهي :تونس، المغرب، مصر، الأدرن وموريتانيا.
- ✓ إشكالية القضايا المتعلقة بالمواءمة مع الضوابط الدولية، مثل المواصفات والملكية الفكرية[2].
- ✓ إختلاف الأنظمة الجمركية بين الدول الأعضاء في معاملة منتجات المناطق الحرة، مع غياب وجود نص صريح في إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لهذا الغرض.
- ✓ الخلافات الطائفية والعرقية التي إمتدت عبر التاريخ، وقد استمرت إلى غاية اليوم ، كما في حالات العراق والبحرين ولبنان والسودان[3]، وهو ما إنعكس سلبا على الإستقرار في المنطقة .

[1] المقصود بالرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل كل أنواع الرسوم والضرائب التي تفرض عند إستيراد السلع عدا الرسوم والضرائب الجمركية.

[2] بن داودية وهيبة ، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[3] El-Ghattis N. , op.cit, p14.

- ✓ ضعف شبكات النقل البري والبحري وشبكات الاتصال والذي يمثل عائقا أمام نمو التجارة البينية العربية ، خاصة في ظل شساعة المساحة التي تتربع عليها المنطقة.

وتعتبر المعوقات السابقة الذكر من أهم العقبات التي وقفت في وجه تعزيز التبادل التجاري العربي البيني، مع تقدم بطيء في تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

المبحث الرابع: الإجراءات التكميلية لتطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

أمام التحديات التي بات يفرضها النظام التجاري العالمي، خاصة بعدما عرفت الإتفاقيات التجارية إنتشارا سريعا ومتنوعا، وفي ظل التكتلات الإقتصادية الكبرى التي باتت تهدد كيان الدول النامية خاصة ومنها الدول العربية والتي ليست طرف فيها، أضحى من الضروري العمل على معالجة والوقوف على النقاط وتشخيص المشاكل التي وقفت في وجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعملت على الحد من كفاءتها وفعاليتها، من خلال آليات وإستراتيجيات تنسجم مع متطلبات تفعيل هذه المنطقة. فالمفاوضات التجارية على مستوى المنطقة لا تزال قائمة وفيما يلي سنتطرق إلى أهم المتطلبات على مستوى تحرير التجارة في السلع والخدمات والإستثمار والتعاون الجمركي بالمنطقة.

1- الإجراءات التكميلية لتحرير تجارة السلع

إن تحرير تجارة السلع على مستوى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لا يزال بحاجة إلى العديد من المفاوضات لصياغة آليات وتشريعات ضرورية لإستكمال متطلبات المنطقة، والتي يجب الإسراع في الإنتهاء منها من أجل ضمان كفاءة وفعالية المنطقة، ومنها[1]:

[1] المجلس الإقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية . (مارس 2017)، المذكرات الشارحة للبنود المدرجة على جدول الأعمال، ورقة إسترشادية بشأن الملف الإقتصادي والإجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية 28، الأردن، ص ص 16-17.

1-1 إعداد قواعد منشأ تفصيلية على أسس تفضيلية: بعد قرارات قمة الدوحة، نشطت مفاوضات صياغة قواعد منشأ تفصيلية، من خلال تنظيم إجتماعات لكبار المسؤولين لمناقشة قواعد الفصول والبنود التي أقرها المجلس الإقتصادي والإجتماعي، وتم الإتفاق مبدئيا على عدد كبير من البنود عدا 8 بنود سلعية تمتاز بالأهمية النسبية لعدد من الدول العربية. ويتم حاليا التحضير للجولة النهائية للقائمة السلعية المتبقية بعد إتمام بعض الدراسات لها.

1-2 تعزيز بيئة المنافسة ومراقبة الإحتكارات: من أجل حماية المنافسة المشروعة وتشجيعها، تم صياغة المسودة الأولى من دليل القواعد العربية للمنافسة ومراقبة الإحتكارات، وذلك عن طريق مراقبة ومنع الإحتكارات لزيادة الفعالية الإقتصادية، بما يتفق مع أحكام القواعد التي تركزت في الأشخاص والأنشطة الإقتصادية التي من الممكن القيام بممارسات مخلة بالمنافسة وما يتعلق بالتركز الإقتصادي الذي يعني الإندماج والإستحواذ، بحيث يتطلب إخطار الجهاز المعني، وهو جهاز يتمتع بالإستقلال المالي والإداري لفرض العقوبات التي تخل بشروط تطبيق قواعد المنافسة ومراقبة الإحتكارات.

1-3 تشريعات للمعالجات التجارية على مستوى الدعم والإغراق والتدابير الوقائية: إستمرت عملية إعداد الإجراءات الفنية من أجل مكافحة الإغراق والدعم والرسوم التعويضية، بحيث تتحول إلى تشريعات توفر لسلطة التحقيق كجهة مختصة سهولة تطبيق إجراءات الإغراق والدعم والرسوم التعويضية في الدول العربية عند طلب الأطراف المعنية بالتحقيق فيما يخص الصناعة المحلية مقدمة الشكوى، أو من ينوب عنهم وحكومات الدول المصدرة، وقد شملت مواد التطوير الدعم والضرر والدعم المحضور، وإحتساب مقدار الدعم وتحديد الضرر والعلاقة السببية والإجراءات المتبعة للتحقيق في طلب مكافحة الدعم.

1-4 بنية المواصفات والمقاييس للسلع العربية الصناعية والزراعية المتبادلة ومعالجة القيود الفنية للمنتجات العربية المتبادلة: إنطلقت مفاوضات تطوير بنية المواصفات والمقاييس للمنتجات العربية بعد قمة الرياض سنة

2013، خاصة بعدما أظهرت الدراسات أن 56% من القيود غير الجمركية هي قيود فنية، ناتجة أساسا عن ضعف بنية الجودة على مستوى المواصفات والمقاييس والإعتماد التي تخص المنتج مباشرة. ومن أجل تطوير البنية التحتية للجودة في الدول العربية قامت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بتأسيس الجهاز العربي للإعتماد[1] سنة 2017 للارتقاء بجودة السلع والخدمات والمساهمة في تنمية التجارة البينية العربية ودعم الصادرات وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، وقد قامت المنظمة كذلك بإطلاق برنامج خاص بتطوير بنية جودة السلع الغذائية، والذي يقوم بتوحيد القوانين والأنظمة ذات العلاقة بتدابير الصحة والصحة النباتية، والمتوقع الإنتهاء منها خلال سنة 2018.

2- تحرير تجارة الخدمات

تمت المصادقة على إتفاقية تجارة الخدمات بين الدول العربية من قبل المجلس الإقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية في سنة 2003، وذلك وفقا لما تم الإتفاق عليه في القمة العربية في بيروت سنة 2002، حيث تم التوصل إلى إطار الإتفاقية. وبداية من أكتوبر 2004 شرعت البلدان العربية المشاركة في تقديم العروض والطلبات الخدماتية وشروط النفاذ الأسواق والمعاملة الوطنية للتوصل إلى الإلتزامات المحددة في إطار الإتفاقية العربية للخدمات. وتقع إتفاقية التجارة في الخدمات بين الدول العربية في ستة أجزاء، على النحو التالي: النطاق والتعريف، الإلتزامات العامة، الإلتزامات المحددة، التحرير التدريجي، أحكام مؤسساتية وأحكام ختامية[2].

غير أن هذه الإتفاقية كبقية إتفاقيات التجارة في الخدمات لا تكتمل ولا يتم تنفيذها إلا بعد إقرار الإلتزامات المحددة لكل دولة طرف في الإتفاقية. وفور الإنتهاء من المفاوضات والتوصل إلى نتائج مرضية فيما يخص الإلتزامات

[1] يمثل الجهاز العربي للإعتماد لبنة أساسية في تطوير البنية التحتية للجودة في الدول العربية للإرتقاء بجودة السلع والخدمات والمساهمة في تنمية التجارة البينية العربية ودعم الصادرات وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ويبلغ عدد الأعضاء حاليا 17 دولة عربية (الجزائر ، البحرين ، مصر ، العراق ، الأردن ،الكويت ، ليبيا ، موريتانيا ، المغرب ، عمان ، فلسطين ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، السودان ، تونس ، الإمارات العربية المتحدة واليمن)، وللمزيد أنظر:

http://arac-accreditation.org/page-about-us.

[2] اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) . (2010)، المفاوضات حول التجارة في الخدمات في إطار برنامج الدوحة للتنمية: الفرص والتحديات في الدول العربية خلال الفترة 2001-2001، الأمم المتحدة، ص 12.

المحددة بين ثلاث دول عربية على الأقل، وفور إكتمال إجراءات التصديق يبدأ تنفيذ الإتفاقية ويشرع باب الإنضمام إليها أمام سائر البلدان العربية، بعد إستكمال الإلتزامات المحددة لهذه الدول وموافقة الدول الأطراف المؤسسة على ملاءمتها.

وقد إستعرضت تسع دول عربية عروضها النهائية لإنهاء جولة المفاوضات الحالية (الإمارات، السعودية، السودان، عمان، قطر، لبنان، مصر، المغرب واليمن).كما تم إعتماد جداول الإلتزامات، وقد أصدر المجلس الإقتصادي والإجتماعي قراره رقم 2122 بتاريخ 2017/02/16، بالموافقة على إختتام جولة بيروت لمفاوضات تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، مع ضرورة التسريع في التوقيع على أحكام هذه الأخيرة من قبل الدول المشاركة في الإجتماع، وكذلك سرعة إنهاء الإجراءات القانونية المعتمدة لديها للمصادقة عليها لدخولها حيز النفاذ بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من ثلاث دول على الأقل طبقا للمادة (32) من الأحكام العامة للإتفاقية[1]، كما شمل القرار حث الدول العربية غير المنظمة للإتفاقية إستكمال عروضها النهائية إلى الإتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، مع متابعة سير العملية التفاوضية والدخول في جولة تفاوض جديدة تعكس مستويات أعلى من التحرير لتجارة الخدمات.

3- دعم الإستثمار العربي البيني

نظرا للدور الذي يمكن أن يلعبه الإستثمار العربي البيني داخل المنطقة من زيادة النمو وتحقيق التنمية وبالتالي الرفع من القدرة الشرائية للمواطنين، كان لا بد من إيجاد إطار قانوني وتشريعي لتحفيز الاستثمار البيني بالإهتمام أكثر وإرساء اللوائح والقوانين والتي من شأنها تأطير وتسهيل إنتقال رؤوس الأموال العربية داخل المنطقة، وعلى الرغم من وجود إتفاقية موحدة للإستثمار العربي منذ سنة 1980 إلا أنها لم تحظى بمصادقة جميع الدول العربية، إضافة إلى

[1] المجلس الإقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية . (مارس 2017)، المذكرات الشارحة للبنود المدرجة على جدول الأعمال، مرجع سبق ذكره، ص 17.

تدني نسبة الإستثمارت العربية البينية حيث أنها لم تتجاوز 25 مليار دولار[1]، وفي هذا الشأن ومع بداية سنة 2008 تم تشكيل لجنة من الجهات المعنية بالإستثمار في الدول العربية وممثلي الدول في المجلس الإقتصادي والإجتماعي لدراسة وتقديم مقترحات حول تعديل وتطوير الإتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية ووضع بدائل أو آليات لتفعيلها بالتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات.كما أصدر المجلس الإقتصادي والإجتماعي مجموعة من القرارات تدعوا إلى الإسراع في التصديق على الإتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية (المعدلة) لوضعها موضع التنفيذ. وقد قامت كل من الأردن، السودان، عمان، العراق، فلسطين، الكويت، قطر، موريتانيا بالتوقيع على الإتفاقية، لذلك ومن أجل أن يكون هناك ثمار ملموسة من هذه الإتفاقية أن تسرع الدول التي لم تصادق عليها بعد بالمصادقة. وضرورةالعمل على تطوير الفرص الإستثمارية، ووضع إستراتيجية موحدة لترويج فرص الإستثمار في الدول العربية، والعمل على إعداد الصيغة النهائية المعدلة للنظام الأساسي لمحكمة الإستثمار وإرساله للدول العربية. ولا تزال الجهود بهذا الخصوص قائمة حيث أنه تمت إعادة دراسة هذه الإتفاقية للمرة الثالثة لتحل محل الاتفاقيتين "الأصلية سنة 1980" و"المعدلة سنة 2013" بهدف إستقطاب كافة الدول للمصادقة عليها وإزالة معوقات عدم الانضمام[2]، وكل هذا سيعمل على تقوية التكامل الاقتصادي بالمنطقة العربية.

4- الإسراع بإقامة الإتحاد الجمركي العربي

من أجل الإسراع بتفعيل الإتحاد الجمركي العربي والذي يعتبر خطوة هامة من أجل تنمية التجارة العربية والذي يعبر عن مدى نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، قام المجلس الإقتصادي والإجتماعي بتشكيل عدة لجان وبمهام محددة للقيام بتحضيرات الإتحاد الجمركي العربي وهي: لجنة الإتحاد الجمركي العربي، لجنة القانون الجمركي

[1] تقرير حول مشروع الاتفاقية الموحدة (المعدلة) لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية (جانفي 2013).
[2] للمزيد أنظر: http://www.aleqt.com/2018/07/27/article_1426916.html

العربي الموحد[1]، لجنة التعريفة الجمركية الموحدة[2] ، لجنة الإجراءات والمعلومات الجمركية[3] . وتم تحديد مهام اللجنة التنفيذية للإتحاد الجمركي العربي وإعداد تقرير متابعة دوري عن التقدم في تطبيق الإتحاد الجمركي العربي يتضمن المشاكل التي تواجه عملية التطبيق وإقتراح الحلول المناسبة لها وتطوير تبادل البيانات والمعلومات بين الدول العربية.

ومسيرة التفاوض بشأن الإتحاد الجمركي لاتزال مستمرة للآن، بالعمل على توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء إتجاه العالم الخارجي، ووضع برنامج تنفيذي وزمني للإتحاد الجمركي العربي والتفاوض على فئات الرسوم الجمركية وعلى ما تبقى من سلع وبحث تسهيل تبادل المعلومات والربط الآلي بين المراكز الجمركية والتوجه لوضع التصور الشامل حول الإتحاد الجمركي، ومن أجل التغلب على الصعوبات التي تواجهه، أصدرت القمة العربية في دورتها العادية (27) القرار رقم659 في 25 جويلية 2016 بشأن الإتحاد الجمركي[4]، وقد تم تكليف لجنة الإتحاد الجمركي بوضع الأطر التشريعية لموضوعات تيسير التجارة والموضوعات الجمركية في إطار الإتحاد الجمركي، وأي موضوعات أخرى، وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بهذا الشأن وعرض النتائج على المجلس الإقتصادي والإجتماعي. ومن أجل التسريع في وتيرة إنشاء الإتحاد يجب إعداد دراسات خاصة بالصعوبات والعراقيل التي تعترضه، ووضع الإطار التشريعي والتنفيذي في أقرب وقت.

[1] التي تضع القانون الجمركي الموحد ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية، وتتابع تطبيقه في الدول الأعضاء بعد قيام الإتحاد.

[2] التي تقترح الجدول الموحد لتصنيف وتبويب السلع للدول العربية وفق النظام المنسق بما في ذلك البنود الفرعية المحلية الموحدة للدول العربية، ومتابعة التحديثات التي تصدر عن منظمة الجمارك العالمية وإضافتها إلى جدول التعرفة، وتقترح كذلك قائمة السلع المعفاة من الضرائب الجمركية، وفئات الرسوم الجمركية على ما تبقى من سلع.

[3] وتقوم على توحيد الإجراءات والنماذج الجمركية في إدارات الجمارك في الدول الأعضاء وتضع الآليات اللازمة لتسهيل تبادل المعلومات والربط الآلي بين المراكز الجمركية.

[4] المجلس الإقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية . (مارس 2017)، المذكرات الشارحة للبنود المدرجة على جدول الأعمال، مرجع سبق ذكره، ص 21.

المبحث الخامس:منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والنظام التجاري الدولي

لقد جاءت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في الوقت الذي اشتدت فيه الإتفاقيات الاقتصادية عبر العالم عددا وقوة، حيث تضاعفت أعدداها بشكل كبير في السنوات الأخيرة وكما ضمت بعض الإتفاقيات الدول ذات الاقتصادية العملاقة، مما ينجم عنه بالتأكيد الكثير من التحديات وخاصة في ظل تعقد وتشابك هذه الاتفاقيات على المستوى المتعدد الأطراف تحت قيادة منظمة التجارة العالمية.

1- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعلاقتها بالمنظمة العالمية للتجارة:

من مبادىء المنظمة العالمية للتجارة هو عدم التمييز بين الدول الأعضاء والالتزام بمبدأ المعاملة بالمثل في المعاملات التجارية، إلا أنها سمحت بإقامة التكتلات الاقليمية بين الدول على شكل مناطق تجارة حرة واتحادات جمركية، وهو ماتضمنته المادة الرابعة والعشرين من اتفاقية الجات. لذلك كان مشروطا على المجلس الاقتصادي والاجتماعي عند إعداد مشروع إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى الإلتزام بأحكام المادة الرابعة والعشرين الواردة في إتفاقية الجات والمنظمة العالمية للتجارة والتي اشتملت على [1]:

- الالتزام بالمدة الزمنية المقدرة بعشر سنوات للانتهاء من الربنامج التنفيذي قابلة للتجديد لعامين أخرين؛
- إعتماد قواعد المنشأ والمواصفات، والإجراءات المتعلقة بالوقاية والإغراق ومعالجة حالات الدعم وخلل موازين المدفوعات في المنطقة وفقا لأحكام المنظمة.
- إزالة الحواجز الجمركية و غير الجمركية بين الدول الأعضاء؛
- الإلتزام بمبدأ الشفافية وتبادل المعلومات والبيانات والإجراءات في التبادل التجاري بين الدول العربية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد . مرجع سبق ذكره، ص ص 161- 160.

وبهذا فدخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ كان مرهونا بمدى مطابقتها للأحكام والقواعد التي تضمنتها المنظمة العالمية للتجارة التي خصتها للاتفاقيات الاقليمية والثنائية.

2- التحديات التي تواجهها المنطقة أمام التكتلات الإقتصادية الكبرى

على الرغم من قيام أكثر من 60 منظمة اقتصادية تابعة للجامعة العربية، أو في نطاقها تضم معظم البلدان العربية إن لم يكن كلها، فإنه لم يتحقق من التكامل الاقتصادي العربي إلا القليل. والواقع أن الحديث عن التكامل الاقتصادي العربي مازال يشوبه الغموض، خاصة عندما يشار إليه في مواجهة التحديات الثلاثة التي تواجهه، والتي تتداخل أطرها المؤسسية مع الإطار العربي، ونقصد بها قواعد منظمة التجارة العالمية على الصعيد العالمي، وما يسمى بمشروعات التكامل البديلة، الشرق أوسطية والمتوسطية، على المستوى الإقليمي . يحدث هذا في ظل اشتداد الروابط الخارجية للدول العربية (الشكل2-03)، وهو ما أبقى نسب التبادل البيني متواضعة[1]. فقد اتبعت العديد من البلدان العربية مسارا سياسيا لاتفاقيات التجارة الحرة الثنائية مع الاتحاد الأوروبي (جميع دول البحر المتوسط العربية باستثناء ليبيا) ، أو مع دول عربية أخرى ، أو مع الولايات المتحدة الأمريكية (البحرين والأردن والمغرب)في حين اتبع آخرون سياسات متعددة الأطراف (منظمة التجارة العالمية) أو التكامل التجاري الإقليمي (اتفاقية أغادير و GAFTA) وينتج عن هذا غياب استراتيجية تجارية شاملة (spaghetti bowl) التي تعقد الإجراءات الجمركية وتعوق التجارة والاستثمار[2].

[1] محمد محمود الإمام . (1998)، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الإقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص 14.

[2] Saidi N. (2003) , Arab Economic Integration: An Awakening To Remove Barriers To Prosperity, Working Paper 0322 ,economic research forum, p20.

الشكل (2-03): الإتفاقيات التجارية الإقليمية للدول العربية

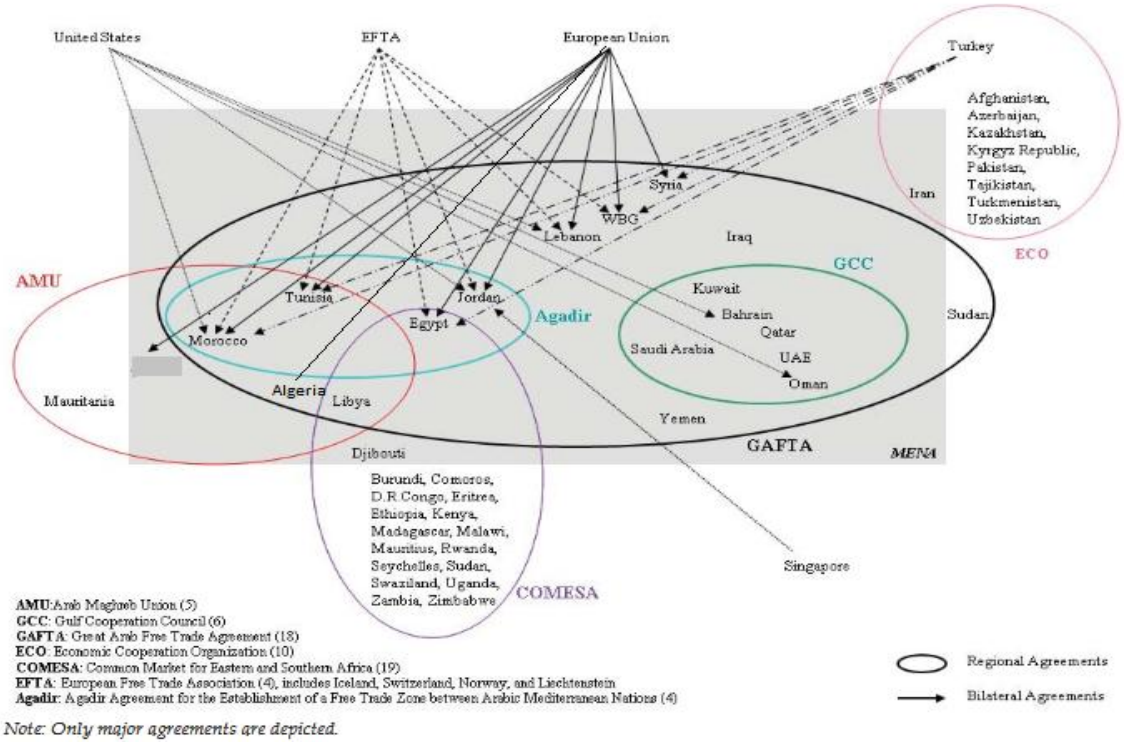

Source : World Bank

2-1 المشروع الشرق الأوسطي:

بعد إنعقاد مؤتمر مدريد للسلام سنة 1991، والذي يقضي بإنهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط وتحقيق السلام بين إسرائيل والدول العربية، برزت الملامح التفصيلية للمشروع الشرق أوسطي، خاصة بعدما أصدر شيمون بيريز كتابه" الشرق الأوسط الجديد "والذي دعا فيه إلى إختراق إسرائيل إلى المنطقة العربية عن طريق النشاط الإقتصادي، وطرح شعار التقنية الإسرائيلية والعمالة العربية والأموال الخليجية والمياه التركية[1].

وقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية هذا المشروع الذي ينطوي على عدة أبعاد سياسية، أمنية، ثقافية وإقتصادية، وتمثل فيه إسرائيل الدولة المركز بالمنطقة في حين تشكل الدول العربية وبالأخص دول الخليج بمثابة دول

[1] رايق سليم بريزات. (2013) ، مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية: الأهداف-الأداء-المعوقات، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص28 .

الأطراف أو المحيط، خاصة في ظل ما تتوافر عليه إسرائيل من موارد بشرية ذات مهارة عالية وإعتمادها على الصناعات عالية التكنولوجيا. حيث تراهن اسرئيل من خلال هذا المشروع أن تكون لمصدر الرئيسي للصناعات عالية التقنية بالمنطقة نظرا لتوافر البنية التحتية الملائمة في هذا المجال وخصوصا الموارد البشرية والتسهيلات التقنية[1].

ولا شك أن قيام السوق الشرق أوسطية ستكون لها آثار سلبية على الاقتصاديات العربية والتي يمكن إيجازها فيما يلي[2]:

- الهيمنة الاقتصادية والتكنولوجية لإسرائيل على الاقتصاديات العربية.
- المنافسة غير المتكافئة وإختلال موازين القوى لصالح إسرائيل، لما تتوافر عليه من عمالة فنية ماهرة، ارتفاع تراكم رأس المال ومستوى البحث العلمي، صناعات عالية التكنولوجيا.
- تجزئة وتفكيك المنطقة العربية وبالتالي إضعاف قوتها التفاوضية سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي.

وبالتالي فالسوق الشرق أوسطية تشكل تحديا أمام تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، لذلك على الدول العربية أن تركز إهتماماتها على تنمية التعاون والتكامل الاقتصادي فيما بينها والتقدم في منطقة التجارة الحرة العربية، خاصة في ظل ماتشهده المنطقة من توترات سياسية وأمنية وضعف بنيتها الإقتصادية، عوض أن تستنزف مجهوداتها في التكتل مع دول تتفوق عليها تقنيا وصناعيا فتجد نفسها دوما تمثل دول المحيط، عوض أن تقوي من إتحادها وتعاونها في شتى المجالات لتكسب القوة التفاوضية على المستوى العالمي وتكون هي الأخرى ندا للدول المركزية و التكتلات الاقتصاي الكبرى.

[1] محمود عبد الفضيل وآخرون. (2001)، التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، ص ص 275-277.

[2] هيفاء عبد الرحيم ياسين التكريتي. (2010)، أليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبيلية في الإقتصاد العربي، الطبعة الأولى، دار حامد، الأدرن، ص ص 289-291.

2-2 إتفاقيات الشراكة الأوروبية:

بعد إحتدام المنافسة واشتداد الصراع على مستوى الاقتصادي الدولي، خاصة بعد الموجة الكبيرة للاتفاقيات الاقليمية مع بداية التسعينات من القرن الماضي،ومشروع الشرق أوسطي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، لجأ الإتحاد الأوروبي إلى خلق علاقات إقليمية جديدة مع دول جنوب وشرق المتوسط عن طريق إقامة منطقة تبادل حر، وهو ما أسفر عنه مؤتمر برشلونة سنة 1995 تحت مايسمى باتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية، والجدير بالذكر أن هذه الاتفاقيات اختلفت عن سابقاتها حيث لم تكن تهدف للتعاون على المستوى الاقتصادي فحسب بل تعدى ذلك إلى المستوى السياسي، الاجتماعي، الأمني والثقافي.

وبحكم القرب الجغرافي والعلاقات التاريخية بين الدول العربية الأطراف في هذه الشراكة ودول الاتحاد الأوروبي، ومامثله من سوق واسعة وتوفرها على الموارد الطبيعية، لاشك أنها ستشكل فرصة كبيرة للاتحاد الأوروبي لتصريف صادراته والاستفادة من الامتيازات خاصة في ظل الفوارق الاقتصادية بين الطرفين، وهذا سيعمل على تعزيز النفوذ الأوروبي في الضفة المتوسطية على حساب الدول العربية.

وبالتالي فإن التكامل الاقتصادي العربي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يواجه تحديا إضافيا متمثلا في إتفاق الشراكة الأورومتوسطية حيث[1] :

- ✓ إقصاء المنتجات الزراعية من منطقة التبادل الحر، مع العلم أن أغلب الدول العربية المتوسطية تمتلك فيها ميزة نسبية، وهذا يحد من إستفادتها من مزايا التحرير.

[1] للمزيد أنظر:عبد الله تركماني، العرب والشراكات في عالم متغيير (أسئلة الشراكة الأورو – متوسطية)،

http://hem.bredband.net/dccls2/s214.htm

- ✓ هشاشة القطاع الصناعي للدول العربية الأطراف في الشراكة، وبالتالي ستعاني من منافسة غير متكافئة أمام المنتوجات الصناعية الأوروبية، مع استفادة الطرف الأوروبي من المزايا النسبية في هذا القطاع.
- ✓ الآثار السلبية للتبادل الحر على التشغيل(خروج الشركات غير القادرة على المنافسة)، العائدات الجمركية والميزان التجاري في المدى القصير.
- ✓ اشتملت منطقة التبادل الحر على تحرير التجارة وتحرير حركة راس المال دون حركة عنصر العمل' إضافة إلى تجاهل إزالة الحواجز الجمركية أمام إنتقال التكنولوجيا إلى الدول الجنوب متوسطية وهو ما يعمق الفوارق الاقتصادية لصالح الاتحاد الأوروربي وتقييد استفادة الدول العربية من هذه المزايا.
- ✓ إرتفاع نسبة واردات أغلب الدول العربية المتوسطية الداخلة في الشراكة من الاتحاد الاوروربي وهو ما يعمق اختلال ميزان المدفوعات.

فالشراكة الاورومتوسطية هي شراكة غير متكافئة ستعمق الفوارق الاقتصادية بين الطرفين، وبالتالي ستهدد وتشتت جهود الدول العربية المتوسطية في السعي قدما نحو أهدافها التكاملية على مستوى المنطقة العربية، خاصة وأن الدول العربية دخلت بصفة فردية للشراكة عكس الدول الأوروبية، وبالتالي فعوض أن تقوي اقتصادياها وجدت نفسها أمام تكتل كبير فرض شروطا لصالحه في حين انعكس ذلك سلبا على اقتصادها ووجدت نفسها مهمشة ومستغلة.

ومن خلال الجدول التالي سنحاول إجراء مقارنة بين المشاريع الثلاثة العربي، الشرق أوسطي والأورومتوسطي:

جدول رقم (2-02): مقارنة بين المشروع العربي والمشروع الشرق أوسطي والمشروع الأورو-متوسطي

الخصائص	المشروع العربي	المشروع الشرق أوسطي	المشروع الأورو- متوسطي
النطاق الجغرافي	الأقطار العربية	أقطار عربية وغير عربية	أقطار متوسطية وعربية وأوروبية مع إسرائيل
التجانس البشري والثقافي	متجانس (عربي إسلامي)	- غير متجانس	- اقل تجانسا
التاريخ	تأكيد الإرث العربي- الإسلامي المشترك	تفاوت واسع في ذلك	تفاوت في الإرث التاريخي القومي والعرقي والديني
دور الدولة في الإقتصاد	كذلك	يقوم على اقتصاد السوق وتأكيد الإستثمار الأجنبي	تبني نظام السوق الحر وتأكيد على الإستثمار الأجنبي وهيمنة القطاع الخاص
التوجه التنموي	التنمية المستقلة وطنيا مع عدم الإنغلاق على الخارج	التوجه نحو العولمة والاندماج في الإقتصاد العالمي والتنمية التابعة	قائمة وتنمية اقتصادية عولمة التدريجي والانفتاح الصادرات الكامل عل العا لم
الأهداف والوسائل	تحقيق أهداف اقتصادية بوسائل سياسية تحقيق الأمن والسلام وتقليل الإحتكاكات السياسية والإقتصادية	تحقيق أهداف سياسية بوسائل اقتصادية الوحدة الإقتصادية كهدف نهائي	دعم الإستقرار السياسي وتحجيم الأصولية وتفكيك الإقتصاديات العربية قوميا
الإرتباط بالنظام العالمي	حيادي،ارتباط مصالح، الندية وعلاقات اقتصادية متكافئة	يرتبط بالنظام العالمي الجديد وتتزعمه إسرائيل تحت غطاء و م أ	لا يتجزأ من النظام العالمي الجديد بعولمته وانفتاحه وتتزعمه فرنسا
الإختيار والإجبار	حرية الإنضمام	مرتيطة بالسلام مع	اختيار وتحقيق السلام مع

	والإنفصال	إسرائيل	إسرائيل
تحرير التجارة	يمر بالمراحل المتعارف عليها	انفتاح اقتصادي وتحقيق تجارة متعددة الأطراف	إقامة منطقة تجارة حرة
طبيعة الاهداف	إقتصادية تنموية تكاملية	سياسية تجزيئية قوميا وقطريا	سياسية اقتصادية ثقافية واجتماعية
نطاق التجارة	كل السلع الوطنية	انفتاح اقتصادي كامل على السلع والخدمات	السلع والخدمات مع التركيز على الصادرات
تنسيق السياسات	إتجاه تدريجي نحوها	تنسيق تدريجي في السياسات التجارية التنموية	التأكيد على الشركات العابرة للقوميات
الهدف النهائي	وحدة إقتصادية عربية	سلام فاعل مع إسرائيل	تحقيق منطقة تجارة حرة تهدف إلى تحرير التجارة ورأس المال.

المصدر: عبد المنعم السيد علي . (1998)، مسيرة التكامل الإقتصادي العربي ومشروعات التكامل البديلة الشرق أوسطية والمتوسطية، مداخلة ضمن ندوة :المنظمة العربية للتنمية الإدارية بعنوان : الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص-ص245-247، بتصرف.

ومن منظور المفهوم التقليدي للتكامل نجد أن المشاريع الثلاثة، العربي والشرق أوسطي والمتوسطي، أنها مشاريع متنافسة، وأن الوحيد من بينها الذي يستوفي شروط المفهوم النظري للتكامل الاقتصادي هو المشروع العربي، بينما لا تتوفر في المشروعين الآخرين مقومات الإقليم التكاملي ولا سماته، بل يتصفان بالتفاوت في الخصائص والثقافات والمصالح سياسيا وأمنيا واقتصاديا، فالمشروع الشرق أوسطي يهدف إلى جعل إسرائيل البلد المركز في المنطقة وفرض هيمنته وسيطرته عليها سياسيا واقتصاديا خاصة في ظل التفوق التكنولوجي والدعم الأمريكي لها. يضاف إلى ذلك ينطوي المشروع المتوسطي على احتواء الاتحاد الأوروبي للدول المطلة على المتوسط، وعزلها عن باقي المشرق العربي، محققا مكاسب اقتصادية وسياسية له على حساب الوطن العربي. وهذا ما يحتم على الدول العربية العمل على تدعيم المشروع العربي عوض السعي وتشتيت الجهود في دعم المشاريع البديلة، ووضع إستراتيجية للتكامل العميق تتجاوز مجرد تحرير التجارة البينية إلى خلق إطار اقتصادي واسع يتيح للبلدان العربية، خاصة الصغيرة منها، فرصا أكبر

لبناء قاعدة علمية وتقانية عريضة وقوية تحقق لها ميزات نسبية وقدرات تنافسية أمام الآخرين، ويوفر لها فرصا أفضل لقيام صناعات ذات نطاق اقتصادي أوسع، ويخلق لديها قدرات تفاوضية أفضل سواء تجاه الدول الكبرى أو التكتلات الإقليمية الأخرى أو تجاه الشركات متعددة الجنسيات[1].

3- التطورات الحالية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

لا تزال جهود المجلس الإقتصادي والإجتماعي متواصلة بشأن العمل على تنفيذ الأحكام الخاصة بالمنطقة وتذليل الصعوبات التي واجهتها ولا تزال تواجهها وفي ما يلي أبرز ما توصل إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لغاية الوقت الحاضر بالنسبة إلى المنطقة[2]:

- تم وضع آلية لمعالجة القيود غير الجمركية.
- لا تزال المفاوضات بشأن قواعد المنشأ التفصيلية للسلع غير المتفق عليها متعثرة.
- أجريت تحويلات مالية للدول العربية الأقل نمو(ا فلسطين واليمن والسودان)من مخصصات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في موازناتها بغية توفير الدعم المالي لهذه الدول.
- تتولى حاليا لجنة التنفيذ والمتابعة متابعة موضوعات توحيد النظم والتشريعات والسياسات التجارية المتعلقة بالمنافسة ومنع الاحتكار ومكافحة الإغراق وغيرها من الموضوعات المتصلة.
- تم وضع مسارات محددة لوضع المواصفات القياسية للسلع العربية بصيغتها النهائية، وبشأن اعتماد شهادات المطابقة، من قبل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين .وجرى في هذا الإطار إنشاء" الجهاز العربي للاعتماد "سنة 2011 ، وتم تأهيله، كما أطلق مشروع" برنامج تطوير

[1] محمد محمود الامام (1998)، المرجع السابق، ص13.

[2] التقرير الثاني والعشرون للإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية . (2015)، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 2015-2016 : مرجع سبق ذكره، ص ص20- 21.

نظام المواصفات القياسية العربية والقواعد الفنية وتطوير الأسلوب المتبع في الدول العربية لاعتماد شهادات المطابقة وسلامة الغذاء بالنسبة للصادرات والواردات العربية البينية".

- يتم التعاون مع المؤسسة الإسلامية الدولية لتنمية التجارة بشأن مبادرتها" المساعدة من أجل التجارة."
- تقرر معاملة منتجات المناطق الحرة معاملة السلع الأجنبية عند تصديرها إلى الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

أما بالنسبة إلى تحرير تجارة الخدمات العربية البينية، فإن المفاوضات المتعلقة بها لا تزال متعثرة، رغم مرور أكثر من 10 سنوات على المفاوضات.

وأما بالنسبة إلى تحضيرات الاتحاد الجمركي العربي، فقد تم تحديد عام 2015-2017 لتأهيل المنافذ الجمركية في الدول العربية، وإنهاء القانون الجمركي العربي الموحد ودليل الإجراءات الجمركية، والنموذج الجمركي العربي الموحد.

الخاتمة:

من خلال هذا الفصل تبين أن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى جاء من أجل أن تتكيف الدول العربية مع التوجهات العالمية الكبرى، وليؤكد أهمية مدخل التجارة في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي سعيا لإقامة سوق عربية مشتركة تنصهر فيها القيود والحدود بين الدول العربية ومن أجل إثبات حضورها وقوتها على مستوى النظام التجاري الدولي والمشاركة في إتخاذ القرارات الدولية، خاصة بعد فشل المحاولات السابقة، حيث تهدف لتعزيز الجهود الرامية إلى إنشاء سوق عربية مشتركة وتشجيع التجارة البينية والوحدة الاقتصادية في المنطقة.

وقد عرفت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تقدما كبيرا في مجال التطبيق والتنفيذ، إلا أن العقبات التي تزال موجودة تلعب دورا في تعطيل الفوائد المرجوة منها، كما تعمل على تأخير مسيرة التقدم بمشروع التكامل العربي للوصول إلى مرحلة الاتحاد الجمركي تمهيدا للسوق العربية المشتركة، ومن المهم الإشارة إلى أن هناك مسؤولية أساسية على نقاط الاتصال العربية المكلفة بمتابعة تنفيذ إجراءات المنطقة، خاصة وأنها لعبت دورا أساسيا في التقدم المحقق لغاية الوقت الحالي.

كما تتوفر المنطقة على العديد من الإمكانات والمقومات التي من شأنها تعزيز وتيرة التكامل الاقتصادي العربي، إلا أن صعوبة التزام هذه دول المنطقة بتطبيق برنامج المنطقة لعدة عوامل اقتصادية وسياسية وحتى اجتماعية، إضافة إلى عدم إشتمالها على تحرير تجارة الخدمات أثر سلبا على التكامل بالمنطقة، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث من خلال دراسة إنعكاس المنطقة على التجارة العربية البينية وعلى مؤشرات كفاءة التجارة.

الفصل الثالث

تحليل واقع وأداء التجارة العربية

البينية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية

المقدمة:

إن التغيرات المتسارعة في الأنظمة الإقتصادية والتجارية الدولية خلقت تحديات إقتصادية جديدة خاصة بالنسبة للمنطقة العربية والتي لا تزال تعاني من ضعف تجارتها الخارجية كنسبة من التجارة العالمية، إضافة إلى محدودية تجارتها البينية التي ظلت تتراوح حول 8.5% من التجارة العربية الكلية وفي حدود 12% في أحسن أحوالها وهذا طيلة فترة الثمانينيات والتسعينيات، لذلك أصبح التعاون الاقتصادي العربي ضرورة ملحة خاصة فيما يتعلق بتنمية التجارة العربية البينية.

لهذا كان الهدف الأساسي من قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هو فتح الأسواق من أجل زيادة المبادلات التجارية البينية حيث تعتبر هذه الأخيرة من المؤشرات الرئيسية التي تعكس مدى نجاح التكامل على أرض الواقع، ومن أجل معرفة إنعكاس قيام جافتا على المبادلات التجارية العربية البينية بصفة عامة والمبادلات بين الجزائر والدول العربية بصفة خاصة، سنقوم في هذا الفصل بالتطرق إلى تطور التجارة البينية في إطار المنطقة إضافة إلى مؤشرات الكفاءة والأداء.

المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطور التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تقع الدول العربية في منطقة جغرافية استراتيجية أكسبتها أهمية كبيرة خاصة من الناحية الإقتصادية، حيث يشير في هذا الصدد Halford Mackinder أن من يسيطر على قلب العالم وطريقه عبر الوطن العربي ممكن له أن يسيطر على العالم تجاريا وهذا ما يجعل من قيام منطقة تجارية حرة في الوطن العربي خطوة فعالة ستزيد من كفاءة الاقتصاد العربي[1].

1- نمو التجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تقوم التجارة البينية على تبادل الصادرات والواردات بين الدول، وتعتبر نسب التجارة البينية (صادرات، وارادات، إجمالي التجارة البينية) كمقياس أو مؤشر يعكس مستوى التكامل الإقليمي بالمنطقة التكاملية وبالتالي مدى نجاحه، ومن أجل معرفة إنعكاسات منطقة التجارة الحرة على أداء التجارة العربية البينية، نقوم بدراسة تطور التجارة البينية العربية خلال مرحلتين حيث:

المرحلة الأولى من بداية إنشاء المنطقة في سنة1998 إلى نهاية سنة 2004 وهي الفترة التي توافقت مع التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية، أما المرحلة الثانية فهي بعد التحرير الكامل من سنة 2005 إلى غاية سنة 2016.

1-1 تطور التجارة العربية البينية خلال الفترة (1998-2004)

مع بداية سنة 2004 بلغ التخفيض التدريجي للرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل 80% من تلك التي كانت مطبقة في 1997/12/31، حيث أن توجيهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1431 الصادرة بتاريخ 2003/12/31 و الذي حدد نسبة التخفيض التدريجي لسنة 2004 بنسبة 20% ليصل إجمالي التخفيض إلى 80% ثم إلى 100% في بداية 2005.

[1] علي الحاج.(2005) ، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 132-133.

و من أجل معرفة أثر التخفيض التدريجي للتعريفة الجمركية على السلع العربية المتبادلة في إطار المنطقة خلال الفترة (1998-2004) نستعين بالجدول (3-01) والذي يظهر أن عملية التحرير التدرجي خلال نفس الفترة كانت مصحوبة بزيادة في حصة التجارة البينية مقارنة بفترة ما قبل التحرير، فالواردات البينية بين البلدان العربية التي أصبحت فيما بعد أعضاء بالمنطقة كانت تمثل في المتوسط 8.1 %من إجمالي واردات المنطقة خلال الفترة (1990-1997) لترتفع هذه النسبة إلى ما يقارب 10% خلال الثمان سنوات الأولى من عملية تحرير التجارة.

الجدول (3-01): تطور قيمة ونمو التجارة العربية البينية (1998-2004) **القيمة: مليار دولار**

	1998		1999		2000		2001		2002		2003		2004	
	القيمة	معدل التغير %	القيمة	معدل التغير %	القيمة	معدل التغير %	القيمة	معدل التغير %	القيمة	معدل التغير %	القيمة	معدل التغير %	القيمة	معدل التغير %
التجارة البينية	26.4	/	27.1	2.6	31.8	17.3	34.4	8.1	41.1	19.4	47.3	15.1	62.9	33.0
الصادرات البينية	13.8	/	14.0	1.4	16.1	15	17.3	7.45	20.9	20.8	25.5	22.0	34.0	33.3
الواردات البينية	12.6	/	13.0	3.17	15.7	20.7	17.1	8.9	20.2	18.1	21.8	7.9	28.9	32.5

المصدر:جمعت وحسبت من : صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

يوضح الجدول أعلاه والذي يمثل تطور قيم ومعدلات نمو التجارة العربية البينية للفترة (1998-2004)، أن قيمة التجارة العربية البينية (الصادرات البينية +الواردات البينية) عرفت نموا متواضعا خلال نفس الفترة فقد إرتفعت من حوالي 26.4 مليار دولار سنة 1998 لتصل إلى نحو 62.9 مليار دولار سنة 2004 أي بزيادة قدرها 138.25 % ، في حين بلغ متوسط حجم التجارة البينية للفترة نفسها نحو 38.71مليار دولار.

كما إرتفعت قيمة الصادرات البينية من 13.8 مليار دولار سنة 1998 لتبلغ 34 مليار دولار سنة 2004 وبنسبة نمو بلغت 146.3%، وإرتفعت من 25.5 مليار دولار سنة 2003 إلى 34 مليار دولار سنة

2004 وبنسبة نمو بلغت 33%. والواردات البينية هي الأخرى سجلت إرتفاعا من 12.6 مليار دولار سنة 1998 إلى 28.9 مليار دولار سنة 2004 وبنسبة نمو بلغت 157.9%، وإرتفعت من 21.8مليار دولار سنة 2003 إلى 28.9مليار دولار سنة 2004 وبنسبة نمو بلغت 32.5%.

وقد تزامن هذا النمو مع إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية على السلع العربية المتبادلة ضمن المنطقة.

2-1 تطور التجارة العربية البينية خلال الفترة (2005-2016)

مع بداية سنة 2005 أصبحت كل السلع العربية المتبادلة ضمن المنطقة لا تخضع إلى أي تعريفة جمركية ومن خلال الجدول الموالي سنحاول إستعراض نمو قيمة ومعدلات التجارة العربية البينية وبشقيها الصادرات والواردات خلال الفترة (2005-2016).

الجدول (3-2): تطور قيمة ونمو التجارة العربية البينية (2005-2016) **القيمة: مليار دولار**

	2005		2006		2007		2008		2009		2010	
	القيمة	معدل التغير	القيمة	معدل التغير	القيمة	معدل التغير	القيمة	معدل التغير	القيمة	معدل التغير	القيمة	معدل التغير
التجارة العربية البينية	92.1	46.4	111.8	21.4	134.6	20.4	182.5	35.6	160.7	-11.6	182.1	13.3
الصادرات العربية البينية	48.1	41.5	58.4	21.4	70.6	20.9	95.7	35.6	87.2	-8.9	98.4	12.8
الواردات العربية البينية	44.0	52.2	53.4	21.4	64.0	19.9	86.8	35.6	73.5	-15.3	83.7	13.9
	2011		2012		2013		2014		2015		2016	
	القيمة	معدل التغير	القيمة	معدل التغير	القيمة	معدل التغير	القيمة	معدل التغير	القيمة	معدل التغير	القيمة	معدل التغير
التجارة العربية البينية	201.6	10.7	217.9	8.1	238.5	9.5	242.4	1.6	221.6	-8.6	205.8	-7.1
الصادرات العربية البينية	103.1	4.8	110.4	7.1	117.1	6.1	120.6	3.0	106.9	-11.4	96.1	-10.1
الواردات العربية البينية	98.5	17.7	107.5	9.1	121.4	12.9	121.8	0.3	114.7	-5.8	109.7	-4.4

المصدر:جمعت وحسبت من : صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

بلغ متوسط قيمة التجارة العربية البينية خلال الفترة 2005-2016 حوالي 182.6 مليار دولار، وقد إرتفعت من 92.1 مليار دولار سنة 2005 إلى 205.8 مليار دولار سنة 2016 بنسبة نمو بلغت123.4% للفترة ذاتها، وقد حققت سنة 2005 معدل نمو بمقدار 46.4% مقارنة بسنة 2004 ويرجع هذا إلى وصول التعريفات الجمركية المطبقة على السلع العربية المتبادلة في إطار المنطقة إلى الصفر، ثم حققت بعد ذلك معدلات نمو متزايدة نسبيا وأقل من النسبة المحققة في سنة 2005، بإستثناء سنة 2009 التي سجلت فيها إنخفاضا بنسبة 11.6% حيث تأثر التبادل التجاري البيني بالأزمة المالية لتلك السنة، في حين نلاحظ أنه إبتداء من سنة 2011 تأثر التبادل التجاري البيني العربي بشكل ملحوظ حيث إستمرت معدلات نموه بالإنخفاض لتصل إلى 1.6% سنة 2014، وهذا بدوره يرجع إلى الأحداث السياسية التي شهدتها كل من تونس، مصر، سوريا، ليبيا واليمن، وخاصة تفاقم الأوضاع في سوريا وتأثيرات ذلك على تجارتها والتجارة البينية عبرها مع الدول المجاورة، مما أدى إلى غلق بعض المعابر التجارية بين الدول العربية لأسباب أمنية[1]، وإمتدت الآثار السلبية لهذه الأحداث إلى دول عربية أخرى مما إنعكس سلبا على الإنتاج والتصدير. إضافة إلى تأثر التجارة العربية البينية النفطية بإنخفاض كميات الإنتاج النفطي في بعض الدول العربية المصدرة للنفط سواء بسبب الأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة والإنخفاض المحسوس لأسعار النفط في السوق الدولية، وخاصة أن الوقود المعدني تشكل نسبته ما لايقل عن 7-10% من الصادرات العربية البينية[2].

وقد عرفت سنة 2014 أقل معدل نمو مقارنة بالسنوات السابقة لها لتسجل بعدها سنتي 2015 و2016 نسب سالبة وذلك لتأثر التجارة العربية البينية بإنخفاض الأسعار العالمية للنفط وخاصة خلال الربع الأخير من سنة 2014، لتحقق إضافة إلى تأثير الظروف المحلية في بعض دول المنطقة على حركة التجارة بين الدول العربية.

[1] التقرير الرابع والعشرون لإتحاد الغرف العربية. (مارس 2017)، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بين إتجاهات الإنغلاق التجاري وآفاق طريق الحرير، ص 19.

[2] نفس المرجع، ص 19.

ولمعرفة مدى تأثير إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على نمو التجارة البينية العربية نستعين بالجدول (3-03) والذي يشير إلى متوسط معدلات النمو السنوية للتجارة البينية العربية بشقيها الصادرات البينية والواردات البينية خلال ثلاث فترات، الفترة الأولى (1994-1997) وهي الفترة التي سبقت إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الفترة الثانية (1998-2004) وذلك قبل التحرير الكامل للسلع والفترة الثانية (2005-2016) بعد التحرير الكامل للسلع حيث شهدت الفترة التي رافقت إنشاء المنطقة والتحرير التدريجي للرسوم الجمركية تحسن في متوسط معدلات النمو لكل من التجارة البينية ، الصادرات البينية والواردات البينية والتي بلغت 19.7%، 20.9%، 18.5% على الترتيب مقارنة بالفترة السابقة لإنشاء المنطقة، في حين سجلت معدلات نمو أقل خلال الفترة (2005-2016) وهي الفترة التي تم فيها التحرير الكامل للسلع حيث بلغت متوسط معدلات النمو السنوية 10.3% للتجارة البينية و 8.3% للصادرات البينية، و12.4% للواردات البينية، وهذا يرجع إلى كون هذه الفترة شهدت أحداث إقتصادية وسياسية هامة أثرت بشكل مباشر على نمو التجارة العربية البينية على الرغم من وصول التعريفة الجمركية إلى الصفر منها الأزمة المالية العالمية لسنة 2009، والأحداث السياسية التي شهدتها عدد من دول المنطقة إبتداء من سنة 2011، إضافة إلى الإنخفاض الحاد في أسعار النفط في النصف الأخير من سنة 2014.

الجدول (3-3): تطور متوسط المعدل السنوي للتجارة العربية البينية (1994-2016) نسبة مئوية

	متوسط معدل النمو السنوي للتجارة البينية	متوسط معدل النمو السنوي للصادرات البينة	متوسط معدل النمو السنوي للواردات البينية
1997-1994	14.7	13.03	12.9
2004-1998	19.7	20.9	18.5
20052016-	10.3	8.3	12.4

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

ويظهر الجدول التالي أهمية التحرير الكامل للسلع بين الدول العربية الأعضاء بالمنطقة والذي أدى إلى تحسن في متوسط قيمة التجارة العربية البينية حيث:

-التنفيذ الكامل للمنطقة كان له أثر إيجابي في تحسن قيمة التجارة العربية البينية بـ 371.79% مقارنة بفترة التحرير التدريجي (1998-2004) ، فقد بلغ متوسط قيمتها 182.63 مليار دولار خلال الفترة (2009-2015) مقابل 38.71مليار دولار خلال الفترة (1998-2004).

- في حين بلغ متوسط الصادرات البينة العربية 92.72 مليار دولار بعد التنفيذ الكامل خلال الفترة (2005-2016) مقابل 20.32 مليار دولار في الفترة (1998-2004)، وقد سجل تحسنا بنسبة 356.30% .

- أما فيما يخص الواردات العربية البينية شهدت هي الأخرى تحسنا بـ 427.85% أي تضاعفت بحوالي أربع مرات مقارنة بالفترة (1998-2004)، وقد بلغ متوسط قيمتها قبل التحرير الكامل حوالي 18.74 مليار دولار ليرتفع إلى 98.92 مليار دولار بعد التحرير الكامل خلال الفترة (2005-2016).

الجدول (3-4):أثر جافتا على التجارة العربية البينية القيمة: مليار دولار

	الفترة (1998-2004)	الفترة (2005-2016)	معدل التغير بين الفترتين %
متوسط قيمة التجارة البينية العربية	38.71	182.63	371.79
متوسط قيمة الصادرات البينية العربية	20.32	92.72	356.30
متوسط قيمة الواردات البينية العربية	18.74	98.92	427.85

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

2-مدى مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية

تعتبر نسب مساهمة التجارة البينية داخل أي تكتل إقليمي كمؤشر هام لقياس مدى نجاح هذا الأخير في تحقيق التكامل، ومن أجل معرفة إلى أي مدى ساهمت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في زيادة نسب التجارة البينة العربية من إجمالي التجارة العربية ندرج الشكل رقم (1.3) والذي يوضح مساهمة التجارة البينة في التجارة العربية الإجمالية :

تشير الإحصائيات الواردة في عدة تقارير الصادرة عن صندوق النقد العربي إلى أن نسبة التجارة البينية العربية إلى إجمالي التجارة الخارجية العربية لم تتغير سوى بشكل طفيف طيلة فترة التسعينات، ويشير الشكل الموالي إلى أن عملية تحرير التجارة بين أعضاء المنطقة التي بدأت في 1998 كانت مصحوبة بزيادة حصة التجارة بين الدول الأعضاء في المنطقة إلى إجمالي التجارة للمنطقة مقارنة بفترة ما قبل التحرير. حيث سجلت الصادرات البينية نسبة 8.70% في سنة 1996 لترتفع في حدود 9.3% مع بداية تفعيل المنطقة سنة 1998، لترتفع على حوالي 10.6% سنة 2009، إلا أنه إبتداء من سنة 2014 بدأت في الإرتفاع نسبيا وسجلت 12.5 % و12.1% سنتي 2015 و2016 على الترتيب، ويعود هذا الإرتفاع النسبي إلى كون أن الصادرات البينية نمت أكثر من إجمالي الصادرات العربية حيث إنخفضت هذه الأخيرة بسب تراجع أسعار النفط في السوق العالمية. في حين إرتفع نصيب الواردات البينية إبتداء من سنة 1998 بإستثناء بعض السنوات التي شهدت إنخفاضا بسيطا في النسب لتستقر في حدود 14 % خلال الأربع سنوات الأخيرة.

الشكل (3-01): نسبة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية نسبة مئوية

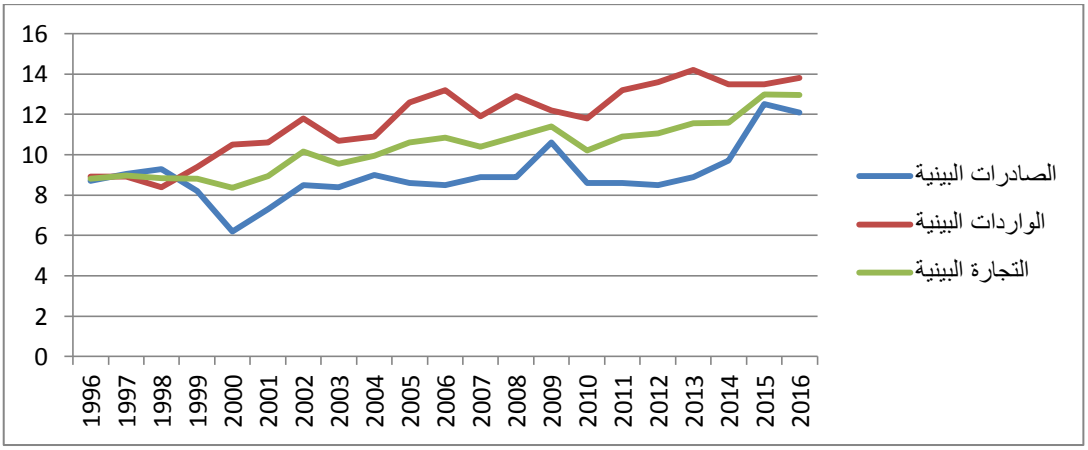

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على أعداد مختلفة من التقرير الإقتصادي العربي الموحد

وكما يظهره الجدول الموالي فإن عملية تحرير التجارة بين أعضاء المنطقة التي بدأت في سنة 1998 كانت مصحوبة بزيادة في حصة التجارة داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في إجمالي تجارة المنطقة مقارنة بفترة ما قبل

التحرير. وبالفعل، فإن الواردات البينية بين البلدان التي أصبحت فيما بعد أعضاء في المنطقة بلغ متوسطها 8.1% من إجمالي واردات المنطقة خلال الفترة 1990-1997 لترتفع هذه النسبة إلى ما يقارب 10.32% خلال فترة التحرير التدريجي 1998-2004 .علاوة على ذلك ، يبدو أن دخول اتفاقية التجارة الحرة في منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ في سنة 2005 قد عزز بشكل أكبر الواردات البينية للمنطقة، حيث بلغت متوسط نسبتها إلى إجمالي واردات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة 2005-2016 حوالي 13.03%.

الجدول (3-05):نسبة الواردات العربية البينية إلى إجمالي الواردات العربية خلال الفترة 1990 -1997 و1998 - 2004 و2005 - 2016.

	1997-1990	2004-1998	2016-2005
متوسط نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات للمنطقة (%)	8.1	10.32	13.03

المصدر: من حساب الباحثة إعتمادا على أعداد مختلفة من التقرير الإقتصادي العربي الموحد

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من التكتلات الاقتصادية الأقل تكاملا على الساحة الدولية، فنسبة التجارة البينية لم تتجاوز من مجموع إجمالي التجارة للمنطقة 13 %سنة 2016 وهذا على الرغم من مرور أكثر من 18 سنة على إنشاء جافتا إضافة إلى وجود إتفاقيات إقليمية أخرى بين الدول الأعضاء، وتشير هذه النتائج إلى كون التجارة العربية البينية كنسبة من التجارة العربية الإجمالية متواضعة جدا خاصة إذا ما تم مقارنتها مع التكتلات التجارية العالمية كالإتحاد الأوروبي والنافتا حيث فاقت نسب تجارتهما البينية 60 % و50% على الترتيب، ويبقى أداء المنطقة ضعيفا مقارنة بالمناطق النامية الأخرى مثل تجمع دول شرق وجنوب آسيا (الآسيان) الذي بلغت تجارته البينية 24.17%، في حين تقترب من نسب تكتلات أخرى كمجموعة تنمية دول الجنوب الأفريقي (السادك)، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) (أنظر الشكل 3-03)، وتتركز بمعظمها في السلع الأولية والمنتجات الزراعية.

لذلك فزيادة المبادلات التجارية البينية مرهون بتنويع المنتجات وزيادة تنافسيتها والقضاء على المعوقات التي تقف عائقا أمام حرية إنسياب الصادرات والواردات البينية في إطار جافتا، فإرتفاع تكاليف النقل، طول الوقت المستغرق لعبور الحدود، القيود الفنية المتعلقة خصوصا بالمواصفات، عدم إلتزام الدول بإلغاء التعريفات وغيرها، تعتبر من العقبات الرئيسية التي تحد من التبادل التجاري العربي البيني[1].

الجدول (3–6): نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة في بعض التكتلات الإقليمية

	الصادرات البينية			الواردات البينية		
	1998	2009	2016	1998	2009	2016
الإتحاد الأوروبي	62.85	66.5	63.60	59.83	59.46	59.67
النافتا	51.32	47.95	50.20	40.28	32.80	33.16
الأسيان	21.14	24.61	24.17	20.93	24.91	22.71
الميركوسور	23.10	14.51	13.12	20.23	17.80	15.77
السادك	14.61	13.46	20.56	16.54	18.96	21.53
جافتا	9.3	10.6	12.1	8.4	12.2	13.8

Source : http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

وبالنسبة لمدى مساهمة التجارة البينية السلعية لكل دولة عضو بالمنطقة في إجمالي التجارة السلعية للمنطقة، فتشير إحصائيات صندوق النقد العربي الواردة في التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2017[2] أنه خلال سنة 2016 إحتلت كل من السودان، الأردن، لبنان، مصر المراتب الأولى على التوالي، حيث بلغت نسب صادراتها البينية إلى إجمالي صادراتها حوالي 69.6% ،48.8%، 43.6%، 39.2% على الترتيب، وقد حافظت على نفس الترتيب طيلة الفترة 2012-2016 بمتوسط 56.4%، 50.7%، 48%، 36.1% على التوالي، وبالتالي فهي تعتبر من أكثر الدول تكاملا ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. في حين عرفت حصة الصادرات البينية

[1] التقرير الرابع والعشرون لإتحاد الغرف العربية. (مارس 2017)، نفس المرجع السابق، ص 20.

[2] صندوق النقد العربي(2017) ، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2017.

لليمن في إجمالي صادراتها تحسنا ملحوظا خلال الفترة 2012-2016 لتصل إلى نحو 36.7% مقارنة مع حوالي 5.4% خلال سنة 2012. و بالمقابل نجد أن كل من تونس، قطر، الإمارات، الكويت، الجزائر، المغرب وقطر تمثل الدول الأعضاء الأقل تكاملا ضمن منطقة جافتا حيث شكلت صادراتها البينية نسب ضعيفة من إجمالي صادراتها حيث لم تتعدى نسبة 10% طيلة سنوات من الانضمام والتي بلغت نحو 9.7%، 8.7%، 7.5%، 7.4%، 5.4%، 5.4%، 5% على التوالي خلال سنة 2016، أما بالنسبة للدول التي تتجه نحو تكامل أفضل ضمن المنطقة فقد اشتملت كل من السعودية، عمان وليبيا حيث شهدت نسب صادراتها البينية ضمن المنطقة تحسنا خلال السنوات الأخيرة وقد بلغت هذه النسب نحو 23.5%، 17.3%، 13.4% على الترتيب في سنة 2016.

أما فيما يخص نسبة مساهمة الواردات البينية السلعية في الواردات الإجمالية السلعية بالنسبة للدول الاعضاء بالمنطقة كل على حدى خلال سنة 2016، فقد كانت أعلى نسبة من نصيب دولة عمان بمقدار 62.4%، تلتها كل من البحرين، والسودان، والعراق بنسبة 37.3 %، 25.7%، 23.2%. في حين كانت أضعف النسب من نصيب كل من الإمارات وتونس والمغرب والجزائر بحوالي 9.5%، 8.4%، 7،3.9% على التوالي.

وفي المقابل تمثل حصة النفط الخام قيمة معتبرة في إجمالي الواردات البينية للدول التي تستورد نسبة كبيرة من وارداتها السلعية من الدول العربية. فنسبة الواردات البينية من النفط الخام في كل من الأردن والمغرب ومصر ولبنان بلغت خلال سنة 2016 حوالي 43% و38.5% و25.1% و15.9% على الترتيب من قيمة وارداتها البينية[1].

3- الحماية التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

من خلال التحليل السابق لتطور أداء التجارة العربية البينية في إطار جافتا تبين أنها وفي السنوات الأخيرة قد أخذت إتجاهات جديدة تميزت بالتباطؤ في معدلات نموها وكذلك تحقيق معدلات نمو سلبية، ويرجع ذلك إلى كون

[1] صندوق النقد العربي(2017) ، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2017 ، الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية، ص 151.

منطقة التجارة الحرة العربية أصبحت تواجه ضغوطا إضافية خاصة بسبب توجه عدد من الدول الأعضاء إلى إنتهاج سياسة الحماية على غرار الكثير من دول العالم والتي تضررت من الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008، إضافة إلى التغيرات والاحداث التي شهدتها المنطقة مما أثر على معدلات نمو وحركة التبادل التجاري بين الدول العربية.

فالتحولات والإضطرابات السياسية والأمنية والصراعات الداخلية التي شهدتها كل من تونس، مصر، ليبيا، اليمن وسوريا، والتي إمتدت آثارها إلى دول عربية مجاورة لها، كانت قد خلقت العديد من المشاكل الأمنية والسياسية والإجتماعية، فأصبحت هذه الدول تعاني من ضعف الإنتاج وبالتالي التصدير وكذلك إنخفاض الدخل والقدرة الشرائية وبالتالي ضعف التصدير، إضافة إلى إغلاق المعابر التجارية الرابطة بين هذه الدول بجيرانها وبالتالي تضررت التجارة البينة بشكل كبير وكما هو معلوم أن معظم التجارة بين الدول العربية تتم عبر منافذ برية.

فالأوضاع الصعبة التي تمر بها الدول العربية في ظل الأوضاع الداخلية، وإنخفاض أسعار النفط بالسوق العالمية وما خلفه هذا الأخير من عجز في الموازنات العامة للكثير من الدول العربية النفطية، جعل العديد من الدول تتوجه إلى إنتهاج سياسة الحماية وإتخاذ إجراءات تتنافى مع الأحكام البرنامج التنفيذي لجافتا، وتعتبر إجراءات الحماية هذه من أكبر المخاطر التي قد تعيق نمو التجارة العربية البينية في المرحلة الراهنة، فعلى سبيل المثال قامت مصر بداية من سنة 2016 بفرض قيود جديدة على الإستيراد، من بينها قرار يوجب تسديد 100 % من قيمة فاتورة المنتج المستورد قبل الإفراج عنه، إضافة إلى مطالبة دول عربية أخرى بمنحها الإستثناء من الإلتزام بإلغاء التعريفات الجمركية في إطار جافتا، فقامت كل من اليمن والعراق بتطبيق تعريفات تراوحت بين 10%-15% على جميع السلع المستوردة بما فيها الدول العربية الأعضاء بالمنطقة، كما طالبت الجزائر بإستثناء مجموعة من السلع من الإعفاء الجمركي الكامل[1].

[1] التقرير الرابع والعشرون لإتحاد الغرف العربية، المرجع السابق، ص ص 20-21.

إضافة إلى عدم إلتزام بعض الدول العربية بتنفيذ قرارات المجلس الإقتصادي والإجتماعي في دورته العادية 100 من خلال[1]:

- ✓ عدم إلتزام اليمن بتطبيق التخفيض الجمركي (100%) لسنة 2012.
- ✓ عدم إلتزام ليبيا بما يفيد بإعتماد المواصفة الدولية في حالة عدم وجود مواصفة عربية موحدة.
- ✓ عدم إلتزام العراق بعدم شمول صادرات الدول العربية الأعضاء بالمنطقة بقرار مجلس الوزراء الخاص بتطبيق التعريفة الجمركية على السلع الواردة.
- ✓ عدم إلتزام الجزائر بإتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة قوائم السلع المستثناة من الإعفاء الجمركي، في حين تم تخفيض لعدد من منتجات القائمة السلبية من 927 إلى 536 منتج.

على الرغم من إستمرار العديد من العراقيل والصعوبات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،على غرار غياب الاستقرار الأمني في المنطقة خاصة منذ سنة 2011، وكثرة الحواجز غير الجمركية وإتجاهات الحماية التجارية المتصاعدة وضعف البنية التحتية اللازمة لإنعاش حركة التبادل التجاري البيني في العديد من الدول الاعضاء بالمنطقة، إلا أن إلغاء التعريفات الجمركية على المنتجات المصنعة بين الدول الأعضاء في المنطقة أدى إلى خلق إجمالي للتجارة[2]. وعليه يمكن القول بأن هناك إحتمال لزيادة إضافية في التجارة البينية العربية، ما أن يتم التعامل مع هذه العقبات بشكل مناسب. ومن المتوقع أن تؤدي إزالة الحواجز غير الجمركية كاملة إلى فوائد إضافية للمنطقة: فالتغلب على العوائق الفنية والإدارية لا يخدم التكامل الإقليمي فحسب، بل يسهل أيضا التدفقات التجارية الناشئة من بلدان ثالثة، مما يقلل من تكاليف التحويل التجاري المحتملة[3] (Hoekman and Zarrouk 2009; ESCWA 2014)

[1] جامعة الدول العربية .(2017)، المجلس الإقتصادي والإجتماعي، الإجتماع 44 للجنة التنفيذ والمتابعة، قرارات وتوصيات، القاهرة.

[2] Harb G and Abou Shady N . Op.Cit, p 23.

[3] Hoekman B., and Zarrouk J. (2009), Changes in Cross-Border Trade Costs in the Pan Arab Free Trade Area, 2001–2008, World Bank, Policy Research Working Paper no. 5031, 33.

بالإضافة إلى إزالة الحواجز غير الجمركية، وافقت الدول الأعضاء بالمنطقة على توسيع جهود التكامل لتشمل التجارة والاستثمار في الخدمات.

المبحث الثاني: إتجاهات وخصائص التجارة العربية البينية

تتميز منطقة جافتا بإتساع المساحة الجغرافية فهي تمتد من المشرق العربي إلى المغرب العربي، كما تتضمن ترتيبات إقليمية جزء إقليمية (المغرب العربي، مجلس التعاون الخليجي، إتفاقية أغادير)، وتتميز الدول الأعضاء بالمنطقة بتنوع كبير من حيث الحجم والهبات من الموارد الطبيعية ومستويات المعيشة ومساراتها التنموية، فمنها الدول الزراعية كالسودان وموريتانيا، وبعضها منتج للطاقة مثل أعضاء مجلس التعاون الخليجي، في حين تندرج دول اخرى ضمن الدول الصناعية الناشئة كمصر والمغرب[1]، فهذه الميزات وهذا التنوع جلي بأن يجعل التبادل التجاري العربي البيني له مميزاته وخصائصه، لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على إتجاهات التجارة البينية وتحليل هيكلها وإبراز دور وأثر النفط عليها في إطار جافتا.

1- التوزيع الجغرافي للتجارة البينية العربية:

تشير الأدبيات الخاصة بالتجارة البينية إلى وجود ميل لتركز التجارة لمجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم جغرافي واحد، حيث تزيد نسبة التركز في الأقاليم التي تقيم فيما بينها ترتيبات إقليمية[2]، وهذا ما تثبته إتجاهات التجارة البينية داخل منطقة جافتا، حيث يتركز معظم التبادل التجاري بين الدول العربية بشكل عام في دول عربية متجاورة، حيث تعتمد الدولة المصدرة أو المستوردة على شريكين أو ثلاث شركاء الأكثر. فعلى سبيل المثال تشير البيانات لسنة 2016 أن الصادرات البينية لتونس تركزت في دولتين مجاورتين هما ليبيا والجزائر بنسبة 73.78% من صادراتها البينية، أما صادرات الجزائر البينية فقد تركزت في ثلاث دول هي تونس وموريتانيا ومصر بنسبة 87.45%،

[1] Al-Atrash H. and Youcef T. (2000), Intra-Arab Trade : Is It Too Little ?, Working Paper No. 00/10, International Monetary Fund , p 3.

[2] محمد محمود الإمام و أخرون . (2005)، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: التحديات وضرورات التحقيق، مرجع سابق، ص 125.

وتركزت الصادرات البينية لقطر في الإمارات والسعودية ومصر بنسبة 81.71%. وتوصلت كل من السعودية والكويت ولبنان ومصر إلى توسيع اتجاهات صادراتها إلى عدد أكبر من الدول العربية.

وفي جانب اتجاهات الواردات البينية، فقد تركزت واردات الأردن من الدول العربية في دولة واحدة هي السعودية بنسبة 54.39%، وتركزت واردات البحرين من الدول العربية في السعودية بنسبة 78.96%، وواردات قطر من الإمارات والسعودية بنسبة70.16%، وواردات المغرب من السعودية والجزائر والإمارات بنسبة 71.88%، وواردات العراق من سوريا بنسبة 68.26%. ويعتبر لبنان أكثر الدول العربية تنوعا في مصادر وارداته من الدول العربية، حيث يستورد من أربع دول عربية بنسب تتراوح 12.94%و 29.68% من وارداته البينية (صندوق النقد العربي، 2016).

تعكس هذه النسب مدى تركز التبادل العربي البيني بدرجة واضحة على المستوى الجزء إقليمي، أي أن التجارة البنية العربية تتركز بين مجموعة من الدول التي يضمها إقليم جغرافي واحد (من أجل إنخفاض التكاليف والوقت المستغرق لنقل البضاعة حيث أن معظم التجارة التي تتم بين الدول العربية تعتمد على النقل البري)، كما أن التركيز يتزايد بالنسبة للأقاليم التي تقيم فيما بينها ترتيبات إقليمية، وحتى في غياب تلك التنظيمات أو ضعف فاعلية بعضها كإتحاد المغرب العربي. ولعل من أهم الأسباب التي تقف وراء ذلك هو إرتفاع تكاليف النقل بسب ضعف البنى التحتية في الدول العربية سواء تعلق الأمر بالنقل البري أو البحري، فكفاءتها متدنية ولا تزال بعيدة عن المستوى المطلوب وفى بعض الأحيان تكاد تكون منعدمة بين المشرق والمغرب مما يجعل التجارة بين جناحي الوطن العربي تكاد تكون شبه منعدمة وفي أفضل الأحوال متدنية إلى أقصى درجة. فتقرير البنك الدولي لسنة 2016[1] يعكس التفاوت الكبير في كفاءة اللوجستيات التجارية بين الدول العربية حيث إحتلت الإمارات المرتبة 13 عالميا من أصل 160 دولة والأولى عربيا حيث تملك بنية تحتية متطورة للمرافئ والمطارات والطرق ، والبحرين المرتبة 44، في حين جاءت

[1] World Bank (2016), Trade Logistics in the Global Economy.

كل من تونس، العراق وليبيا في مراتب متأخرة، حيث إحتلت المراتب 110، 137، 149 على الترتيب، وإحتلت سوريا المرتبة الأخيرة عالميا وعربيا وهذا ما عكس التدهور الكبير الذي شهدته البنى التحتية فيها نتيجة التطورات السياسية التي شهدتها ابتداء من سنة 2011.

2- الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية

من خلال الجدول (3-7) نلاحظ أن الهيكل السلعي للصادرات البينية العربية خلال سنة 2016 يتسم بسيطرة كل من المصنوعات التي تمثل حصة الأسد بنسبة 56.9%، ومعظمها من السلع الوسيطة. ثم تأتي في المرتبة الثانية السلع الزراعية بنسبة 19.8 %، ثم الوقود والمعادن بنسبة 15.9%. وتقدر قيمة التجارة البينية العربية للنفط الخام (صادرات+ واردات) بحوالي 6.6 مليار دولار لسنة 2016، وتمثل نسبة 6.4% من إجمالي الصادرات والواردات العربية البينية .

وفيما يتعلق بهيكل الواردات البينية، نلاحظ أن حصة المصنوعات حققت أعلى نسبة بلغت ماقيمته 46.1%، لتأتي في المرتبة الثانية حصة الوقود والمعادن بقيمة 24.1%، ثم حصة السلع الزراعية بنسبة 21.2%. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة أنه نظريا تعتبر قيمة الصادرات البينية هي نفسها قيمة الواردات البينية بالإضافة إلى قيمة الشحن والتأمين وبالتالي نحصل على نفس الهيكل السلعي سواء للصادرات البينية أو الواردات البينية، وعليه فالإختلافات الإحصائية سببها اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف[1]، وهذا مايحدث تفاوت في قيم المجموعات السلعية للصادرات والواردات البينية.

خلال الفترة (1998-2016) ، يتضح من الجدول (3-7) أن المجموعات السلعية المكونة لهيكل الصادرات والواردات البينية على حد سواء قد عرفت تقلبات في أهميتها ، حيث أن السلع الزراعية والسلع المصنعة

[1] صندوق النقد العربي(2015)، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2015 ، الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية، ص 209.

حققت مكسبا كبيرا في الأهمية النسبية على حساب الوقود والمعادن، فهذه الأخيرة كانت تشكل مانسبته 55% من إجمالي الصادرات البينية في المنطقة سنة 1998 لتنخفض إلى 15.9% سنة 2016، وإرتفعت حصة المصنوعات من 32% سنة 1998 إلى حوالي 59.6% في سنة 2016، أما السلع الزراعية فهي الأخرى إرتفت حصتها من 13% إلى 19.8% خلال نفس الفترة.

الجدول (3-7):الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية (2000-2016) **نسبة مئوية**

	هيكل الصادرات البينية			هيكل الواردات البينية		
	1998	2005	2016	1998	2005	2016
السلع الزراعية	13.0	13.2	19.8	13.9	21.7	21.2
الوقود والمعادن	55.0	33.5	15.9	53.0	17.6	24.1
المصنوعات	32.0	48.5	59.6	33.1	58.0	46.1

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على أعداد مختلفة من التقرير الإقتصادي العربي الموحد

كما يوضح (الشكل3-02) أن المواد الكيماوية حققت أكبر نسبة بحوالي 18.3% في الصادرات البينة العربية خلال 2016 مقارنة بباقي المجموعات السلعية الفرعية الأخرى التي تشتمل عليها المصنوعات. في حين حققت مجموعة المصنوعات الأساسية أعلى نسبة بحوالي 17.5% في أهميتها النسبية في الواردات البينية.

الشكل (3-02):الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية لسنة 2016 **نسبة مئوية**

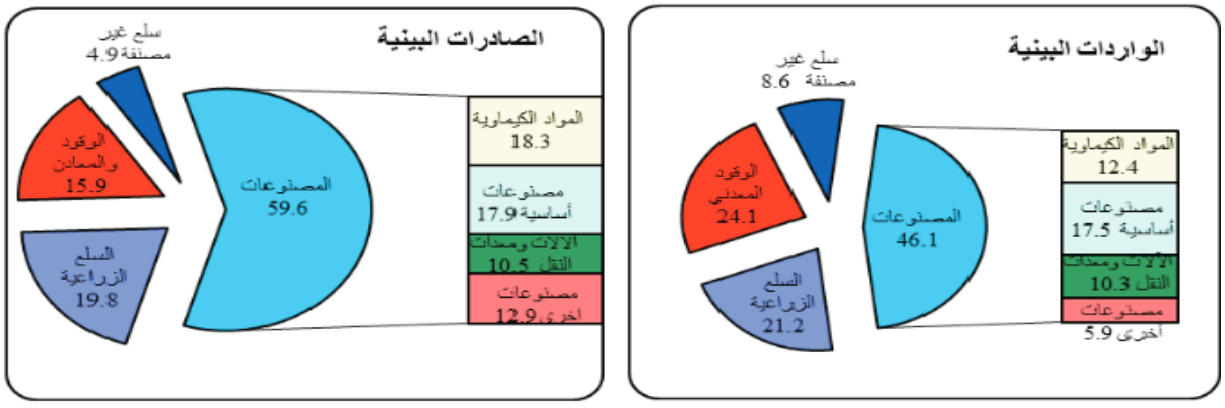

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2016.

3- أثر النفط على التجارة العربية البينية

إذا كانت التجارة العربية البينية ماتزال محدودة، مما يعكس ضعفا في الترابط الإقتصادي العربي، فإن ذلك يرجع جزئيا إلى دخول تجارة النفط في المعاملات، ومن المعلوم أن تجارة النفط تتجه في الغالب إلى العالم الخارجي. ولذلك فإنه إذا ما تم إستبعاد النفط من الحساب، فإن نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة العربية سوف تتحسن كثيرا داخل المنطقة.

وبما أن أغلب الدول العربية المنتجة للنفط تعاتعتمد بشكل كبير على صادراتها النفطية (أحادية التصدير) مما انعكس سلبا على التنويع الاقتصادي، كما توجه معظم صادراتها النفطية خارج المنطقة العربية، وبهذا نجد أن النفط شكل عقبة أساسية لهذه الدول بفرضه مزيدا من الإندماج في السوق العالمية على حساب الإندماج بالسوق العربية[1].

إن نسبة التجارة العربية البينية يمكن ان تصل إلى حدود 30% من التجارة الكلية غير النفطية إذا تم إستثناء النفط من التجارة الخارجية العربية، كون أن التجارة النفطية العربية نشكل النسبة الأكبر من قيمة التجارة الخارجية الكلية العربية[2].

أما فيما يخص إتجاهات التجارة العربية البينة للنفط تصدر كل من الإمارات، الجزائر، السعودية، الكويت، الكويت، وليبيا النفط إلى الأردن، تونس، لبنان، مصر والمغرب. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أهمية النفط في إقتصاديات الكثير من الدول الأعضاء بالمنطقة، إلا أنه لا تتوفر بيانات منتظمة عن تجارته البينية، وفي أغلب الأحيان تكون متباينة وغير مستقرة، والذي يمكن أن يعزى إلى قيمه المتدنية [3]، وعلى العموم فقد شهدت نسب التجارة العربية البينية للنفط إلى إجمالي التجارة العربية البينية في حدود البيانات المتاحة إبتداء من سنة 2010 تراجعا في ظل

[1] حازم الببلاوي. (2003)، الإقتصاد العربي في عصر العولمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص 34.

[2] محمد محمود الإمام وآخرون . (2005)، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: التحديات و ضرورات التحقيق، مرجع سبق ذكره، ص 128.

[3] المرجع نفسه، ص 128.

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من حوالي 10.8% سنة 2010 إلى 6.4% سنة 2016 وهو المستهدف أساسا من عملية التحرير (أنظر الشكل 3-3).

الشكل (3-03): التجارة البينية العربية للنفط (2010-2016) **نسب مئوية**

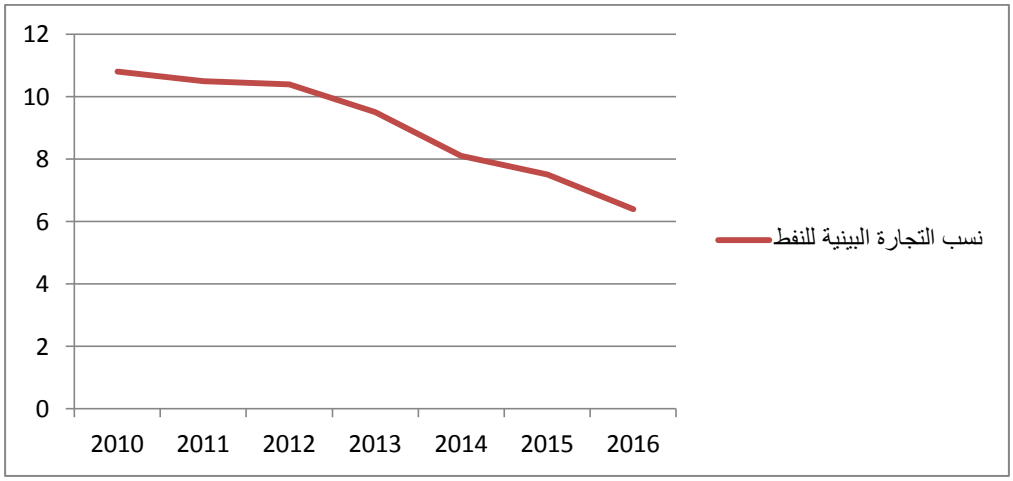

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على الإحصائيات الواردة في أعداد مختلفة من التقرير الإقتصادي العربي الموحد

وكما يظهره الشكل (3-4) فإنه خلال سنة 2016 شكلت نسبة مساهمة الصادرات البينية النفطية، حصة متدنية في إجمالي الصادرات العربي للنفط، والتي بلغت حوالي 1.0% بالنسبة للسعودية، 1.3% للإمارات، و1.2% بالنسبة للجزائر. وتعتبر كل من الأردن ولبنان من الدول التي تستورد كامل إحتياجاتها من النفط من الدول العربية، في حين بلغت نسبة واردات مصر والمغرب للنفط من الدول العربية 85.2 % و75 % من إجمالي وارداتها النفطية خلال سنة 2016.

الشكل (3-04): حصة الصادرات والواردات البينية من النفط لبعض الدول العربية (2016)

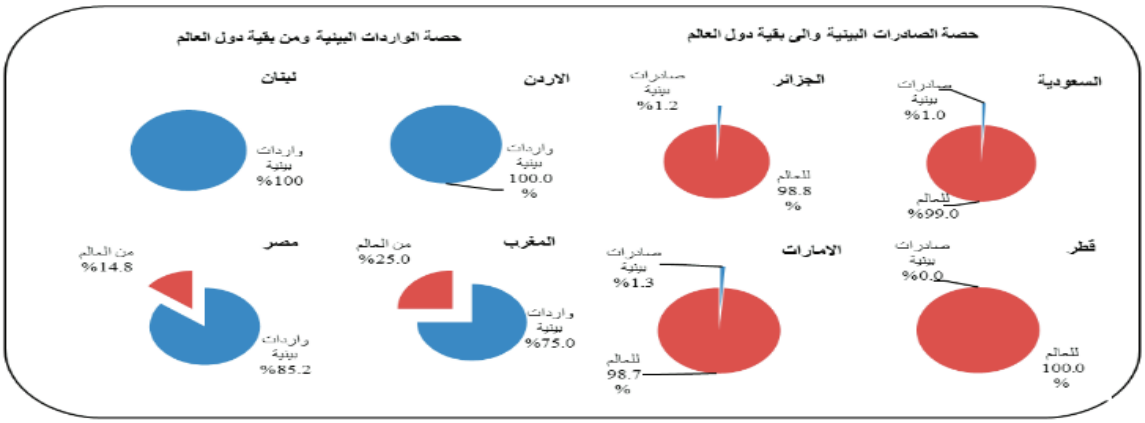

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2016

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأثر إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على المبادلات التجارية بين الجزائر مع الدول العربية الأعضاء في المنطقة

في ظل الإتجاه المتزايد نحو تبني المزيد من الإنفتاح التجاري والتي تقوده المنظمة العالمية للتجارة، منذ تسعينيات القرن الماضي عن طريق تحرير التجارة والإنخراط في التكتلات الإقليمية خاصة بالنسبة للدول النامية والذي يعتبر كمطلب أساسي من أجل تحقيق تنمية مستدامة، قامت الجزائر هي الاخرى بتبني إقتصاد السوق بعد عقود من تبنيها للإقتصاد الموجه التي كانت له آثار سلبية على الإقتصاد الوطني حيث تراجع النمو الإقتصادي وشهدت معدلات الإستثمار إنخفاضا إضافة إلى تفاقم أزمة المديونية، فإتجاهها نحو تحرير التجارة كان بهدف الإندماج في الإقتصاد العالمي وتحقيق الإنتعاش الإقتصادي وتنويع صادرتها خاصة في ظل التحديات التي بات يفرضها تغير الأسعار العالمية للنفط وإشكالية نضوبه كون الجزائر تعد من الدول الريعية احادية التصدير.

فالإنفتاح اللإقتصادي رافقه تصاعد المزيد من التكتلات الإقتصادية الإقليمية، لذلك وجدت الجزائر نفسها امام ضرورة الدخول في الترتيبات الإقليمية التي تمنح العديد من المزايا والتي تؤدي بدورها إلى تحقيق التمنية، حيث دخلت في إتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي إبتداء من سنة 2005، إلا أنها واجهت العديد من الصعوبات وتكبدت

الكثير من الخسائر نتيجة عدم إمكانية المنتوجات الجزائرية على منافسة المنتوجات الأوروبية في ظل تباين مستوى التنمية بين الطرفين.

لذلك أولت الجزائر إهتمامها إلى البلدان الإفريقية والعربية حيث تتقارب مستويات التنمية وتتوفر العديد من العوامل التي تسعد في بناء تكتل قوي، خصوصا مع الدول العربية نظرا للعديد من العوامل المشتركة والتقارب بينهما والميزات والإمكانيات التي تتوفر عليها لخلق تكامل إقليمي حقيقي والتي سبق وان وضحناها في الفصل الثاني.

1- الإتفاقيات التجارية بين الجزائر والدول العربية: ترتبط الجزائر بعدد من الإتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف مع الدول العربية والتي سعت من خلالها إلى تعزيز التبادل التجاري البيني وتحقيق التكامل الإقتصادي.

1-1 إتحاد المغرب العربي: لقد قامت الجزائر إضافة إلى كل من تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا بتوقيع إتفاقية مراكش في 17 فيفري 1989، لتأسيس إتحاد المغرب العربي، والذي يهدف إلى خلق إتحاد إقليمي تنصهر فيه القيود بين الدول المغاربية، حيث يسمح بحرية المبادلات التجارية وحرية تنقل الأشخاص وإنتقال الخدمات والبضائع ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، إضافة إلى إنتهاج سياسات مشتركة في مختلف الميادين (الميدان الدولي، الميدان الثقافي)، والتبادل التجاري، وتحقيق السلام والاستقرار الأمني[1].

1-2 الإتفاقية التجارية بين الجزائر والأردن: تم توقيع إتفاقية تجارية حرة ثنائية في 19 ماي 1997 بين الجزائر والأردن ، وتمت المصادقة عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 252/98 بتاريخ 1998/08/08، حيث دخلت

[1] للمزيد أنظر:

https://maghrebarabe.org/%d8%a7%d8%aa%d8%ad%d8%a7%d8%af-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ba%d8%b1%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a/ .

الإتفاقية حيز التنفيذ في 31 جانفي 1999 وقد نصت الإتفاقية على إعفاء المنتجات ذات المنشأ الأردني والجزائري من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل، والتي يتم تبادلها مباشرة بين البلدين،حيث[1]:

تعتبر منتجات ذات منشأ الجزائري والأردني:

- المنتجات التي تم إنشاؤها بالكامل في بلد أحد الطرفين،
- المنتجات التي تم إنشاؤها في الجزائر أو الأردن والتي لاتقل كلفة المدخلات المحلية فيها واليد العاملة المحلية وتكاليف الإنتاج المحلية الداخلة في الإنتاج عن 40% من القيمة الإجمالية،
- تعتبر المواد المستوردة من الطرف الآخر والداخلة في إنتاج السلع النهائية ذات منشأ محلي عن إحتساب نسبة الصنع المحلي وذلك تحقيقا لمبدأ المنشأ التراكمي بين البلدين.

وقد تم وضع قائمة تضم عددا من السلع المستثناة من التفضيل الجمركي في إطار هذه الإتفاقية بهدف حماية الصناعات الناشئة والإقتصاد الوطني، إضافة إلى إستثناء المنتجات والمواد المستوردة إلى المناطق الحرة والمصدرة منها في كلا البلدين. وقد كان الهدف من هذه الإتفاقية هو تطوير وتوسيع حجم التبادل التجاري وإزالة كافة المعوقات الإدارية أمام حركة التبادل التجاري بين البلدين وذلك للإستفادة من الفرص المتاحة والإمكانيات التي يتوفر عيلها كلا البلدين، كما تجدر الإشارة إلى أن البلدين تربطهما إتفاقيات تعاون اخرى في مجالات مختلفة منها الإستثماري، الضريبي، الثقافي، الإعلامي والسياحي.

1-3 الإتفاق التجاري التفاضلي الجزائري- التونسي:تم التصديق على الإتفاق التجاري التفاضلي بين الجزائر وتونس في 4 ديسمبر 2008، ليدخل حيز التنفيذ في 1 مارس 2014، وقد هدف هذا الإتفاق إلى تطوير العلاقات الثنائية في المجالين الإقتصادي والتجاري، ودعم وتوسيع قاعدة المصالح المشتركة وتعزيز التكامل والإندماج بين إقتصادياتهما من خلال ترقية المبادلات التجارية بين البلدين، حيث نصت الإتفاقية على إعفاء كافة المنتجات

[1] المرسوم الرئاسي رقم 98-252،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (1998/08/08)، العدد 58.

ذات المنشأ الجزائري والتونسي والواردة في قوائم المنتجات الصناعية المستفيدة من إمتيازات ضريبية للتصدير والإستيراد حيث[1]:

للتصدير: قائمة (D1): منتجات صناعية معفاة من الرسوم الجمركية

قائمة (D2): منتجات زراعية وغذائية (حصص معفاة من الرسوم الجمركية)

للإستيراد: قائمة (C1): منتجات صناعية معفاة من الرسوم الجمركية

قائمة (C2): منتجات صناعية تستفيد بتخفيض 40 من الرسوم الجمركية

قائمة (C3): منتجات زراعية وغذائية (حصص معفاة من الرسوم الجمركية)

كما يشرط أن يتم تبادل المنتجات المعنية بهذه الإعفاءات بصفة مباشرة بين البلدين.

1-4 إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: صادقت الجزائر على إتفاقية تسهيل وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية في أوت 2004 حيث تعتبر هذه الأخيرة الإطار القانوني للمنطقة ،وإبتداء من جانفي 2009 طبقت الجزائر النصوص القانونية للإتفاقية، حيث أصبحت جميع السلع ذات المنشأ الجزائري أو ذات المنشأ أحد الدول الأعضاء بالمنطقة معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، عدا السلع التي تم إستثناؤها من قبل الجزائر أو أحد الدول الأعضاء والتي لاتسري عليها أحكام الإتفاقية.

[1] للمزيد من التفاصيل حول الإتفاقية أنظر:
المرسوم الرئاسي رقم 10-12، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (17 /02/ 2010)، العدد 12.

2- إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

إن إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى جاء كنتيجة حتمية، خاصة في ظل التزايد المستمر في إتحاد دول العالم وتشكيل تكتلات إقليمية أو ثنائية فيما بينها من جهة، وفي ظل تباطؤ مسار الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتكبدها لخسائر معتبرة من إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي نتيجة تعرضها لمنافسة شديدة وغير متكافئة، حيث تعتبر منطقة جافتا كفرصة للإقتصاد الجزائري من أجل تسهيل عملية الإندماج في الإقتصادي العالمي وبأقل الخسائر.

2-1 المصادقة والإنضمام إلى الإتفاقية: قامت الجزائر بالمصادقة على إتفاقية تسهيل وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية في أوت 2004[1]، وفي سنة 2007 أعلن رئيس الجمهورية في القمة الإقتصادية والإجتماعية بالرياض الإنضمام رسميا لهذه المنطقة كخطوة نحو الوحدة الإقتصادية العربية وكوسيلة لتعزيز التنمية العربية الشاملة، وتقدمت الجزائر بملف الإنضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لدى الأمانة العامة للجامعة العربية في 31 ديسمبر 2008.وإبتداء من 01 جانفي 2009 [2] أصبحت المبادلات التجارية بين الجزائر والبلدان العربية أعضاء المنطقة تستفيد من الإعفاء الكامل من الحقوق الجمركية.

ومن أجل التطبيق الصارم والموحد لأحكام منظمة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تم وضع إلى مجموعة من الأحكام حيث[3]:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية . (2004/08/08)، العدد 49، الصفحة 5.

[2] وهنا ننوه إلى أن الجزائر لم تستكمل الإجراءات التقنية للإنضمام في جانفي 2009 حتى غاية أفريل 2009 بتأخر دام لأربعة أشهر.

[3] المنشور الوزاري رقم 1769، الصادر عن المديرية العامة للجمارك، المؤرخ في 03 ديسمبر 2008.

- كل المنتجات التي لها صفة المنشأ يمكن تبادلها بين الجزائر والدول العربية الأعضاء بالمنطقة، في إطار نظام تعريفي تفضيلي بإستثناء المنتجات المستثناة من المنطقة لأسباب دينية، صحية، أمنية وبيئية.
- كل المنتجات غير المستثناة من المنطقة والتي منشؤها إحدى الدول العربية الأعضاء بالمنطقة عند إستيرادها من الجزائر، تستفيد من الإعفاء الكلي للحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل، إبتداء من الفاتح من جانفي 2009.
- تستفيد المنتجات ذات المنشأ الجزائري غير المستثناة من المنطقة من نفس النظام التفضيلي عند إستيرادها من طرف دولة عربية عضو بالمنطقة فيما يتعلق بالإعفاء الكلي للحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل.
- إن التفضيلات التعريفية والتجارية الممنوحة بين الجزائر والدول العربية في إطار المنطقة تنحصر في البضائع التي يكون منشؤها الجزائر أو هذه الدول.

كما تجدر الإشارة إلى أن أحكام الاتفاقية تسمح للدول المنظمة إليها بالاستفادة من وضع قائمة سلبية تضم السلع المستثناة من النظام التعريفي التفضيلي لعدد من المنتجات بغرض حماية الصناعات الناشئة في البلاد، ويكون ذلك بصفة مؤقتة، ولذلك قامت الجزائر بوضع هذه القائمة السلبية المؤقتة التي تحوي 1260 بند تعريفي فرعي، وذلك ابتداء من 01 جانفي 2010.

2-2 **أهداف ودوافع انضمام الجزائر إلى المنطقة:** إن الانضمام إلى منطقة التجارة العربية الحرة سيفتح أمام الجزائر آفاقا واسعة للاندماج في الاقتصاد العالمي بصفة عامة، والاستفادة من المزايا التي تمنحها المنطقة بصفة خاصة، ومن بين أهم الأهداف التي دفعت الجزائر إلى الإنضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

- تجنب الآثار السلبية المترتبة عن عدم انضمامها للمنطقة والتي ستؤثر على اقتصادياتها وتجارتها الخارجية، خاصة في ظل إنضمام أغلب الدول العربية.

- الاستفادة من الامتيازات والتنازلات التي تقدمها المنطقة للدول الأعضاء.
- دخول المنتوجات الجزائرية إلى أسواق جديدة قريبة جغرافيا ومتشابهة إلى حد ما من حيث نمط الاستهلاك، مما سيزيد من الطلب وبالتالي زيادة التصدير.
- زيادة القدرة التفاوضية للجزائر على الساحة الدولية.
- إقامة علاقات تجارية متكافئة مع دول المنطقة وذلك لتقارب مستويات التنمية بين الطرفين[1].

وننوه إلى أن منطقة التجارة الحرة العربية تتميز ببعد خاص للبلدان الأعضاء في الإتحاد المغاربي، حيث تسمح للمتعاملين الإقتصاديين بهذا الاتحاد باستثناء الموريتانيين، بتجاوز العوائق والصعوبات والخلافات المتجذرة في اتحاد المغرب العربي، واختراق السوق المغاربي، والاستفادة من العديد من المزايا كإنخفاض تكاليف النقل خاصة في ظل التقارب الجغرافي.[2].

2-3 الإنعكاسات والآثار المرتقبة من إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

رغم أن لعضوية الجزائر في المنطقة العربية الحرة عدة مزايا وفوائد تعود بالنفع على كلا الطرفين إلا أن لها بعض العيوب و يمكن إجمالها في النقاط التالية:

2-3-1 الآثار والانعكاسات الايجابية:

- السماح بدخول المنتجات العربية إلى السوق الجزائرية، سيخلق المزيد من المنافسة مع السلع المحلية، وبالتالي ستعمل المؤسسات والمنتجين على تحسين جودة وكفاءة وتنافسية السلع المحلية.

[1] سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الاقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة: دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 1، جامعة ورقلة، ص 91.

[2] Oulmane N, op.cit, pp 121-122.

- دخول سلع صناعية ذات تكاليف منخفضة وجودة.

- زيادة المبادلات التجارية بين الجزائر ودول المنطقة، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية والنمو.
- الاستفادة من التوسع الجغرافي لهذه الأسواق و تنوعها، وعدم إعطاء الأولية للاتحاد الأوربي.
- خلق فرص للعمل والتخفيف من البطالة، نتيجة زيادة الطلب بسب توسع السوق.

2-3-2 الآثار والانعكاسات السلبية:

- من المعلوم أن الاقتصاد الجزائري يعتمد اعتمادا كبيرا على النفط الذي التي يمثل نسبة كبيرة من الصادرات، بنسب تتجاوز في الكثير من الأحيان 95 % من إجمالي الصادرات مع العلم أن النفط لا يدخل في اتفاقيات المنطقة وسعره لا يحدد فيها، والنسبة المتبقية من الصادرات هي صناعية، زراعية وصادرات الصيد البحري ليست لها القدرة على الوقوف في وجه المنافسة للمنتوجات الأجنبية، وبالتالي خروج المنتجين والمؤسسات التي لا تصمد في وجه المنافسة الخارجية، وهذا بدوره يساهم في تفاقم البطالة.
- كما أن إلغاء القيود الجمركية سيؤدي إلى خسائر الإيرادات الجبائية.

3- واقع التجارة الخارجية للجزائر مع الدول العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

مع بداية سنة 2009 إنضمت الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أين أصبحت السلع المتبادلة بين الجزائر ودول المنطقة لا تخضع لأي رسوم جمركية، والسؤال المطروح هنا: هل ساهم إنضمام الجزائر إلى المنطقة من تحسين المبادلات التجارية لها مع دول المنطقة بعد مرور أكثر من 8 سنوات من الإنضمام؟

ومن أجل ذلك سنقوم بدراسة نمو وتطور التبادل التجاري بين الجزائر والدول الأعضاء بالمنطقة خلال مرحلتين حيث: المرحلة الأولى من بداية إنشاء المنطقة في سنة 2000 إلى نهاية سنة 2008 وهي الفترة التي سبقت إنضمام الجزائر إلى المنطقة، أما المرحلة الثانية فهي بعد إنضمام الجزائر للمنطقة من سنة 2009 إلى غاية سنة 2016.

3-1 تطور قيمة التجارة الخارجية الكلية بين الجزائر وجافتا خلال الفترة 2000-2008

يوضح الجدول التالي والذي يمثل تطور قيم ومعدلات نمو التجارة بين الجزائر والدول الأعضاء بالمنطقة للفترة (2000-2008)، أن قيمة التجارة الخارجية للجزائر مع دول المنطقة (الصادرات البينية +الواردات البينية) عرفت زيادة مستمرة خلال نفس الفترة فقد إرتفعت من حوالي 0.49 مليار دولار سنة 2000 لتصل إلى نحو 3.5 مليار دولار سنة 2008 أي بزيادة قدرها 714,28 % ، في حين بلغ متوسط حجم التجارة البينية للفترة نفسها نحو 1.56 مليار دولار.

جدول رقم (3-8): تطور قيمة التجارة الخارجية الكلية بين الجزائر وجافتا خلال الفترة(2000-2008)

السنوات	التجارة البينية		الصادرات البينية		الواردات البينية		الميزان التجاري البيني
	القيمة	معدل التغير السنوي(%)	القيمة	معدل التغير السنوي(%)	القيمة	معدل التغير السنوي(%)	القيمة
2000	0,49	/	0,3	/	0,19	/	0,11
2001	0,71	44,90	0,47	56,67	0,24	26,32	0,23
2002	1,00	40,85	0,49	4,26	0,5	108,33	-0,01
2003	1,15	15,00	0,62	26,53	0,53	6,00	0,09
2004	1,6	39,13	0,93	50,00	0,67	26,42	0,26
2005	1,66	3,75	1,04	11,83	0,62	-7,46	0,42
2006	1,81	9,04	1,1	5,77	0,71	14,52	0,39
2007	2,09	15,47	1,19	8,18	0,9	26,76	0,29
2008	3,5	67,46	2,42	103,36	1,08	20,00	1,34
المتوسط	1,56		0,95		0,61		0,35

المصدر : المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية.

كما إرتفعت قيمة الصادرات البينية هي الأخرى من 0.3 مليار دولار سنة 2000 لتبلغ 2.42 مليار دولار سنة 2008 وبنسبة نمو بلغت 103.36% مقارنة بسنة 2007، وقد بلغ متوسطها خلال الفترة نفسه حوالي 0.95 مليار دولار. والواردات البينية هي الأخرى سجلت زيادة مستمرة طيلة الفترة (2000-2008) ولكن بنسبة أقل من الصادرات البينية حيث إرتفعت من 0.19 مليار دولار سنة 2000 إلى 1.08 مليار دولار سنة 2004 لتنخفض في سنة 2005 بنسبة 7.46% مقارنة بسنة 2004، ثم تعاود الإرتفاع لتبلغ قيمة 1.08 مليار دولار سنة 2008 وبنسبة نمو 20% مقارنة بسنة 2007 ، وبلغ متوسط قسمتها خلال هذه الفترة حوالي 0.61 مليار دولار.

الشكل (3-05): تطور الصادرات والواردات الجزائرية إلى ومن الدول العربية أعضاء جافتا خلال الفترة (2000-2008)

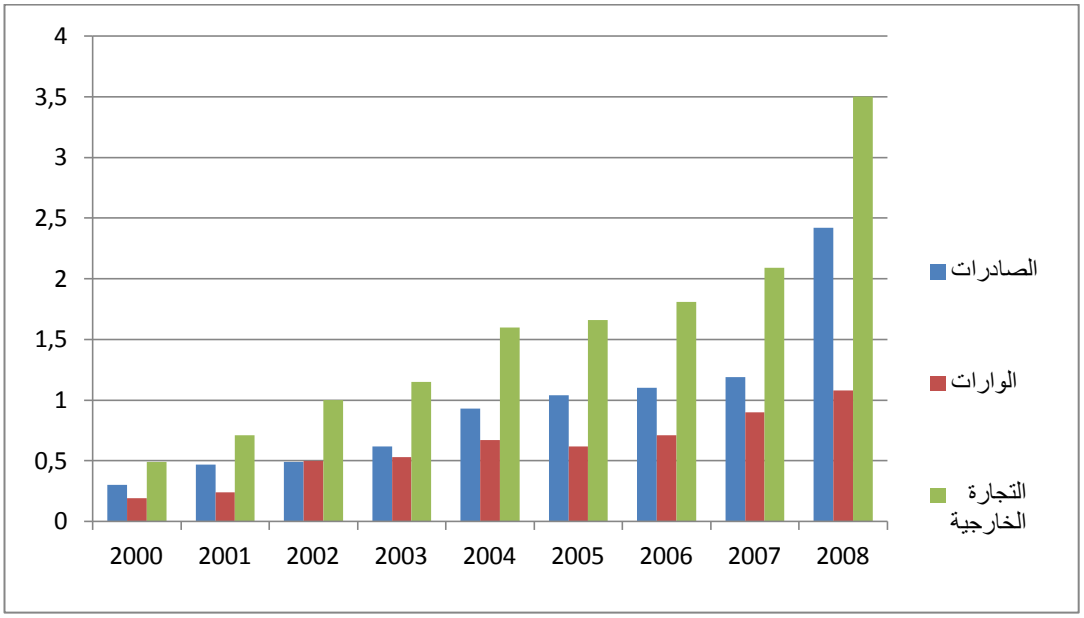

المصدر:من إعداد الباحثة إعتمادا على الجدول (07.3)

وكما يظهره الجدول أعلاه الموالي فالميزان التجاري البيني للجزائر مع دول المنطقة عرف فائضا طيلة الفترة (2000-2008) بإستثناء سنة 2002 حيث سجل عجزا بقيمة 0.01 مليار دولار.

3-2 التجارة الخارجية الجزائرية مع الدول العربية بعد الإنضمام إلى جافتا

سنقوم بالإعتماد على الجدول الموالي بدراسة تطور قيمة ومعدلات نمو التجارة الخارجية للجزائر مع دول المنطقة بشقيها الصادرات والواردات وكذلك تطور الميزان التجاري البيني خلال الفترة (2009-2016) .

جدول (3-09): تطور قيمة التجارة الخارجية الكلية بين الجزائر وجافتا خلال الفترة (2009-2016)

القيمة: مليار دولار أمريكي

السنوات	التجارة البينية		الصادرات البينية		الواردات البينية		الميزان التجاري البيني
	القيمة	معدل التغير السنوي(%)	القيمة	معدل التغير السنوي(%)	القيمة	معدل التغير السنوي(%)	القيمة
2009	3,00	-14.28	1,42	-41.32	1,57	45.37	-0,15
2010	3,78	26,00	1,97	38,73	1,81	15,29	0,16
2011	4,84	28,04	2,39	21,32	2,45	35,36	-0,06
2012	5,33	10,12	2,97	24,27	2,36	-3,67	0,61
2013	6,85	28,52	3,41	14,81	3,44	45,76	-0,03
2014	6,05	-11,68	3,35	-1,76	2,70	-21,51	0,65
2015	4,66	-22,98	2,06	-38,51	2,60	-3,70	-0,54
2016	4,17	-10,52	1.55	-24,76	2,62	0,77	-1,07
المتوسط	4.84		2,39		2,44		-0,05

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية.

3-2-1 **تطور التجارة الخارجية للجزائر مع الدول العربية في إطار جافتا:** من خلال الجدول (3-09) يتبين أن حجم التجارة بين الجزائر ودول المنطقة قد عرف زيادة مستمرة إبتداء من سنة الإنضمام 2009 والتي

قدرت خلالها بحوالي 3 مليار دولار لتصل إلى حوالي 6.85 مليار دولار سنة 2013 وبمعدل نمو سنوي قدر بحوالي 28.25% مقارنة بسنة 2012، لكن إبتداء من سنة 2014 سجلت إنخفاضا مستمرا إلى غاية سنة 2016 من نحو 6.05 مليار دولار إلى 4.17 مليار دولار، حيث دخلت في دائرة النمو السلبي والذي بلغ أقصاه سنة 2015 بحوالي 22.89% مقارنة بسنة 2014، كما بلغ متوسط قيمة التجارة بين الجزائر ودول المنطقة خلال الفترة (2009-2016) حوالي 4.84 مليار دولار .

الشكل (3-06): تطور الصادرات والواردات الجزائرية إلى ومن الدول العربية أعضاء جافتا خلال الفترة (2009-2016)

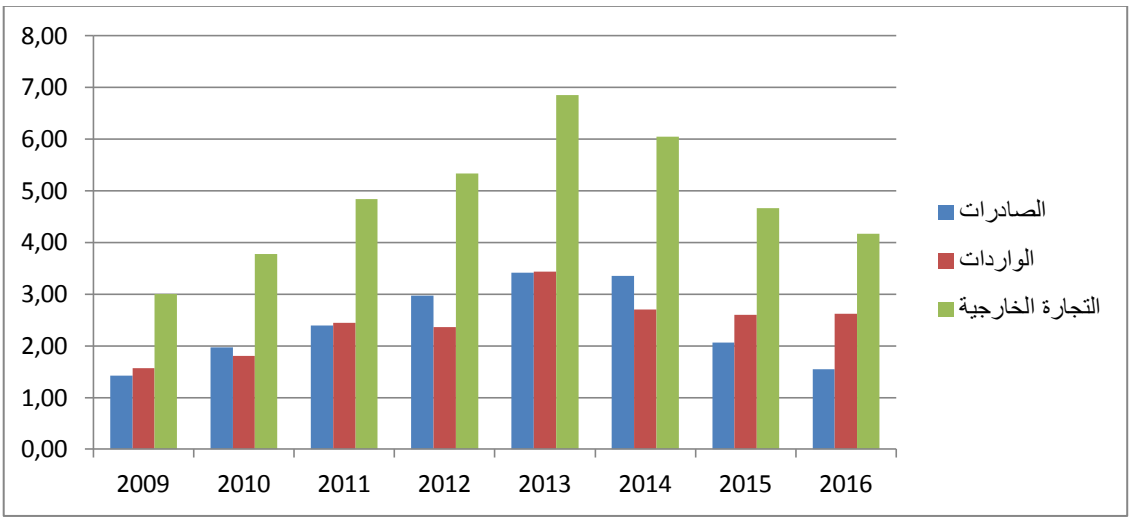

المصدر:من إعداد الباحثة إعتمادا على جدول (3.09).

3-2-2 تطور الصادرات البينية الجزائرية إلى دول المنطقة: من الجدول (3-9) نلاحظ إرتفاع قيمة الصادرات الجزائرية إتجاه دول المنطقة إبتداء من سنة 2009 والتي سجلت فيها قيمة بمقدار 1.42مليار دولار لتصل إلى 3.41 مليار دولار سنة 2013 بمعدل نمو28.52% مقارنة بسنة 2012، وقد بلغ متوسط قيمة صادرات الجزائر إلى دول المنطقة نحو 2.54مليار دولار خلال فترة (2009-2016)، وبرقم نسبي 240.14% أي أن صادرات الجزائر إلى دول المنطقة تضاعفت مرتين خلال هذه الفترة ، في حين تراجعت قيمتها إبتداء من 2014 لتصل إلى 1.55مليار دولار سنة 2016 حيث إنخفض معدل نموها بـ 22.98% في سنة 2015 مقارنة بسنة

2014 و بـ 10.52%سنة 2016 مقارنة بسنة 2016، ويعود هذا الإنخفاض إلى تراجع أسعار النفطية العالمية والتحولات السياسية التي شهدتها عدد من الدول العربية أعضاء المنطقة و التي أثرت على حركة التجارة بين الدول العربية كما أدت إلى إرتفاع تكاليف الشحن والنقل والتأمين.

وقد سجلت صادرات الجزائر خارج المحروقات إلى دول المنطقة 83 مليون دولار أي ما نسبته 7% من الصادرات الإجمالية للجزائر، والتي تمثلت أساسا في منتوج السكر والذي قدرت نسبته بـ 40% ، وفيما يخص المتوجات المصدرة والمستفيدة من المزايا الجمركية فقد سجلت ما قيمته 81.3 مليون دولار خلال السداسي الأول من سنة 2015[1] .

في حين بلغت قيمة الصادرات الجزائرية المستفيدة من التفضيل الجمركي في إطار المنطقة حوالي 1.42 مليار دولار سنة 2009 وشكلت نسبة 96.35% من قيمة الصادرات الكلية للمنطقة، ونسبة 88.79% سنة 2016 بقيمة 1.38 مليار دولار، وبمتوسط 92.83% خلال الفترة (2009-2016)، وهذا يدل على أن معظم صادرات الجزائر إلى دول المنطقة تستفيد من التفضيل الجمركي، وفيما يخص أهم الصادرات الجزائرية التي لم تستفد من الإعفاءات الجمركية إشتملت على كل من (الكبريتات، المركبات الأمنية، المواد الكيميائية العضوية، منتجات متنوعة من الصناعة الكيميائية، الإسمنت...)، وهذا من خلال ما يظهره لشكل (3-7).

[1] Agence Nationale De Promotion Du Commerce Extérieur (Algex). (octobre 2015), Evaluation de l'impact de l'accord de libre échange sur le commerce extérieur de l'Algérie avec la grande zone arabe de libre change durant le premier semestre 2015, p.5.

الشكل (3-07): الأهمية النسبية للصادرات المستفيدة من التفضيل الجمركي في إطار جافتا (2009-2016)

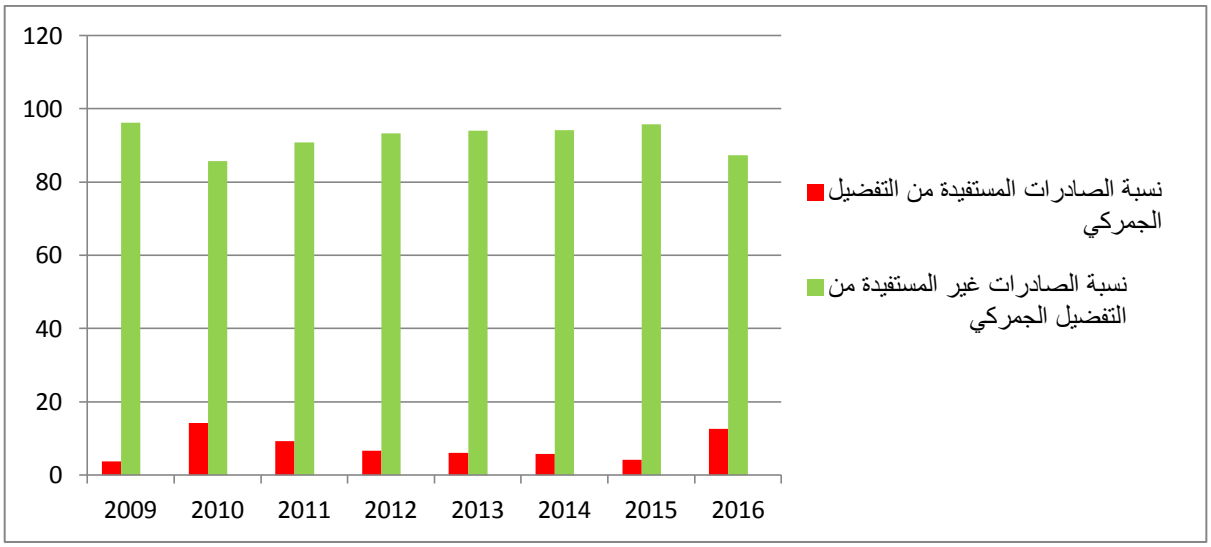

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية.

3-3-3 تطور الواردات البينية الجزائرية إلى دول المنطقة: بلغ متوسط قيمة واردات الجزائر من دول المنطقة نحو 2.31 مليار دولار خلال الفترة (2009-2016)، وقد سجلت أدنى قيمة لها في سنة 2009 بحوالي 1.52 مليار دولار في حين سجلت أعلى قيمة لها في سنة 2013 بحوالي 3.44 مليار دولار برقم نسبي 219.11% أي أن واردات الجزائر من دول المنطقة تضاعفت مرتين خلال نفس الفترة ، وقد تراجعت قيمتها إبتداء من سنة 2014 ولتبقى مستقرة في سنتي 2015 و2016 في حدود 2.60 مليار دولار، ويعود هذا التراجع في قيمة الواردات من المنطقة إلى الإجراءات الجديدة التي إتخذتها الجزائر، والتي تهدف من خلالها إلى تقليص فاتورة الواردات خاصة بعد الإنهيار الذي شهدته أسعار النفط مع نهاية سنة 2014، والذي أثر سلبا على الموارد المالية للدولة، حيث إشتملت تلك الإجراءات على رفع الحقوق الجمركية، تحديد الإستيراد، وضع المزيد من الإجراءات الحمائية، فرض رخص الإستيراد لمجوعة من السلع والمنتجات إشتملت على 36 صنف منها السيارات،الإسمنت، مواد التجميل....

وقد شكلت الواردات الجزائرية من دول المنطقة والمستفيدة من التفضيل الجمركي ما نسبته 59.65% من إجمالي الواردات من المنطقة سنة 2009، لتنخفض في سنتي 2010 و2011 بنسبة 35.23%،44.74%

على التوالي، ثم عادت إلى إرتفاع طفيف لتستقر في حدود 56.92% في سنة 2016 بقيمة 1.50 مليار دولار، وبمتوسط بلغ 52.14 خلال الفترة (2009-2016). أما الواردات من دول المنطقة والمستثناة من المزايا الجمركية فقد تراوحت نسبتها ما بين 64.77 % كأعلى نسبة سجلت بسنة 2010 و 40.35% كأدنى نسبة سجلت بسنة 2009 وبمتوسط 47.86% خلال الفترة (2009-2016) ،ومن بين المنتوجات التي تضمنتها هذه الأخيرة هي : الأدوية، الأنابيب، الخراطيم، الحبوب الجافة،عصير الفواكه[1].وهذا ما يعكس الأثر السلبي للقائمة السلبية التي وضعتها الجزائر والتي تضمنت أكثر من 1000 منتج وسلعة قابلة للزيادة كإستثناء من المزايا التفضيلية التي نصت عليها الإتفاقية في إطار المنطقة، فنلاحظ أن حوالي نصف الواردات الجزائرية من المنطقة تخضع للتعريفة الجمركية.

الشكل (3-08): الأهمية النسبية للورادات المستفيدة من التفضيل الجمركي في إطار جافتا (2009-2016)

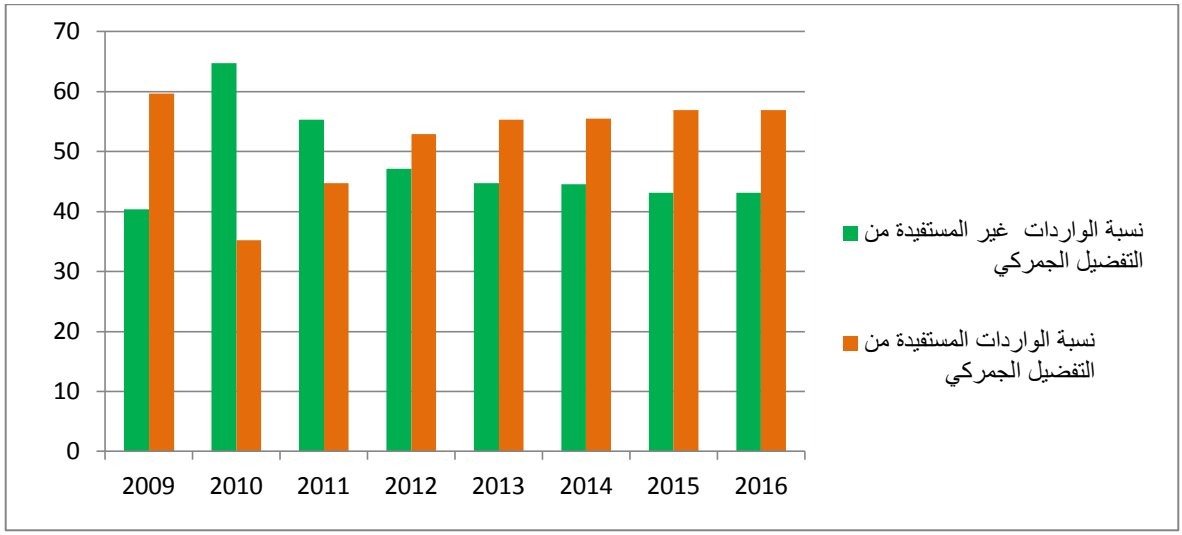

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية.

3-3-4 تطور الميزان التجاري البيني الجزائري ودول المنطقة:من خلال الشكل رقم 3 نلاحظ تذبذب في حصيلة الميزان التجاري بين الجزائر ودول المنطقة، نتيجة التذبذب في حصيلة الصادرات والواردات بين الجزائر ودول المنطقة خلال الفترة (2009-2013)، حيث سجل الميزان التجاري عجزا في السنوات 2009-2011-

[1] Ibid., p.12.

2012 بقيم -0.17, -0.02, -0.29 على التوالي، في حين حقق فائضا في باقي السنوات حيث سجل أدنى فائض بقيمة 27 مليون دولار في سنة 2010 وأقصى فائض بقيمة 82 مليون دولار في سنة 2012، وقد بلغ متوسط قيمته 0.23 مليار دولار .

الشكل (3-09) تطور الميزان التجاري البيني الجزائري ودول المنطقة خلال الفترة (2009-2016)

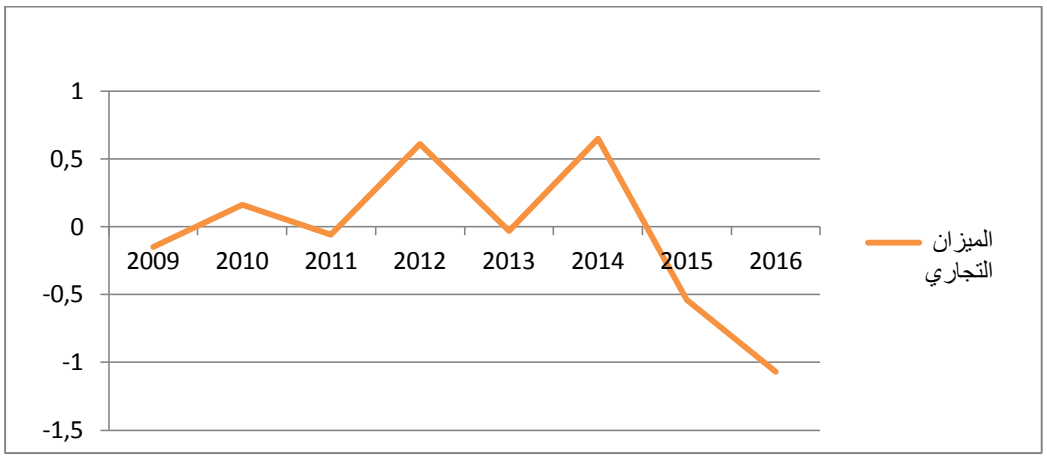

المصدر:من إعداد الباحثة إعتمادا على جدول (3-09).

وتجدر الإشارة إلى أنه إبتداء من سنة 2014 كان هناك إنخفاض على مستوى التجارة الخارجية الكلية للجزائر، وكذلك على مستوى التجارة مع دول المنطقة بسب إنخفاض الأسعار العالمية للنفط وخاصة خلال الربع الأخير من نفس السنة بنسبة 70% ، حيث إنخفض من حوالي 110 دولار للبرميل ليصل إلى حدود 30 دولار للبرميل مع بداية سنة 2016 ، حيث إنخفضت صادرات المحروقات وكذلك الصادرات خارج المحروقات في حين بقيت الواردات من المنطقة ثابتة.كما أن رغم إنضمام الجزائر إلى المنطقة لم يتضاعف حجم التبادل التجاري البيني بالشكل المؤمول فقد تضاعف مرتين في أحسن أحواله خلال الفترة (2009-2016).

الجدول (3-10): مساهمة التجارة البينية الجزائرية مع المنطقة في إجمالي التجارة الخارجية للجزائر (2009-2016)

القيمة: نسبة مئوية

	إجمالي التجارة البينية/ إجمالي التجارة الخارجية %	الصادرات إلى دول المنطقة/إجمالي الصادرات %	الواردات من دول المنطقة/إجمالي الواردات %
2009	3,55	3,62	4,00
2010	3,88	4,87	4,47
2011	4,01	5,06	5,19
2012	4,36	5,90	4,69
2013	5,67	6,22	6,27
2014	4,98	5,72	4,61
2015	5,40	3,98	5,03
2016	5,52	3,32	5,61
المتوسط	4,67	4,83	4,98

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على إحصائيات المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية

تشير هذه النسب إلى أنه ورغم إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلا أن التجارة الخارجية للجزائر مع المنطقة لم تتجاوز 5.96% من إجمالي التجارة الخارجية للجزائر في أحسن أحوالها، حيث تبقى هذه النسب ضعيفة لا تعكس حقيقة إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي نصت عليها إتفاقية التجارة الحرة بين الدول العربية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أنه توجد عوامل أخرى غير القيود الجمركية وغير الجمركية تحد من نمو التجارة البينية للجزائر مع دول المنطقة.

3-3 الهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات الجزائرية مع المنطقة

يظهر الشكل الموالي تطور الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية إلى الدول العربية الأعضاء بالمنطقة، حيث يشير إلى أن فئة الطاقة والزيوت كانت تشكل الحصة الاكبر خلال الفترة (2000-2004) بمتوسط بلغ 79.43%، إلا أنه وإبتداء من سنة 2005 أصبحت الجزائر لا تصدر المنتجات الخاصة بهذه الفئة للدول العربية، حيث تراجعت نسبتها إلى الصفر، لتحل محلها فئة المنتجات الغذائية والتي أصبحت تشكل حصة الأسد من صادرات الجزائر إلى المنطقة على طول الفترة (2005-2016) وبمتوسط بلغ حوالي 92.62%، ثم تأتي فئة السلع نصف المصنعة والتي شكلت نسبتها 13.41% سنة 2000 لتتراجع هذه النسبة مع إنضمام الجزائر إلى المنطقة لتصل إلى حدود 2.09% وذلك لصالح فئة المنتجات الغذائية، أما فيما يخص باقي الفئات (سلع إستهلاكية غير غذائية، سلع تجهيز زراعي، سلع تجهيز صناعي، مواد خام) فقد شكلت نسب ضئيلة من قيمة الصادرات على طول الفترة (2000-2016)، فإنضمام الجزائر إلى المنطقة جعل صادراتها تتركز أساسا في المنتجات الغذائية، وهذا ما يعكس ضعف القطاع الصناعي الجزائري سواء من حيث الإنتاج أو التنافسية.

الشكل (3-10):تطور الهيكل السلعي لصادرات الجزائر إلى الدول العربية أعضاء جافتا (2000-2016)

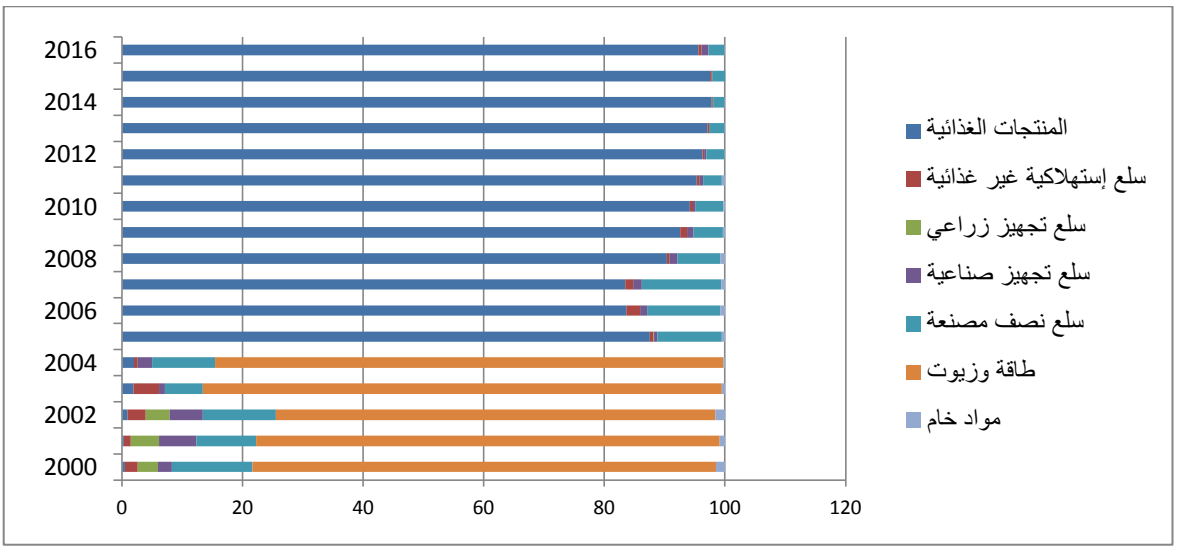

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية.

أما فيما يخص تطور الهيكل السلعي لواردات الجزائر من دول المنطقة خلال الفترة (2000-2016)، يظهر الشكل التالي أن فئة السلع المصنعة مثلت النسبة الأكبر من الواردات على طول الفترة (2000-2016) بمتوسط 46.47%، وقد شهدت زيادة نسبية مع إنضمام الجزائر للمنطقة بمتوسط بلغ 51.34% في الفترة (2009-2016) مقارنة بمتوسط 42.14% خلال فترة ماقبل الإنضمام (2000-2008)، في حين تأتي كل من فئة السلع الإستهلاكية غير الغذائية و سلع تجهيز صناعية والمنتجات الغذائية في المراتب الموالية بمتوسط 23.26%، 14.85%، 9.95% على التوالي خلال الفترة (2000-2016)، إلا ان الملاحظ أن نسبة هاذين الاخيرين في إجمالي الواردات الجزائرية من المنطقة قد تراجعت مع إنضمام الجزائر للمنطقة وذلك لصالح فئة السلع المصنعة، أما فئة كل من سلع تجهيز صناعية، طاقة وزيوت، مواد خام لا تمثل سوى نسب ضئيلة من إجمالي الواردات من المنطقة.

شكل (3-11):الهيكل السلعي لواردات الجزائر من الدول العربية أعضاء جافتا (2000-2016)

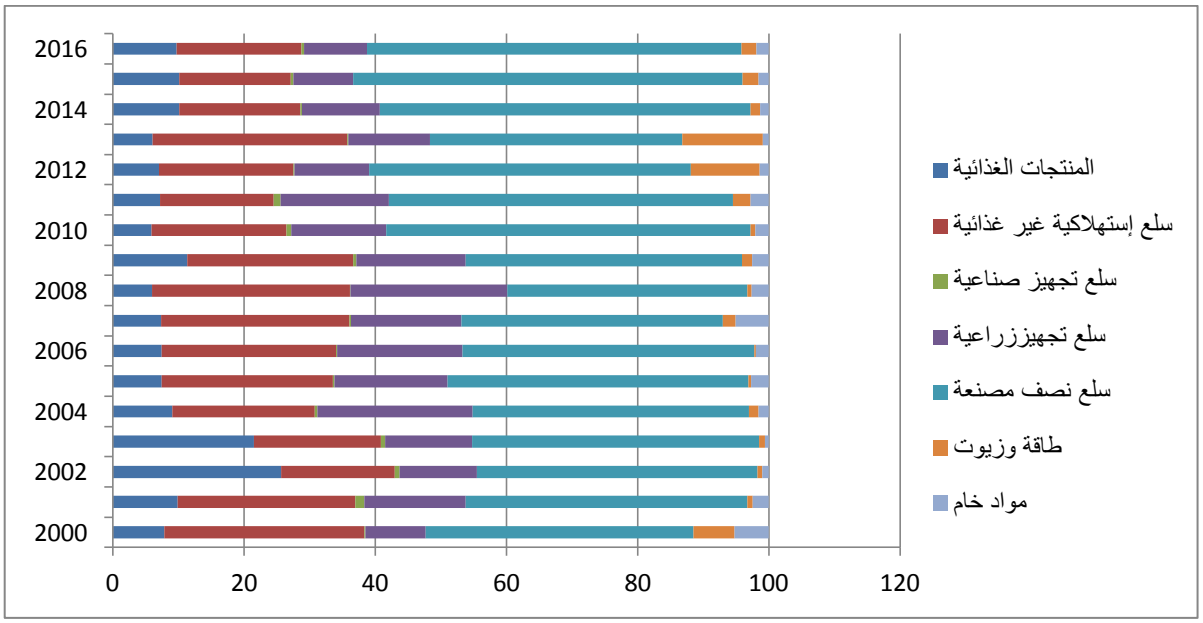

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية.

بغية التعرف على أثر المنطقة في فتح أسواق جديدة للجزائر سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات من المنطقة، سنحاول من خلال الجدولين (3-12)، (3-13) التعرف على أهم الشركاء التجاريين من دول المنطقة سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات.

جدول (3-11): أهم الشركاء التجاريين من دول المنطقة بالنسبة للصادرات الجزائرية للفترة 2009-2016

(الوحدة:مليون دولار)

السنوات	تونس		المغرب		مصر		الإمارات		سوريا		لبنان	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2009	451,00	31,78	392,24	27,64	472,77	33,31	46,00	3,24	10,97	0,77	4,24	0,30
2010	536,23	27,16	713,20	36,13	427,04	21,63	71,90	3,64	74,34	3,77	28,34	1,44
2011	650,80	27,17	922,73	38,53	651,39	27,20	10,70	0,45	43,19	1,80	12,62	0,53
2012	1018,69	34,23	993,26	33,37	764,87	25,70	7,80	0,26	28,17	0,95	36,03	1,21
2013	1641,43	48,18	945,75	27,76	577,62	16,96	41,80	1,23	34,83	1,02	44,42	1,30
2014	1568,20	45,16	1220,23	35,14	479,62	13,81	6,30	0,18	24,87	0,72	58,54	1,69
2015	842,90	40,83	627,57	30,40	494,17	23,94	5,90	0,29	12,63	0,61	15,43	0,75
2016	604,20	38,96	499,65	32,21	286,88	18,50	20,00	1,29	5,47	0,35	17,88	1,15
المتوسط	914,18	36,68	789,33	32,65	519,29	22,63	26,30	1,32	29,31	1,25	27,19	1,05

المصدر : المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (CNIS)

المتوسط والنسب المئوية:من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول نفسه والجدول (3-09)

من خلال الجدول (3-12) يتبين أن أهم الشركاء التجاريين للصادرات الجزائرية من دول المنطقة هم: تونس، المغرب، مصر، الإمارات، سوريا ولبنان على التوالي حيث:

1. **تونس:** تعد تونس أول زبون للجزائر حيث بلغ متوسط الصادرات الجزائرية إلى تونس خلال الفترة 2009-2016 ما قيمته 914.18 مليون دولار وهو يمثل 36.68% من قيمة الصادرات الجزائرية إلى دول

المنطقة خلال نفس الفترة، وقد سجلت في سنة 2009 أدنى قيمة لها بـ 451 مليون دولار وأقصى قيمة في سنة 2013 بـ 1641.43 مليون دولار، وقد تمثلت هذه الصادرات أساسا في السكر الأبيض، الزجاج المسطح والمياه المعدنية والغازية..

2. **المغرب**: إحتل المغرب المركز الثاني بعد تونس وقد بلغ متوسط الصادرات الجزائرية إليه ما قيمته 789.33 مليون دولار وهو ما يمثل 32.65 % من قيمة صادرات الجزائر الكلية إلى دول المنطقة خلال الفترة (2009-2016)، في حين سجلت سنة 2009 أدنى قيمة لها بـ 392.24 مليون دولار وقد بلغت أقصى قيمة لها سنة 2014 بـ 1220.23 مليون دولار، وتمثلت هذه الصادرات أساسا في الأمونياك، التمور، الزجاج المسطح وزجاج الأمان.
3. **مصر**: تأتي مصر في المرتبة الثالثة كأهم زبون للجزائر فقد بلغ متوسط صادرات الجزائر إليها ما قيمته519.29 مليون دولار بنسبة 22.63 % من إجمالي صادرات الجزائر إلى دول المنطقة خلال الفترة (2009-2016)، في حين تم تسجيل أقصى قيمة لها سنة 2012 بـ 764.78 مليون دولار وأدنى قيمة سنة 2016 بـ 286.88 مليون دولار، تمثلت أساسا في الطاقة(غاز البوتان، غاز بروبان، غاز طبيعي مسال).

ثم تأتي كل من الإمارات، سوريا ولبنان بنسب متقاربة حيث شكلت صادرات الجزائر إليها ما نسبته 1.32% ،1.25% و1.05% من إجمالي صادرات الجزائر إلى المنطقة خلال الفترة (2009-2016).

الشكل (3-12): الأهمية النسبية لأسواق الصادرات الجزائرية لدول المنطقة (2009-2016)

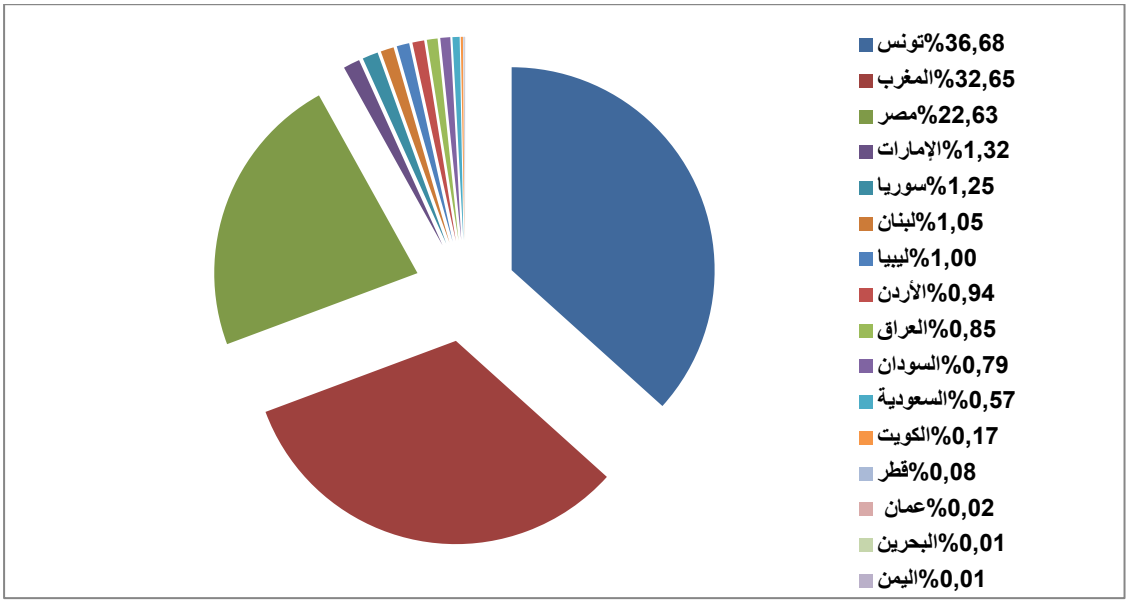

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية.

من خلال التحليل السابق نستنتج أن الجزائر تصدر إلى 3 دول بشكل رئيسي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أصل 17 دولة عضو بالمنطقة، وهي تونس ، المغرب ومصر نظرا للقرب الجغرافي الذي ينعكس إيجابا على كلفة النقل وسهولة التسويق. في حين تبقى صادرات الجزائر إلى بعض دول المنطقة معدومة أو شبه معدومة (قطر، البحرين، اليمن..) كما يظهره الشكل (3-13) ، رغم إمتلاك الجزائر ميزة نسبية في العديد من المنتجات، وهذا يدل على أن إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية ليس كافيا لتنمية التبادل التجاري البيني، فالتشابه في الهياكل الإنتاجية للجزائر مع بعض دول المنطقة من جهة، ومحدودية القدرة التنافسية للجزائر مقارنة ببعض دول المنطقة (قطر، الإمارات، البحرين..)[1] ، وفي هذا السياق فحسب تقرير التنافسية العالمي[2] والصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي فقد إحتلت الجزائر المرتبة 87 عالميا من أصل 138 دولة شملها التقرير والمرتبة التاسعة عربيا من

[1] إحتلت كل من الإمارات، قطر، والبحرين المراتب 16، 18 و 48 على التوالي من أصل 138 دولة حسب تقرير التنافسية العالمي 2016-2017.

[2] The Global Competitiveness Report 2016–2017, World Economic Forum.

بين 13 دولة عربية عضو بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي إشتمل عليها التقرير من جهة أخرى ينعكس سلبا على تنمية الصادرات الجزائرية إتجاه دول المنطقة.

ولمعرفة مدى أهمية إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في فتح أسواق جديدة لصادراتها إتجاه الدول الأعضاء بالمنطقة ندرج الشكل (3-13) والذي يظهر الأهمية النسبية لأسواق الصادرات الجزائرية لدول المنطقة (2000-2008) وهي الفترة التي سبقت إنضمام الجزائر للمنطقة، والذي يظهر من خلاله أن المنطقة لم تساهم في فتح أسواق جديدة ذات أهمية حيث حافظت كل من تونس، المغرب ومصر على المراتب الأولى كونها تمثل الأسواق الرئيسية للصادرات الجزائرية في إطار المنطقة مع إختلاف الترتيب من حيث الأهمية فيما بينهم خلال فترتي ما قبل وبعد الإنضمام.

الشكل (3-13): تطور الصادرات الجزائرية من الدول العربية أعضاء جافتا متوسط الفترة (2000-2008)

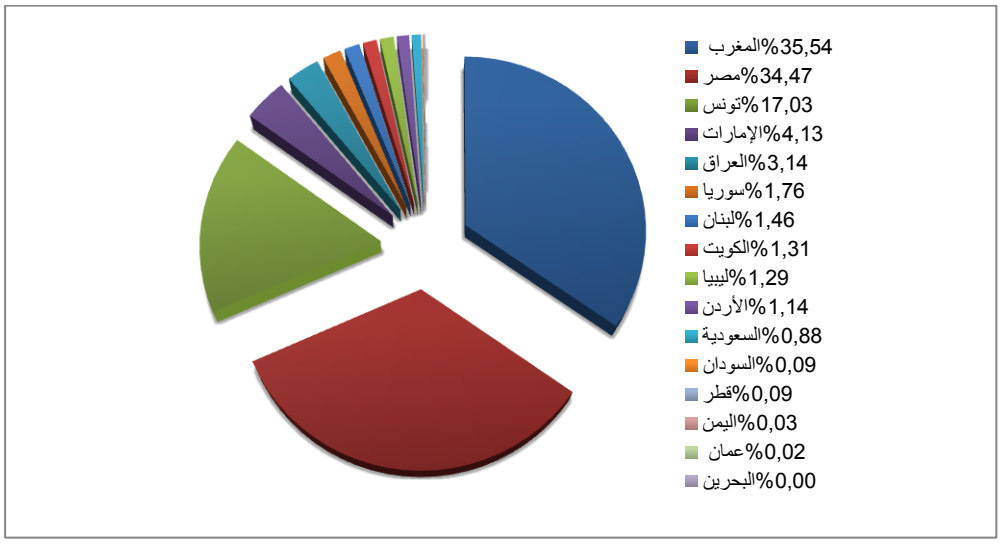

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية.

ومن أجل تسليط الضوء على أهم الشركاء التجاريين من دول المنطقة بالنسبة للواردات الجزائرية للفترة 2009-2016 ندرج الجدول الموالي:

جدول (3-12): أهم الشركاء التجاريين من دول المنطقة بالنسبة للواردات الجزائرية للفترة 2009-2016

(الوحدة:مليون دولار)

السنوات	السعودية		مصر		تونس		الإمارات		المغرب		الأردن	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2009	169,26	10,80	502,89	32,08	354,45	22,61	91,60	5,84	123,17	7,86	116.5	7.63
2010	362,68	20,08	346,78	19,20	382,59	21,18	219,38	12,15	135,53	7,50	129.5	8.17
2011	448,25	18,29	452,24	18,45	440,68	17,98	345,83	14,11	241,88	9,87	123,86	7,90
2012	482,63	20,43	384,41	16,28	434,31	18,39	260,35	11,02	283,61	12,01	137,76	7,63
2013	608,21	17,67	487,59	14,17	493,34	14,33	848,41	24,65	218,57	6,35	151,27	6,17
2014	636,34	23,58	575,42	21,32	516,63	19,14	276,91	10,26	216,92	8,04	156,64	6,63
2015	612,33	23,58	487,49	18,77	456,63	17,58	336,53	12,96	214,72	8,27	174,07	5,06
2016	646,35	24,59	475,94	18,11	427,00	16,25	324,17	12,34	269,59	10,26	155,33	5,76
المتوسط	495,76	19,88	464,10	19,80	438,20	18,43	337,90	12,92	213,00	8,77	139,35	6,86

المصدر : المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (CNIS).

المتوسط والنسب المئوية:من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول نفسه والجدول (3-09)

نلاحظ من خلال الجدول (3-13) أن أهم 6 ممولي الجزائر من دول المنطقة خلال الفترة 2009-2016 هم على التوالي: مصر، السعودية، تونس، الإمارات، المغرب والأردن .

1. **السعودية**:تحتل السعودية المركز الاول من حيث نفاذ منتجاتها إلى الجزائر، حيث عرفت الواردات من السعودية زيادة مستمرة بدء من سنة إنضمام الجزائر إلى المنطقة، بمتوسط بلغ خلال الفترة (2009-2016) حوالي 495.76 مليون دولار أي ما نسبته 19.88 % من إجمالي الواردات الجزائرية من دول

المنطقة وقد سجلت أدنى نسبة للواردات من السعودية بـ 10.80% سنة 2009، وأعلى نسبة سجلت في سنة 2016 بـ 24.59%، وتتمثل هذه الواردات أساسا في المواد البلاستيكية ، الخضر والأدوية.

2. **مصر**: تحتل مصر المركز الثاني بعد السعودية، حيث عرفت الواردات من مصر تذبذبات طفيفة بين الزيادة والنقصان إبتداء من سنة الإنضمام فقد بلغ متوسط واردات الجزائر منها 464.10 مليون دولار مشكلا نسبة 19.80 %من إجمالي الواردات الجزائرية من دول المنطقة خلال فترة الدراسة 2009-2016. وقد سجلت أعلى نسبة بـ 32.08% سنة 2009، وأدنى نسبة سجلت في سنة 2013 بـ 14.17% ، وتتمثل هذه الواردات أساسا في الخضر الجافة، عصير الفواكه، ألياف النحاس والكتب.
3. **تونس**: تأتي تونس بالمرتبة الثالثة حيث بلغ متوسط واردات الجزائر من تونس خلال فترة (2009-2016) حوالي 438.20 مليون دولار أي ما نسبته 18.43 % من إجمالي الواردات الجزائرية من دول المنطقة وقد سجلت أعلى نسبة من للواردات من تونس بـ 22.61% سنة 2009، وأدنى نسبة سجلت في سنة 2013 بـ 14.33%، وتمثلت هذه الواردات أساسا في الإسمنت وأجزاء البناء.
4. **الإمارت**: بلغ متوسط واردات الجزائر من الإمارات خلال فترة الدراسة 337.90 مليون دولار أي ما نسبته 12.92% من إجمالي الواردات الجزائرية من دول المنطقة وقد سجلت أعلى نسبة من للواردات من الإمارات بـ 24.65% سنة 2013، وأدنى نسبة سجلت في سنة 2009 بـ 5.84%، وإشتملت هذه الواردات أساس فيالمواد البلاستيكية والأدوية وألياف الألمنيوم.

ثم يأتي كل من المغرب والأردن في المركزين الخامس والسادس على التوالي حيث سجل المغرب متوسط نسبة 8.77 % من إجمالي الواردات الجزائرية من دول المنطقة ولم تتعدى في أحسن أحوالها 12.01 % وذلك سنة 2012.في حين بلغت متوسط نسبة واردات الجزائر من الأردن 6.86% وهذا خلال فترة (2009-2016) .

الشكل (3-14): تطور الواردات الجزائرية من الدول العربية أعضاء جافتا خلال الفترة 2009-2016

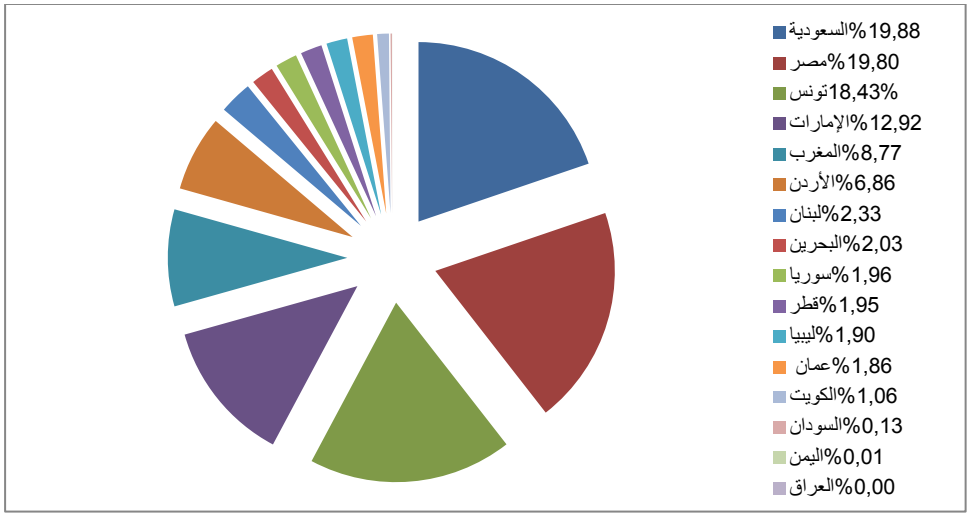

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية.

أما الواردات من باقي دول المنطقة لم تتعدى في المتوسط نسبة 13.89 % خلال الفترة 2009-2016، وكما يشير الشكل أن فواردات الجزائر من كل من السودان، اليمن والعراق تكاد تكون شبه معدومة، ومنه نستنتج أن أهم الأسواق العربية للواردات الجزائرية في إطار المنطقة تمثلت في 4 دول بشكل رئيسي وهي: مصر، السعودية، تونس والإمارات، وتوجد دول أعضاء أخرى بالمنطقة لا تستورد الجزائر منها أو وارداتها منها بنسب قليلة جدا مثل (العراق، اليمن) خلال نفس الفترة. وهنا ننوه إلى أن القائمة السلبية التي تبنتها الجزائر والتي تحتوي على قائمة المنتوجات المستثناة من المزايا الجمركية في إطار المنطقة (أكثر من 1000 منتوج) لعب دورا أساسيا في إنحصار ممولي الجزائر من دول المنطقة في 4 دول بشكل رئيسي، وعدم إمتلاك العديد من المنتجات الجزائرية القدرة التنافسية في مواجهة المنتجات المماثلة من بعض دول المنطقة.

ولمعرفة مدى أهمية إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في فتح أسواق جديدة لوارداتها من الدول الأعضاء بالمنطقة نستعين بالشكل التالي والذي يظهر الأهمية النسبية لأسواق الواردات الجزائرية من دول المنطقة للفترة (2000-2008) وهي الفترة التي سبقت إنضمام الجزائر للمنطقة، حيث يظهر من خلاله أن المنطقة ساهمت

في فتح أسواق جديدة ذات أهمية تمثلت في كل من السعودية والإمارت حيث أصبحت السعودية تمثل الشريك الأول لواردات الجزائر في إطار جافتا بعد الإنضمام إلى هذه الأخيرة على حساب مصر التي كانت في المرتبة الأولى خلال فترة ما قبل الإنضمام، وكانت الإمارات في المرتبة السادسة في الفترة السابقة للإنضمام لتقفز إلى المرتبة الرابعة بع إنضمام الجزائر للمنطقة.

الشكل (3–15): تطور الواردات الجزائرية من الدول العربية أعضاء جافتا خلال الفترة 2000–2008

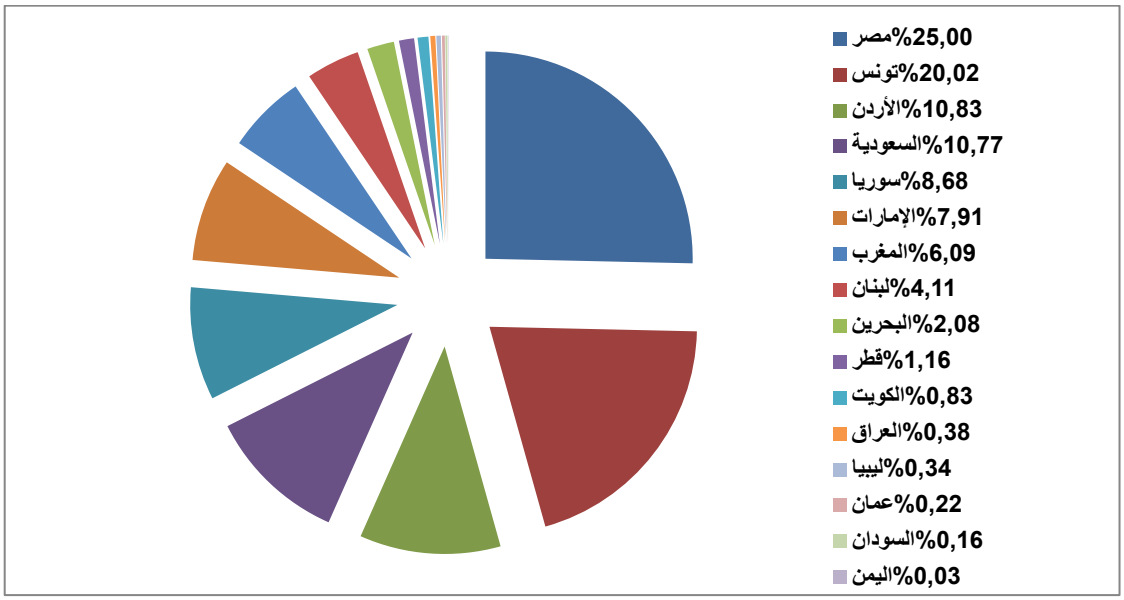

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية.

إن إستفادة الجزائر من الإنضمام إلى منطقة مرهون بمدى قدرة الجزائر على إستغلال إمكانياتها المتاحة، حيث تتميز بمزايا نسبية خاصة في الصناعات التحويلية.

المبحث الرابع :مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية الجزائرية مع المنطقة وأهم التحديات التي تواجهها

سنتناول في هذا المبحث مؤشرات الكفاءة التجارة الخارجية للجزائر مع الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك من أجل الوقوف على أهم العراقيل والمعوقات التي تعترض التبادل التجاري البيني للجزائر ودول

المنطقة، وإبراز التحديات التي على الجزائر التصدي لها لخلق تكامل إقتصادي حقيقي مع المنطقة وتحقيق الهدف من الإنضمام إليها.

1- مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية الجزائرية مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تلعب التجارة الخارجية دورا رئيسيا في الإقتصاد الوطني لكل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إذ أنها تعكس الحالة الإقتصادية نظرا لإسهامها في زيادة الدخل الوطني من ناحية وزيادة القوة الإستيرادية للحصول على السلع الإستهلاكية والرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية من ناحية أخرى، وللتعرف على كفاءة التجارة الخارجية الجزائرية مع الدول العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، سيتم تناول بعض مؤشرات الكفاءة، ومن أجل ذلك ندرج الجدول الموالي:

جدول رقم (3–13): تطور الأهمية النسبية للتجارة الجزائرية مع المنطقة في إجمالي التجارة الجزائرية والناتج المحلي الإجمالي الجزائري خلال الفترة 2000–2016

السنوات	التجارة البينية/ التجارة الكلية %	الصادرات البينية/ الصادرات الكلية%	الواردات البينية/ الواردات الكلية %	التجارة البينية/ الناتج المحلي الإجمالي %	الصادرات البينية/ الناتج المحلي الإجمالي %	الواردات البينية/ الناتج المحلي الإجمالي %
2000	1.57	1,41	1,98	0,87	0,56	0,31
2001	2,03	1,78	2,51	1,08	0,62	0,46
2002	3,04	2,52	3,85	1,65	0,84	0,81
2003	2,92	2,49	3,71	1,64	0,90	0,74
2004	2,95	2,62	3,52	1,74	0,98	0,76
2005	2,40	2,16	2,93	1,54	0,96	0,58
2006	2,37	2,05	3,18	1,54	0,96	0,58
2007	2,55	2,31	3,08	1,66	1,03	0,63
2008	2,82	2,91	2,64	1,96	1,35	0,61
2009	3,40	2,99	3,87	2,09	0,98	1,11
2010	3,50	3,24	3,85	2,13	1,15	0,98
2011	3,98	3,25	5,10	2,40	1,19	1,20
2012	4,22	4,16	4,31	2,47	1,43	1,04
2013	5,15	4,50	5,94	2,97	1,42	1,55
2014	5,12	5,51	4,71	2,85	1,56	1,29
2015	6,14	8,25	4,73	3,21	1,73	1,48
2016	5,52	3,32	5,61	2,67	1	1,67
متوسط الفترة 2000-2008	2.63	2.25	3.04			
المتوسط	3,63	3,37	3,97	2,1	1,13	0,96

المصدر: حسابات شخصية إعتمادا على أعداد مختلفة من التقرير الإقتصادي العربي الموحد.

1-1 نسبة التجارة الخارجية الجزائرية مع المنطقة إلى إجمالي التجارة الخارجية الجزائرية:

من خلال الجدول (4-14)، يتضح أن نسبة قيمة التجارة الخارجية الكلية الجزائرية مع المنطقة في إجمالي قيمة التجارة الخارجية الكلية الجزائرية خلال فترة (2000-2016) تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 1.57% في سنة 2000، وحد أقصى بلغ نحو 6.14 % في سنة 2015، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي3.38%.كما تراوحت الأهمية النسبية لقيمة الصادرات الكلية الجزائرية إلى المنطقة بالنسبة لإجمالي قيمة الصادرات الجزائرية لنفس فترة الدراسة بين حد أدنى بلغ نحو1.41 % في سنة 2000 وحد أقصى بلغ 8.25 %في سنة 2015 وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 3.23%. في حين تراوحت الأهمية النسبية لقيمة الواردات الكلية الجزائرية إلى المنطقة بالنسبة لإجمالي قيمة الواردات الجزائرية لنفس فترة الدراسة بين حد أدنى بلغ نحو 1.98% في سنة 2000 وحد أقصى بلغ 5.94 %في سنة 2013 وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 3.75 %.

تشير النتائج السابقة إلى أن إنخفاض الأهمية النسبية للتجارة الجزائرية مع المنطقة هو نتيجة إنخفاض كل من قيمة الصادرات والواردات الجزائرية مع المنطقة. كما تشير إلى إنخفاض الأهمية النسبية للتجارة الكلية الجزائرية بين الجزائر والمنطقة بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية الجزائرية، خاصة إذا ما تم مقارنتها مع المبادلات مع الإتحاد الاوروبي والذي يمثل الشريك الرئيسي للجزائر، حيث ففي سنة 2016 بلغت صادرات الجزائر نحوه ما يقارب 57.95% من إجمالي صادراتها في حين بلغت الواردات من الإتحاد الأوروبي نسبة 38.35 % من إجمالي الواردات لتحتل دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية المرتبة الثانية من حيث الأهمية للمبادلات الجزائرية ودول آسيا في المرتبة الثالثة(الجدول (3-15))، مما يعني وجود محددات ومعوقات لزيادة التجارة البينية الجزائرية مع المنطقة، وضرورة التغلب على المشاكل والمعوقات التي تقف في طريقها، وأن تنفيذ الإتفاقية بإزالة التعريفات الجمركية وغير الجمركية ليس كافيا لزيادة حجم التبادل التجاري البيني.

الجدول (3-14): نسبة المبادلات التجارية للجزائر مع بعض المناطق الإقتصادية لسنة 2016

	الصادرات	الواردات
الإتحاد الأوروبي	%57.95	%38.35
دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية	%21.64	%13.47
آسيا	%8.07	%24.86

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية.

1-2 درجة الإنفتاح التجاري الجزائري على المنطقة

اتفقت معظم الدراسات على استخدام نسبة التجارة الخارجية في إجمالي الدخل القومي كمؤشر على كفاءة أداء العمليات التصديرية، وبالتالي كلما زادت قيمة هذا المؤشر يدل على زيادة عدد ونشاط الهيئات والمؤسسات التصديرية التي تعمل في مجل التجارة العربية البينية، وكما يوضح الجدول (3-14) ومن خلال تقدير نسبة قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية الجزائرية مع المنطقة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي الجزائري خلال فترة الدراسة، يتضح أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 0.87 % في سنة 2000، وحد أقصى بلغ نحو 3.21 % في سنة 2015، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 2%. وتشير النتائج السابقة إلى إنخفاض درجة الإنفتاح الإقتصادي الجزائري على المنطقة، وإعتماده أكثر على العالم الخارجي، ولذلك لا بد من إتاحة السبل وإتخاذ الإجراءات الملائمة من أجل تنشيط التجارة الجزائرية ودول المنطقة، والتغلب على المعوقات التي تقف في وجه تعزيز التبادل التجاري البيني.

1-3 متوسط الميل للتصدير الجزائري مع المنطقة:

يعكس هذا المؤشر مدى مساهمة الصادرات الجزائرية إتجاه دول المنطقة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فمن خلال الجدول (3-14) يتبن أن قيمة متوسط نصيب الصادرات الكلية الجزائرية إلى المنطقة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي الجزائري قد بلغت حوالي 1.10 % خلال فترة الدراسة، وتراوحت قيمته بين حد أدنى بلغ حوالي

0.56% في سنة 2000، وحد أقصى بلغ حوالي 1.73% سنة 2015، مما يثبت إنخفاض مساهمة الصادرات الكلية الجزائرية إلى المنطقة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الجزائري.

1-4 متوسط الميل للإستيراد الجزائري مع المنطقة:

يعكس هذا المؤشر مدى إعتماد الجزائر على الدول الأعضاء بالمنطقة في الحصول على إحتياجاتها من السلع، وبالتالي معرفة مدى إعتمادها أيضا على العالم الخارجي، فمن خلال الجدول (3-14) يتبن أن قيمة متوسط نصيب الواردات الكلية الجزائرية إلى المنطقة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي الجزائري قد بلغت حوالي 0.9% خلال فترة الدراسة، وتراوحت قيمته بين حد أدنى بلغ حوالي 0.31% في سنة 2000، وحد أقصى بلغ حوالي 1.67% سنة 2016، مما يثبت إنخفاض مساهمة الواردات الكلية الجزائرية إلى المنطقة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الجزائري.

1-5 معدل النمو السنوي للتجارة الجزائرية مع المنطقة:

تم حساب معدل النمو السنوي بحساب النسبة المئوية للزيادة أو النقص السنوية (نسبة التغير السنوية)، ويوضح الجدول(3-16) رقم معدلات النمو السنوية للتجارة الكلية الجزائرية مع المنطقة خلال فترة (2000-2016) والتي شهدت تذبذبات بين الإرتفاع والإنخفاض والنمو السلبي كذلك، حيث بلغت أقصى قيمة لها في سنة 2008 بحوالي 67.46%، وأدنى قيمة لها (سالب) بحوالي 22.98% سنة 2015 ، وبمتوسط سنوي بحوالي 19.17% ، كما سجلت معدلات النمو السنوية للصادرات الجزائرية إلى المنطقة أقصى قيمة لها سنة 2008 بحوالي 103.36%، وأدنى قيمة لها (سالبة) في سنة 2009 بلغت حوالي 41.53 وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 19.06 %، في حين سجلت معدلات النمو السنوية للواردات الجزائرية إلى المنطقة أقصى قيمة لها سنة 2002بحوالي 108.33%، وأدنى قيمة لها في سنة 2014 بحوالي 21.51% وبمتوسط سنوي بلغ حوالي20.91%.

الجدول (3-15): تطور معدلات النمو السنوية للتجارة البينية الجزائرية مع المنطقة خلال (2000-2016)

السنوات		معدلات النمو السنوية %	
	التجارة البنية	الصادرات البينية	الواردات البينية
2000	/	/	/
2001	44,90	56,67	26,32
2002	40,85	4,26	108,33
2003	15,00	26,53	6,00
2004	39,13	50,00	26,42
2005	3,75	11,83	-7,46
2006	9,04	5,77	14,52
2007	15,47	8,18	26,76
2008	67,46	103,36	20,00
2009	-14,29	-41,32	45,37
2010	26,00	38,73	15,29
2011	28,04	21,32	35,36
2012	10,12	24,27	-3,67
2013	28,52	14,81	45,76
2014	-11,68	-1,76	-21,51
2015	-22,98	-38,51	-3,70
2016	-10,52	-24,76	0,77
المتوسط	19.17	16.21	20.91

المصدر: حسابات شخصية إعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية.

2- أهم العراقيل التي تواجهها الجزائر في إطار المنطقة الحرة العربية الكبرى:

بصفة عامة فإن العراقيل التي تواجهها الجزائر منذ انضمامها إلى المنطقة هي ذات طبيعة غير تعريفية وذلك استنادا إلى ردود أفعال و استياء المصدرين الجزائريين من بعض الإجراءات و الممارسات التي تطبقها بعض الدول العربية كمثال[1]:

- بعض دول المنطقة تفرض تراخيص استيراد على السلع المستوردة من دول المنطقة.

- بعض دول المنطقة تفرض التأشيرة القنصلية على جميع الوثائق التجارية التي ترافق السلع المستوردة من دول المنطقة.

- بالإضافة إلى بعض الشروط والممارسات المسجلة على مستوى مراكز الجمارك كمنع دخول السلع بحجة أن شهادة المنشأ يجب ملئها بالكمبيوتر، الخ.

- كما تواجه المؤسسات المصدرة مجموعة من العراقيل على المستوى المحلي، فيما يخص تعاملها مع البنوك والجمارك وقضية النقل، إضافة إلى نقص الخبرة والتكوين لدى الشركات المصدرة...

3- التحديات التي تواجه التجارة الخارجية الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى العديد من العقبات التي تحول دون الوصول إلى الأهداف المؤمولة من إنشائها وتحد من فاعليتها ومن أهمها :

- **الإستثناءات:** إن الإستثناءات التي منحها المجلس الإقتصادي والإجتماعي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي تخص السلع المحضور إستيرادها أو تداولها لأسباب دينية أو صحية أو أمنية، أو بيئية والسلع التي تم إستثناؤها من التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وذلك بصفة مؤقتة مراعاة للظروف

[1] http://www.algex.dz/

الإقتصادية للدول التي تقدمت بطلب الإستثناء، أثرت سلبا على تنمية التبادل التجاري البيني العربي حيث دفعت بدول أخرى تطبيقا لمبدأ المعاملة بالمثل بطلب العديد من الإستثناءات[1].

وبدورها قامت الجزائر بإعداد قائمة سلبية لأزيد من 1000 منتوج عند الإنضمام إلى المنطقة وذلك من أجل حماية المنتوج المحلي، وتجدر الإشارة إلى أن المراجعة الأخيرة للقائمة السلبية وذلك في أكتوبر 2013 إشتملت على 1352 منتوج لا يستفيد من المزايا الجمركية مقابل 1644 منتوج في سنة 2012[2]. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تحديد نحو 900 منتج جديد غير معفى من الرسوم الجمركية في إطار جافتا خلال العامين الماضيين من قبل وزارة التجارة، حيث يدفع مستوردو هذه المنتجات 30% من الرسوم الجمركية[3]، وتشمل هذه المنتجات صناعة الأغذية الزراعية والمنتجات الزراعية والمنسوجات والورق والكرتون والأجهزة المنزلية. وتعتبر الجزائر من أكثر الدول العربية الأعضاء بالمنطقة التي تحتوي قائمتها السلبية على عدد كبير من المنتجات مقارنة بالدول العربية الأعضاء الأخرى: المغرب (804 منتجا) ومصر (709) وسوريا (255) وتونس (161) ولبنان (41) والأردن (35)[4].

- **غياب قواعد المنشأ التفصيلية:** إن عدم التوصل إلى قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية، والمتفق عليها من قبل الدول العربية يمثل أحد أهم العقبات التي تقف في وجه تعزيز وتنمية التبادل التجاري العربي البيني، حيث تتبع المنطقة حتى الآن قواعد منشأ عامة تقتضي أن السلعة تكتسب صفة المنشأ إذا كانت تنتج داخل الدولة أو تحقق على الأقل نسبة الـ 40% كقيمة مضافة داخل الدولة وتنخفض هذه النسبة إلى 20% في حالة الصناعات التجميعية، وهذا ما ينعكس سلبا على تنافسية السلع المحلية أمام السلع الأجنبية الواردة إلى الأسواق العربية والتي تستفيد من الإعفاءات الجمركية.

[1] فراس سيور(2014)، "قواعد المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 5، ص 482.

[2] Algex . (2015), Op.Cit., p.7

[3] Revue de presse. (23 Mars 2016) , Le Forum des chefs d'entreprise, p 10.

[4] https://www.liberte-algerie.com/actualite/zale-lalgerie-reduit-limportation-des-produits-arabes-75829/pprint/1

وفي نفس السياق فقد أحصت الجمارك الجزائرية في سنة 2016 إلى أن ما يقرب من 60% من المنتجات التي تمر عبر منطقة جافتا لا تشمل ذكر بلد المنشأ في التخليص الجمركي،كما أن غالبية المنتجات القادمة من المنطقة ليست منتجات مصنوعة في نفس هذه البلدان ولا تتوفر على أي دليل يثبت بلد المنشأ لدى تقديمها للجمارك وعدم توفر الجزائر على وسائل ثابتة للتحقق من طبيعة ونوعية هذه المنتجات، يزيد من تعقيد الوضع. وكانت الجزائر قد اقترحت إصدار شهادة منشأ للمنتج المصدر إلى بلدان جافتا على مستوى نفس السلطة في جميع الدول العربية، خلافا لما هو معمول به حاليا حيث يتم إصدار الوثيقة في بعض الدول من قبل وزارة التجارة، وفي في بلدان أخرى من غرف التجارة والصناعة[1].

- **المنافسة غير العادلة:** حيث تعاني المنتجات المصنعة في الجزائر من منافسة غير عادلة مقارنة بالمنتجات نفسها التي تقوم الجزائر باستيرادها في إطار جافتا ، حيث يتم إعفاء المنتجات النهائية من الرسوم الجمركية بينما يتم فرض ضرائب على المنتجات الداخلية لهذه المنتجات فيما يتعلق بالمنتج الجزائري.، وبالتالي ستكون المنتجات المستوردة ذات أسعار منخفضة مقارنة بالمنتجات نفسها المنتجة محليا.

وهكذا يتم إصدار شهادات استحقاق للسماح بالوصول المجاني إلى المنتجات من أماكن أخرى، خاصة من آسيا، التي تمر عبر عدد قليل من الدول العربية. وحسب إحصائيات وزارة التجارة لسنة 2016 فقد تم إحصاء 70% من الواردات المتأتية من الدول العربية في إطار جافتا يتم إعادة تصديرها، لذلك يجري العمل حاليا على تصحيح التعريفات الجمركية من أجل التحكم في استيراد بعض المنتجات التنافسية وإطلاق منتجات محلية أخرى للتصدير[2].

[1] Ibid.
[2] Revue de presse. Op.Cit, p p 10-11.

- **الشراكة الأورومتوسطية:** إن معظم الدول الأعضاء بالمنطقة تدخل في إتفاقيات تجارية أو شراكة مع دول أخرى سواء إتفاقيات ثنائية أو متعددة وهذا ما يعمل على إضعاف المبادلات التجارية البينية العربية، ومن أهمها الشراكة الأورومتوسطية، التي تهدف إلى تحرير بين الإتحاد الأوروبي من جهة والدول المتوسطية بما فيها العربية من جهة أخرى، وهذا ما يشكل تحديا للدول المتوسطية العربية التي تجد نفسها مشتتة بين التركيز والاهتمام بإلتزاماتها ضمن هذه الإتفاقية وبين التوجه نحو التكامل وبذل المزيد من الجهود مع الدول العربية ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تعتبر فرصة حقيقة للجزائر للإندماج بشكل أفضل ضمن الاقتصاد العالمي كونها ذات علاقة متكافئة بين الطرفين عكس الشراكة الاوروبية.

وفيما يخص الجزائر فهي الأخرى تعاني من الهيمنة الأوروبية على هيكل تجارتها الخارجية على حساب المبادلات التجارية بينها وبين دول المنطقة، خاصة وأن أوروبا أقرب جغرافيا مقارنة بأغلب الدول العربية الأعضاء في المنطقة وتربطهما علاقات تتميز بعمق الإعتماد المتبادل وقوته في كل الميادين، إذ تشير إحصائيات **المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (Cnis)** ، أن معظم مبادلات الجزائر تتم مع الإتحاد الأوروربي بنسبة 38.35% واردات و57.95% صادرات خلال سنة 2016.

- تتفاوت الدول العربية من حيث درجات النمو الاقتصادي، الأمر الذي يزيد من اتساع الهوة بين مستويات المعيشة بين الدول العربية حيث أن الأكثر إستفادة من التكامل هو الدول ذات معدل النمو الاقتصادي المرتفع.

وتعتبر هذه التحديات على سبيل المثال لا للحصر لأنه توجد العديد من التحديات التي تواجهها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، فتحقيق التجارة فيما بين الدول العربية من أجل تعزيزها لا يتحقق فقط من خلال إزالة الرسوم الجمركية، ولكن يتطلب إتخاذ العديد من الإجراءات (خاصة إعادة التقييم الجمركي على قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية)، ولعل موضوع الإستثناءات السلعية يشكل العقبة الرئيسية لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الخاتمة:

يسيطر النفط على التجارة العربية نتيجة ضعف القدرات الإنتاجية والتصديرية في معظم الدول العربية وبالتالي غياب التنوع السلعي، مما إنعكس سلبا على أوضاعها التنافسية دوليا، وتبعية مفرطة للدول الصناعية المتقدمة. لذلك فنجاح إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مرهون بتقدم الصناعة العربية كما وسعرا ونوعا وتنافسية.

إن عدم قدرة الجزائر على بناء قدرات إقتصادية لتعزيز التبادل فيما بينها ودول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الرغم من وجود عدة مقومات وعوامل من شأنها تعزيز حجم التبادل التجاري البيني (كالقرب الجغرافي، وحدة اللغة، تشابه العادات والتقاليد..) إلا أن حجم التبادل التجاري البيني لم يتجاوز نسبة 6% في أحسن أحواله بعد الإنضمام، يرجع إلى عدة معوقات، ولذلك ينبغي العمل على تذليل الصعوبات والمعوقات التي تقف في وجه ذلك. وهذا مايثير تساؤلا حول المحددات التي تحكم العلاقات التجارية البينية للجزائر ودول المنطقة، لذلك تم تخصيص الفصل الرابع من الدراسة لتحديد هذه المحددات وفق نموذج الجاذبية والتي تعمل على رفع أو خفض المبادلات البينية.

الفصـــل الرابـــــع

دراسة قياسية لأثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة الخارجية للجزائر مع دول المنطقة بتطبيق نموذج الجاذبية

مقدمة:

إنضمت الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إبتداء من جانفي 2009، ومن أجل تقييم أثر الإنضمام إلى المنطقة سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة محددات التدفق التجاري في الجزائر مع دول جافتا من خلال إستخدام نموذج الجاذبية، وفيما إذا كان لعضويتها بجافتا أثر على الصادرات والواردات البينية للجزائر ودول المنطقة، حيث إستخدمنا منهج المعطيات الزمنية المقطعية والتي تعرف بإسم معطيات بانل خلال الفترة (2000-2016)، وقد تم الإستعانة بالبرنامجين الاحصائيين Eviews10، و Stata 15.1 لعملية التقدير، وهذا بعد إخضاع هذه بيانات الدراسة إلى مجموعة من الإختبارات الإحصائية كإختبارات الإستقرار وإختبارات التحديد بغية الوصول إلى النموذج الملائم للدراسة. وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل إلى أربع مباحث رئيسية كالآتي: حيث سنتناول في المبحث الاول الإطار القياسي المتبع في التحليل، أما المبحث الثاني خصصناه لمنهجية الدراسة والنموذج المستخدم، أما المبحثين الثالث والرابع تم التطرق فيهما إلى تقدير نموذج الجاذبية لكل من الصادرات والواردات الجزائرية مع دول جافتا.

المبحث الأول: الإطار القياسي المتبع في التحليل

سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على الإطار القياسي المتبع في التحليل، والذي يشتمل على نماذج أو بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات البانل)، فمعظم الدراسات الحديثة التي تستخدم نموذج الجاذبية تعتمد على إستخدام بيانات البانل، نظرا لاهميتها وللعديد من المزايا التي تقدمها، من خلال أخذها في الإعتبار الإختلاف بين دول العينة وكذلك الاختلاف الناتج عن التغير في الزمن.

1- التعريف بمعطيات البانل وأهميتهما

يمكن تعريف مصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البانل بمجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد (شركات، دول، أسر...) في عدة فترات من الزمن، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت. فبالنسبة للبيانات المقطعية فهي تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة [1].

إن الإهتمام الواسع الذي حظيت به بيانات البانل بإستخدامها على نطاق واسع في الأدبيات الإقتصادية التطبيقية كان لما تتميز به من مميزات مقارنة بالبيانات المقطعية أو بيانات السلاسل الزمنية (Hsiao, (1985 1995, 2000) والتي يمكن إيجازها فيما يلي[2]:

- تتميز بيانات البانل بكونها تحتوي عادة على درجات حرية أكثر، وبالتالي التحسين من كفاءة التقديرات الإقتصادية.

[1] Dielman,T.E . (1983), Pooled Cross-Sectional and Time Series Data: A Survey of Current Statistical Methodology, The American Statistician,Vol. 37, No. 2 (May, 1983), pp. 111-122, p 111.

[2] Hsiao, C. (2000). Panel Data Analysis –Advantages and Challenges. Sociedad de Estadística e Investigación Operativa Test (0000) Vol. 00, No. 0, pp. 1–63, pp.3-7.

- توفر نماذج بانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما تعتبر كذلك مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة، الفقر وغيرها. إضافة إلى قدرتها في الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى، وبناء وإختبار فرضيات سلوكات المفردات الأكثر تعقيدا.
- تسهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة في انحدارات المفردة.
- تساهم في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ Heteroscedasticity الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية[1].

2- النماذج الأساسية لتحليل معطيات البانل

قام W. Green (1993) بإقتراح الصيغة الأساسية لإنحدار بيانات البانل كالآتي[2]:

$$Y_{it} = \alpha_i + X_{it}\beta + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

- $i = 1,...,N$ يعبر عن الوحدات أو المفردات
- $t = 1,...,T$ تعبر عن فترات الزمن
- Y_{it}: يمثل المتغير التابع وهو عبارة عن متجه عمودي ذو البعد $(NT \times 1)$.

[1] Peracchi F. (2001) , Econometrics, England, John Wiley & Sons LTD , p.397.

[2] Cadoret I. et all. (2004), économétrie appliquée, boeck université, Paris, 1ier édition, p199.

- X_{it} : مصفوفة $(NT \times k)$ للمتغيرات المفسرة
- β_i : متجه عامودي$(k \times 1)$ يعبر عن معاملات المتغيرات المستقلة.
- ε_{it} : حد الطأ العشوائي للوحدة i خلال الفترة الزمنية t.
- α_i : تعبر عن الأثر الفردي للوحدات والذي يكون ثابتا عبر الزمن، ففي حالة ثبات الأثر الفردي عبر كل الوحدات المقطعية $\alpha_i = \alpha_0$، يتم معاملة النموذج كنموذج كلاسيكي مدمج ويسمى أيضا بالنموذج التجميعي(pooled model) $Y = X\beta + \varepsilon$، أما في حالة تباين الأثر الفردي عبر الوحدات $\alpha_i \neq \alpha_0$ فإن النموذج يتفرع إلى نموذجين أساسين هما:

✓ نموذج التأثيرات الثابتة Effets Fixes الذي يعتبر α_i مجموعة من الحدود الثابتة الخاصة بكل وحدة.

✓ نموذج التأثيرات العشوائية Effets Aléatoires الذي يعتبر α_i ضمن عنصر الخطأ العشوائي.

2-1 نموذج التأثيرات الثابتة:

إن نموذج التأثيرات الثابتة يفترض أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، متوافقة بالنسبة لجميع المفردات، ويتم التعامل مع الآثار المقطعية أو الزمنية كقواطع تعبر عن الإختلافات الفردية أو الزمنية، أي أن النموذج يسمح بوجود قواطع تتفاوت حسب كل دولة أو حسب كل فترة وذلك من أجل إحتواء العوامل والآثار غير الملحوظة[1].

[1] عابد العبدلي .(2016)، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية بإستخدام منهج تحليل البانل، مجلة دراسات إقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة،مجلد 16، عدد 1، ص 19.

2-2 نموذج الآثار العشوائية:

على خلاف نموذج التأثيرات الثابتة الذي يكون فيه الأثر الفردي ثابت خلال الزمن، فإن نموذج التأثيرات العشوائية والذي يعرف كذلك باسم نموذج مكونات الخطأ أو نموذج مكونات التباين يكون فيه الحد الثابت والذي يمثل الأثر الفردي عبارة عن متغير عشوائي بمعنى أن نموذج التأثيرات العشوائية يعتبر الأثار المقطعية على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة مثل ما هو الحال بالنسبة لنموذج التأثيرات الثابتة، بمعنى أن المقطع لكل من البيانات المقطعية أو الزمنية أو كليهما يتغير عشوائيا ضمن وسط حسابي معدوم و تباين ثابت. تقوم فكرة نموذج التأثيرات العشوائية على معاملة الحد الثابت α_i في النموذج كمتغير عشوائي أي:

$$\alpha_i = \alpha_0 + \nu_i$$

وعليه فإن نموذج التأثيرات العشوائية يقدم وفقا للصيغة التالية:

$$Y_{it} = \alpha_0 + \beta_1 X_{1it} + \beta_2 X_{2it} + \beta_3 X_{3it} + ... + \beta_j X_{jit} + ... + \beta_k X_{kit} + (\nu_i + \varepsilon_{it})$$

$$i = 1,....., N \quad , \quad t = 1,....., T$$

3- أساليب إختيار النموذج الملائم لبيانات البانل:

إذا اعتبرنا عينة من بيانات بانل، أول خطوة تتمثل في فحص خصوصية التجانس أو عدم التجانس للمسار العام للبيانات .على مستوى الاقتصاد القياسي، يرجع ذلك إلى اختبار تساوي معاملات النموذج المدروس في البعد الفردي .على المستوى الاقتصادي، اختبارات التحديد تعود إلى تحقق إذا كان بالإمكان افتراض أن النموذج النظري

المدروس متطابق بالنسبة لكل المفردات[1]، أو خلافا لذلك، إذا كانت هناك خصوصية خاصة بكل مفردة. من أجل إيجاد النموذج الملائم عند استعمال معطيات بانل يستخدم ما تسمى باختبارات التحديد والتي تتمثل فيما يلي[2]

3-1 إختبار Hsiao:

حيث انطلاقا من النموذج الأساسي لبيانات بانل، فإننا يمكن أن نميز أربع حالات ممكنة هي:

الحالة الأولى: التجانس التام (التطابق الكلي) بين المعاملات الثابتة $\alpha_i = \alpha$ ومعاملات المتغيرات المفسرة $\beta_i = \beta$ لكل البيانات المقطعية i، في هذه الحالة يتم تقدير نموذج التجميعي عن طريق تكديس $n = N \times T$ باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) او طريقة المربعات الصغرى المعممة (MCG)في حالة وجود الارتباط بين الأخطاء.

الحالة الثانية: عدم التجانس التام إختلاف بين الثوابت α_i واختلاف بين معاملات المتغيرات المفسرة β_i على كل المقاطع i،في هذه الحالة التقدير باستخدام معطيات بانل مرفوضة، ويتم تقدير كل نموذج على حدى

الحالة الثالثة: تجانس الثوابت $\alpha_i = \alpha$ واختلاف بين معاملات المتغيرات المفسرة β_i هذه الحالة تشترك مع الحالة الثانية في طريقة التقدير يتم تقدير الفردي للنماذج كل فرد على حدى (N نموذج).

الحالة الرابعة: اختلاف الثوابت α_i و تجانس معاملات المتغيرات المفسرة β_i ويسمى هذا النموذج "نموذج التأثيرات الثابتة".

[1] جبوري محمد.(2013)، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الإقتصادي: دراسة نظرية وقياسية بإستخدام بيانات البانل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 316.

[2] Madala G.S .(1987), Limited dependent variable models using panel data, The journal of Human Resource Vol.22, No.3, p315.

ومن اجل فحص خصوصية التجانس او عدم التجانس لبيانات البانل بغية الوصول إلى النموذج الملائم للدراسة، إقترح Hsiao(1986) إختبارا للتجانس والذي يتم بإتباع خطوات محددة كما يلخصها الشكل التالي:

الشكل (4-01): خطوات اختبار التجانس لـ Hsiao

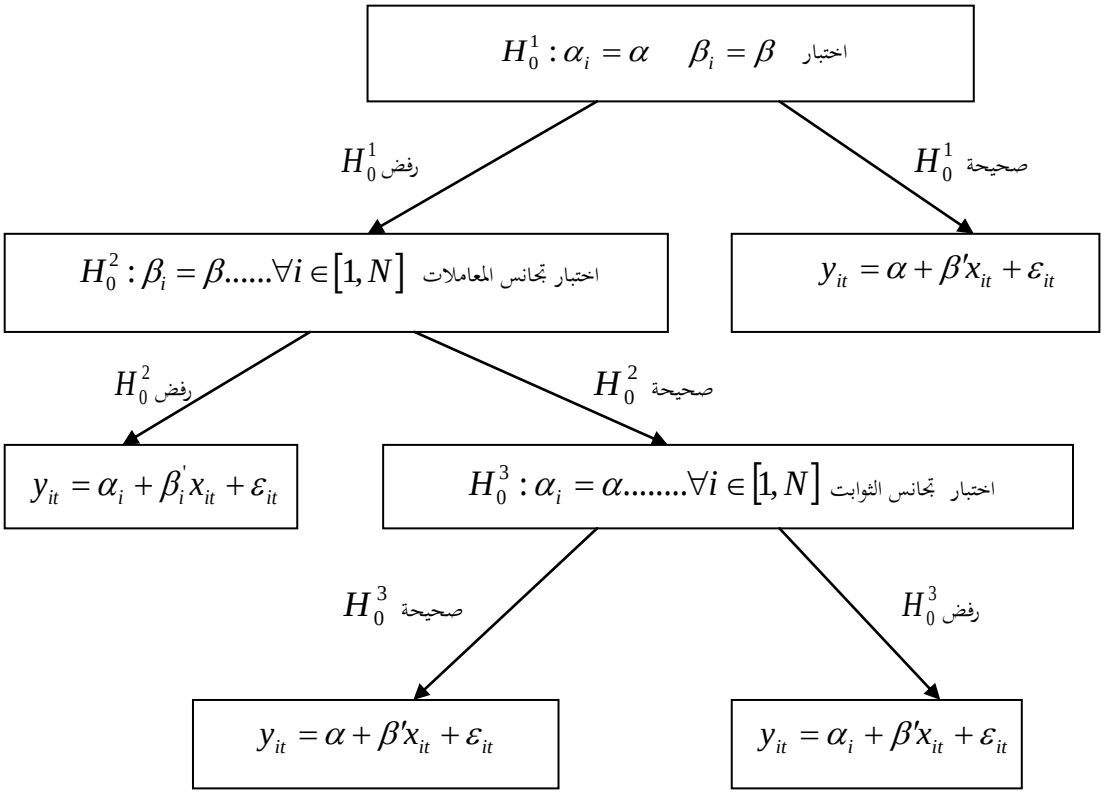

Source : Bourbonnais R. (2011), Econometrie, 8éme édition, Donod, paris, p 347

الخطوة الأولى: اختبار $H_0^1 : \alpha_i = \alpha \quad \beta_i = \beta$ تتمثل في اختبار فرضية التجانس الكلي (الثوابت والمعاملات متطابقة)، وبغرض إجراء هذا الاختبار نستخدم اختبار فيشر [1] حيث أن احصائية فيشر المحسوبة تحدد حسب العلاقة التالية:

[1] Bourbonnais R . (2011), économetrie, 8ème édition, Donod, Paris, p.346.

$$F_{Cal}{}^{1} = \frac{SCR_{H_0}{}^{1} - SCR \,/\, (k+1)\times(N-1)}{SCR \,/\, NT - N(k+1)}$$

$SCR_{H_0}{}^{1}$: يمثل مجموع مربعات البواقي النموذج المقيد والذي يحقق الفرضية H_0^1

$SCR = \sum_{i=1}^{n} SCR_i$: يمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد والذي يشمل مجموع مربعات البواقي لكل معادلة فردية.

ويتم مقارنه قيمة احصائية فيشر المحسوبة $F_{Cal}{}^{1}$ مع نظيرتها المجدولة $F^{\alpha}_{(k+1)(N-1)\ ,\ NT-N(k+1)}$ عند مستوى معنوية $\alpha\%$. حيث إذا كانت قيمة احصائية فيشر المحسوبة أقل أو تساوي قيمة احصائية فيشر الجدولية أي إذا كان $F_{Cal} \le F^{\alpha}_{(k+1)(N-1)\ ,\ NT-N(k+1)}$ فإنه يتم قبول فرضية العدم H_0^1 التي مضمونها التجانس الكلي لسلوكيات الأفراد ومن ثم رفض الفرضية البديلة H_1^1 ، أما في حالة رفض فرضية العدم H_0^1 و من ثم قبول الفرضية البديلة H_1^1 فإننا سوف نمر إلى المرحلة الثانية لاختبار Hsiao.

المرحلة الثانية: $H_0^2 : \beta_i = \beta$ في هذه المرحلة يتم اختبار تجانس معاملات المتغيرات المفسرة، بإستخدام اختبار فيشر حيث أن احصائية فيشر المحسوبة تأخذ الصيغة التالية:

$$F_{Cal}{}^{2} = \frac{SCR_{H_0}{}^{2} - SCR \,/\, (N-1)k}{SCR \,/\, NT - N(k+1)}$$

$SCR_{H_0}{}^{2}$: يمثل مجموع مربعات البواقي النموذج المقيد (نموذج التأثيرات الثابتة).

$SCR = \sum_{i=1}^{n} SCR_i$: يمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد والذي يشمل مجموع مربعات البواقي لكل معادلة فردية.

يتم مقارنه قيمة احصائية فيشر المحسوبة $F_{Cal}^{\ 2}$ مع نضيرتها المجدولة $F^{\alpha}_{(N-1)k\ ,\ NT-N(k+1)}$ عند مستوى معنوية $\alpha\%$ حيث إذا كانت قيمة احصائية فيشر المحسوبة أقل أو تساوي قيمة احصائية فيشر الجدولية أي إذا كان $F_{Cal}^{\ 2} \le F^{\alpha}_{(k+1)(N-1)\ ,\ NT-N(k+1)}$ فإنه يتم قبول فرضية العدم H_0^2 التي مضمونها تجانس معاملات $\beta_i = \beta$ ، وفي حالة رفض الفرضية البديلة $\overset{2}{H}_1$ فإننا سوف نمر إلى المرحلة الثالثة لاختبار Hsiao.

المرحلة الثالثة: تتمثل في **اختبار تجانس الثوابت الفردية،** بإستخدام اختبار فيشر حيث أن قيمة احصائية فيشر المحسوبة وفقا للعلاقة التالية:

$$F_{Cal}^{\ 3} = \frac{SCR_{1}_{H_0} - SCR_{2}_{H_0} \Big/ (N-1)}{SCR_{2}_{H_0} \Big/ NT - N(k+1)}$$

حيث إذا كانت قيمة احصائية فيشر المحسوبة أقل أو تساوي قيمة احصائية فيشر الجدولية أي إذا كان $F_{Cal}^{\ 3} \le F^{\alpha}_{(N-1)\ ,\ NT-N(k+1)}$ فإنه يتم قبول فرضية العدم $\overset{3}{H}_0$ التي مضمونها التجانس الكلي لسلوكيات الأفراد ومن ثم رفض الفرضية البديلة $\overset{3}{H}_1$ ، وبالتالي نكون في حالة التجانس الكلي.

أما إذا تم رفض فرضية العدم $\overset{3}{H}_0$ و من ثم قبول الفرضية البديلة $\overset{3}{H}_1$ فإننا نكون في حالة الحالة الرابعة أي حالة نموذج الأثار الفردية .

3-2 المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

قبل المفاضلة بين النموذجين يجب تحديد ما اذا كان نموذج معطيات البانل يحوي التأثيرات الثابتة أو التأثيرات العشوائية، يتم اختبار التأثيرات الثابتة باستخدام اختبار فيشر F المقيد، بينما يتم فحص التأثيرات العشوائية بواسطة اختبار Breush and Pagan (LM 1980)، وتتم المفاضلة بين النموذجين اعتمادا على اختبار Hausman، يتم إجراء إختبارات تشخيصية:

3-2-1 اختبار F للتأثيرات الفردية: يتمثل في التفضيل بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، وذلك بإستخدام إختبار فيشر المقيد تحت الفرضية الصفرية $(H_0 : \alpha_i = 0 \quad \forall i)$ مقابل الفرضية البديلة التي تفترض أنه يوجد على الأقل أحد الثوابت يختلف عن الصفر $(H_1 : \alpha_i \neq 0)$، الذي يأخذ الصيغة الرياضية الموضحة فيما يلي:

$$F_{[N-1,N(T-1)-K]} = \frac{SCR_{Pooled} - SCR_{FE} \big/ (N-1)}{SCR_{FE} \big/ (NT-N-K)} = \frac{R^2_{FE} - R^2_{Pooled} \big/ (N-1)}{(1-R^2_{Pooled}) \big/ (NT-N-K)}$$

يتم الحكم على نتيجة الإختبار من خلال القيمة الإحتمالية P-value فإذا كانت القيمة الإحتمالية أكبر من 0.05، يكون النموذج التجميعي هو الأكثر ملائمة، في حين إذا كانت القيمة الإحتمالية أقل أو تساوي 0.05 فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأكثر ملائمة.

3-2-2 اختبار Breusch –Pagan [1]: من أجل اختبار وجود الأثر العشوائي في نموذج معطيات بانل، نعتمد على اختبار مضاعف لاجرنج LM(1980)، والذي يختبر صفرية التباين بين الأفراد $(H_0 : \sigma_u^2 = 0)$، وعليه تحت

[1] Breusch T. S, and Pagan A. R. (1980), The Lagrange Multiplier Test and its Applications to Model Specification in Econometrics ? Review of Economic Studies, 47(1):239-253.

فرضيةالعدم فإن أحسن نموذج هو نموذج التجميعي، وفي حالة العكس فإن نموذج التأثيرات العشوائية هو الذي يعكس بشكل أفضل حالة عدم التجانس بين الأفراد. تتبع إحصائية LM توزيع كاي تربيع $\chi^2(1)$ والتي تأخذ الشكل الرياضي التالي:

$$LM = \frac{nT}{2(\mathrm{T}-1)}\left(\frac{\sum_{i=1}^{n}\left(\sum_{t=1}^{T}\hat{u}_{it}\right)^2}{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}\hat{u}_{it}^2}-1\right)^2 \rightarrow \chi_1^2$$

3-2-3 اختبار Hausman للمفاضلة بين التأثيرات الفردية والعشوائية[1]: وفي حالة ما إذا تم إختيار نموذج التأثيرات الثابتة كنموذج ملائم نمر للمرحلة الثانية للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابة ونموذج التأثيرات العشوائية، وذلك بإستخدام إختبار Hausman (1987)، لإختبار الفرضية الصفرية والتي تفترض ملائمة نموذج التأثيرات العشوائية، مقابل الفرضية البديلة التي تقترح ملائمة نموذج التأثيرات الثابة لبيانات الدراسة [2]وتكون صيغة الإختبار كالتالي[3]:

$$H = \left(\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM}\right)^T \left[Var\left(\hat{\beta}_{FEM}\right) - Var\left(\hat{\beta}_{REM}\right)\right]^{-1} \left(\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM}\right)$$

حيث أن:

- $\hat{\beta}_{FEM}$: مقدرات معالم نموذج التأثيرات الثابتة.

[1] Hausman J. A.(1978), Specification tests in econometrics. Econometrica: Journal of the econometric society, 1251-1271.

[2] Brooks C. (2008), Introductory econometrics for finance , Cambridge university, new yourk, 2nd ed., p509.

[3] Green W. (2003), , Econometric Analysis, 5th ed, New Jersey , Prentice Hall, Apper Saddle River, p.300.

- $\hat{\beta}_{REM}$: مقدرات معالم نموذج التأثيرات العشوائية.
- $Var(\hat{\beta}_{FEM})$: يمثل شعاع تباين مقدرات معالم نموذج التأثيرات الثابتة.
- $Var(\hat{\beta}_{REM})$: يمثل شعاع تباين مقدرات معالم نموذج التأثيرات العشوائية.

حيث أن احصائية الاختبار H تتبع توزيع كاي مربع بدرجة حرية مقدارها k. يتم اتخاذ القرار بشأن قبول أو رفض فرضية العدم H_0 كما يلي:

إذا كانت قيمة احصائية الاختبار H أقل أو يساوي قيمة كاي مربع $\chi_{(k)}$ أي إذا كان $H \leq \chi_{(k)}$ عند مستوى معنوية $\alpha\%$ أو بصيغة أخرى إذا كانت قيمة الاحتمال P-Value لإحصائية الاختبار أكبر من مستوى معنوية $\alpha\%$ فإنه يتم قبول فرضية العدم H_0 وبالتالي فإن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة.

أما إذا كانت قيمة احصائية الاختبار H أكبر من قيمة كاي مربع $\chi_{(k)}$ أي إذا كان $H > \chi_{(k)}$ عند مستوى معنوية $\alpha\%$ أو بصيغة أخرى إذا كانت قيمة الاحتمال P-Value لإحصائية الاختبار أقل أو يساوي من مستوى معنوية $\alpha\%$ فإنه يتم رفض فرضية العدم H_0 وبالتالي فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة والنموذج المستخدم

لإختبار مدى أثر إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم الصادرات البينية والواردات البينية للجزائر ودول المنطقة تم توظيف نموذج الجاذبية (Gravity Model) الموسع للصادرات البينية والواردات البينية كل على حدى مع إدراج العديد من المتغيرات الكمية والصورية (Dummy Variables)

للكشف عن أهم العوامل المؤثرة سواء بالإيجاب أو بالسلب في حجم التجارة البينية للجزائر ودول المنطقة، ومن أجل تقدير النموذج إعتمدت الدراسة على إستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data).

1- نموذج الجاذبية المقترح للدراسة

بغرض قياس أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على المتغير التابع الممثل حجم التجارة الخارجية للجزائر مع الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بشقيها الصادرات البينية والواردات البينية، سوف نقوم بتوظيف نموذج الجاذبية في تقدير العلاقة بين إجمالي التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات للجزائر كمتغير تابع وعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية كمتغيرات مستقلة، وتحديدا :الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمقياس لأثر حجم الإقتصاد، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للقدرة الشرائية للأفراد، والمسافة الجغرافية بين الجزائر والدول عينة الدراسة كمؤشر لتكلفة النقل والوقت، مؤشر الفساد الذي عكس البيئة المؤسسية في البلد، وكذلك متغير صوري لتقاسم الحدود وآخر ممثل في الإنتماء الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومتغير صوري لكون الدولة تنتمي إلى الدول المصدرة للبترول أم لا بالإضافة إلى المتغير الوهمي الممثل في وجود إتفاقيات تجارية بين الجزائر ولدول عينة الدراسة.

تعتمد الدراسة على إستخدام التحليل الكمي من خلال إستخدام نموذج الجاذبية، حيث تم إستخدام بيانات سلسلة زمنية مقطعية (Panel Data) لعينة من الدول العربية أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وقد تم إختيار 15 دولة (وهي تشكل كل الدول الأعضاء بالمنطقة بإستثناء سوريا وفلسطين)، وذلك حسب توفر البيانات الخاصة بالمتغيرات المستعملة بالدراسة وهي كالتالي:

الإمارات العربية المتحدة (ARE)، البحرين (BHR)، جمهورية مصر العربية (EGY)، المملكة الأردنية (JOR)، الكويت (KWT)، لبنان (LBN)، المملكة المغربية (MAR)، سلطنة عمان (OMN)، قطر (QAT)، المملكة العربية السعودية (SAU)، السودان (SDN)، تونس (TUN)، اليمن (YEM)، العراق (IRQ)، ليبيا (LBY). أما فيما يخص الفترة الزمنية محل الدراسة فهي تمتد بين سنتي 2000 و2016 لتشمل عدد من السنوات يقدر بـ 17 سنة. وبالتالي فإن عدد مشاهدات هذه الدراسة يساوي $n = 255$، وقد تم إستخدام البرامج الإحصائية (Eviews10، Stata 15.1) بإعتبارهما من البرامج المتقدمة في التحليل القياسي. وعليه فإن نموذج الجاذبية للتجارة الخارجية بشقيها (الصادرات البينية والواردات البينية) المقترح لعملية التقدير في إطار هذه الدراسة يأخذ الصيغة التالية:

النموذج الخاص بالصادرات:

$$Ln\ EXP_{ijt} = \beta_0 + \beta_1 Ln\ GDP_{it} + \beta_2 Ln\ GDP_{jt} + \beta_3 Ln\ GDPpc_{it} + \beta_4 Ln\ GDPpc_{jt} + \beta_5 Ln\ Dis_{ij} + \beta_6 Ln\ CCI_{jt} + \beta_7 Ln\ CCI_{jt} + \beta_8 DUM_BORDER_{ij} + \beta_9 DUM_GAFTA_{ij} + \beta_{10} DUM_OPEC_{ij} + \beta_{11} DUM_REGION_{ij} + \varepsilon_{ijt}$$

النموذج الخاص بالواردات

$$Ln\ IMP_{ijt} = \beta_0 + \beta_1 Ln\ GDP_{it} + \beta_2 Ln\ GDP_{jt} + \beta_3 Ln\ GDPpc_{it} + \beta_4 Ln\ GDPpc_{jt} + \beta_5 Ln\ Dis_{ij} + \beta_6 Ln\ CCI_{jt} + \beta_7 Ln\ CCI_{jt} + \beta_8 DUM_BORDER_{ij} + \beta_9 DUM_GAFTA_{ij} + \beta_{10} DUM_OPEC_{ij} + \beta_{11} DUM_REGION_{ij} + \varepsilon_{ijt}$$

حيث أن:

- i: يمثل مؤشر دولة الجزائر $i = DZA$
- j: يمثل مؤشر دول عينة الدراسة $j = ARE,\ BHR,\ EGY,\ .....,\ TUN\ ,\ YEM$
- t: يمثل مؤشر السنوات $t = 2000,\ 2001,\ .....,\ 2016$
- EXP_{ijt}: تمثل حجم صادرات الجزائر(i) إلى الدولة(j) خلال السنة t.
- IMP_{ijt}: تمثل حجم واردات الجزائر i من الدولة j خلال السنة t.
- $GDPpc_{it}$: تمثل نصيب الفرد من حجم الناتج المحلي الخام للجزائر i خلال السنة t.
- $GDPpc_{jt}$: تمثل نصيب الفرد من حجم الناتج المحلي الخام للجزائر j خلال السنة t.
- GDP_{it}: تمثل إجمالي حجم الناتج المحلي الحقيقي للجزائر i خلال السنة t.
- GDP_{jt}: تمثل إجمالي حجم الناتج المحلي الحقيقي الدولة j خلال السنة t.
- CCI_{it}: تمثل مؤشر الفساد في الجزائر i خلال السنة t.
- CCI_{jt}: تمثل مؤشر الفساد الدولة j خلال السنة t.
- Dis_{ij}: تمثل المسافة بين الجزائر i والدولة j.
- $BORDER_{ij}$: تمثل متغير وهمي يعبر عن الحدود المشتركة بين الجزائر i والدولة j. هذه المتغيرة تأخذ القيمة 1 في حالة أن الدولتين لهما حدود مشتركة، وتأخذ القيمة 0 في حالة أن الدولتين لا تتقاسمان نفس الحدود.
- $GAFTA_{ij}$: تمثل متغير وهمي يعبر عن أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة بين الجزائر والدولة j حيث يأخذ القيمة 1 بعد إنضمام كلا الدولتين إلى المنطقة ويأخذ القيمة 0 قبل إنضمام كلا الدولتين إلى المنطقة.

- $OPEC_{ij}$: تمثل متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الدولتان أعضاء بمنظمة الدول المصدرة للبترول ويأخذ القيمة 0 عدا ذلك.
- $REGION_{ij}$: تمثل الاتفاقات التجارية بين الجزائر i والدولة j . هذه المتغيرة تأخذ القيمة 1 إذا كان البلدين تربطهما اتفاقات تجارية، وتأخذ القيمة 0 في حالة عدم وجود اتفاقية تجارية بين الدولتين.
- ε_{ijt}: الحد العشوائي ويتضمن باقي ومختلف العوامل والمتغيرات التي تدخل في تفسير تدفقات التجارة الخارجية بين الجزائر i و j خلال السنة t، غير أن هذه العوامل والمتغيرات قد تكون غير قابلة للقياس وقد تكون غير معروفة كما يمكن لهذه المتغيرات أن تؤثر بصفة عشوائية على حجم التدفقات التجارية سواء بالنسبة للصادرات أو بالنسبة للواردات.

2- وصف متغيرات الدراسة

فيما يلي سنقوم بتقديم وصف مفصل لمتغيرات النموذج إضافة إلى الإشارات المتوقعة لمتغيرات النموذج علما أن نموذج الجاذبية هو ذو صيغة لوغاريتمية مزدوجة وبالتالي فإن معاملات الانحدار هي نفسها المرونات، وتتفق إشارات تلك المرونات مع المنطق الإقتصادي، وهي تعكس النسبة التي تؤثر بها المتغيرات المفسرة للنموذج على المتغير التابع (حجم المبادلات التجارية البينية سواء الصادرات البينية أو الواردات البينية) حيث:

بالنسبة **للناتج المحلي الإجمالي** (GDP) (عبارة عن القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات المنتجة داخل البلد في فترة زمنية معينة عادة تكون سنة)، سواء بالنسبة للبلد المصدر أو المستورد والذي يعكس أهمية الحجم الإقتصادي للشريكين التجاريين يتوقع أن تكون معاملات هذين المتغيرين (GDP البلد المصدر، GDP البلد المستورد) أن تكون موجبة ومعنوية، فزيادة الناتج المحلي الإجمالي في البلد المصدر يشير إلى الزيادة في الإنتاجية ومن ثم

الزيادة في تدفق الصادرات، وبالمقابل فإن حجم الدخل للبلد المستورد يحدد مدى طلبه على المنتجات الأجنبية أي كلما زاد حجم الناتج المحلي إزداد الطلب على السلع المستوردة.

وبالنسبة **لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي** ($GDPpc$) فهو يعكس درجة التنمية الإقتصادية في البلدين ومستوى معيشة الأفراد، حيث أنه كلما إرتفعت القدرة الشرائية للأفراد يزداد الطلب على السلع وذلك يؤدي إلى تجارة أكبر نسبيا (Helpman et Krugman, 1985 et Bergstrand, 1989)، وذلك من خلال زيادة الطلب على السلع الإستهلاكية. وعليه فإن الإشارة المتوقعة لكل من معاملات المتغيرين $GDPpc_{it}$ ، $GDPpc_{it}$ أن تكون موجبة ومعنوية.

أما بالنسبة **للمسافة الجغرافية** (DIS) والتي تمثل المسافة بالكيلومترات والفاصلة بين عواصم البلدين فهي تعتبر كمتغير مقاوم للتجارة فهي تمثل الحواجز التجارية كتكاليف النقل، الوقت، الإختلافات الثقافية، حواجز الدخول للأسواق...إلخ. وقد أكدت معظم الدراسات التطبيقية أن المسافة بين دولتين تتناسب عكسيا مع المبادلات التجارية بينهما، وعليه فإن الإشارة المتوقعة لمعامل المسافة الجغرافية بين البلدين تكون سالبة ومعنوية لأنه كلما زاد المسافة الفاصلة بين الشريكين التجاريين زاد تكاليف النقل مما ينعكس سلبا على حجم المبادلات التجارية.

وقد أكد ذلك كل من[1] (krugman ,1991) و[2] (Summers, 1991) أن الحصة الأكبر من التجارة داخل الإقليم تتم بين دول متجاورة وهو ما أطلق عليه مصطلح الشركاء الطبيعيين (natural partners) ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن القرب الجغرافي لا يعتبر شرطا ضروريا وكافيا لتكوين مناطق متكاملة إقليميا، فعلى سبيل المثال

[1] أنظر:

Krugman P. (1991). The move to Free Trade Zones : In Symposium on Policy Implications of Tradeand Currency Zones, Federal Reserve Bank of Kansas City.

[2] أنظر:

Summers L. H. Op.Cit.

فإن الإتفاقيات الإقليمية في إفريقيا حصة التجارة البينية ضعيفة حتى بالنسبة إلى أهم الإتفاقيات في المنطقة كالإتحاد الإقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA) والذي يعتبر الأكثر تطورا.

أما بالنسبة لمتغير **الحدود المشتركة** (*BORDER*) بين الشريكين التجاريين فهي تعكس كلا من التقارب الثقافي والتاريخي بينهما إضافة إلى القرب الجغرافي، وهي عوامل تعمل على التقليل من تكاليف المعلومات والنقل بين البلدين مما يعمل على تعزيز التجارة بينهما، وعليه فإن الإشارة المتوقعة لمعامل الحدود المشتركة موجبة ومعنوية.

أما بالنسبة لمتغير **الإتفاقيات الإقليمية** (*REGION*) يعتبر [1](Aitken ,1973) أول من أدخل في نماذجه متغير لتحديد أثر الإتفاق الإقليمي على التدفقات التجارية داخل البلدان الأعضاء وهو عبارة عن متغير وهمي يأخذ قيمة 1 في حالة ما إذا كان كلا الشريكين التجاريين أعضاء في منطقة ما، ويأخذ قيمة 0 في حال ما إذا لم تشترك الدولتين في أي إتفاقية، ويشير معامل هذا المتغير إلى درجة التركيز التجاري بين البلدين الشريكين واللذان ينتميان إلى نفس الإتفاقية، ففي حالة كان المعامل موجبا فإن للإتفاق أثر إيجابي على تجارة البلدان الأعضاء، أي أن التجارة البينية الإقليمية تفوق توقعات النموذج، وفي حالة ما إذا كان سالبا فإن أثر الإتفاق على التجارة البينية للدول الأعضاء أقل مما كان متوقعا في النموذج.

أما بالنسبة **لمتغير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** (*GAFTA*) وهو متغير وهمي ياخذ قيمة 1 في حالة إنضمام كلا الدولتين إلى المنطقة والقيمة صفر في حالة عدم وجود احد الدوليتن بالمنطقة أو كلاهما، وهو يعكس مدى أهمية وجود البلدين الشريكين بالمنطقة ودور ذلك في تعزيز المبادلات التجارية بينهما خاصة في ظل إزالة

[1] أنظر:

Aitken N. D, (1973) , The Effect of the EEC and EFTA on European Trade: A Temporal Cross-Section Analysis, American Economic Review, American Economic Association, vol. 63(5), pages 881-892.

التعريفات الجمركية وغير الجمركية التي تساهم في زيادة المبادلات التجارية وعليه من المتوقع أن تكون إشارة معامل هذا المتغير موجبة ومعنوية.

بالإضافة **الى مؤشر الفساد** *CCI* والذي يعد من أهم العوامل المؤسساتية التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على التدفقات التجارية، حيث عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه إساءة إستخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، ويعتبر قضية عالمية حظيت بإهتمام كبير سواء من قبل القطاع السياسي أو القطاع الخاص وكذلك الأكاديميين حول العالم منذ عقود، و يمكن أن تكون الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد مدمرة لتنمية الدولة (Rose-Ackerman, 1999; Tanzi, 1998)، فالفساد لا يضر بالنمو الاقتصادي فحسب (Mauro, 1995; Mo, 2001; Rose- Ackerman, 1975) ولكنه يعوق التنمية البشرية (Delavallade, 2006) ويؤدي إلى عدم استقرار النظم السياسية (Warren ,2004)[1].

وتعتبر منطقة جافتا منطقة تغيب فيها الجودة المؤسساتية في مجال مكافحة الفساد. فوفقا لمؤشر إدراك الفساد (CPI)[2] الذي تم قياسه من قبل منظمة الشفافية الدولية (TI)، تم تصنيف معظم البلدان في هذه المنطقة من بين أكثر الدول فسادا في العالم (منظمة الشفافية الدولية) بإستثناء قطر والإمارات، ويبين الجدول الموالي درجات الفساد في بلدان المنطقة مع الترتيب على مستوى الدول الأخرى لسنة 2016. فإنتشار الفساد في المنطقة يمكن أن يخلق عقبة رئيسية أمام المصدرين المحليين والمستوردين للقيام بالمعاملات الدولية، نظرا للتكاليف الإضافية وعدم اليقين.

[1]Charoensukmongkol P, & Sexton S. (2011), The Effect of Corruption on Exports and Imports in Latin America and the Caribbean, Latin American Business Review, P84.

[2] إبتداءا من سنة 2012 قامت منظمة الشفافية الدولية بتعديل قيم المؤشر حيث كان يأخذ من الصفر إلى القيمة 10، ليصبح يأخذ قيمة من الصفر إلى 100، وكلما إقترب المؤشر من القيمة 100 دل ذلك على إنخفاض مستوى الفساد في الدولة والعكس صحيح.

الجدول (4-1): مؤشر إدراك الفساد وترتيب دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 2016.

الدولة	المؤشر	الترتيب
الإمارات	66	24
قطر	61	31
الأردن	48	57
السعودية	46	62
عمان	45	64
البحرين	43	70
الكويت	41	75
تونس	41	75
المغرب	37	90
الجزائر	34	108
مصر	34	108
لبنان	28	136
العراق	17	166
اليمن	14	170
السودان	14	170
ليبيا	14	170

Source :https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016#table

وفيما يخص الإشارة المتوقعة،تشير النتائج التجريبية للدراسات السابقة والتي تناولت أثر مؤشر الفساد على التدفقات التجارية بإستخدام نموذج الجاذبية إلى وجود إختلافات في النتائج حول أثره والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات حيث:

المجموعة الأولى: توصلت دراسات كل من (Panpanut Voraveeravong, 2013[1] ; Salvador Gil-Pareja, 2017[2]) إلى وجود أثر إيجابي لمؤشر الفساد على التدفقات التجارية من خلال تأثيره على كفاءة المعاملات التجارية كربح الوقت أو التخفيض الجمركي، فالفساد يمكن أن يعزز التجارة، خاصة في ظل التعريفات الجمركية المرتفعة عندما حيث يسمح المسؤولون الفاسدون للمصدرين بتجنب الحواجز الجمركية من خلال التهريب[3].

المجموعة الثانية: توصلت دراسات كل من (Cuervo-Cazurra, 2006[4]; Dutt and Traca, 2010[5]; Musila and Sigue, 2010[6]) إلى أن لمؤشر الفساد تأثير سلبي على التدفقات التجارية، حيث يمكن للفساد أن يخلق مخاطر إضافية وحالة عدم اليقين في أوساط المصدرين والمستوردين ناتج عن إحتمال قيام السلطات الجمركية بتعديل قواعد التصدير أو فرض قيود تعسفية على الواردات للحصول على رشاوي، وهذا ما يدفع بالمصدرين والمستوردين إلى تجنب التعامل مع الدول ذات مستويات الفساد العالية وهو ماساهم في عرقلة التجارة[7].

[1] أنظر :

Voraveeravong P. (2013), Corruption Impacts on Bilateral Trade between ASEAN Countries During 2006 to 2011: Gravity Model Approach, World Journal of Social Sciences, Vol. 3. No. 6. November 2013 Issue. Pp.27 –44 .

[2] أنظر :

Gil-Pareja S. & Llorca-Vivero R. & Martínez-Serrano A. J, (2017) , Corruption and International Trade: A Comprehensive Analysis with Gravity, Working Papers 1705, Department of Applied Economics II, Universidad de Valencia.

[3] Dutt P, and Traca D . (2010), Corruption and Bilateral Trade Flows: Extortion or Evasion? , The Review of Economics and Statistics 2010 92:4, 843-860, p 843.

[4] Cuervo-Cazurra A. (2006). Who Cares About Corruption?, Journal of International Business Studies, Vol. 37, pp. 807–822.

[5] Dutt, P., and Traca, D, op.cit.

[6] Musila J. W, and Sigue S. P. (2010), Corruption and International Trade: An Empirical Investigation of African Countries, World Economy, Vol. 33, No. 1, pp. 129–146.

[7] Charoensukmongkol P, & Sexton S. (2011), The Effect of Corruption on Exports and Imports in Latin America and the Caribbean. Latin American Business Review, 12(2), 83–98, p 87.

المجموعة الثالثة: تضم هذه المجموعة الرأيين السابقين حيث توصلت دراسات كل من (Lambsdorff , 1999 ; Gustafson ,2009) إلى أن مؤشر الفساد يمكن أن يؤثر إيجابيا على التدفقات التجارية بالنسبة لدول معينة، في حين يمكن أن يكون أثره سلبيا لدول أخرى .

وتجدر الإشارة إلى أنه من أجل توحيد قيم مؤشر الفساد تم تحويل قيم المؤشر للسنوات (2012، 2013، 2014، 2015، 2016) من مقياس بتدرج من (0-100) إلى مقياس بتدرج (0-10) وذلك بقسمتها على 10.

الجدول (4. 02) أدناه يلخص مختلف الإشارات المتوقعة لمعاملات النموذج

المتغيرة	التوصيف	معاملها	الإشارة المتوقعة
$Ln\ GDP_{it}$	لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للدولة i	β_1	+
$Ln\ GDP_{jt}$	لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للدولة j	β_2	+
$Ln\ GDPpc_{it}$	لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للدولة i	β_3	+
$Ln\ GDPpc_{jt}$	لوغاريتم صيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للدولة j	β_4	+
$Ln\ CCI_{it}$	لوغاريتم مؤشر الفساد للدولة i	β_5	+ ، −
$Ln\ CCI_{jt}$	لوغاريتم مؤشر الفساد للدولة j	β_6	+ ، −
$Ln\ Dis_{ij}$	لوغاريتم المسافة بين الدولة i والدولة j	β_7	−
$BORDER_{ij}$	المتغير الوهمي للحدود المشتركة بين الدولة i والدولة j	β_8	+
$GAFTA_{ij}$	المتغير الوهمي لعضوية الدولتين i و j بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	β_9	+
$Opec_{ij}$	المتغير الوهمي لعضوية الدولتين i و j بمنظمة الدول المصدرة للبترول	β_{10}	+
$REGION_{ij}$	المتغير الوهمي للاتفاقات التجارية بين الدولة i والدولة j	β_{11}	+ ، −

المصدر: من إعداد الباحثة.

3- مصـــادر البيـانـــات

من خلال هذا العمل سوف نستخدم مجموعة من البيانات الإحصائية السنوية لمجموعة الدول محل الدراسة خلال الفترة 2000-2016 والمتعلقة بمجموعة متغيرات نموذج الجاذبية المقترح لعملية التقدير. هذه البيانات تختلف فيما بينها من حيث مصادرها، حيث تم الحصول على جميع هذه الإحصائيات من موقع البنك العالمي http://www.worldbank.org ماعدا تلك المتعلقة بكل من المسافة الجغرافية بين هذه الدول والمتغير الوهمي المتمثل في تقاسم الحدود الجغرافية، التي تم الحصول عليها من قاعدة المعطيات GEO-CEPII المتوفرة على موقع مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية CEPII http://www.cepii.org.

كما تم الحصول على المعطيات المتعلقة بواردات وصادرات الجزائر من وإلى الدول العربية أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من المركز الوطني للمعلومات الاحصائية والجمركية CNIS.

المبحث الثالث: تقدير نموذج الجاذبية للصادرات الجزائرية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الهدف من التقدير هو معرفة ما إذا كانت المتغيرات المستقلة السابق ذكرها لها تأثير على صادرات الجزائر إلى دول المنطقة (الدول محل الدراسة)، وبغرض الوصول إلى النموذج المناسب لبيانات الدراسة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2016، سوف يتم القيام بالعديد من الإختبارات الإحصائية قبل القيام بعملية تقدير نموذج الجاذبية المقترح لعملية التقدير، من بين هذه الإختبارات نذكر إختبارات جذر الوحدة بغية الكشف عن توفر خاصية الإستقرار في معطيات الدراسة، وهذا بالإضافة إلى إختبار التجانس لتحديد هل نعتمد على معطيات البانل أو تقدير كل نموذج بشكل منفرد.

1- الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة

في البداية لابد من توضيح بعض الاحصائيات الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة، والتي يوضحها الجدول أدناه وممثلة في كل من المتوسط الحسابي، الوسيط، أعلى قيمة، أقل قيمة والإنحراف المعياري لمتغيرات الدراسة.

الجدول (4-03): بعض الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	حجم العينة	متوسط	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	اقل قيمة
GDP_{it}	255	1.53E+11	2.52E+10	1.96E+11	1.10E+11
GDP_{jt}	255	1.16E+11	1.34E+11	6.90E+11	1.19E+10
$GDPpc_{it}$	255	4296.769	375.69	4827.724	3541.072
$GDPpc_{jt}$	255	16623.35	19456.45	72670.96	432.3861
CCI_{it}	255	3.0928	0.3180	3.6	2.6
CCI_{jt}	255	3.9395	1.5993	7.7	1.1
EXP	255	1.08E+08	2.56E+08	1.64E+9	0

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews10

إنطلاقا من الجدول أعلاه والمتعلق بعرض بعض المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة يتضح أن:

بلغت قيمة متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر 1.53E+11 دولار أمريكي بانحراف معياري قدر بـ 2.52E+10 دولار أمريكي وذلك نتيجة إرتفاع في أسعار البترول أما فيما يخص نفس المتغير بالنسبة للدول أعضاء المنطقة محل الدراسة فقد سجلت أعلى قيمة لها سنة 2016 أين بلغت 6.90E+11 دولار أمريكي والتي عادت الى السعودية، وأدنى قيمة لها سنة 2016 حيث بلغت 1.19E+10 دولار أمريكي في اليمن بانحراف معياري قدر بـ 1.34E+11 دولار أمريكي والذي يعبر عن التباين في اقتصاديات الدول الأعضاء، أما فيما يخص متغير الناتج الفردي الحقيقي للجزائر فقد سجل أعلى قيمة سنة 2016 أين بلغت 4827.72 دولار أمريكي والذي يعكس هذا التغير تحسن مستوى المعيشة نوعا ما، أما فيما يخص نفس المتغير بالنسبة لدول المنطقة فقد سجلت أعلى قيمة لها 72670 دولار أمريكي سنة 2016 في قطر وأدنى قيمة له 432.15 دولار أمريكي سنة 2016 في اليمن، نتيجة عدم الاستقرار السياسي في البلاد، وأما بالنسبة للمؤشر الفساد فقد بلغ في الجزائر أعلى قيمة له 3.6 خلال سنة 2015 و2016، وبدول المنطقة بلغ بالمتوسط 3.93 وانحراف معياري 1.53 والذي يعكس عدم تجانس في مستويات الفساد بين الدول الشركاء حيث سجلت أعلى قيمة له 7.7 في قطر سنة 2010 وتعكس هذه القيمة مستوى فساد أقل وأدنى قيمة له 1.1 في السودان خلال سنة 2012 و2013، أما في ما يخص المتغير التابع الممثل في صادرات الجزائر إلى أهم الدول العربية عينة الدراسة بلغ متوسط صادرات الى كل دولة مقدار 1.08E+08 وحققت الجزائر أعلى قيمة سنة 2013 حيث بلغت 1.64E+09 إلى تونس، أما فيما يخص أدنى قيمة لها فقد سجلت في أكثر من سنة قيمة 0 مع عدد من الدول وهي السودان، البحرين، عمان، قطر واليمن.

2- إختبارات الإستقرار

إن القيام بإختبار الإستقرار أو كما يسمى أيضا إختبار جذر الوحدة للسلسلة الزمنية عند بناء أي نموذج قياسي ضروري، كون أن أغلبية السلاسل الزمنية تتميز في العموم بعدم الإستقرار حيث تتغير مع الزمن. فعدم توفر هذه الخاصية في البيانات المستخدمة في عملية تقدير النماذج الإنحدارية يؤدي إلى الحصول على نتائج زائفة ومتحيزة، لذلك من الضروري إجراء هذا الإختبار ومعرفة درجة تكامل السلسلة الزمنية، وتكون السلسلة الزمنية أنها مستقرة إذا تذبذت حول وسط حسابي ثابت مع تباين يس له علاقة بالزمن. ومن أجل هذا تم تطوير العديد من الإختبارات وأشهرها : Levin وLin (2002)، Harris وTzavalis(1999)، Im، Pesaran وShin (2003)، Madala وWu (1999)، Hadri (2000)، Bai وNg (2001)، Phillips وSul (2002)، Moon وPeron (2003) و أخيرا Pesaran (2003).

وسنقوم في هذه الدراسة بإستخدام إختباري كل من (LLC:2002) و (IPS:2003) للكشف عن توفر جذر الوحدة من عدمه ضمن بيانات الدراسة، وهذا بإختيار فترات التأخير المثلى بطريقة أوتوماتيكية وفقا لمعيار AIC. ويجدر الذكر هنا أن مضمون فرضية العدم لكل من الاختبارين H_0 هو أن المعطيات تتوفر على جذر الوحدة. في حين أن مضمون الفرضية البديلة H_1 المعطيات لا تتوفر على جذر الوحدة.

تم تلخيص نتائج الإختبار (أنظر الملحق (4-05)) في الجدول (04-4) أدناه:

الجدول (04-4): نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Stata15.1

المتغيرة	IPS test		LLC test	
	إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية	إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية
$LnGDP_{it}$	-14.9199	0.0000	-21.5043	0.0000
$LnGDP_{jt}$	-1.7390	0.0410	-4.3157	0.0000
$LnGDPpc_{it}$	-5.6073	0.0000	-24.7921	0.0000
$LnGDPpc_{jt}$	-2.8431	0.0022	-4.6250	0.0000
$LnCCI_{it}$	-15.8386	0.0000	-6.6389	0.0000
$LnCCI_{jt}$	-1.9120	0.0279	-4.7542	0.0000
$LnIMP$	-1.3277	0.0921	-2.7537	0.0029
$LnEXP$	-4.2815	0.0000	-6.9049	0.0000

يتضح من خلال الجدول (4-04)، أن سلاسل المتغيرات مستقرة عند المستوى، حيث ان جميع الاحصائيات اقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

3- إختبار التجانس لـ Hsiao (1986)

تهدف إختبارات التجانس إلى تحديد بدقة النموذج الملائم لمعطيات الدراسة، هذه الإختبارات تجرى على ثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى: إختبار التجانس الكلي

في هذه المرحلة كل من فرضية العدم والفرضية البديلة لهذا الإختبار تأخذان الصيغة التالية:

$$H_0 : \beta_{0j} = \beta_0 \text{ et } \beta_{kj} = \beta_k \quad \forall \ j \in [1,...,13]$$

$$H_1 : \exists \ (i,j) \in [1,...,13] \ / \ \beta_{0i} \neq \beta_{0j} \ ou \ \beta_{ki} \neq \beta_{kj}$$

بغرض إجراء هذا الإختبار نقوم بحساب قيمة إحصائية الإختبار لفيشر F_{cal} والتي تعطى وفقا للعلاقة التالية:

$$F_{Cal} = \frac{\left(SCR_{Pooled} - SCR\right) \big/ \left[(N-1)(k+1)\right]}{SCR \big/ \left[NT - N(k+1)\right]}$$

حيث أن:

- SCR_{Pooled} : مجموع مربعات البواقي لنموذج الانحدار التجميعي والموضحة في الملحق 4-01.
- SCR : مجموع مربعات البواقي لنماذج جميع الدولة كل على حدى أي أن: $SCR = \sum_{j=LBY}^{TUN} \mathrm{SCR}_j$ والموضحة في الملحق 4-02.

بعد حساب مختلف قيم المجاهيل والتعويض نحصل على قيمة إحصائية فيشر المحسوبة F_{Cal} :

$$F_{Cal} = \frac{\left(4265.183 - 894.8726\right) \big/ \left[(15-1)(6+1)\right]}{894.8726 \big/ \left[15\times 17 - 15(6+1)\right]} = \frac{3370.3104 \big/ 98}{894.8726 \big/ 150} = \frac{34.3909}{5.9658} = 5.7646$$

أما احصائية فيشر المجدولة F_{Tab} الموافقة لمستوى معنوية 5% فتساوي ما يلي:

$$F_{Tab}^{0.05} = F_{v1=(N-1)(k+1),v2=NT-N(k+1)}^{0.05} = F_{v1=98,v2=150}^{0.05} = 1.3469$$

بما أن $F_{Cal} = 5.7646 \rangle F_{Tab}^{0.05} = 1.3469$ عند مستوى معنوية 5% فهذا يعني رفض فرضية العدم H_0 التي مضمونها تساوي الحدود الثابتة وتساوي معاملات المتغيرات المفسرة بالنسبة لجميع الدول، وعليه يتم الانتقال الى المرحلة الثانية التي تتمثل في تحديد إذا كان عدم التجانس مصدره المعاملات β_j .

المرحلة الثانية: اختبار تجانس المعلمات β_j

تتمثل الخطوة الثانية في اختبار التجانس بالنسبة لكل المعلمات ل K مركبة للأشعة β_j ، وتعطي فرضية العدم بالصيغة التالية:

$$H_0^2 : \beta_{kj} = \beta_k \quad \forall \ j \in [1,...,15]$$

بغرض إجراء هذا الإختبار نقوم بحساب قيمة إحصائية الإختبار لفيشر F_{cal}^2 والتي تعطى وفقا للعلاقة التالية:

$$F_{cal}^2 = \frac{\left(SCR_{Fixed} - SCR\right) \Big/ \left[(N-1)k\right]}{SCR \Big/ \left[NT - N(k+1)\right]}$$

حيث:

- SCR_{Fixed} : مجموع مربعات البواقي لنموذج الأثار الثابتة والموضحة في الملحق 04-01

بعد حساب مختلف قيم المجاهيل والتعويض نحصل على قيمة إحصائية فيشر المحسوبة F_{cal}^2 :

$$F_{cal}^2 = \frac{\left(1312.19 - 894.8726\right) \Big/ \left[(15-1)(6)\right]}{894.8726 \Big/ \left[15\times 17 - 15(6+1)\right]} = \frac{417.3174 / 84}{894.8726 / 150} = \frac{4.9681}{5.9658} = 0.8326$$

أما احصائية فيشر المجدولة F_{Tab} الموافقة لمستوى معنوية 5% فتساوي ما يلي:

$$F_{Tab}^{0.05} = F_{v1=(N-1)k, v2=NT-N(k+1)}^{0.05} = F_{v1=84, v2=150}^{0.05} = 1.3637$$

بما أن $F_{Tab}^{0.05} = 1.3637 \rangle F_{cal}^2 = 0.8326$ عند مستوى معنوية 5% فإنه يتم قبول فرضية العدم H_0 التي مضمونها تساوي معاملات المتغيرات المفسرة بالنسبة لجميع الدول. وعليه نقوم بالاحتفاظ بنموذج البانل وننتقل المرحلة الثالثة.

المرحلة الثالثة: اختبار تجانس الثوابت

تعتمد هذه المرحلة الثالثة والأخيرة على تحديد اختيار مساواة الثوابت الفردية في ظل فرضية المعاملات β_j المشتركة لكل المفردات، بحيث تعطى فرضية العدم بالصيغة التالية:

$$H_0^3 : \beta_{0j} = \beta_0 \quad \forall \ j \in [1,...,15]$$

بغرض إجراء هذا الإختبار نقوم بحساب قيمة إحصائية الإختبار لفيشر F_{cal}^3 والتي تعطى وفقا للعلاقة التالية:

$$F_{cal}^3 = \frac{\left(SCR_{Pooled} - SCR_{Fixed}\right) \Big/ (N-1)}{SCR \Big/ \left[N(T-1)-k\right]}$$

بعد حساب مختلف قيم المجاهيل والتعويض نحصل على قيمة إحصائية فيشر المحسوبة F_{cal}^3 :

$$F_{cal}^3 = \frac{\left(4265.183 - 1312.19\right) \Big/ (15-1)}{1312.19 \Big/ \left[15\times(17-1)-6\right]} = \frac{1024.429 \Big/ 14}{1312.19 \Big/ 234} = \frac{73.1735}{5.6076} = 13.048$$

أما احصائية فيشر المجدولة F_{Tab} الموافقة لمستوى معنوية 5% فتساوي ما يلي:

$$F_{Tab}^{0.05} = F_{v1=(N-1),v2=N(T-1)-k}^{0.05} = F_{v1=14,v2=234}^{0.05} = 1.73424$$

بما أن $F_{cal}^3 = 13.048 \rangle F_{Tab}^{0.05} = 1.73424$ عند مستوى معنوية 5% فإنه يتم رفض فرضية العدم H_0 التي مضمونها تساوي الحدود الثابتة لجميع الدول وعليه فإن النموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لمعطيات الدراسة.

4- **تقدير النموذج الملائم للدراسة**: سنقوم بنمذجة صادرات الجزائر البينية إلى دول منطقة جافتا محل الدراسة خلال الفترة 2000-2016، ولتحقيق هذا الهدف يتم الاستعانة في هذه الدراسة بأساليب تحليل السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، من خلال تقدير النماذج الثلاثة، تقدير النموذج التجميعي (Pooled

(Model، نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effecrs) والتأثيرات العشوائية (Random Effects)،

(أنظر الملحق (04-06)) وتم تلخيصها في الجدول (04-05) أدناه:

الجدول (4-05): نتائج تقدير نموذج الجاذبية للصادرات إلى دول جافتا خلال الفترة 2000-2016

LnEXP	**النموذج التجميعي Pooled**	**نموذج التأثيرات الفردية العشوائي**	**نموذج التأثيرات الفردية الثابتة**
Cons	314.488*	303.0935*	188.936
$LnGDP_{it}$	-26.548**	-26.090**	-24.657*
$LnGDP_{jt}$	2.967***	3.298***	5.289***
$LnGDPpc_{it}$	45.454**	44.287**	39.118*
$LnGDPpc_{jt}$	0.611	0.468	-0.24
DUM _GAFTA	1.813*	1.772*	1.493
$LnCCI_{it}$	2.494	2.415	0.502
$LnCCI_{jt}$	-0.678	-0.113	1.581
DUM _ BORDER	-12.004***	-11.638***	
DUM _OPEC	-1.823**	-2.057	
DUM _REGION	3.462***	3.498*	
$LnDis_{ij}$	-9.628***	-9.406***	
حجم العينة	254	254	254
R^2	0.676	0.623	0.145
$\overline{R}^2$	0.646		
اختبار F	36.94***		9.89***
اختبار F **المقيد**	$F(14,\ 233)=19.91 \Rightarrow P=0.0000$		
اختبار Wald		142.41***	
اختبار Breuch and pagan	$P=0.0038$		
اختبار Hausman		$\chi^2(7)=3.97 \Rightarrow P=0.783$	

*، ** و *** تشير إلى المعنوية عند المستويات10% ، 5% و 1% على الترتيب

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 15.1

5- اختيار النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة وتفسير النتائج

جرت العادة الاعتماد على معامل التحديد كمؤشر رئيسي للمقارنة بين عدة نماذج قياسية من ناحية الملائمة للبيانات التي تجري عليها الدراسة، الا انه في نماذج معطيات البانل (Panel Data) لا يمكن الاعتماد على معامل التحديد في إختيار نموذج البيانات الملائم وذلك لأن معامل التحديد يعتمد على مقاييس مختلفة في حسابه من نموذج لآخر.

وبعد اجراء اختبار تجانس (Hsiao) والذي حدد مبدئيا أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لنمذجة صادرات الجزائر، ولتحديد النموذج الملائم بشكل أكثر دقة، يتم الإعتماد على الإختبارات التالية:

اختبار (F) المقيد للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونماذج التأثيرات الثابتة، واختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، واختبار مضاعف لاجرنج LM (Breush-pagan) والذي يختبر وجود الآثار العشوائية بين الأفراد للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية، حيث تنص فرضية العدم على عدم وجود آثار فردية وأن التباين بين الأفراد معدوم مما يعني أن النموذج التجميعي هو الملائم والعكس صحيح، وتم تلخيص نتائج اختبارات المفاضلة وبالاعتماد على برنامج Stata15.1 في الجدول (4-05):

يتضح من خلال الجدول أن نتيجة اختبار (F) المقيد لها معنوية إحصائية حيث بلغت قيمة إحصائية (F) المقيد المحسوبة (الملحق (4-06)) 19.91 والاحتمال المقابل لها (0.0000) أقل من 0.01، وهذا يدل على أنه يوجد فرق بين النموذج التجميعي والنموذج التأثيرات الثابتة إذن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم. وانطلاقا من نتيجة أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل، ننتقل الى اختبار مضاعف لاجرنج LM حيث بلغت الإحصائية

المحسوبة (الملحق (4-07)) 7.11 والاحتمال المقابل لها (0.0038) أقل من 0.01 فان هناك وجود لأثر فردي عشوائي للدول أي ان تأثير المتغيرات المفسرة على صادرات الجزائر نحو شركائها يختلف من دولة الى أخرى.

بعدما تم التأكد من وجود الخصوصيات الفردية أي أن لكل دولة خصوصياتها، فإن الخطوة الموالية تتمثل في معرفة نوعية وطبيعة هذه الخصوصيات بمعنى فيما إذا كانت هذه الخصوصيات من النوع الآثار الثابتة أو العكس من النوع الآثار العشوائية. أي الإختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية لتحديد النموذج النهائي الملائم لمعطيات الدراسة.

وإنطلاقا من الملحق (4-07) المتعلق بإختبار Hausman كانت الإحصائية المحسوبة 3.97 والاحتمال المقابل لها (0.783). مما يعني أن أسلوب التقدير الملائم لنموذج الصادرات البينية للجزائر مع دول المنطقة هو نموذج التأثيرات العشوائية.

5-1 تحليل نتائج عملية التقدير

من خلال عملية إختبار التجانس بجميع مراحلها من أجل تحديد النموذج المناسب لبيانات الدراسة تم التوصل إلى وجود الآثار الفردية أي أن كل دولة من دول المنطقة محل الدراسة لها مميزات خاصة بها، ومن خلال نتائج اختبار (F) المقيد، اختبار LM واختبار Hausman الذي يبحث في طبيعة هذه الآثار الفردية هل هي ثابتة أم عشوائية؟ تم التوصل إلى أن هذه الآثار الفردية ذات طبيعة عشوائية وبالتالي فإن النموذج المناسب لبيانات الدراسة هو نموذج الآثار الفردية العشوائية. نتائج عملية التقدير لهذا النموذج الذي يمثل نموذج الجاذبية لصادرات الجزائر الى الدول الشريكة لها تجاريا في حالة قياس أثر هذه الدول على هذه الصادرات خلال الفترة 2000-2016، نقدمها من خلال المعادلة التالية (أنظر الملحق (4-06)):

$$Ln\ EXP_{ijt} = 303.09 - 26.09 Ln\ GDP_{it} + 3.29 Ln\ GDP_{jt} + 44.28 Ln\ GDPpc_{it} + 0.46 Ln\ GDPpc_{jt} - 9.40 Ln\ Dis_{ij} - 0.11 Ln\ CCI_{jt} + 2.41 Ln\ CCI_{jt} - 11.63 DUM_BORDER_{ij} + 1.77 DUM_GAFTA_{ij} - 2.41 DUM_OPEC_{ij} + 3.49 DUM_REGION_{ij} + \varepsilon_{ijt}$$

5-2 تقييم النموذج إحصائيا:

إنطلاقا من النتائج المتحصل عليها من عملية تقدير نموذج الجاذبية للصادرات الجزائرية مع دول منطقة جافتا يتضح أن:

- كل من متغير الناتج المحلي الإجمالي ومتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الفساد لكل من الجزائر والدول العربية أعضاء منطقة جافتا والمسافة الجغرافية بين الجزائر وهذه الدول، بالإضافة إلى المتغيرات الوهمية الممثلة في عامل الحدود المشتركة، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، منظمة الدول المصدرة للبترول، والاتفاقات التجارية، تفسر نحو أكثر من 62% من التغيرات الحاصلة في صادرات الجزائر لتلك الدول وهذا وفقا لمعامل التحديد R^2 مما يدل على أن هذه المتغيرات هي متغيرات أساسية، بينما ترجع باقي التغيرات غير المفسرة من قبل النموذج إلى عوامل ومتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج. فتبعا لقيمة كل من معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل فإن النموذج الجاذبية يتمتع بقوة تفسيرية مقبولة.
- ثبوت المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج وهذا وفقا لإختبار Wald وهذا عن طريق مقارنة قيمة إحصائية كاي تربيع المحسوبة χ^2_{Cal} مع نظيرتها المجدولة χ^2_{Tab} عند مستوى معنوية 5% حيث نجد أن $\chi^2_{Cal} = 142.41 \Rightarrow P(\chi^2_{cal}) = 0.0000$ وعليه يتم قبول الفرضية البديلة التي مضمونها أن معاملات النموذج تختلف عن الصفر وهذا ما يؤكد المعنوية الإجمالية للنموذج.

- وبعد هذا ننتقل إلى كشف عن وجود الإرتباط المعاصر[1] (Pasaran CD test[2])

$(i \neq j)$ $\mathrm{E}\left[\varepsilon_{it}\varepsilon_{jt} / \mathrm{x}_i\right] = 0$ وهذا إعتمادا على إختبار (Breusch –Pagan(1980 وهذا بسبب أن البعد الزمني T أكبر من عدد الأفراد $T \rangle N$ في معطيات الدراسة، وتتبع إحصائية الاختبار بشكل متقاربي التوزيع كاي تربيع χ^2 بدرجة حرية $N(N-1)/2$ وتحسب على النحو التالي:

-

$$LM = T\sum_{i=1}^{N-1}\sum_{j=i+1}^{N}\hat{\rho}_{ij}^2$$

وعليه فإن كل من فرضية العدم والفرضية البديلة لهذا الإختبار تأخذ الصيغة التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \rho_{ij} = \rho_{ji} = cor(\varepsilon_{it}, \varepsilon_{jt}) = 0 \quad i \neq j \\ H_0 : \rho_{ij} = \rho_{ji} \neq 0 \quad i \neq j \end{cases}$$

إنطلاقا من الملحق (4-08) المتعلق بإختبار Breusch and Pagan كانت الإحصائية المحسوبة (222.95) والاحتمال المقابل لها (0.0000). مما يعني وجود ارتباط البواقي بين الأفراد (وجود الاعتماد المتبادل بين الأفراد)

إضافة الى ذلك، قمنا بكشف عن وجود الارتباط الذاتي للبواقي من الدرجة الأولى (Autocorrelated) باستخدام اختبار[3] (Wooldridge test) وتوصلنا من خلال إحصائية فيشر المحسوبة (2.631) والاحتمال المقابل لها (0.1271) الى قبول فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود إرتباط ذاتي من الدرجة الأولى، وبعد تحديد النموذج الملائم والتحقق من وجود مشكل الارتباط المعاصر أو ما يسمى بالاعتماد المتبادل بين الأفراد (cross-

[1] Cross-Sectional Dependence

[2] DE Hoyos R. E, et al. (2006), Testing for cross-sectional dependence in panel-data models. Stata Journal, 6.4: 482.

[3] Drukker D. M, et al.(2003), Testing for serial correlation in linear panel-data models. Stata Journal, 3.2: 168-177.

sectional dependence)، وبما أن عينة الدراسة تتكون من مجموعات مختلفة من الدول من حيث المستوى الاقتصادي، مما يستدعي إستخدام طرق الاقتصاد القياسي التي تسمح بمعالجة مشكل الارتباط المذكورة أعلاه. وفي بعض أدبيات التقدير بنموذج الجاذبية (Papazogulou[1] وآخرون 2006، Egger[2] 2002، Marques[3] 2008، Serrano[4] و Pinilla 2011) تم التحكم في هذه المشاكل بواسطة تقديرات الانحراف المعياري المصحح للبانل (PCSE)[5]. عند تقدير الانحراف المعياري والتباين–تباين مشترك، يفترض النموذج أساسا عدم تجانس الأخطاء ووجود إرتباط معاصر. يتم تقدير الانحراف المعياري المصحح بطريقة المربعات الصغرى عندما لا يوجد إرتباط ذاتي، وفي حالة العثور على إرتباط ذاتي من الدرجة الأولى، يتم التقدير بطريقة (Prais-Winsten – Beck[6] وآخرون 2012) وهو من بين الطرق التي تلبي هذه الشروط نجد نموذج الانحدار Prais-Winsten المدعم بانحراف معياري مصحح ومعامل ارتباط ذاتي مشترك AR (1). هذا النموذج يعطي تقديرات متسقة، وفي الأخير تم تقدير نموذج الجاذبية لصادرات الجزائر باستخدام طريقة Prais Winste يقدمها الملحق (4-09) ويلخصها الجدول (4-06) الموالي:

[1] Papazoglou C, Pentecost E. and Marques H. (2006) . A Gravity Model Forecast of the Potential Trade Effects of EU Enlargement: Lessons from 2004 and Path-dependency in Integration. The World Economy, *5*(1).

[2] Egger, P. (2002), An Econometric View on the Estimation of Gravity Models and the Calculation of Trade Potentials. The World Economy, 25(2), 297–312.

[3] Marques, H. (2008). Asymmetries in Heterogeneous Integrated Areas: Evidence from Intra-EU Sectoral Trade by Evidence from Intra-EU Sectoral Trade. International Network for Economic Research, *2*, 1–21.

[4] Serrano, R. and Pinilla, V. (2011). Agricultural and food trade in European Union countries, 1963-2000: a gravity equation approach. Economies et Sociétés, pp. 1–29.

[5] Panel corrected standard errors.

[6] Beck, N., Katz, J. and Franzese, R. J. J. (2012). Linear regression with panel-corrected standard errors. Stata.com, 1–11.

الجدول (4-06): يمثل نتائج تقدير نموذج الجاذبية لصادرات الجزائر الى دول جافتا باستخدام طريقة تصحيح الخطأ المعياري للبانل (Prais Winster)

LnEXP	المعاملات	القيمة الاحتمالية
$LnGDP_{it}$	-26.089	0.0255
$LnGDP_{jt}$	3.298	0.0000
$LnGDPpc_{it}$	44.286	0.0322
$LnGDPpc_{jt}$	0.468	0.4225
$LnDis_{ij}$	-9.406	0.0000
$LnCCI_{it}$	2.414	0.0941
$LnCCI_{jt}$	-0.113	0.9331
DUM _ BORDER	-11.637	0.0000
DUM _GAFTA	1.772	0.0090
DUM _OPEC	-2.057	0.1152
DUM _REGION	3.499	0.0146
Cons	303.0825	0.0153
حجم العينة	255	
R^2	0.37	
$\overline{R}^2$	0.34	
اختبار F	12.9413	0.0000

*، ** و *** تشير إلى المعنوية عند المستويات10% ، 5% و 1% على الترتيب

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews10

5-3 تفسير نتائج عملية التقدير:

إنطلاقا من النتائج المتحصل عليها من عملية تقدير نموذج الجاذبية للصادرات الجزائرية مع دول جافتا يتضح أن:

كل من متغير الناتج المحلي الإجمالي ومتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الفساد لكل من الجزائر والدول العربية أعضاء منطقة جافتا والمسافة الجغرافية بين الجزائر وهذه الدول، بالإضافة إلى المتغيرات الوهمية الممثلة في عامل الحدود المشتركة، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، منظمة الدول المصدرة للبترول، و الاتفاقات التجارية، تفسر نحو أكثر من 37% من التغيرات الحاصلة في صادرات الجزائر لتلك الدول و هذا وفقا لمعامل التحديد R^2، بينما ترجع باقي التغيرات غير المفسرة من قبل النموذج إلى عوامل ومتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج. فتبعا لقيمة كل من معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل فإن هذه القيمة تعتبر جيدة نوعا ما عند التقدير باستخدام طريقة تصحيح الخطأ المعياري للبانل (Prais Winster) إذن فإن نموذج النموذج الجاذبية يتمتع بقوة تفسيرية مقبولة.

إنطلاقا من نتائج عملية التقدير لنموذج الجاذبية لصادرات الجزائر إلى الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة 2000-2016، فإن هذه النتائج توضح ما يلي:

- أن العلاقة بين حجم الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وصادرات الجزائر إلى دول المنطقة هي علاقة سلبية ومعنوية، حيث كلما زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض صادرات الجزائر إلى الدول الشريكة بنسب 26.08%، وهذا جاء مناقضا لفرضيات النموذج، والتي يمكن تفسيره كون أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي للجزائر يعود إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي النفطي وكما سبق وأشرنا إليه في الفصل الثالث فإن الجزائر لم تعد تصدر النفط للدول أعضاء المنطقة.
- في حين جاءت العلاقة بين حجم الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول وصادرات الجزائر إليها موجبة ومعنوية، حيث أن زيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول الشريكة بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة صادرات الجزائر إلى هذه الدول بنسبة 3.29% فالعلاقة بينهما طردية وهو مايتوافق مع فروض النموذج.

- العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وصادرات الجزائر إلى دول المنطقة هي علاقة موجبة ومعنوية، حيث كلما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي للجزائر بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة صادرات الجزائر إلى الشركاء التجاريين أعضاء منطقة جافتا بنسبة 44.28%، وهو مايعكس زيادة القدرة الشرائية للمستهلكين المحليين وبالتالي زيادة الطلب على السلع وهو مايتوافق مع فرضيات النموذج.
- العلاقة بين متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول وصادرات الجزائر لدول المنطقة جاءت موجبة وغير معنوية وبالتالي فإنه لا يؤثر في صادرات الجزائر للمنطقة، وهذا ما يعكس أن زيادة القدرة الشرائية للمستهلكين في دول المنطقة لا يصاحبه أي تأثير في زيادة الطلب على المنتجات الجزائرية وإنما يزيد الطلب من دول أخرى ربما منتوجاتها أكثر تنافسية وجودة.

- أما مؤشر الفساد بالنسبة للجزائر والذي يعكس بيئتها المؤسساتية فقد كانت علاقته موجبة ومعنوية مع صادرات الجزائر إلى دول المنطقة، فإرتفاع مؤشر الفساد في الجزائر بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة صادرات الجزائر إلى دول المنطقة بنسبة 2.414% وهذا يمكن إرجاعه إلى السماح للمصدرين بتجنب الحواجز الجمركية وغير الجمركية من خلال التهريب مثلا أو ربح الوقت أو التخفيض الجمركي. أما بالنسبة لمؤشر الفساد لدول العينة فقد جاء بعلاقة سلبية وغير معنوية مع المتغير التابع، وبالتالي عدم تأثيره على صادرات الجزائر إتجاه دول المنطقة.

- وقد أظهر متغير المسافة الجغرافية علاقة سلبية ومعنوية وهو ما يتوافق مع فرضيات النموذج بحيث كلما زادت المسافة الجغرافية بين الجزائر وكل شريك تجاري لها بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض صادرات الجزائر إلى أهم الشركاء التجاريين لها بنسبة 9.406 وحدة، وهذا يعكس إرتفاع تكاليف المبادلات التجارية مع

الدول البعيدة خاصة في ظل إنخفاض كفاءة اللوجستيات سواء البرية أو البحرية للجزائر وكذلك بالنسبة لدول الدراسة.

- أظهر متغير الإتفاقيات التجارية بين الجزائر ودول المنطقة علاقة طردية ومعنوية مع صادرات الجزائر إتجاه دول المنطقة فوجود هذه الإتفاقيات يعمل على زيادة صادرات الجزائر إلى دول المنطقة بنسبة 3.499%، وهذا ما يعكس التأثير الإيجابي للإتفاقيات دون الإقليمية للجزائر مع كل من الأردن، تونس، ودول المغرب العربي والمعاملة التفضيلية في زيادة صادرات الجزائر لها.
- كما كان لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تأثير إيجابي على صادرات الجزائر إتجاه دول المنطقة فقد أظهرت علاقة موجبة ومعنوية مع صادرات الجزائر، حيث أدت إلى زيادة صادرات الجزائر بنسبة 1.77%، وهذا راجع إلى الأهمية النسبية للتحرير السلع من الرسوم الجمركية مما يعمل على زيادة تدفق الصادرات الجزائرية إتجاه المنطقة.
- لقد أظهر متغير الحدود المشتركة علاقة سلبية ومعنوية مع صادرات الجزائر إلى دول المنطقة وهذا مناقض لما جاء في فرضيات النموذج فعلى الرغم من وجود حدود مشتركة بين الجزائر وكل من تونس والمغرب إلا أنها تأثير كانا سلبيا، والذي يمكن إرجاعه مثلا في حالة المغرب أن الحدود البرية مغلقة منذ سنة 1994 بسبب الخلافات السياسية بين البلدين، حيث تمر السلع المتبادلة بينهما عبر الدول الأوروبية من خلال ميناء مارسيليا وموانئ أخرى في الضفة الشمالية للبحر المتوسط وهذا ما يضاعف سعرها ويفقدها القدرة التنافسية.إضافة إلى إرتفاع التعريفة الجمركية بالنسبة للسلع التي لا تسري عليها أحكام جافتا والإفتقار إلى وسائل النقل مما ينعكس سلبا على تكاليف التبادل التجاري.

- أما متغير منظمة الدول المصدرة للبترول فجاء غير معنوي، وبالتالي فهو لا يؤثر في تدفق صادرات الجزائر إلى دول المنطقة، وهذا يعود إلى كون أن التجارية البينية العربية للنفط تشكل نسبة ضئيلة والتي مافتئت تتناقص بالنسبة إلى إجمالي الصادرات البينية العربية، كما أن صادرات النفط الجزائرية لدول المنطقة وصلت إلى قيمة صفر في السنوات الأخيرة، مما يتيح فرصة للجزائر في تنمية صادراتها غير النفطية إتجاه المنطقة فقط عليها أن تكثف الجهود من أجل الرفع من تنافسية صادرتها وخاصة الغذائية منها.

المبحث الرابع: تقدير نموذج الجاذبية لواردات الجزائر من دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

سنحاول من خلال هذا المبحث تقدير نموذج الجاذبية للواردات الجزائر من دول لمعرفة ما إذا كانت المتغيرات المستقلة السابق ذكرها لها تأثير على واردات الجزائر من دول المنطقة (الدول محل الدراسة)، وبغرض الوصول إلى النموذج المناسب لبيانات الدراسة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2016، سوف يتم القيام بالعديد من الإختبارات الإحصائية قبل القيام بعملية تقدير نموذج الجاذبية المقترح لعملية التقدير.

1- الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة

يعرض الجدول التالي إحصاءات موجزة عن المتغير التابع والمتمثل في الواردات البينية للجزائر من دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث سجلت الجزائر أعلى قيمة واردات من المنطقة والتي قدرت بـ 8.48E+08 سنة 2013 من دولة الإمارات، أما فيما يخص أدنى قيمة لها فقد سجلت في أكثر من سنة قيمة 0 مع دولة العراق وذلك يرجع الى حالة اللاستقرار الاقتصادي في البلادومتوسط بلغ حوالي **9.47E+07**، أما فيما يخص باقي المتغيرات التفسيرية والداخلة في النموذج فقد تم التطرق إلى الإحصائيات الوصفية الخاصة بها في الجدول (4-03).

الجدول(4-7): بعض الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	حجم العينة	متوسط	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	اقل قيمة
IMP	255	9.47E+07	1.52E+08	8.48E+08	0

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews10

2- إختبارات الإستقرار:

يلخص الجدول التالي إنطلاقا من الملحق (4-05) نتائج إختبار جذر الوحدة، الخاصة بالمتغير التابع المتمثل في الواردات البينية للجزائر ودول منطقة جافتا، وذلك بإستخدام إختباري كل من (LLC:2002) و(IPS:2003) للكشف عن توفر جذر الوحدة من عدمه ضمن بيانات المتغير التابع، والذي يظهر من خلاله أن المتغير *LnIMP* وتبعا لاختبار (IPS) يستقر عند 10%، وبالتالي نرفض فرضية العدم (الصفرية)، ومعنى ذلك عدم وجود جذر الوحدة.

الجدول (4-08): نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Stata15.1

المتغيرة	IPS test		LLC test	
	إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية	إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية
LnIMP	-1.3277	0.0921	-2.7537	0.0029

3- اختبار التجانس لـ Hsiao (1986):

تهدف إختبارات التجانس إلى تحديد بدقة النموذج الملائم لمعطيات الدراسة كما سبق وأن ذكرنا هذه الإختبارات تجرى على ثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى: إختبار التجانس الكلي

في هذه المرحلة كل من فرضية العدم والفرضية البديلة لهذا الإختبار تأخذان الصيغة التالية:

$$H_0 : \beta_{0j} = \beta_0 \text{ et } \beta_{kj} = \beta_k \quad \forall \ j \in [1,...,13]$$

$$H_1 : \exists \ (i,j) \in [1,...,13] \ / \ \beta_{0i} \neq \beta_{0j} \ ou \ \beta_{ki} \neq \beta_{kj}$$

بغرض إجراء هذا الإختبار نقوم بحساب قيمة إحصائية الإختبار لفيشر F_{cal} والتي تعطى وفقا للعلاقة التالية:

$$F_{Cal} = \frac{\left(SCR_{Pooled} - SCR\right) \Big/ \left[(N-1)(k+1)\right]}{SCR \Big/ \left[NT - N(k+1)\right]}$$

حيث أن:

- SCR_{Pooled} : مجموع مربعات البواقي لنموذج الانحدار التجميعي والموضحة في الملحق 4-03.
- SCR : مجموع مربعات البواقي لنماذج جميع الدولة كل على حدى أي أن: $SCR = \sum_{j=LBY}^{TUN} \mathrm{SCR}_j$ والموضحة في الملحق 4-04.

بعد حساب مختلف قيم المجاهيل والتعويض نحصل على قيمة إحصائية فيشر المحسوبة F_{Cal} :

$$F_{Cal} = \frac{\left(2086.376 - 593.5874\right) \Big/ \left[(15-1)(6+1)\right]}{593.5874 \Big/ \left[15\times 17 - 15(6+1)\right]} = \frac{1492.7886/98}{593.5874/150} = \frac{15.2325}{3.9572} = 3.8492$$

أما احصائية فيشر المجدولة F_{Tab} الموافقة لمستوى معنوية 5% فتساوي ما يلي:

$$F_{Tab}^{0.05} = F_{v1=(N-1)(k+1),v2=NT-N(k+1)}^{0.05} = F_{v1=98,v2=150}^{0.05} = 1.3469$$

بما أن $F_{Cal} = 3.8492 \rangle F_{Tab}^{0.05} = 1.3469$ عند مستوى معنوية 5% فهذا يعني رفض فرضية العدم H_0 التي مضمونها تساوي الحدود الثابتة وتساوي معاملات المتغيرات المفسرة بالنسبة لجميع الدول، وعليه يتم الانتقال الى المرحلة الثانية التي تتمثل في تحديد إذا كان عدم التجانس مصدره المعاملات β_j .

المرحلة الثانية: اختبار تجانس المعلمات β_j

تتمثل الخطوة الثانية في اختبار التجانس بالنسبة لكل المعلمات لـ K مركبة للأشعة β_j ، وتعطي فرضية العدم بالصيغة التالية:

$$H_0^2 : \beta_{kj} = \beta_k \quad \forall \ j \in [1,...,15]$$

بغرض إجراء هذا الإختبار نقوم بحساب قيمة إحصائية الإختبار لفيشر F_{cal}^2 والتي تعطى وفقا للعلاقة التالية:

$$F_{cal}^2 = \frac{\left(SCR_{Fixed} - SCR\right) \Big/ \left[(N-1)k\right]}{SCR \Big/ \left[NT - N(k+1)\right]}$$

حيث:

- SCR_{Fixed} : مجموع مربعات البواقي لنموذج الاثار الثابتة والموضحة في الملحق 4-03

بعد حساب مختلف قيم المجاهيل والتعويض نحصل على قيمة إحصائية فيشر المحسوبة F_{cal}^2 :

$$F_{cal}^2 = \frac{\left(945.2074 - 593.5874\right) \Big/ \left[(15-1)(6)\right]}{593.5874 \Big/ \left[15 \times 17 - 15(6+1)\right]} = \frac{351.62 / 84}{593.5874 / 150} = \frac{4.1859}{3.9572} = 1.0577$$

أما احصائية فيشر المجدولة F_{Tab} الموافقة لمستوى معنوية 5% فتساوي ما يلي:

$$F_{Tab}^{0.05} = F_{v1=(N-1)\text{k},v2=NT-N(k+1)}^{0.05} = F_{v1=84,v2=150}^{0.05} = 1.3637$$

بما أن $F_{Tab}^{0.05} = 1.3637 \rangle F_{cal}^{2} = 1.0577$ عند مستوى معنوية 5% فإنه يتم قبول فرضية العدم H_0 التي مضمونها تساوي معاملات المتغيرات المفسرة بالنسبة لجميع الدول. وعليه نقوم بالاحتفاظ بنموذج البانل وننتقل المرحلة الثالثة

المرحلة الثالثة: إختبار تجانس الثوابت

تعتمد هذه المرحلة الثالثة والأخيرة على تحديد اختيار مساواة الثوابت الفردية في ظل فرضية المعاملات β_j المشتركة لكل المفردات، بحيث تعطى فرضية العدم بالصيغة التالية:

$$H_0^3 : \beta_{0j} = \beta_0 \quad \forall \ j \in [1,...,15]^*$$

بغرض إجراء هذا الإختبار نقوم بحساب قيمة إحصائية الإختبار لفيشر F_{cal}^3 والتي تعطى وفقا للعلاقة التالية:

$$F_{cal}^3 = \frac{\left(SCR_{Pooled} - SCR_{Fixed}\right) \Big/ (N-1)}{SCR \Big/ \left[N(T-1)-k\right]}$$

بعد حساب مختلف قيم المجاهيل والتعويض نحصل على قيمة إحصائية فيشر المحسوبة F_{cal}^3 :

$$F_{cal}^3 = \frac{\left(2086.376 - 945.2074\right) \Big/ (15-1)}{945.2074 \Big/ \left[15\times(17-1)-6\right]} = \frac{1141.1686/14}{945.2074/234} = \frac{81.549}{4.0393} = 20.1889$$

أما إحصائية فيشر المجدولة F_{Tab} الموافقة لمستوى معنوية 5% فتساوي ما يلي:

$$F_{Tab}^{0.05} = F_{v1=(N-1),v2=N(T-1)-k}^{0.05} = F_{v1=14,v2=234}^{0.05} = 1.73424$$

بما أن $F_{cal}^{3} = 20.1889 \rangle F_{Tab}^{0.05} = 1.73424$ عند مستوى معنوية 5% فإنه يتم رفض فرضية العدم H_0 التي مضمونها تساوي الحدود الثابتة لجميع الدول وعليه فإن النموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لمعطيات الدراسة.

4- تقدير النموذج الملائم للدراسة

سنقوم بنمذجة واردات الجزائر الى شركائها التجاريين محل الدراسة خلال الفترة 2000-2016، ولتحقيق هذا الهدف يتم الاستعانة في هذه الدراسة بأساليب تحليل السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، من خلال تقدير النماذج الثلاثة، تقدير النموذج التجميعي (Pooled Model)، نموذج التأثيرات الثابت (Fixed Effects) والتأثيرات العشوائية (Random Effects)، والموضحة في الملحق (4-10) ويلخصها الجدول (4-09):

الجدول (4-09): نتائج تقدير نموذج الجاذبية لواردات الجزائر من دول جافتا خلال الفترة 2000-2016

LnIMP	**النموذج التجميعي Pooled**	**نموذج الاثار العشوائي**	**نموذج التأثيرات الثابتة**
Cons	-130.408	-116.933	-82.752
$LnGDP_{it}$	7.76	6.306	1.408
$LnGDP_{jt}$	2.0503***	2.007***	3.998***
$LnGDPpc_{it}$	-9.912	-7.410	-2.083
$LnGDPpc_{jt}$	1.575***	1.025*	-1.841*
DUM _GAFTA	0.169	0.236	0.180
$LnCCI_{it}$	-2.488	-2.213	-2.245
$LnCCI_{jt}$	1.401*	1.142	-0.691
DUM _BORDER	-6.0208***	-4.864	
DUM _OPEC	-5.383***	-4.602***	
DUM _REGION	2.987***	3.092	
$LnDis_{ij}$	-4.028***	-2.970	
حجم العينة	254	254	254
R^2	0.595	0.578	0.0018
$\overline{R}^2$	0.576		
إختبار F	32.36***	76.09***	8.4***
إختبار F **المقيد**	$F(14,\ 233)=19.93 \Rightarrow P=0.0000$		
إختبار Wald		76.09***	
إختبار Breuch and pagan	$P=0.000$		
إختبار Hausman		$\chi^2(7)=9.55 \Rightarrow P=0.2153$	

*، ** و*** تشير إلى المعنوية عند المستويات 10% ، 5% و 1% على الترتيب.

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 15.1

5- إختيار النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة وتفسير النتائج

وبعد اجراء اختبار تجانس (Hsiao) والذي حدد مبدئيا ان نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لنمذجة واردات الجزائر، ولتحديد النموذج ملائم بشكل أدق، يتم اجراء الاختبارات التالية:

يتضح من خلال الجدول (4-07) أن نتيجة اختبار (F) المقيد لها معنوية إحصائية حيث بلغت قيمة إحصائية (F) المقيد المحسوبة (الملحق (4-10)) 19.93 والاحتمال المقابل لها (0.0000) أقل من 0.01، وهذا يدل على أنه يوجد فرق بين النموذج التجميعي والنموذج التأثيرات الثابتة اذن النموذج التأثيرات الثابتة هو نموذج الملائم. وانطلاقا من نتيجة أن النموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل، ننتقل إلى إختبار مضاعف لاجرنج LM حيث بلغت الإحصائية المحسوبة (الملحق (4-11)) 115.9 والإحتمال المقابل لها (0.0000) أقل من 0.01 فإن هناك وجود لأثر فردي عشوائي للدول أي أن تأثير المتغيرات المفسرة على واردات الجزائر من دول المنطقة يختلف من دولة الى أخرى، وبعد اجراء اختبار Hausman من أجل الفصل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، كانت الإحصائية المحسوبة (الملحق (4-11)) 9.55 والإحتمال المقابل لها (0.2153). مما يعني أن أسلوب التقدير الملائم لنموذج واردات الجزائر نحو شركائها هو نموذج التأثيرات العشوائية.

5-1 تحليل نتائج عملية التقدير

من خلال عملية إختبار التجانس بجميع مراحلها من أجل تحديد النموذج المناسب لبيانات الدراسة تم التوصل إلى وجود هذه الآثار الفردية أي أن كل دولة من الشركاء التجاريين للجزائر محل الدراسة لها مميزاتها الخاصة

$$Ln\ IMP_{ijt} = -116.93 + 6.309 Ln\ GDP_{it} + 2.007 Ln\ GDP_{jt} - 7.41 Ln\ GDPpc_{it} + 1.02 Ln\ GDPpc_{jt} - 2.97 Ln\ Dis_{ij} - 2.21 Ln\ CCI_{it} + 1.14 Ln\ CCI_{jt} - 4.86 DUM_BORDER_{ij} + 0.23 DUM_GAFTA_{ij} - 4.60 DUM_OPEC_{ij} + 3.09 DUM_REGION_{ij} + \varepsilon_{ijt}$$

بها، ومن خلال نتائج اختبار (F) المقيد، اختبار LM واختبار Hausman الذي يبحث في طبيعة هذه الآثار الفردية هل هي ثابتة أم عشوائية؟ تم التوصل إلى أن هذه الآثار الفردية ذات طبيعة عشوائية وبالتالي فإن النموذج المناسب لبيانات الدراسة هو نموذج الآثار الفردية العشوائية. نتائج عملية التقدير لهذا النموذج الذي يمثل نموذج الجاذبية لواردات الجزائر من دول منطقة جافتا خلال الفترة 2000-2016، نقدمها من خلال المعادلة التالية (الملحق 4-10):

5-2 تقيم النموذج احصائيا:

إنطلاقا من النتائج المتحصل عليها من عملية تقدير نموذج الجاذبية الواردات الجزائرية يتضح أن:

- كل من متغير الناتج المحلي الإجمالي ومتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الفساد لكل من الجزائر والدول العربية أعضاء منطقة جافتا والمسافة الجغرافية الفاصلة بين الجزائر وهذه الدول، بالإضافة إلى المتغيرات الوهمية الممثلة في عامل الحدود المشتركة، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، منظمة الدول المصدرة للبترول، والاتفاقات التجارية، تفسر نحو أكثر من 57% من التغيرات الحاصلة في واردات الجزائر من تلك الدول وهذا وفقا لمعيار معامل التحديد R^2 مما يدل على أن هذه المتغيرات هي متغيرات أساسية، بينما ترجع باقي التغيرات

غير المفسرة من قبل النموذج إلى عوامل ومتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج. فتبعا لقيمة كل من معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل فإن النموذج الجاذبية يتمتع بقوة تفسيرية مقبولة.

- ثبوت المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج، وهذا وفقا لاختبار Wald، وهذا سواء عن طريق مقارنة قيمة إحصائية كاي تربيع المحسوبة χ^2_{Cal} مع نظيرتها المجدولة χ^2_{Tab} عند مستوى معنوية 5%، حيث نجد أن $\chi^2_{Cal} = 76.09 \Rightarrow P(\chi^2_{cal}) = 0.0000$ وعليه يتم قبول الفرضية البديلة التي مضمونها أن معاملات النموذج تختلف عن الصفر وهذا ما يؤكد المعنوية الإجمالية للنموذج.
- وبعد هذا ننتقل إلى اختبار إرتباط المعاصر (tests of cross-sectional dependence) إنطلاقا من الملحق (4-12) واعتمادا على إختبار Breusch and Pagan كانت الإحصائية المحسوبة (176.88) والاحتمال المقابل لها (0.0000). مما يعني وجود ارتباط معاصر (وجود الاعتماد المتبادل بين الأفراد)، إضافة الى ذلك، قمنا بكشف عن وجود الارتباط الذاتي للبواقي من الدرجة الأولى (Autocorrelated) باستخدام اختبار(Wooldridge test) وتوصلنا من خلال إحصائية فيشر المحسوبة (20.985) والاحتمال المقابل لها (0.0004) الى قبول الفرضية العدم والتي تنص على عدم وجود إرتباط ذاتي من الدرجة الأولى.

وبعد تحديد النموذج الملائم والتحقق من وجود مشكل الارتباط المعاصر أو ما يسمى بالاعتماد المتبادل بين الأفراد (cross-sectional dependence) ومشكل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، وهذا مما يستدعي إستخدام طرق الاقتصاد القياسي التي تسمح بمعالجة مشكل الارتباط المذكورة أعلاه. وتعتبر طريقة التقدير Prais-Winsten Beck[1] ، 2012) من بين الطرق التي تلبي هذه الشروط، حيث نجد نموذج الانحدار (Prais-Winsten المدعم بانحراف معياري مصحح ومعامل ارتباط ذاتي مشترك AR (1). يعطي تقديرات متسقة، وفي الأخير تم

[1] Beck N., Katz J. and Franzese R. J. J. Op.Cit.

تقدير نموذج الجاذبية لواردات الجزائر ومعالجة مشكل الارتباط المعاصر والارتباط الذاتي من الدرجة الأول AR(1) باستخدام طريقة Prais Winster والتي يقدمها الملحق (4-13) ويلخصها الجدول (4-10):

الجدول (4-10): يمثل نتائج تقدير نموذج الجاذبية لواردات الجزائر من دول جافتا باستخدام طريقة تصحيح الخطأ المعياري للبانل (Prais Winster)

LnIMP	**المعاملات**	**القيمة الاحتمالية**
$LnGDP_{it}$	6.306	0.6145
$LnGDP_{jt}$	2.007	0.0002
$LnGDPpc_{it}$	-7.409	0.7117
$LnGDPpc_{jt}$	1.025	0.0000
$LnDis_{ij}$	-2.970	0.954
$LnCCI_{it}$	-2.213	0.4876
$LnCCI_{jt}$	1.142	0.0690
DUM _ BORDER	-4.863	0.0685
DUM _GAFTA	0.236	0.7512
DUM _OPEC	-4.602	0.0004
DUM _REGION	3.092	0.0004
Cons	-116.932	0.4649
حجم العينة	254	
R^2	0.23	
$\overline{R}^2$	0.20	
اختبار *F*	6.916	0.0000

*، ** و *** تشير إلى المعنوية عند المستويات10% ، 5% و 1% على الترتيب

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews10

5-3 تفسير نتائج عملية التقدير:

إنطلاقا من نتائج عملية التقدير لنموذج الجاذبية لواردات الجزائر من الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة 2000-2016، فإن هذه النتائج توضح ما يلي:

تبين قيم t المحسوبة لكل معلمة الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي ومؤشر الفساد للدول الشريكة بالإضافة الى متغير المسافة والمتغيرات الوهمية التي تمثل كل من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة الدول المصدرة للبترول والحدود المشتركة أنها أكبر من تلك المجدولة عند 10% وهذا يدل على المعنوية الإحصائية لهذه المعلمات المقدرة، وقد بلغ معامل التحديد 23% ويعني ذلك أن المتغيرات المفسرة تفسر 23% فقط من التباين الحاصل في واردات الجزائر من الدول العربية التي تم إجراء الدراسة عليها وهذه القيم تعتبر جيد نوعا ما عند التقدير باستخدام طريقة تصحيح الخطأ المعياري للبانل (Prais Winster)، كما أن إحصائية F معنوية عند 1% وهذا ما يبرز الجودة الكلية لنموذج.

كما نلاحظ أن معظم معلمات النموذج التي لها معنوية إحصائية موافقة تماما لتوقعات النظرية الاقتصادية، ويظهر ذلك من خلال العلاقة الطردية التي تربط ما بين حجم الواردات الجزائر وكل من متغير الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الفساد للدول الشريكة بالإضافة الى الأثر الإيجابي لكل من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باستثناء متغير منظمة الدول المصدرة للبترول والحدود المشتركة كان معاملاتها سالبة، والعلاقة العكسية التي تربط ما بين حجم الواردات وعامل المسافة.

وفي ضوء النتائج المحصل عليها في الجدول (4-10)، يمكن تفسير العلاقة الإقتصادية بين المتغيرات المستقلة ومدى تأثيرها على المتغير التابع والمتمثل في واردات الجزائر من دول منطقة جافتا كما يلي:

- أن العلاقة بين حجم الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وواردات الجزائر من دول المنطقة هي علاقة موجبة وغير معنوية، فغياب المعنوية الإحصائية للناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للجزائر يشير إلى أنه لا يؤثر في حجم واردات الجزائر من دول المنطقة، إلا أن إشارته الموجبة تتوافق مع فرضيات النموذج .

- في حين جاءت العلاقة بين حجم الناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول وصادرات الجزائر إليها موجبة ومعنوية، حيث أن زيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول الشريكة بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة واردات الجزائر إلى هذه الدول بنسبة 3.29% فالعلاقة بينهما طردية وهو مايتوافق مع فرضيات النموذج.
- اما العلاقة بين متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي للجزائر وارداتها من دول منطقة جافتا سالبة وغير معنوية، مما يشير إلى غياب تأثر هذا المتغير على واردات الجزائر من المنطقة.
- بالنسبة لمتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول فكانت علاقته مع واردات الجزائر من دول المنطقة موجبة ومعنوية، فإرتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول الدراسة بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة واردات الجزائر من المنطقة بنسبة 1.025% فقد جاء غير معنوي وبالتالي فإنه لا يؤثر في صادرات الجزائر للمنطقة وبالتالي يتفق مع فرضيات النموذج.

- أما مؤشر الفساد بالنسبة للجزائر والذي يعكس بيئتها المؤسساتية فقد كانت علاقته سالبة وغير معنوية مع واردات الجزائر من دول المنطقة، يعني عدم تأثيره على المتغير التابع أما العلاقة السلبية تدل على أن إرتفاع مؤشر الفساد في الجزائر بنسبة 1% يؤدي إلى إنخفاض واردات الجزائر من دول المنطقة بنسبة 2.213% .
- في حين جاءت العلاقة بين مؤشر الفساد للدول عينة الدراسة مع واردات الجزائر من هذه الدول موجبة ومعنوية، حيث أن الفساد في دول المنطقة بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة واردات الجزائر من هذه الدول بنسبة 1.142% فالعلاقة بينهما طردية وهو مايتوافق مع فروض النموذج.

- وقد أظهر متغير المسافة الجغرافية علاقة سلبية وغير معنوية وهو ما يتوافق مع فرضيات النموذج بحيث كلما زادت المسافة الجغرافية بين الجزائر وكل شريك تجاري لها بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض واردات الجزائر إلى دول المنطقة لها بقدار 2.970% وحدة، أما عدم معنوية فيدل على عدم تأثيرها على المتغير التابع وهذا يرجع إلى كون واردات الجزائر تتركز في دول الجوار بشكل أكبر مما يحد من أثر متغير المسافة.
- جاءت العلاقة بين متغير الإتفاقيات التجارية بين الجزائر ودول المنطقة موجبة ومعنوية مع واردات الجزائر من دول المنطقة فوجود هذه الإتفاقيات يعمل على زيادة واردات الجزائر إلى دول المنطقة بنسبة 3.092%، وهذا ما يعكس التأثير الإيجابي للتعاون التجاري وتخفيض الرسوم الجمركية في إطار الإتفاقيات الثنائية للجزائر مع كل من الأردن، تونس، ودول المغرب العربي في زيادة واردات الجزائر منها.
- اما العلاقة بين متغير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وواردات الجزائر من دول المنطقة جاءت موجبة وغير معنوية، فإنضمام الجزائر إلى المنطقة زاد من وارداتها من دول المنطقة بنسبة 0.236%، أما عدم معنوية المعامل فهذا يدل على أن إنضمام الجزائر إلى المنطقة لم يكن له تأثير ملموس في زيادة وارداتها من المنطقة وهذا راجع إلى وجود عراقيل أخرى امام تفعيل المنطقة خاصة في ظل وجود القائمة السلبية التي إستثنت فيها الجزائر مجموعة كبيرة من السلع (حوالي 850 منتج حسب آخر الإحصائيات المتوفرة من وزارة التجارة) من المزايا الجمركية في إطار المنطقة، بغية حماية المنتجات الوطنية من السلع المتأتية من الدول العربية، وهذا يعكس ضعف القدرة التنافسية لها، كما ان إنضمامها المتأخر للإتفاقية حرمها من مزايا التحرير التدريجي.
- لقد أظهر متغير الحدود المشتركة علاقة سلبية ومعنوية مع واردات الجزائر من دول المنطقة وهذا مناقض لما جاء في فرضيات النموذج فعلى الرغم من وجود حدود مشتركة بين الجزائر إلا أنها تأثير كان سلبيا، فالحدود البرية للجزائر مع المغرب مغلقة منذ سنة 1994 بسبب الخلافات السياسية بين البلدين، إضافة إلى تشديد

الرقابة مع الحدود التونسية وفرض ضرائب جمركية مرتفعة على دخول الشاحنات أو خروجها بالنسبة لدولة تونس مما يزيد من كلفة المعاملات، وضعف البنية التحتية ووسائل النقل مما يرفع من كلفة التبادل التجاري.

- أما متغير منظمة الدول المصدرة للبترول فجاء ذو علاقة سلبية ومعنوية مع واردات الجزائر من المنطقة، فدول المنطقة والتي هي عضو بمنظمة الدول المصدرة للبترول تؤثر في إنخفاض واردات الجزائر من المنطقة بنسبة 4.602% وهذا يمكن تفسيره بكون الدول النفطية تعاني من أحادية التصدير وسيطرة النفط على صادراتها وبالتالي تعاني من قلة التنويع لذلك لا تتاح فرصة للجزائر بالإستيراد من هذه الدول لضعف الهيكل الإنتاجي لهذه الدول من حيث التنوع، وكما أثبته التحليل الإحصائي في الفصل الثالث فإن واردات الجزائر من العراق هي منعدمة وشبه منعدمة بالنسبة لقطر، إضافة إلى البعد الجغرافي لهذه الدول عن الجزائر والذي يرفع من تكاليف التبادل، بإستثناء السعودية التي أصبحت تمثل الشريك الاول في واردات الجزائر من المنطقة.

الخاتمة

إن الهدف من الدراسة القياسية هو تحديد ومعرفة أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التدفقات التجارية للجزائر مع دول المنطقة (بشقيها الصادرات والواردات) ومدى الإستفادة من مزايا الإنضمام في تعزيز التبادل التجاري البيني، إضافة إلى تقدير مجموعة من المتغيرات التي يمكن أن تحد أو توسع من هذه التدفقات، وقد تم توظيف نموذج الجاذبية لذلك وبإستخدام منهج بيانات البانل على عينة متكونة من 15دولة من الدول الأعضاء في المنطقة (مع إستبعاد سوريا وفلسطين لعدم توفر كامل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة (2000-2016).

أشارت نتائج نموذج الجاذبية للصادرات أن إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كان له أثر إيجابي في زيادة صادرات الجزائر إلى دول المنطقة، كما أظهرت أن زيادة كل من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، ومؤشر الفساد في الجزائر، تؤدي إلى زيادة صادرات الجزائر إلى دول المنطقة، كما أظهر المتغير الوهمي المتمثل في وجود الإتفاقيات التجارية بين الجزائر ودول المنطقة هو الآخر دور في زيادة صادرات الجزائر إلى المنطقة. أما المتغيرات المتمثلة في كل من حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة، والمسافة الجغرافية، و الحدود المشتركة كان لها تأثير سلبي وساهمت في خفض صادرات الجزائر إلى المنطقة. في حين لم تظهر المتغيرات المتمثلة في كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة، والمتغير الوهمي لمنظمة الأوبك، ومؤشر الفساد في دول المنطقة أي تأثير في حجم صادرات الجزائر للمنطقة.

في حين أشارت نتائج نموذج الجاذبية للواردات أن إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كان أثره محدودا في زيادة واردات الجزائر إلى دول المنطقة، حيث أظهر علاقة موجبة لكن غير معنوية، كما أظهرت أن زيادة كل من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول ومؤشر الفساد لدول المنطقة، تؤدي

إلى زيادة واردات الجزائر إلى دول المنطقة. في حين ساهم كل من متغيري منظمة الأوبك و متغير الحدود في خفض الواردات. أما المتغيرات المتمثلة في كل من حجم الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي للجزائر إضافة على المسافة الجغرافية لم تظهر أي تأثير في حجم واردات الجزائر من المنطقة .

الخـــــــاتمة العـــــامة

الخاتمة العامة:

لقد جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتسليط الضوء على أهمية وضرورة التكامل الإقتصادي العربي في ظل التنامي المتزايد لظاهرة التكتلات الإقتصادية، خاصة في ظل إحياء وتجديد روح التعاون والتكامل الإقتصادي العربي من خلال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإبراز أهمية هذه المنطقة بالنسبة للجزائر ومدى تأثيرها على صادرات وواردات الجزائر إتجاه المنطقة، والتوقف عند إشكالية ضعف التبادل التجاري العربي البيني وأسبابه بصفة عامة، والتبادل التجاري بين الجزائر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بصفة خاصة ومحاولة رصد أهم العوامل المؤثرة على حجم التبادل بين الجزائر ودول هذه المنطقة للتوصل إلى كيفية زيادة حجم التبادل التجاري بينهما من خلال العمل على تنسيق سياساتها الاقتصادية، والاستفادة من مزايا الإنضمام إلى المنطقة.

حيث تناولنا الدراسة من خلال أربعة فصول، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للدراسة من خلال إبراز مفهوم وأهمية التكتلات الإقليمية في النظام التجاري الدولي، وآثارها على الدول الأعضاء بها، مع التعرض لمختلف النظريات الخاصة بالموضوع، حيث أصبحت التكتلات الإقتصادية السمة الأبرز في النظام الإقتصادي الدولي وساهمت في رسم خارطة جديدة للتجارة الدولية، حيث لم تعد هناك أي دولة إلا ونجدها طرفا في إحدى التكتلات او أكثر، نتيجة العديد من المزايا المتاحة من قبل هذه التكتلات سواء بالنسبة للدول النامية أو المتقدمة، كما عرفت الترتيبات الإقليمية تطورا ملحوظا من حيث الشكل والعدد والأهداف، حيث لازال مستمرا تكوين ترتيبات إقليمية في السنوات الأخيرة فمرورا من الإقليمية التقليدية إلى الإقليمية الجديدة إلى التكتلات الإقليمية الكبرى مدفوعة بالعديد من العوامل الإقتصادية والسياسية خاصة.

في حين تم تسليط الضوء في الفصل الثاني بعد التطرق إلى تاريخ محاولات التكامل الإقتصادي العربي منذ إنشاء الجامعة العربية و فشلها في ظل غياب الحوافز السياسية والإقتصادية للتكامل، على منطقة التجارة الحرة العربية

الكبرى والتي تعد أهم المحاولات الحديثة لإعادة إحياء التكامل الإقتصادي بين الدول العربية، حيث أن إقامة هذه الأخيرة جاء من أجل أن تتكيف الدول العربية مع التوجهات العالمية الكبرى، وليؤكد أهمية مدخل تحرير التجارة في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي سعيا لإقامة سوق عربية مشتركة، ومن أجل إثبات حضورها وقوتها على مستوى النظام التجاري الدولي والمشاركة في إتخاذ القرارات الدولية. أما الفصل الثالث حاولنا من خلاله إبراز أهمية وإنعكاس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم المبادلات التجارية العربية البينية بصفة عامة، وأثرها على حجم التبادل التجاري بين الجزائر ودول المنطقة بصفة خاصة، بالإعتماد على الأساليب الإحصائية الوصفية والكمية لتحليل البيانات المتعلقة بالتجارة الخارجية للجزائر ومختلف مؤشراتها مع الدول العربية أعضاء المنطقة.أما الفصل الرابع فقد تم تخصيصه لمعرفة أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأهم المتغيرات التي تؤثر في حجم التبادل التجاري بين الجزائر ودول المنطقة، وذلك عن طريق تطبيق نموذج الجاذبية على إجمالي حجم التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات للجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2016 مع الدول الأعضاء بالمنطقة، بإستخدام المعطيات الزمنية المقطعية والتي تعرف بإسم معطيات بانل، حيث تم الإستعانة بالبرنامج الاحصائي Eviews9 والبرنامج الإحصائي Stata 15.1 بغرض تقدير هذه النماذج وهذا بعد إخضاع هذه المعطيات إلى مجموعة من الاختبارات الإحصائية كاختبارات الاستقرار واختبارات التحديد بغية الوصول إلى النموذج لبيانات الدراسة.

وإجمالا فقد جاءت نتائج الدراسة لتؤكد ان توجه الدول العربية نحو إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كان ضرورة أملتها متطلبات العولمة وتصاعد التوجهات نحو المزيد من تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية وتكوين التكتلات الاقتصادية التي شهدت أجيالا مختلفة تطورت من خلالها مضمونا وشكلا وعددا، وهو ما أصبح يهدد كيانات الدول الأضعف وخاصة النامية منها.

وتعتبر المنطقة كمدخل مهم لتحقيق التكامل الإقتصادي العربي نظرا لتميزها وإختلافها عن برامج إتفاقيات التعاون والتكامل العربي السابقة بإمتلاكها لبرنامج تنفيذي وزمني واضح يحدد إلتزامات الدول الأعضاء ، وضمها

لأغلب الدول العربية (18 دولة عربية عضو من أصل 22)، إضافة إلى توافرها على كل المقومات والإمكانيات التي تعمل على نجاحها، ووجود الرغبة في تطوير المنطقة إلى إتحاد جمركي في القريب العاجل، ولاحقا إلى سوق مشتركة.

تعتبر إجراءات الحماية هذه من أكبر المخاطر التي قد تعيق نمو التجارة العربية البينية في المرحلة الراهنة، بسب توجه عدد من الدول الأعضاء إلى إنتهاج سياسة الحماية كنتيجة للتغيرات والأحداث التي شهدتها المنطقة، إضافة إلى الإنهيار الكبير في أسعار النفط مما أثر سلبا على إقتصادياتها.

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أقل الأقاليم الإقتصادية تكاملا، لذلك فإلغاء أو تخفيض التعريفة الجمركية لا يعني بالضرورة زيادة تلقائية للتجارة البينة، فزيادة هذه الأخيرة مرهون بتنويع المنتجات وزيادة تنافسيتها والقضاء على المعوقات الرئيسية المتمثلة في إرتفاع تكاليف النقل، طول الوقت المستغرق لعبور الحدود، القيود الفنية المتعلقة خصوصا بالمواصفات، عدم إلتزام الدول بإلغاء التعريفات، التي تقف عائقا أمام حرية إنسياب الصادرات والواردات البينية.

هناك إحتمال لزيادة إضافية في التجارة البينية العربية، إذا تم التعامل مع العقبات بشكل مناسب. ومن المتوقع أن تؤدي إزالة الحواجز غير التعريفية كاملة إلى فوائد إضافية للمنطقة وخاصة التقليل من تكاليف التحويل التجاري المحتملة.

إن إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كان له أثر ضعيف على حجم التبادل التجاري مع دول المنطقة، فعلى الرغم من مرور أكثر من 8 سنوات من الإنضمام إليها، وعلى الرغم من وجود عدة مقومات وعوامل من شأنها الرفع من حجم التبادل التجاري البيني (كالقرب الجغرافي، وحدة اللغة، تشابه العادات والتقاليد..) إلا أن حجم التبادل التجاري البيني لم يتجاوز نسبة 6% في أحسن أحواله بعد الإنضمام .

إنضمام الجزائر إلى المنطقة جعل صادراتها تتركز أساسا في المنتجات الغذائية، وهذا ما يعكس ضعف القطاع الصناعي الجزائري سواء من حيث الإنتاج أو التنافسية.

إنحصار صادرات الجزائر في ثلاثة دول بشكل رئيسي، وهي تونس ، المغرب ومصر نظرا للقرب الجغرافي الذي ينعكس إيجابا على كلفة النقل وسهولة التسويق. في حين تبقى صادرات الجزائر إلى بعض دول المنطقة معدومة أو شبه معدومة (قطر، البحرين، اليمن..).

تتمثل أهم الأسواق العربية للواردات الجزائرية في إطار المنطقة في أربعة دول بشكل رئيسي وهي: مصر، السعودية، تونس والإمارات، وقد ساهم إنضمام الجزائر للمنطقة في خلق أسواق جديدة بالنسبة للواردات تمثلت في كل من السعودية والإمارات.

إن إستفادة الجزائر من الإنضمام إلى منطقة مرهون بمدى قدرة الجزائر على إستغلال إمكانياتها المتاحة، حيث تتميز بمزايا نسبية خاصة في الصناعات التحويلية.

أشارت نتائج نموذج الجاذبية للصادرات أن إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كان له أثر إيجابي في زيادة صادرات الجزائر إلى دول المنطقة، وهو ما يثبت أهمية التحرير الجمركي في إطار المنطقة لتعزيز المبادلات التجارية البينية العربية.

يؤثر كل من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، ومؤشر الفساد في الجزائر، وجود الإتفاقيات التجارية، بشكل إيجابي على صادرات الجزائر إلى دول المنطقة.

يؤثر كل من حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة، المسافة الجغرافية، الحدود المشتركة بشكل سلبي وساهمت في خفض صادرات الجزائر إلى المنطقة.

في حين أشارت نتائج نموذج الجاذبية للواردات أن إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كان أثره محدودا في زيادة واردات الجزائر إلى دول المنطقة حيث أظهر علاقة موجبة لكن غير معنوية ، والذي يرجع إلى تأخر الجزائر في الإنضمام إلى المنطقة وبالتالي ضياع فرصة الإستفادة من فترة التحرير التدريجي والدخول في المنافسة بشكل تدريجي للتكيف مع إعتبارات المزايا النسبية في الإنتاج، ونظرا لعدم إمتلاك العديد من المنتجات الجزائرية القدرة التنافسية في مواجهة المنتجات المماثلة من بعض دول المنطقة، مما إضطرها إلى وضع قائمة سلبية تضم أكثر من 800 منتوج لا يخضع للتفضيل الجمركي.

يؤثر كل من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الفساد لدول المنطقة، بشكل إيجابي على واردات الجزائر إلى دول المنطقة. في حين ساهم كل من متغيري منظمة الأوبك و متغير الحدود في خفض الواردات.

توصيات الدراسة:

- ✓ توحيد الرؤى والجهود المتعلقة لمشروع التكامل الاقليمي، وإزالة الحواجز المتبقية على التجارة من خلال تطوير البنية التحتية لوسائل النقل والإتصالات من أجل تعزيز وتسهيل حركة السلع والخدمات وكذلك رأس المال.
- ✓ ضرورة تحرير قطاع الخدمات لتسهيل وتسريع عملية الإندماج في المنطقة العربية والتسريع للإنتقال منطقة التجارة الحرة العربية إلى الإتحاد الجمركي العربي، أي الإنتقال من التكامل السطحي إلى التكامل العميق.
- ✓ تحسين البيئة الإستثمارية والقانونية والخدماتية من أجل تعزيز القادرة التنافسية للمنتوجات.
- ✓ إعادة التقييم الجمركي على قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية.
- ✓ تسهيل إجراءات الحدود والعبور بتوحيد بيانات الشحن وتنسيق المراقبة الحدودية.
- ✓ القضاء على القيود غير الجمركية.

- ✓ تشجيع الإستثمارات في مجال البنية التحتية وفي الطرق والمواصلات للعمل على تسهيل عملية النقل وتقليل التكلفة والوقت.
- ✓ ضرورة الإجماع على إختيار دولة لتلعب دور الزعامة داخل جافتا، مع تجميد الخلافات السياسية، وتغليب المصالح الاقتصادية المشتركة.

أما فيما يخص التوصيات التي نقترحها من أجل تعزيز التبادل التجاري البيني للجزائر ودول المنطقة فهي كالآتي:

- ✓ تقليص الإستثناءات السلعية
- ✓ تشجيع الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية، خاصة بالنسبة للسلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية.
- ✓ منح التسهيلات الجمركية وتخفيف الإجراءات الإدارية في العمليات التصديرية.
- ✓ العمل على تجانس وتقارب السياسات الإقتصادية والتجارية مع الدول العربية.
- ✓ تسهيل إجراءات جذب الإستثمارت العربية، والدخول في شراكة مع مؤسسات وطنية.
- ✓ ضرورة العمل على زيادة المعرفة التجارية والقانونية للمنتجين والمصدرين الجزائريين لنصوص الإتفاقية.

آفاق الدراسة:

لا شك أن الخوض في إشكالية ما، سيقود حتما إلى طرح إشكاليات ودراسات أخرى :

- هل ساهم إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في خلق للتجارة أم تحويل للتجارة؟
- ماهو أثر الأداء اللوجستيكي على تدفقات التجارة البينية العربية؟
- أثر الاتفاقيات التجارية على التجارة الخارجية للجزائر باستخدام نموذج الجاذبية

قـــــــائمة المـــــراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- إتحاد رجال الأعمال العرب (2018)، أسباب تدني حجم التجارة العربية البينية ، الأمانة العامة لإتحاد رجال الأعمال العرب، دائرة الأبحاث والعلاقات الدولية.
- أحمد الكواز. (مارس 2009) ، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي،مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الواحد والثمانون، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
- إسماعيل العربي . (1985)، التكتل والإندماج بين الدول المتطورة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- إكرام عبد الرحيم . (2002) ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي للطباعة والنشر، القاهرة.
- بخوش صبيحة. (2011)، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
- بغاصة هاجر. ببيلي محمود. (2008) ، أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة السورية بعد التطبيق الكامل، ورقة عمل رقم 40، المركز الوطني للسياسات الزراعية.
- بكري كامل . (1984) ، التكامل الإقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة و النشر، الإسكندرية.
- بن داودية وهيبة . (2014)، إنعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية على التجارة البينية لدول شمال إفريقيا، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
- بورحلة ميلود .(2001)، إشكالية إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: التقييم والآفاق، مذكرة ماجستير في المالية الدولية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان.
- بيلا بالاسا ترجمة راشد البراوي . (1964) ،نظرية التكامل الإقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة.
- تقي عبد سالم . (2011)، مستقبل التجارة العربية البينية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد 28.
- جبوري محمد. (2013)، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الإقتصادي: دراسة نظرية وقياسية بإستخدام بيانات البانل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر.
- الجوزي جميلة. (جانفي 2008) ، التكامل الإقتصادي العربي واقع وآفاق، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5.
- حاتم سامي عفيفي. (2005)، التكتلات الإقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية البنانية، القاهرة.
- حازم الببلاوي. (2003)، الإقتصاد العربي في عصر العولمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- حسين عبد المطلب الأسرج . (2010)، الإتحاد الجمركي العربي وآثاره على الإقتصاديات العربية.
- حسين عمر .(1998) ، التكامل الإقتصادي: أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1998.
- حملاوي ربيعة . (2014) ؛ منصري نجاح، مستقبل منطقة التجارة العربية الحرة في ظل إتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثلث والثلاثون.
- حميد الجميلي . (أفريل 2013) ، أزمة السوق العربية المشتركة، مجلة المنتدى، منتدى الفكر العربي، العدد 256.

- رايق سليم بريزات. (2013)، مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية: الأهداف-الأداء-المعوقات، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
- رفيقة حسني. (2004)، إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية- الإنجازات والمعوقات،مداخلة في منتدى السياسات الزراعية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق.
- ستي حميد (2016)، استخدام نموذج الجاذبية في تقدير الإمكانيات التجارية لدول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (تخصص اقتصاد قياسي)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
- سرحان أحمد عبد اللطيف سليمان . (2013)، إقتصاديات التجارة الخارجية الزراعية العربية، رسالة دكتوراه في العلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ.
- سليمان المنذري . (1995)، الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي و التنمية العربية، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الاولى.
- سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الاقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة: دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 1، جامعة ورقلة.
- سماح أحمد فضل . (2010) ، المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى.
- سمير التنير. (1978) ، التكامل الإقتصادي و قضية الوحدة العربية، معهد الإنماء العربي،الطبعة الأولى بيروت.
- سمير محمد عبد العزيز. (2001) ، التكتلات الإقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الأولى.
- سيد عبد المولى . (2003) ، الوجيز في العلاقات الاقتصادية الدولية مع الإشارة خاصة إلى مصر،كلية الحقوق، جامعة القاهرة،دار النهضة العربية.
- صلاح الدين حسن السيسي . (2003)، الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، السوق العربية المشتركة: الواقع والطموح ، مكتبة الأسرة، القاهرة.
- عابد العبدلي .(2016)، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية بإستخدام منهج تحليل البانل، مجلة دراسات إقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة،مجلد 16، عدد 1.
- عادل أحمد حشيش. (2000)، العلاقات الاقتصادية الدولية،دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية.
- عبد الحكيم الرفاعي.(1975)، السياسات الجمركية الدولية والتكتلات الإقتصادية،الجمعية المصرية للإقتصاد والتشريع السياسي، القاهرة.
- عبد الرحمان الحبيب . (1974) ، نظرية التجارة الدولية والتكتلات الإقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،جامعة الدول العربية، القاهرة.
- عبد العزيز هيكل . (1976)، الإطار النظري للتكلات الإقتصادية، معهد الإنماء العربي، ط 1، بيروت.
- عبد المطلب عبد الحميد. (2003)، السوق العربية المشتركة: الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى.

- عبد المنعم السيد علي. (1998)، مسيرة التكامل الإقتصادي العربي ومشروعات التكامل البديلة الشرق أوسطية والمتوسطية، مداخلة ضمن ندوة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية بعنوان : الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
- عدنان شومان.(2001) ، التكتل الاقتصادي العربي المشترك والاتفاقيات العربية، بحث مقدم للمؤتمر الرابع عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، الأمن الاقتصادي العربي والتطورات الاقتصادية المعاصرة، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
- علاوي محمد لحسن (2012)، تحليل تدفقات التجارة العربية البينية بإستخدام نموذج الجاذبية– Gravity Model ، مجلة الباحث، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، العدد 10.
- علاوي محمد لحسن . (2009) ، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الإقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، العدد7.
- علي الحاج.(2005) ، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت التقرير 24 لإتحاد الغرف العربية.
- عماد عبد المسيح شحاتة (2011)، الآثار الإقتصادية للتجارة الخارجية بين مصر والكوميسا بإستخدام نموذج الجاذبية للتحليل المكاني، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، مجلد 21، عدد 4.
- عيسى محمد الغزالي . (مارس 2009)، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 81 .
- فراس سيور(2014)، قواعد المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 5.
- اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2010)، المفاوضات حول التجارة في الخدمات في إطار برنامج الدوحة للتنمية: الفرص والتحديات في الدول العربية خلال الفترة 2001-2001، الأمم المتحدة.
- مجلس الاتحاد البرلماني العربي.(فيفري 2004) ، السوق العربية المشتركة بين الواقع التحديات، الدورة الخامسة والأربعين العادية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي والمؤتمر الحادي عشر للاتحاد ، دمشق، الجمهورية العربية السورية.
- محمد عباس محرزي . (2005)، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الإقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، ص 46.
- محمد محمود الإمام . (أوت 1990) ، التكامل الإقتصادي العربي بين عقدين، المستقبل العربي 138.
- محمد محمود الإمام . (1998)، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الإقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة .
- محمد محمود الإمام . (2000) ، التكامل الإقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة.
- محمد محمود الإمام وأخرون . (2005)، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: التحديات و ضرورات التحقيق، مركز دراسات الوحدة العربية، معهد البحوث والدراسات العربية،الطبعة الأولى،لبنان.
- محمد محمود الإمام. (1997)، إتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها في الفكر التكاملي، مجلة بحوث إقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، العدد 7.

- محمود بيبلي. (2008)، الإتفاقيات التجارية الإقليمية، ملخص سياسات رقم 27، المركز الدولي للسياسات الزراعية.
- محمود عبد الفضيل وآخرون. (2001)، التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان.
- معتصم سليمان . (جانفي 2002)، فلسطين ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية (ماس).
- معتصم سليمان رشيد . (2002)، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى-الإندماج الإقليمي-التطبيق-النتائج، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)، ص 45.
- منظمة العمل العربية، الأسس النظرية للتجارة الدولية والتكامل الإقتصادي، مكتب العمل العربي، 1996.
- موله عبد الله . (2000)، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى- الإمتحان الأخير لتجاوز العصبيات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 262، السنة 23، بيروت.
- ميشيل روتا. (مارس 2014) ، ميكا سايتو، سلسلة القيمة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ص 3.
- نبيل حشاد . (2001)، الجات ومنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات في مواجهة الإقتصاد العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
- نزيه عبد المقصود محمد مبروك . (2007)، التكامل الإقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى،الإسكندرية- مصر.
- نعماوي رشيدة. (2013)، الآثار الإقتصادية لمناطق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الامريكية والدول النامية وبعض العربية منها، مذكرة ماجستير في الإقتصاد، جامعة وهران.
- هيفاء عبد الرحيم ياسين التكريتي. (2010)، أليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الإقتصاد العربي، الطبعة الأولى، دار حامد، الأدرن.

التقارير والنشرات

- اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية . (سبتمبر 2015)، الدورة 96 للمجلس الإقتصادي والإجتماعي.
- الأونكتاد .(2014) ، تقرير الإستثمار العالمي، ص 22.
- التقرير الثاني والعشرون للإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية . (أفريل 2015)، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 2015-2016 : التحديات والمستجدات في ظل التطورات العربية والعالمية.
- التقرير الرابع والعشرون لإتحاد الغرف العربية. (مارس 2017)، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بين إتجاهات الإنغلاق التجاري وآفاق طريق الحرير.
- جامعة الدول العربية .(2017)، المجلس الإقتصادي والإجتماعي، الإجتماع 44 للجنة التنفيذ والمتابعة، قرارات وتوصيات، القاهرة

- جامعة الدول العربية. (1997) ،قرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي رقم 1317 د.ع 59 بتاريخ 1997/12/19 بإعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية . (2004/08/08)، العدد 49.
- صندوق النقد العربي (سبتمبر 1998)، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 1998.
- صندوق النقد العربي (سبتمبر 2005)، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2005.
- صندوق النقد العربي (سبتمبر 2008)، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2008.
- صندوق النقد العربي (سبتمبر 2010)، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2010.
- صندوق النقد العربي (سبتمبر 2013)، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2013.
- صندوق النقد العربي (سبتمبر 2015)، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2015.
- صندوق النقد العربي (سبتمبر 2016)، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2016.
- صندوق النقد العربي (سبتمبر 2017)، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2017.
- صندوق النقد العربي(سبتمبر 2000)، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2000.
- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد (2015) ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الدورة 96 للمجلس الإقتصادي والإجتماعي، سبتمبر 2015.
- الفقرة 6 من المادة الأولى من أحكام إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.
- المجلس الإقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية . (مارس 2017)، المذكرات الشارحة للبنود المدرجة على جدول الأعمال، ورقة إسترشادية بشأن الملف الإقتصادي والإجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية 28، الأردن.
- المرسوم الرئاسي رقم 10-12، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (17 /02/ 2010)، العدد 12.
- المرسوم الرئاسي رقم 98-252،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (1998/08/08)، العدد 58.
- المنشور الوزاري رقم 1769، الصادر عن المديرية العامة للجمارك، المؤرخ في 03 ديسمبر 2008.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Abbas M . (juillet 2017), Les enjeux de la onzième conférence ministérielle de l'OMC, working paper , Cahiers de Recherche De CEIM.
- Abdmoulah W (2011), Arab Trade Integration: Evidence from Zero-Inflated Negative Binomial Model, ournal of Economic Cooperation & Development, Vol. 32 Issue 2.
- Abedini J, Péridy N. (2008), The Greater Arab Free Trade Area(GAFTA): an Estimation of Its Trade Effects , Journal of Economic Integration.
- Abedini J, Péridy N. (2014), Trade Effects of Regional Integration in Imperfect Competition: Evidence from the Greater Arab Free Trade Area (GAFTA),international Economic Journal.
- Aitken N. D, (1973), The Effect of the EEC and EFTA on European Trade: A Temporal Cross-Section Analysis, American Economic Review, American Economic Association, vol. 63(5), pages 881-892.
- Al-Atrash H and Youcef T. (2000), Intra-Arab Trade : Is It Too Little ?, Working Paper No. 00/10, International Monetary Fund.

- Balassa ,B .(1961) , The Theory of Economic Integration,George Allen,Unwin, ltd, London.
- Baldwin R . (2011) , 21st Century Regionalism: Filling the Gap between 21st Century Trade and 20th Century Trade Rules, CEPR PolicyInsight No. 56 Centre for Economic Policy Research, London .
- Baldwin R . (2006), Multilateralising regionalism: Spaghetti bowls as building blocks on the path to global free trade , NBER Working Paper No. 12545, September 2006.
- BAldwin R . Low P. (2008), Multilateralizing regionalism:challenges for the global trading system, Cambridge University Press, First published.
- Beck N, Katz J, and Franzese R J J. (2012). Linear regression with panel-corrected standard errors. Stata.com, 1–11.
- Benedictis L.D And Taglioni.D. (2011), The Gravity Model In International Trade, selected works of Luca De Benedictis.
- Bergsten F . (January 1997) , Open Regionalism, Working Paper 97-3, Institute for International Economics.
- Bergsten F. C. (1996), 24. Globalizing Free Trade, Foreign Affairs 75 (3): 105-120.
- Bergsten F. C. (1997), Open Regionalism, Working Paper 97-3, Institute for International Economics.
- Bergstrand J. (1985), The Gravity Equation in International Trade: Some Microeconomic Foundations and Empirical Evidence, The Review of Economics and Statistics, 67(3), pp.474-481.
- Bhagwati J.N. (2008), Termites in the Trading System: How Preferential Agreements Undermine Free Trade , Oxford University Press, New York.
- Bhagwati J. N.(1958), Immiserizing Growth: A Geometrical Note, Review of Economic Studies (June), Reprinted in Robert Feenstra (ed.),Essays in International Economic Theory: The Theory of Commercial Policy,vol. 1. Cambridge: MIT Press, 198.
- BİLİCİ Ö. (2008), The Determining Role of EU in Turkey's Trade Flows: A Gravity Model Approach, Working Paper no: 08 / 06.
- Bourbonnais R. (2011), économetrie, 8ème édition, Donod, Paris.
- Breusch T. S, and Pagan A. R. (1980) , The Lagrange Multiplier Test and its Applications to Model Specification in Econometrics. Review of Economic Studies, 47(1):239-253.
- Brooks C. (2008), Introductory econometrics for finance , Cambridge university, new yourk, 2nd ed.
- Busse M. and Gröning S. (2008) , Does opening up pay off ? A gravity model approach on Jordan's Trade Liberalization, Hamburg Institute of International Economics (HWWI).
- Cadoret I. et all. (2004), économétrie appliquée, boeck université, Paris, 1ier édition.
- Charoensukmongkol P, & Sexton S. (2011). The Effect of Corruption on Exports and Imports in Latin America and the Caribbean. Latin American Business Review, 12(2), 83–98.
- Charoensukmongkol P. & Sexton S.(2011), The Effect of Corruption on Exports and Imports in Latin America and the Caribbean, Latin American Business Review.
- Cuervo-Cazurra A. (2006). Who Cares About Corruption?, Journal of International Business Studies, Vol. 37, pp. 807–822.
- DE HOYOS R. E, et al. (2006), Testing for cross-sectional dependence in panel-data models. Stata Journal, 6.4.

- Deblock C et al . (2008) , régionalisme, arrangements institutionnel et gouvernance a la carte? Multilatéralisme regional, collection recherche, la découverte, N0 4.
- Deutsch K et al. (1957), Political Community and the North Atlantic Area, International Organization in the light of Historical Experience. Princeton University Press, Princeton.
- Dielman T.E . (1983), Pooled Cross-Sectional and Time Series Data: A Survey of Current Statistical Methodology, The American Statistician,Vol. 37, No. 2 (May, 1983), pp. 111-122.
- Dominick . S. (2009)., International Economics , John Wiley & Sons Ltd, 10th Revised edition
- Drukker D. M, et al.(2003) , Testing for serial correlation in linear panel-data models. Stata Journal, 3.2: 168-177.
- Dutt P, and Traca D. (2010). Corruption and Bilateral Trade Flows: Extortion or Evasion?, Review of Economics and Statistics, Vol. 92, No. 4, pp. 843–860.
- Dutt P.and Traca D. (2010), Corruption and Bilateral Trade Flows: Extortion or Evasion?, The Review of Economics and Statistics 2010 92:4, 843-860.
- Egger P. (2002) , An Econometric View on the Estimation of Gravity Models and the Calculation of Trade Potentials. The World Economy, 25(2), 297–312.
- El-Ghattis N. (2015),The Arab Economic Integration: Implications for Islamic Banking, World Future Review, Vol. 7(1) 12–29.
- ESCWA . (2015), Assessing Arab Economic Integration Towards the Arab Customs Union, United Nations, Beirut.
- Fawzy S (2002), The Economics and Politics of Arab Economic Integration, The Egyptian Center For Economic Studies, Working Papers No 66.
- FE D. C (2013) , accords commerciauxregionaux : dynamique de l'integration, des echanges et du developpement dans L'UEMOA, Thèse de Sciences Economiques, Université de Paris
- Frankel J. A. (1997). Regional Trading Blocs in the World Economic System. Washington, D.C.: Institute for International Economics.
- Galal A. (october 2002), Arab Economic Integration Between Hope and Reality, The Egyptian Center For Economic Studies, Policy Viewpoint, number 12.
- Ghosh S. (2011), The Gravity Model in International Trade.Advances and Applications, Review of International Economics, 19(5), 979–981.
- Gil-Pareja S. & Llorca-Vivero R. & Martínez-Serrano A. J, (2017). Corruption and International Trade: A Comprehensive Analysis with Gravity, Working Papers 1705, Department of Applied Economics II, Universidad de Valencia.
- Green W. (2003), Econometric Analysis, 5th ed, New Jersey , Prentice Hall, Apper Saddle River.
- HADHRI. M (29&30 Mars 2001), La Grande Zone Arabe de Libre Echange et Les Perspectives D'integration Sud-Sud En Mediterranee Seconde Conference du Femise; Marseille.
- Harb G and Abou Shady N. (2016), Arab Trade Dynamics after the Implementation of the Pan Arab Free Trade Area (1998–2012), Review of Middle East Economics and Finance.
- Harrison A. E , Dalkiran E et Elsey E . (2004), Business international et mondialisation : vers une nouvelle Europe ,1 ere Edition De Boek Université ;Bruxelles.
- HAUSMAN J. A.(1978), Specification tests in econometrics. Econometrica: Journal of the econometric society, 1251-1271.

- Henner H.F.(29-31/Mai/2001), Convergence et Divergence entre nations au seins d'une intégration économique, colloque A.T.M, Aix en Provence.
- Hoekman B, and Zarrouk J. (2009), Changes in Cross-Border Trade Costs in the Pan Arab Free Trade Area, 2001–2008, World Bank, Policy Research Working Paper no. 5031.
- Hoekman B.M, Mavroidis P .C .(2009) , The Word Trade Organisation , Law ,Economics and Politics,First Published Routledge ,New York.
- Hormats R. D. (1994), Making Regionalism Safe, Foreign Affairs 10 (March/April): 97-108. Huntington, Samuel P. 1997. The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order. New York: Touchstone.
- Hosny A.S. (2012), Algeria's Trade with GAFTA Countries: A Synthetic Control Approach ,Working Papers in Economics, Mediterranean and middle east papers.
- Hsiao C. (2000), Panel Data Analysis –Advantages and Challenges. Sociedad de Estadística e Investigación Operativa Test (0000) Vol. 00, No. 0, pp. 1–63.
- Hyeans A . (2013), La douane au Coeur de la stratégie international des enterprises: Des controles au parenariat, Edition l'harmattan, Paris.
- Jovanovic M . (1998), International Economic Integration, London & NewYork: Routledge.
- Kimura F, Lee H.H, (2004), The Gravity Equation in International Trade in Services, the European Trade Study Group Conference, University of Nottingham.
- Krugman P. (1991), The move to Free Trade Zones : In Symposium on Policy Implications of Tradeand Currency Zones, Federal Reserve Bank of Kansas City.
- Lindert P. (1991), International Economics, 9th Ed, Boston: Irwin Wood.
- Machlup F. (February 1975), the history of thought economic integration , No.75-52.
- Madala G.S .(1987), Limited dependent variable models using panel data, The journal of Human Resource Vol.22, No.3..
- Marques H. (2008). Asymmetries in Heterogeneous Integrated Areas: Evidence from Intra-EU Sectoral Trade by Evidence from Intra-EU Sectoral Trade. International Network for Economic Research, 2, 1–21.
- McConnell J and MacPherson A. (1994), The North American Free Trade Area: An Overview of Issues and Perspectives, Pp. 163-187 in Continental Trading Blocs: The Growth of Regionalism in the World Economy, edited by Richard Gibb and Michalak Wieslaw. West Sussex: John Wiley & Sons, Ltd.
- Mellal , A. (2014), L'OMC et les accords commerciaux préférentiels :Les accords d'association des pays du Maghreb avec l'Union européenne, Mémoire de Magister en economie, Faculté des sciences économiques et des sciences de gestion et des sciences commerciales , UNIVERSITÉ D'ORAN.
- Milner H . (1998), Regional Economic C-operation, Global Markets and Domestic Politics: A Comparison of NAFTA and the Maastricht Treaty, pp. 19-41 in Regionalism & Global Economic.
- Mittaine J.F, Pequerul F.(1999), les unions économiques régionales ,Paris, Armand Colin.
- Musila J. W, and Sigue S. P. (2010), Corruption and International Trade: An Empirical Investigation of African Countries, World Economy, Vol. 33, No. 1,pp. 129–146.
- Myrdal G. (1965), An international Economy: Problems and Prospects, Harper&Row, New York.
- OPARA Opimba L. (Mars 2009), L'impact De La Dynamique De L'integration Regionale Sur Les Pays De La Sadc :Une Analyse Theorique Et Empirique ; Doctorat Es

Sciences Economiques; Ecole Doctorale De Sciences Economiques, Gestion Et Demographique (E.D. 42) ;Universite Montesquieu - Bordeaux Iv .

- Oulmane N. (2009), Politique commerciale, intégration régionale sud-sud et souveraineté économique en Algérie, Confluences Méditerranée, N°71, pages 119 à 133.
- Papazoglou C, Pentecost E. and Marques H. (2006) , A Gravity Model Forecast of the Potential Trade Effects of EU Enlargement: Lessons from 2004 and Path-dependency in Integration. The World Economy, 5(1).
- Parra M. D, Martinez-Zarzoso.I & Suárez-Burguet.C. (2016) ,The impact of FTAs on MENA trade in agricultural and industrial products, Applied Economics, 48:25, 2341-2353.
- Peracchi F. (2001) , Econometrics, England, John Wiley & Sons LTD.
- Pinde J . (Mars, 1968) ,(Positive Integration and Negative Integration: Some Problems of Economic Union in the EEC, The World Today,Vol. 24, No. 3, pp. 88-110 (Published by: Royal Institute of International Affair).
- Prebisch R . (May 1959), Commercial Policy in the Underdeveloped Contries ,American Economic Review,Paper and Proceedings,vol 49, no 2,PP 251-273.
- Puga D.,Venables A. J.(October 1995) , Preferential trading arrangements and industrial location, CENTRE for ECONOMIC PERFORMANCE, Discussion Paper No. 267.
- Raepenbusch S. V.(2005) , Droit intitutionnel de l'union européenn, Edition Larcier,Bruxelles.
- Remiche B., Ruiz-Fabri H. (2010), Le commerce international entre bi - et multilatéralisme, Edition Larcier,Bruxelles.
- Saidi N. (2003) , Arab Economic Integration: An Awakening To Remove Barriers To Prosperity, Working Paper 0322 ,economic research forum.
- Serrano R. and Pinilla V. (2011), Agricultural and food trade in European Union countries, 1963-2000: a gravity equation approach. Economies et Sociétés, pp. 1–29.
- Singer H. W. (May 1950), The Distribution of Gains between Investing and Borrowing Contries ,American Economic Review ; Papers and Proceedings,vol 40,no 2, pp 473-485.
- Siroën J.M. (2000), la régionalisation de l'économie mondiale , Paris : Edition la découverte.
- Sobry C, Verez J.C.(1999), Element de macroeconomie, Ellipses.call.
- Summers L H. (1991) , Regionalism and The World Trading System, Policy implication of trade and currency zones, Studies of Federal Bank of Kamas City.
- Sullivan H, Shroff S., Du M., Bloomsbury A. (2010), Preferential trade agreements and the WTO: impetus or impediment? , the association of the bar of the city of New York .
- Summers L. (1991), Regionalism and the World Trading System" In Symposium on Policy Implications of Trade and Currency Zones, Federal Reserve Bank of Kansas City.
- Voraveeravong P. (2013),Corruption Impacts on Bilateral Trade between ASEAN Countries During 2006 to 2011: Gravity Model Approach, World Journal of Social Sciences, Vol. 3. No. 6. November 2013 Issue. Pp.27 –44 .
- Wei S.J., Frankel J . (September 1998), Open Regionalism in a World of Continental Trade Blocs , IMF Staff , working Papers, Vol. 45, No. 3.
- Yeung M. T, Perdikis N. and Kerr W. A . (1999), Regional Trading Blocs in the Global Economy: The EU and ASEAN. Chelentham, United Kingdom and Northampton, MA: Edward Elgar.

Rapports :

- Agence Nationale De Promotion Du Commerce Extérieur. (octobre 2015), Evaluation de l'impact de l'accord de libre échange sur le commerce extérieur de l'Algérie avec la grande zone arabe de libre change durant le premier semestre 2015.
- http://www.agadiragreement.org/Pages/viewpage.aspx?pageID=158 Galal A. (october 2002), Arab Economic Integration Between Hope and Reality, The Egyptian Center For Economic Studies, Policy Viewpoint, number 12.
- OMC . (2016), Rapport sur le commerce mondial.
- OMC. (2011), le rapport sur le commerce mondiale 2011, l'OMC et les accords commerciaux préférentiel : de la coexistence à la cohérence , Genève .
- Revue de presse. (23 Mars 2016) , Le Forum des chefs d'entreprise
- The Global Competitiveness Report 2016–2017, World Economic Forum.
- World Bank (2016), Trade Logistics in the Global Economy.

Sites d'internet :

- http://arac-accreditation.org/page-about-us.
- http://www.agadiragreement.org/Pages/viewpage.aspx?pageID=158 Galal A. (october 2002), Arab Economic Integration Between Hope and Reality, The Egyptian Center For Economic Studies, Policy Viewpoint, number 12.
- http://www.agadiragreement.org/Pages/viewpage.aspx?pageID=158.
- https://www.amf.org.ae/.
- https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016.
- https://www.wto.org/english/tratop_e/gproc_e/gp_gpa_e.htm .
- www.algex.dz/ .
- Revue de presse. (23 Mars 2016) , Le Forum des chefs d'entreprise.
- www.cepii.org .
- http://hem.bredband.net/dccls2/s214.htm .
- https://www.imf.org/ .
- www.intracen.org/itc/market-info-tools/trade-statistics/ .
- http://www.lasportal.org/.
- http://www.leconews.com/fr/actualites/nationale/commerce/70-des-importations-de-la-gzale-sont-reexportees-22-03-2016-177092_292.php.
- https://www.liberte-algerie.com/actualite/zale-lalgerie-reduit-limportation-des-produits-arabes-75829/pprint/1 .
- http://las-aeid.org/ar/laws/125 .
- http://las-aeid.org/ar/content/124.
- www.ocde.org/ .
- https://www.opec.org/.
- www.trademap.org/Index.aspx .
- https://www.transparency.org/.
- https://unctad.org/.
- https://www.worldbank.org/ .
- https://www.wto.org/.
- https://www.wto.org/english/tratop_e/region_e/trans_mecha_e.htm .
- https://www.wto.org/english/tratop_e/region_e/scope_rta_e.htm .
- https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/26-gats_01_e.htm#ArticleV.

- https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/enabling1979_e.htm.
- http://arac-accreditation.org/page-about-us.
- http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx.
- https://maghrebarabe.org/%d8%a7%d8%aa%d8%ad%d8%a7%d8%af-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ba%d8%b1%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a/.
- http://www.aleqt.com/2018/07/27/article_1426916.html.

قـــــــائمة الجـــــداول

قائمة الجداول

الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول (1-01)	أهم الفروقات الأساسية بين الإقليمية الكلاسيكية والجديدة	47
الجدول (1-02)	ملخص الآثار على الرفاه الإقتصادي العام –حالة تحويل التجارة-	55
الجدول (1-03)	آثار منطقة التجارة الحرة على خلق التجارة	57
الجدول (2-01)	جهود التكامل الاقتصادي العربي	86
الجدول (2-02)	مقارنة بين المشروع العربي والمشروع الشرق أوسطي والمشروع الأورو-متوسطي	126
الجدول (3-01)	تطور قيمة ونمو التجارة العربية البينية (1998-2004)	134
الجدول (3-02)	تطور قيمة ونمو التجارة العربية البينية (2005-2016)	135
الجدول (3-03)	تطور متوسط المعدل السنوي للتجارة العربية البينية (1994-2016)	137
الجدول (3-04)	أثر جافتا على التجارة العربية البينية	138
الجدول (3-05)	نسبة الواردات العربية البينية إلى إجمالي الواردات العربية خلال الفترة 1990 - 1997 ، و1998 - 2004 و2005 - 2016	140
الجدول (3-06)	نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة في بعض التكتلات الإقليمية	141
الجدول (3-07)	الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية (2000-2016)	148
الجدول (3-08)	تطور قيمة التجارة الخارجية الكلية بين الجزائر وجافتا خلال الفترة 2000-2008	159
الجدول (3-09)	تطور قيمة التجارة الخارجية الكلية بين الجزائر وجافتا خلال الفترة 2009-2016	161
الجدول (3-10)	مساهمة التجارة البينية الجزائرية مع المنطقة في إجمالي التجارة الخارجية للجزائر (2009-2016)	167
الجدول (3-11)	أهم الشركاء التجاريين من دول المنطقة بالنسبة للصادرات الجزائرية للفترة 2009-2016	170
الجدول (3-12)	أهم الشركاء التجاريين من دول المنطقة بالنسبة للواردات الجزائرية للفترة 2009-2016	174
الجدول (3-13)	تطور الأهمية النسبية للتجارة الجزائرية مع المنطقة في إجمالي التجارة الجزائرية والناتج المحلي الإجمالي الجزائري خلال الفترة 2000-2016	179
الجدول (3-14)	نسبة المبادلات التجارية للجزائر مع بعض المناطق الإقتصادية لسنة 2016	181
الجدول (3-15)	تطور معدلات النمو السنوية للتجارة البينية الجزائرية مع المنطقة خلال	183

	(2000-2016)	
الجدول (4-01)	مؤشر إدراك الفساد وترتيب دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 2016.	209
الجدول (4-02)	الإشارات المتوقعة لمعاملات النموذج	211
الجدول (4-03)	بعض الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة	213
الجدول (4-04)	نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات الدراسة	216
الجدول (4-05)	نتائج تقدير نموذج الجاذبية للصادرات إلى دول جافتا خلال الفترة 2000-2016	220
الجدول (4-06)	تائج تقدير نموذج الجاذبية لصادرات الجزائر الى دول جافتا باستخدام طريقة تصحيح الخطأ المعياري للبانل (Prais Winster)	226
الجدول (4-07)	بعض الإحصائيات الوصفية لمتغير الواردات	231
الجدول (4-08)	نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات الدراسة	231
الجدول (4-09)	نتائج تقدير نموذج الجاذبية لواردات الجزائر من دول جافتا خلال الفترة 2000-2016	236
الجدول (4-10)	نتائج تقدير نموذج الجاذبية لواردات الجزائر من دول جافتا باستخدام طريقة تصحيح الخطأ المعياري للبانل (Prais Winster)	240

قـــــــائمة الأشكـــــــال

قائمة الأشكال

الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (1-01)	تطور الإتفاقيات التجارية في العالم 1948-2016	27
الشكل (1-02)	درجات التكامل الاقتصادي الإقليمي	35
الشكل (1-03)	المشاركة في الإتفاقيات الإقليمية الكبرى وعضوية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي	49
الشكل (1-04)	أثر تحويل التجارة: الأضرار	54
الشكل (1-05)	أثر خلق التجارة	56
الشكل (1-06)	نمط صحن سباغيتي للإتفاقيات التجارية الإقليمية في العالم	62
الشكل (2-01)	الهيكل التنظيمي لأجهزة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	96
الشكل (2-02)	الأهمية النسبية للقيود غير الجمركية على التجارة العربية البينية (نسبة الردود السلبية)	111
الشكل (2-03)	الإتفاقيات التجارية الإقليمية للدول العربية	122
الشكل (3-01)	نسبة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية	139
الشكل (3-02)	الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية لسنة 2016	148
الشكل (3-03)	تطور التجارة البينية العربية للنفط (2010-2016)	150
الشكل (3-04)	حصة الصادرات والواردات البينية من النفط لبعض الدول العربية (2016)	151
الشكل (3-05)	تطور الصادرات والواردات الجزائرية إلى ومن الدول العربية أعضاء جافتا خلال الفترة (2000-2008)	160
الشكل (3-06)	تطور الصادرات والواردات الجزائرية إلى ومن الدول العربية أعضاء جافتا خلال الفترة (2009-2016)	162
الشكل (3-07)	الأهمية النسبية للصادرات المستفيدة من التفضيل الجمركي في إطار جافتا (2009-2016)	164
الشكل (3-08)	الأهمية النسبية للواردات المستفيدة من التفضيل الجمركي في إطار جافتا (2009-2016)	165
الشكل (3-09)	تطور الميزان التجاري البيني الجزائري ودول المنطقة خلال الفترة (2009-2016)	166
الشكل (3-10)	تطور الهيكل السلعي لصادرات الجزائر إلى الدول العربية أعضاء جافتا (2000-2016)	168
الشكل (3-11)	الهيكل السلعي لواردات الجزائر من الدول العربية أعضاء جافتا (2000-2016)	169

الشكل (3-12)	الأهمية النسبية لأسواق الصادرات الجزائرية لدول المنطقة (2009-2016)	172
الشكل (3-13)	تطور الصادرات الجزائرية من الدول العربية أعضاء جافتا متوسط الفترة (2000-2008)	173
الشكل (3-14)	تطور الواردات الجزائرية من الدول العربية أعضاء جافتا خلال الفترة 2009-2016	176
الشكل (3-15)	تطور الواردات الجزائرية من الدول العربية أعضاء جافتا خلال الفترة 2000-2008	177
الشكل (4- 01)	خطوات اختبار التجانس لـ Hsiao	196

قـــــائمة المـــــلاحق

الملحق رقم(4-1): مجموع مربعات البواقي لنموذج الانحدار التجميعي الخاص بالصادرات

Dependent Variable: LNEXP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/18 Time: 21:40
Sample: 2000 2016
Periods included: 17
Cross-sections included: 15
Total panel (unbalanced) observations: 254

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP	5.739314	1.499341	3.827891	0.0002
LNGDPDZA	-8.518391	8.429904	-1.010497	0.3133
LNGDPPC	-0.257935	1.579109	-0.163342	0.8704
LNGDPPCDZA	15.75906	14.19948	1.109834	0.2682
LNCCI	0.271062	1.668043	0.162503	0.8711
LNCCIDZA	-1.319079	2.974200	-0.443507	0.6578
C	-37.94833	95.46228	-0.397522	0.6913

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.651415	Mean dependent var	14.53990
Adjusted R-squared	0.618564	S.D. dependent var	4.832696
S.E. of regression	2.621088	Akaike info criterion	5.034391
Sum squared resid	1312.190	Schwarz criterion	5.326848
Log likelihood	-490.3733	Hannan-Quinn criter.	5.152043
F-statistic	19.82940	Durbin-Watson stat	1.445082
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: LNEXP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/13/18 Time: 01:59
Sample: 2000 2016
Periods included: 17
Cross-sections included: 15
Total panel (balanced) observations: 255

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-41.13131	127.2102	-0.323333	0.7467
LNGDP	2.450631	0.306085	8.006380	0.0000
LNGDPPC	-1.921529	0.297801	-6.452405	0.0000
LNGDPDZA	-5.870649	11.30335	-0.519373	0.6040
LNGDPPCDZA	19.01604	19.74054	0.963299	0.3363
LNCCI	2.853032	0.772624	3.692651	0.0003
LNCCIDZA	0.148833	4.197778	0.035455	0.9717

R-squared	0.278164	Mean dependent var	14.55663
Adjusted R-squared	0.260630	S.D. dependent var	4.830562
S.E. of regression	4.155472	Akaike info criterion	5.710100
Sum squared resid	4265.183	Schwarz criterion	5.807311
Log likelihood	-718.6655	Hannan-Quinn criter.	5.749202
F-statistic	15.86386	Durbin-Watson stat	0.643929
Prob(F-statistic)	0.000000		
Log likelihood	-490.3733	Hannan-Quinn criter.	5.152043
F-statistic	19.82940	Durbin-Watson stat	1.445082
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (4-2): مجموع مربعات البواقي لنماذج جميع الدولة كل على حدى الخاص بنموذج الصادرات

Dependent Variable: LNEXP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/18 Time: 17:52
Sample: 2000 2016 IF CROSSID=1
Periods included: 17
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2085.421	2035.406	-1.024573	0.3297
LNGDP	341.3238	354.0020	0.964186	0.3577
LNGDPPC	-336.1335	360.4040	-0.932657	0.3730
LNGDPDZA	-196.4906	211.6178	-0.928517	0.3750
LNGDPPCDZA	190.8021	216.1353	0.882790	0.3981
LNCCI	2.966168	3.696477	0.802431	0.4410
LNCCIDZA	2.618048	2.706596	0.967285	0.3562

R-squared	0.862471	Mean dependent var	19.51463
Adjusted R-squared	0.779954	S.D. dependent var	1.170194
S.E. of regression	0.548927	Akaike info criterion	1.931200
Sum squared resid	3.013213	Schwarz criterion	2.274288
Log likelihood	-9.415200	Hannan-Quinn criter.	1.965304
F-statistic	10.45199	Durbin-Watson stat	1.700591
Prob(F-statistic)	0.000810		

Dependent Variable: LNEXP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/18 Time: 17:55
Sample: 2000 2016 IF CROSSID=2
Periods included: 17
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2270.023	579.2083	3.919183	0.0029
LNGDP	-397.1000	110.5796	-3.591078	0.0049
LNGDPPC	416.1807	113.0518	3.681328	0.0042
LNGDPDZA	242.5456	72.04037	3.366801	0.0072
LNGDPPCDZA	-213.3475	64.45613	-3.309964	0.0079
LNCCI	3.455028	1.652910	2.090269	0.0631
LNCCIDZA	1.318802	0.936552	1.408147	0.1894

R-squared	0.960053	Mean dependent var	19.89534
Adjusted R-squared	0.936086	S.D. dependent var	0.711379
S.E. of regression	0.179846	Akaike info criterion	-0.300531
Sum squared resid	0.323446	Schwarz criterion	0.042557
Log likelihood	9.554512	Hannan-Quinn criter.	-0.266427
F-statistic	40.05578	Durbin-Watson stat	2.515434
Prob(F-statistic)	0.000002		

Dependent Variable: LNEXP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/18 Time: 17:58
Sample: 2000 2016 IF CROSSID=4
Periods included: 17
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	888.0302	378.8785	2.343839	0.0411
LNGDP	147.0261	42.42426	3.465614	0.0061
LNGDPPC	-139.0741	43.03297	-3.231803	0.0090
LNGDPDZA	-166.5923	54.85547	-3.036930	0.0125
LNGDPPCDZA	100.6035	47.16129	2.133179	0.0587
LNCCI	-6.491437	3.779640	-1.717475	0.1166
LNCCIDZA	-4.691535	4.678643	-1.002756	0.3396

R-squared	0.700695	Mean dependent var	15.56944
Adjusted R-squared	0.521112	S.D. dependent var	1.354479
S.E. of regression	0.937323	Akaike info criterion	3.001323
Sum squared resid	8.785737	Schwarz criterion	3.344411
Log likelihood	-18.51124	Hannan-Quinn criter.	3.035426
F-statistic	3.901792	Durbin-Watson stat	2.409302
Prob(F-statistic)	0.028507		

Dependent Variable: LNEXP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/18 Time: 17:56
Sample: 2000 2016 IF CROSSID=3
Periods included: 16
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	233.4376	85.16678	2.740946	0.0228
LNGDP	294.1061	115.0006	2.557430	0.0308
LNGDPPC	-295.9356	117.3483	-2.521857	0.0327
LNGDPDZA	-307.8652	113.6120	-2.709796	0.0240
LNGDPPCDZA	283.0601	96.94343	2.919849	0.0170
LNCCI	1.313693	2.048516	0.641290	0.5373
LNCCIDZA	-1.148907	1.530889	-0.750484	0.4721

R-squared	0.897923	Mean dependent var	19.69612
Adjusted R-squared	0.829872	S.D. dependent var	0.899029
S.E. of regression	0.370818	Akaike info criterion	1.153425
Sum squared resid	1.237554	Schwarz criterion	1.491433
Log likelihood	-2.227403	Hannan-Quinn criter.	1.170734
F-statistic	13.19485	Durbin-Watson stat	1.741959
Prob(F-statistic)	0.000521		

Dependent Variable: LNEXP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/18 Time: 17:59
Sample: 2000 2016 IF CROSSID=5
Periods included: 17
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	362.4992	276.8020	1.309597	0.2196
LNGDP	18.92924	19.64853	0.963393	0.3581
LNGDPPC	-7.935315	4.073588	-1.947992	0.0800
LNGDPDZA	-31.22451	24.80460	-1.258820	0.2367
LNGDPPCDZA	4.843122	41.29907	0.117270	0.9090
LNCCI	0.174153	9.523274	0.018287	0.9858
LNCCIDZA	2.400486	9.502870	0.252606	0.8057

R-squared	0.403821	Mean dependent var	16.07666
Adjusted R-squared	0.046113	S.D. dependent var	1.775517
S.E. of regression	1.734096	Akaike info criterion	4.231751
Sum squared resid	30.07089	Schwarz criterion	4.574839
Log likelihood	-28.96988	Hannan-Quinn criter.	4.265854
F-statistic	1.128913	Durbin-Watson stat	2.560759
Prob(F-statistic)	0.411612		

Dependent Variable: LNEXP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/18 Time: 18:00
Sample: 2000 2016 IF CROSSID=6
Periods included: 17
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	88.22277	627.2242	0.140656	0.8909
LNGDP	24.64452	31.99377	0.770291	0.4589
LNGDPPC	-6.100283	19.81021	-0.307936	0.7644
LNGDPDZA	-21.66061	64.40360	-0.336326	0.7436
LNGDPPCDZA	-8.007784	57.64394	-0.138918	0.8923
LNCCI	14.08119	7.181018	1.960890	0.0783
LNCCIDZA	-3.367351	6.860292	-0.490847	0.6341

R-squared	0.545546	Mean dependent var	16.24643
Adjusted R-squared	0.272873	S.D. dependent var	1.332920
S.E. of regression	1.136604	Akaike info criterion	3.386868
Sum squared resid	12.91868	Schwarz criterion	3.729956
Log likelihood	-21.78838	Hannan-Quinn criter.	3.420971
F-statistic	2.000734	Durbin-Watson stat	3.041212
Prob(F-statistic)	0.158797		

Dependent Variable: LNEXP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/18 Time: 18:00
Sample: 2000 2016 IF CROSSID=7
Periods included: 17
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3129.015	1270.535	-2.462753	0.0335
LNGDP	-91.03514	38.18762	-2.383891	0.0384
LNGDPPC	103.1918	43.80497	2.355709	0.0402
LNGDPDZA	281.7582	115.7785	2.433597	0.0352
LNGDPPCDZA	-331.6577	139.8423	-2.371655	0.0392
LNCCI	-1.480563	2.627445	-0.563499	0.5855
LNCCIDZA	0.507107	4.427627	0.114533	0.9111

R-squared	0.587372	Mean dependent var	15.69893
Adjusted R-squared	0.339796	S.D. dependent var	1.343676
S.E. of regression	1.091776	Akaike info criterion	3.306390
Sum squared resid	11.91975	Schwarz criterion	3.649478
Log likelihood	-21.10432	Hannan-Quinn criter.	3.340494
F-statistic	2.372486	Durbin-Watson stat	2.241736
Prob(F-statistic)	0.108994		

Dependent Variable: LNEXP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/18 Time: 18:01
Sample: 2000 2016 IF CROSSID=8
Periods included: 17
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2787.799	5688.244	0.490098	0.6346
LNGDP	382.1553	555.2433	0.688266	0.5069
LNGDPPC	-381.2244	553.3746	-0.688908	0.5065
LNGDPDZA	-458.4243	824.3777	-0.556085	0.5904
LNGDPPCDZA	292.4132	716.1950	0.408287	0.6917
LNCCI	16.78575	7.213387	2.327028	0.0423
LNCCIDZA	-7.364155	16.69197	-0.441179	0.6685

R-squared	0.647392	Mean dependent var	14.16392
Adjusted R-squared	0.435827	S.D. dependent var	4.585273
S.E. of regression	3.444066	Akaike info criterion	5.604084
Sum squared resid	118.6159	Schwarz criterion	5.947172
Log likelihood	-40.63471	Hannan-Quinn criter.	5.638188
F-statistic	3.060013	Durbin-Watson stat	1.574256
Prob(F-statistic)	0.057363		

Dependent Variable: LNEXP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/18 Time: 18:06
Sample: 2000 2016 IF CROSSID=13
Periods included: 17
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-467.1479	691.0635	-0.675984	0.5144
LNGDP	49.29918	44.81406	1.100083	0.2971
LNGDPPC	-24.07697	48.09027	-0.500662	0.6274
LNGDPDZA	17.49280	76.25132	0.229410	0.8232
LNGDPPCDZA	-113.7756	89.37799	-1.272971	0.2318
LNCCI	31.79730	22.16159	1.434793	0.1819
LNCCIDZA	-10.01539	18.39684	-0.544408	0.5981

R-squared	0.567786	Mean dependent var	7.701703
Adjusted R-squared	0.308457	S.D. dependent var	4.653386
S.E. of regression	3.869712	Akaike info criterion	5.837138
Sum squared resid	149.7467	Schwarz criterion	6.180226
Log likelihood	-42.61568	Hannan-Quinn criter.	5.871242
F-statistic	2.189445	Durbin-Watson stat	2.738147
Prob(F-statistic)	0.130842		

Dependent Variable: LNEXP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/18 Time: 18:02
Sample: 2000 2016 IF CROSSID=9
Periods included: 17
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-913.3540	1529.688	-0.597085	0.5637
LNGDP	-36.01668	38.77952	-0.928755	0.3749
LNGDPPC	28.62359	37.24644	0.768492	0.4600
LNGDPDZA	88.50458	131.3414	0.673851	0.5157
LNGDPPCDZA	-86.33499	168.5723	-0.512154	0.6197
LNCCI	-16.43869	9.435565	-1.742206	0.1121
LNCCIDZA	8.261556	8.884116	0.929924	0.3743

R-squared	0.366929	Mean dependent var	14.37172
Adjusted R-squared	-0.012914	S.D. dependent var	1.719392
S.E. of regression	1.730458	Akaike info criterion	4.227551
Sum squared resid	29.94485	Schwarz criterion	4.570638
Log likelihood	-28.93418	Hannan-Quinn criter.	4.261654
F-statistic	0.966002	Durbin-Watson stat	2.329150
Prob(F-statistic)	0.493606		

Dependent Variable: LNEXP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/18 Time: 18:03
Sample: 2000 2016 IF CROSSID=10
Periods included: 17
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2637.282	6471.495	-0.407523	0.6922
LNGDP	-67.90790	202.3768	-0.335552	0.7441
LNGDPPC	86.79509	128.3332	0.676326	0.5142
LNGDPDZA	208.5085	656.9550	0.317386	0.7575
LNGDPPCDZA	-222.5360	804.6658	-0.276557	0.7878
LNCCI	-14.74782	21.63022	-0.681815	0.5108
LNCCIDZA	-6.998690	22.21256	-0.315078	0.7592

R-squared	0.421878	Mean dependent var	10.25533
Adjusted R-squared	0.075004	S.D. dependent var	4.335952
S.E. of regression	4.170176	Akaike info criterion	5.986695
Sum squared resid	173.9037	Schwarz criterion	6.329783
Log likelihood	-43.88690	Hannan-Quinn criter.	6.020798
F-statistic	1.216229	Durbin-Watson stat	2.488585
Prob(F-statistic)	0.373215		

Dependent Variable: LNEXP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/18 Time: 18:04
Sample: 2000 2016 IF CROSSID=11
Periods included: 17
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	161.3834	1047.390	0.154081	0.8806
LNGDP	4.585573	12.61957	0.363370	0.7239
LNGDPPC	13.42265	33.43443	0.401462	0.6965
LNGDPDZA	-51.52834	54.68796	-0.942225	0.3683
LNGDPPCDZA	111.2400	57.24561	1.943205	0.0807
LNCCI	-8.727795	12.73995	-0.685073	0.5089
LNCCIDZA	-1.610108	9.105441	-0.176829	0.8632

R-squared	0.865881	Mean dependent var	11.53247
Adjusted R-squared	0.785410	S.D. dependent var	4.934599
S.E. of regression	2.285897	Akaike info criterion	4.784296
Sum squared resid	52.25327	Schwarz criterion	5.127383
Log likelihood	-33.66651	Hannan-Quinn criter.	4.818399
F-statistic	10.76013	Durbin-Watson stat	1.958334
Prob(F-statistic)	0.000719		

Dependent Variable: LNEXP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/18 Time: 18:05
Sample: 2000 2016 IF CROSSID=12
Periods included: 17
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	264.4753	1107.655	0.238770	0.8161
LNGDP	12.95833	21.95720	0.590163	0.5682
LNGDPPC	28.78946	39.22573	0.733943	0.4798
LNGDPDZA	-34.26733	70.33837	-0.487178	0.6366
LNGDPPCDZA	9.907164	107.6351	0.092044	0.9285
LNCCI	15.13963	15.62111	0.969177	0.3553
LNCCIDZA	10.26854	22.97682	0.446909	0.6645

R-squared	0.571828	Mean dependent var	12.90052
Adjusted R-squared	0.314925	S.D. dependent var	4.444793
S.E. of regression	3.678922	Akaike info criterion	5.736018
Sum squared resid	135.3446	Schwarz criterion	6.079105
Log likelihood	-41.75615	Hannan-Quinn criter.	5.770121
F-statistic	2.225852	Durbin-Watson stat	1.935793
Prob(F-statistic)	0.126122		

Dependent Variable: LNEXP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/18 Time: 18:08
Sample: 2000 2016 IF CROSSID=14
Periods included: 17
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2149.088	2420.440	0.887891	0.3955
LNGDP	187.1194	248.1130	0.754170	0.4681
LNGDPPC	-184.7791	255.9624	-0.721900	0.4869
LNGDPDZA	-314.4890	338.0664	-0.930258	0.3741
LNGDPPCDZA	331.4672	281.7272	1.176553	0.2666
LNCCI	9.075781	19.32132	0.469729	0.6486
LNCCIDZA	-6.553224	17.18659	-0.381299	0.7110

R-squared	0.704282	Mean dependent var	8.583010
Adjusted R-squared	0.526852	S.D. dependent var	5.788631
S.E. of regression	3.981756	Akaike info criterion	5.894224
Sum squared resid	158.5438	Schwarz criterion	6.237312
Log likelihood	-43.10090	Hannan-Quinn criter.	5.928327
F-statistic	3.969337	Durbin-Watson stat	3.046344
Prob(F-statistic)	0.027051		

Dependent Variable: LNEXP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/18 Time: 19:55
Sample: 2000 2016 IF CROSSID=15
Periods included: 17
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	203.5968	238.0089	0.855417	0.4123
LNGDP	3.128733	27.13723	0.115293	0.9105
LNGDPPC	-3.153997	27.48187	-0.114766	0.9109
LNGDPDZA	-29.00335	24.83538	-1.167824	0.2700
LNGDPPCDZA	61.14832	33.40252	1.830650	0.0971
LNCCI	-2.512208	3.452205	-0.727711	0.4835
LNCCIDZA	0.965355	4.123161	0.234130	0.8196

R-squared	0.752914	Mean dependent var	16.19559
Adjusted R-squared	0.604662	S.D. dependent var	1.444624
S.E. of regression	0.908321	Akaike info criterion	2.938462
Sum squared resid	8.250462	Schwarz criterion	3.281550
Log likelihood	-17.97693	Hannan-Quinn criter.	2.972566
F-statistic	5.078619	Durbin-Watson stat	1.970635
Prob(F-statistic)	0.012219		

الملحق رقم (3–4): مجموع مربعات البواقي لنموذج الانحدار التجميعي الخاص بنموذج الواردات

Dependent Variable: LNIMP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/13/18 Time: 01:17
Sample: 2000 2016
Periods included: 17
Cross-sections included: 15
Total panel (balanced) observations: 255

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNCCI	-0.717696	1.162943	-0.617138	0.5377
LNCCIDZA	-2.497907	2.055477	-1.215244	0.2255
LNGDP	4.037147	1.044446	3.865349	0.0001
LNGDPDZA	3.162600	5.852580	0.540377	0.5895
LNGDPPC	-1.824615	1.099656	-1.659261	0.0984
LNGDPPCDZA	-4.516357	9.840862	-0.458939	0.6467
C	-108.2937	66.35632	-1.632003	0.1040

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.723506	Mean dependent var	16.12945
Adjusted R-squared	0.699874	S.D. dependent var	3.668631
S.E. of regression	2.009813	Akaike info criterion	4.312724
Sum squared resid	945.2074	Schwarz criterion	4.604357
Log likelihood	-528.8723	Hannan-Quinn criter.	4.430031
F-statistic	30.61559	Durbin-Watson stat	1.866136
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: LNIMP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/13/18 Time: 01:10
Sample: 2000 2016
Periods included: 17
Cross-sections included: 15
Total panel (balanced) observations: 255

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-194.9349	88.95590	-2.191365	0.0294
LNGDP	0.774279	0.214040	3.617452	0.0004
LNGDPPC	-1.170200	0.208247	-5.619296	0.0000
LNGDPDZA	10.99570	7.904237	1.391114	0.1654
LNGDPPCDZA	-10.38225	13.80422	-0.752107	0.4527
LNCCI	5.970318	0.540283	11.05036	0.0000
LNCCIDZA	-1.380198	2.935433	-0.470185	0.6386

R-squared	0.389689	Mean dependent var	16.12945
Adjusted R-squared	0.374924	S.D. dependent var	3.668631
S.E. of regression	2.900484	Akaike info criterion	4.994699
Sum squared resid	2086.376	Schwarz criterion	5.091910
Log likelihood	-629.8242	Hannan-Quinn criter.	5.033802
F-statistic	26.39176	Durbin-Watson stat	0.893352
Prob(F-statistic)	0.000000		
Log likelihood	-490.3733	Hannan-Quinn criter.	5.152043
F-statistic	19.82940	Durbin-Watson stat	1.445082
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (4-4): مجموع مربعات البواقي لنماذج جميع الدولة كل على حدى الخاص بنموذج الواردات

Dependent Variable: LNIMP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/18 Time: 20:15
Sample: 2000 2016 IF CROSSID=2
Periods included: 17
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-144.5826	840.5302	-0.172014	0.8669
LNGDP	37.19492	160.4700	0.231787	0.8214
LNGDPPC	-29.11373	164.0575	-0.177461	0.8627
LNGDPDZA	-33.72000	104.5429	-0.322547	0.7537
LNGDPPCDZA	38.49145	93.53687	0.411511	0.6894
LNCCI	3.444511	2.398656	1.436017	0.1815
LNCCIDZA	-1.990588	1.359097	-1.464641	0.1737

R-squared	0.975818	Mean dependent var	18.03475
Adjusted R-squared	0.961309	S.D. dependent var	1.326824
S.E. of regression	0.260987	Akaike info criterion	0.444211
Sum squared resid	0.681143	Schwarz criterion	0.787299
Log likelihood	3.224208	Hannan-Quinn criter.	0.478314
F-statistic	67.25519	Durbin-Watson stat	1.704088
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: LNIMP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/18 Time: 20:15
Sample: 2000 2016 IF CROSSID=1
Periods included: 17
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1540.628	450.5154	-3.419701	0.0066
LNGDP	266.3165	78.35459	3.398863	0.0068
LNGDPPC	-267.1200	79.77160	-3.348561	0.0074
LNGDPDZA	-159.7153	46.83935	-3.409853	0.0067
LNGDPPCDZA	164.2002	47.83926	3.432332	0.0064
LNCCI	-1.131380	0.818176	-1.382808	0.1968
LNCCIDZA	1.318150	0.599076	2.200304	0.0524

R-squared	0.985724	Mean dependent var	19.19719
Adjusted R-squared	0.977158	S.D. dependent var	0.803910
S.E. of regression	0.121499	Akaike info criterion	-1.084916
Sum squared resid	0.147621	Schwarz criterion	-0.741828
Log likelihood	16.22179	Hannan-Quinn criter.	-1.050813
F-statistic	115.0779	Durbin-Watson stat	1.373005
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: LNIMP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/18 Time: 20:16
Sample: 2000 2016 IF CROSSID=4
Periods included: 17
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	132.2046	63.14468	2.093678	0.0627
LNGDP	38.02550	7.070516	5.378038	0.0003
LNGDPPC	-35.47025	7.171965	-4.945682	0.0006
LNGDPDZA	-39.94981	9.142327	-4.369764	0.0014
LNGDPPCDZA	28.81633	7.859997	3.666201	0.0043
LNCCI	0.134496	0.629923	0.213513	0.8352
LNCCIDZA	-0.610253	0.779752	-0.782625	0.4520

R-squared	0.989294	Mean dependent var	18.84849
Adjusted R-squared	0.982870	S.D. dependent var	1.193565
S.E. of regression	0.156216	Akaike info criterion	-0.582251
Sum squared resid	0.244035	Schwarz criterion	-0.239164
Log likelihood	11.94914	Hannan-Quinn criter.	-0.548148
F-statistic	154.0049	Durbin-Watson stat	2.289314
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: LNEXP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/18 Time: 19:48
Sample: 2000 2016 IF CROSSID=3
Periods included: 16
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	233.4376	85.16678	2.740946	0.0228
LNGDP	294.1061	115.0006	2.557430	0.0308
LNGDPPC	-295.9356	117.3483	-2.521857	0.0327
LNGDPDZA	-307.8652	113.6120	-2.709796	0.0240
LNGDPPCDZA	283.0601	96.94343	2.919849	0.0170
LNCCI	1.313693	2.048516	0.641290	0.5373
LNCCIDZA	-1.148907	1.530889	-0.750484	0.4721

R-squared	0.897923	Mean dependent var	19.69612
Adjusted R-squared	0.829872	S.D. dependent var	0.899029
S.E. of regression	0.370818	Akaike info criterion	1.153425
Sum squared resid	1.237554	Schwarz criterion	1.491433
Log likelihood	-2.227403	Hannan-Quinn criter.	1.170734
F-statistic	13.19485	Durbin-Watson stat	1.741959
Prob(F-statistic)	0.000521		

Dependent Variable: LNIMP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/18 Time: 20:17
Sample: 2000 2016 IF CROSSID=6
Periods included: 17
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	338.0186	204.8873	1.649778	0.1300
LNGDP	15.84460	10.45100	1.516084	0.1605
LNGDPPC	-8.180440	6.471148	-1.264140	0.2349
LNGDPDZA	-37.43587	21.03790	-1.779449	0.1055
LNGDPPCDZA	39.71471	18.82981	2.109140	0.0611
LNCCI	-0.923082	2.345732	-0.393516	0.7022
LNCCIDZA	1.420964	2.240964	0.634086	0.5403

R-squared	0.815276	Mean dependent var	17.49425
Adjusted R-squared	0.704442	S.D. dependent var	0.682936
S.E. of regression	0.371280	Akaike info criterion	1.149180
Sum squared resid	1.378488	Schwarz criterion	1.492268
Log likelihood	-2.768032	Hannan-Quinn criter.	1.183284
F-statistic	7.355805	Durbin-Watson stat	2.107271
Prob(F-statistic)	0.003236		

Dependent Variable: LNIMP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/18 Time: 20:17
Sample: 2000 2016 IF CROSSID=5
Periods included: 17
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-135.4271	77.61772	-1.744796	0.1116
LNGDP	-7.809570	5.509620	-1.417443	0.1867
LNGDPPC	-0.625490	1.142270	-0.547585	0.5960
LNGDPDZA	15.09025	6.955428	2.169564	0.0552
LNGDPPCDZA	-3.279026	11.58062	-0.283148	0.7828
LNCCI	2.441400	2.670410	0.914242	0.3821
LNCCIDZA	0.882793	2.664689	0.331293	0.7473

R-squared	0.878117	Mean dependent var	18.46810
Adjusted R-squared	0.804987	S.D. dependent var	1.101117
S.E. of regression	0.486256	Akaike info criterion	1.688738
Sum squared resid	2.364447	Schwarz criterion	2.031825
Log likelihood	-7.354269	Hannan-Quinn criter.	1.722841
F-statistic	12.00766	Durbin-Watson stat	2.372482
Prob(F-statistic)	0.000456		

Dependent Variable: LNIMP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/18 Time: 20:18
Sample: 2000 2016 IF CROSSID=7
Periods included: 17
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	74.42663	186.1266	0.399871	0.6977
LNGDP	4.701628	5.594283	0.840434	0.4203
LNGDPPC	-2.636799	6.417194	-0.410896	0.6898
LNGDPDZA	-10.45228	16.96093	-0.616256	0.5515
LNGDPPCDZA	14.65086	20.48615	0.715159	0.4909
LNCCI	-0.035272	0.384907	-0.091638	0.9288
LNCCIDZA	-0.172269	0.648624	-0.265592	0.7959

R-squared	0.958537	Mean dependent var	18.32298
Adjusted R-squared	0.933660	S.D. dependent var	0.620964
S.E. of regression	0.159939	Akaike info criterion	-0.535142
Sum squared resid	0.255806	Schwarz criterion	-0.192055
Log likelihood	11.54871	Hannan-Quinn criter.	-0.501039
F-statistic	38.53000	Durbin-Watson stat	1.358945
Prob(F-statistic)	0.000002		

Dependent Variable: LNIMP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/18 Time: 20:18
Sample: 2000 2016 IF CROSSID=8
Periods included: 17
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-7170.642	10478.15	-0.684342	0.5093
LNGDP	-580.4485	1022.798	-0.567510	0.5829
LNGDPPC	561.4155	1019.356	0.550755	0.5939
LNGDPDZA	985.8512	1518.563	0.649200	0.5308
LNGDPPCDZA	-960.0343	1319.283	-0.727694	0.4835
LNCCI	-11.87894	13.28758	-0.893989	0.3923
LNCCIDZA	-17.66278	30.74781	-0.574440	0.5784

R-squared	0.284383	Mean dependent var	8.252333
Adjusted R-squared	-0.144988	S.D. dependent var	5.928948
S.E. of regression	6.344217	Akaike info criterion	6.825866
Sum squared resid	402.4909	Schwarz criterion	7.168954
Log likelihood	-51.01986	Hannan-Quinn criter.	6.859969
F-statistic	0.662325	Durbin-Watson stat	2.770324
Prob(F-statistic)	0.682198		

Dependent Variable: LNIMP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/18 Time: 20:19
Sample: 2000 2016 IF CROSSID=9
Periods included: 17
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	792.2321	588.7163	1.345694	0.2081
LNGDP	24.27290	14.92470	1.626358	0.1349
LNGDPPC	-23.53573	14.33468	-1.641874	0.1316
LNGDPDZA	-75.34917	50.54809	-1.490643	0.1669
LNGDPPCDZA	95.19153	64.87678	1.467267	0.1730
LNCCI	0.260811	3.631374	0.071821	0.9442
LNCCIDZA	-1.088641	3.419144	-0.318396	0.7567

R-squared	0.824103	Mean dependent var	15.86842
Adjusted R-squared	0.718564	S.D. dependent var	1.255379
S.E. of regression	0.665985	Akaike info criterion	2.317801
Sum squared resid	4.435355	Schwarz criterion	2.660889
Log likelihood	-12.70131	Hannan-Quinn criter.	2.351904
F-statistic	7.808563	Durbin-Watson stat	2.019058
Prob(F-statistic)	0.002578		

Dependent Variable: LNIMP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/18 Time: 20:19
Sample: 2000 2016 IF CROSSID=10
Periods included: 17
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3605.450	999.4535	-3.607421	0.0048
LNGDP	-98.59779	31.25495	-3.154630	0.0103
LNGDPPC	64.73525	19.81970	3.266208	0.0085
LNGDPDZA	345.0366	101.4597	3.400726	0.0068
LNGDPPCDZA	-415.5442	124.2721	-3.343827	0.0074
LNCCI	6.341941	3.340557	1.898468	0.0868
LNCCIDZA	4.721672	3.430493	1.376383	0.1987

R-squared	0.939731	Mean dependent var	15.53166
Adjusted R-squared	0.903570	S.D. dependent var	2.073986
S.E. of regression	0.644039	Akaike info criterion	2.250787
Sum squared resid	4.147866	Schwarz criterion	2.593875
Log likelihood	-12.13169	Hannan-Quinn criter.	2.284891
F-statistic	25.98719	Durbin-Watson stat	2.214266
Prob(F-statistic)	0.000015		

Dependent Variable: LNIMP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/18 Time: 20:20
Sample: 2000 2016 IF CROSSID=11
Periods included: 17
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1051.164	987.5005	-1.064470	0.3121
LNGDP	-11.19688	11.89798	-0.941074	0.3688
LNGDPPC	33.31000	31.52265	1.056701	0.3155
LNGDPDZA	25.95591	51.56090	0.503403	0.6256
LNGDPPCDZA	36.50870	53.97230	0.676434	0.5141
LNCCI	3.222039	12.01147	0.268247	0.7940
LNCCIDZA	-0.556929	8.584791	-0.064874	0.9496

R-squared	0.800023	Mean dependent var	15.39692
Adjusted R-squared	0.680037	S.D. dependent var	3.810091
S.E. of regression	2.155190	Akaike info criterion	4.666536
Sum squared resid	46.44842	Schwarz criterion	5.009623
Log likelihood	-32.66555	Hannan-Quinn criter.	4.700639
F-statistic	6.667619	Durbin-Watson stat	2.804251
Prob(F-statistic)	0.004670		

Dependent Variable: LNIMP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/18 Time: 20:21
Sample: 2000 2016 IF CROSSID=12
Periods included: 17
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-561.4791	112.4623	-4.992597	0.0005
LNGDP	-6.252534	2.229357	-2.804636	0.0186
LNGDPPC	-12.15968	3.982663	-3.053154	0.0122
LNGDPDZA	39.69027	7.141589	5.557624	0.0002
LNGDPPCDZA	-23.45347	10.92840	-2.146103	0.0574
LNCCI	-3.135182	1.586042	-1.976734	0.0763
LNCCIDZA	-5.156323	2.332880	-2.210282	0.0515

R-squared	0.909344	Mean dependent var	13.99735
Adjusted R-squared	0.854951	S.D. dependent var	0.980766
S.E. of regression	0.373528	Akaike info criterion	1.161253
Sum squared resid	1.395231	Schwarz criterion	1.504341
Log likelihood	-2.870653	Hannan-Quinn criter.	1.195357
F-statistic	16.71790	Durbin-Watson stat	2.403302
Prob(F-statistic)	0.000110		

Dependent Variable: LNIMP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/18 Time: 20:23
Sample: 2000 2016 IF CROSSID=13
Periods included: 17
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-47.75940	92.05542	-0.518811	0.6152
LNGDP	-1.179745	5.969606	-0.197625	0.8473
LNGDPPC	-4.156631	6.406025	-0.648863	0.5310
LNGDPDZA	7.472602	10.15731	0.735687	0.4788
LNGDPPCDZA	-6.898039	11.90589	-0.579380	0.5752
LNCCI	-1.839593	2.952108	-0.623145	0.5471
LNCCIDZA	2.488112	2.450612	1.015302	0.3339

R-squared	0.756146	Mean dependent var	17.00498
Adjusted R-squared	0.609833	S.D. dependent var	0.825248
S.E. of regression	0.515478	Akaike info criterion	1.805456
Sum squared resid	2.657174	Schwarz criterion	2.148544
Log likelihood	-8.346379	Hannan-Quinn criter.	1.839560
F-statistic	5.168011	Durbin-Watson stat	2.490974
Prob(F-statistic)	0.011518		

Dependent Variable: LNIMP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/18 Time: 20:21
Sample: 2000 2016 IF CROSSID=12
Periods included: 17
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-561.4791	112.4623	-4.992597	0.0005
LNGDP	-6.252534	2.229357	-2.804636	0.0186
LNGDPPC	-12.15968	3.982663	-3.053154	0.0122
LNGDPDZA	39.69027	7.141589	5.557624	0.0002
LNGDPPCDZA	-23.45347	10.92840	-2.146103	0.0574
LNCCI	-3.135182	1.586042	-1.976734	0.0763
LNCCIDZA	-5.156323	2.332880	-2.210282	0.0515

R-squared	0.909344	Mean dependent var	13.99735
Adjusted R-squared	0.854951	S.D. dependent var	0.980766
S.E. of regression	0.373528	Akaike info criterion	1.161253
Sum squared resid	1.395231	Schwarz criterion	1.504341
Log likelihood	-2.870653	Hannan-Quinn criter.	1.195357
F-statistic	16.71790	Durbin-Watson stat	2.403302
Prob(F-statistic)	0.000110		

Dependent Variable: LNIMP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/18 Time: 20:24
Sample: 2000 2016 IF CROSSID=15
Periods included: 17
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-412.2944	904.9838	-0.455582	0.6584
LNGDP	123.8917	103.1842	1.200685	0.2575
LNGDPPC	-123.3019	104.4946	-1.179984	0.2653
LNGDPDZA	-79.08910	94.43183	-0.837526	0.4219
LNGDPPCDZA	61.82183	127.0068	0.486760	0.6369
LNCCI	-8.977923	13.12636	-0.683962	0.5095
LNCCIDZA	13.06287	15.67754	0.833222	0.4242

R-squared	0.180134	Mean dependent var	14.60276
Adjusted R-squared	-0.311786	S.D. dependent var	3.015472
S.E. of regression	3.453717	Akaike info criterion	5.609680
Sum squared resid	119.2816	Schwarz criterion	5.952768
Log likelihood	-40.68228	Hannan-Quinn criter.	5.643784
F-statistic	0.366186	Durbin-Watson stat	1.357298
Prob(F-statistic)	0.884379		

Dependent Variable: LNIMP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/18 Time: 20:23
Sample: 2000 2016 IF CROSSID=14
Periods included: 17
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	874.7246	515.5934	1.696540	0.1206
LNGDP	77.55615	52.85212	1.467418	0.1730
LNGDPPC	-77.25084	54.52418	-1.416818	0.1869
LNGDPDZA	-118.8756	72.01368	-1.650736	0.1298
LNGDPPCDZA	105.8266	60.01251	1.763409	0.1083
LNCCI	-2.870597	4.115758	-0.697465	0.5014
LNCCIDZA	-0.394138	3.661026	-0.107658	0.9164

R-squared	0.510080	Mean dependent var	11.77086
Adjusted R-squared	0.216128	S.D. dependent var	0.957999
S.E. of regression	0.848179	Akaike info criterion	2.801451
Sum squared resid	7.194078	Schwarz criterion	3.144539
Log likelihood	-16.81234	Hannan-Quinn criter.	2.835555
F-statistic	1.735248	Durbin-Watson stat	1.926942
Prob(F-statistic)	0.210361		

الملحق رقم (4-05): إختبارات جذر الوحدة

- اختبار الاستقرارية لـ IPS

```
Im-Pesaran-Shin unit-root test for LnGDPpc
-----------------------------------------------------------------------------
Ho: All panels contain unit roots           Number of panels  =      15
Ha: Some panels are stationary              Number of periods =      17

AR parameter: Panel-specific                Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                   sequentially
Time trend:   Included

ADF regressions: 1.13 lags average (chosen by AIC)
-----------------------------------------------------------------------------
                     Statistic      p-value
-----------------------------------------------------------------------------
W-t-bar               -2.8431        0.0022
-----------------------------------------------------------------------------
```

```
Im-Pesaran-Shin unit-root test for LnGDP
-----------------------------------------------------------------------------
Ho: All panels contain unit roots           Number of panels  =      15
Ha: Some panels are stationary              Number of periods =      17

AR parameter: Panel-specific                Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                   sequentially
Time trend:   Included

ADF regressions: 1.20 lags average (chosen by AIC)
-----------------------------------------------------------------------------
                     Statistic      p-value
-----------------------------------------------------------------------------
W-t-bar               -1.7390        0.0410
-----------------------------------------------------------------------------
```

```
Im-Pesaran-Shin unit-root test for LnGDPpcdza
-----------------------------------------------------------------------------
Ho: All panels contain unit roots           Number of panels  =      15
Ha: Some panels are stationary              Number of periods =      17

AR parameter: Panel-specific                Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                   sequentially
Time trend:   Not included

ADF regressions: 0.00 lags average (chosen by AIC)
-----------------------------------------------------------------------------
                     Statistic      p-value
-----------------------------------------------------------------------------
W-t-bar               -5.6073        0.0000
-----------------------------------------------------------------------------
```

```
Im-Pesaran-Shin unit-root test for LnEXP
-----------------------------------------------------------------------------
Ho: All panels contain unit roots           Number of panels  =      15
Ha: Some panels are stationary              Number of periods =      17

AR parameter: Panel-specific                Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                   sequentially
Time trend:   Included

ADF regressions: 0.47 lags average (chosen by AIC)
-----------------------------------------------------------------------------
                     Statistic      p-value
-----------------------------------------------------------------------------
W-t-bar               -4.2815        0.0000
-----------------------------------------------------------------------------
```

```
Im-Pesaran-Shin unit-root test for LnGDPdza
-----------------------------------------------------------------------------
Ho: All panels contain unit roots           Number of panels  =      15
Ha: Some panels are stationary              Number of periods =      17

AR parameter: Panel-specific                Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                   sequentially
Time trend:   Included

ADF regressions: 2.00 lags average (chosen by AIC)
-----------------------------------------------------------------------------
                     Statistic      p-value
-----------------------------------------------------------------------------
W-t-bar              -14.9199        0.0000
-----------------------------------------------------------------------------
```

```
Im-Pesaran-Shin unit-root test for LnIMP
-----------------------------------------

Ho: All panels contain unit roots           Number of panels  =      15
Ha: Some panels are stationary              Number of periods =      17

AR parameter: Panel-specific                Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                    sequentially
Time trend:   Included

ADF regressions: 0.60 lags average (chosen by AIC)

                     Statistic      p-value
-------------------------------------------
 W-t-bar              -1.3277        0.0921
-------------------------------------------
```

```
Im-Pesaran-Shin unit-root test for LnCCI
-----------------------------------------

Ho: All panels contain unit roots           Number of panels  =      15
Ha: Some panels are stationary              Number of periods =      17

AR parameter: Panel-specific                Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                    sequentially
Time trend:   Included

ADF regressions: 0.67 lags average (chosen by AIC)

                     Statistic      p-value
-------------------------------------------
 W-t-bar              -1.9120        0.0279
-------------------------------------------
```

```
Im-Pesaran-Shin unit-root test for LnCCIdza
-------------------------------------------

Ho: All panels contain unit roots           Number of panels      =      15
Ha: Some panels are stationary              Avg. number of periods =   16.93

AR parameter: Panel-specific                Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                    sequentially
Time trend:   Included

ADF regressions: 2.00 lags average (chosen by AIC)

                     Statistic      p-value
-------------------------------------------
 W-t-bar              -15.8386       0.0000
-------------------------------------------
```

اختبار الاستقرارية لـ LLC

```
Levin-Lin-Chu unit-root test for LnEXP
--------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots               Number of panels  =      15
Ha: Panels are stationary                   Number of periods =      17

AR parameter: Common                        Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Included

ADF regressions: 0.47 lags average (chosen by AIC)
LR variance:     Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)

                     Statistic      p-value
-------------------------------------------
 Unadjusted t        -12.6626
 Adjusted t*          -6.9049        0.0000
-------------------------------------------
```

Levin-Lin-Chu unit-root test for LnIMP

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 15
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 17

AR parameter: Common — Asymptotics: N/T -> 0
Panel means: Included
Time trend: Included

ADF regressions: 0.60 lags average (chosen by AIC)
LR variance: Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-8.4916	
Adjusted t*	-2.7537	0.0029

Levin-Lin-Chu unit-root test for LnGDP

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 15
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 17

AR parameter: Common — Asymptotics: N/T -> 0
Panel means: Included
Time trend: Included

ADF regressions: 1.20 lags average (chosen by AIC)
LR variance: Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-8.1703	
Adjusted t*	-4.3157	0.0000

Levin-Lin-Chu unit-root test for LnGDPpc

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 15
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 17

AR parameter: Common — Asymptotics: N/T -> 0
Panel means: Included
Time trend: Included

ADF regressions: 1.13 lags average (chosen by AIC)
LR variance: Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-7.9533	
Adjusted t*	-4.6250	0.0000

Levin-Lin-Chu unit-root test for LnGDPpcdza

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 15
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 17

AR parameter: Common — Asymptotics: N/T -> 0
Panel means: Included
Time trend: Included

ADF regressions: 2.00 lags average (chosen by AIC)
LR variance: Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-30.7287	
Adjusted t*	-24.7921	0.0000

Levin-Lin-Chu unit-root test for LnGDPdza

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 15
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 17

AR parameter: Common — Asymptotics: N/T -> 0
Panel means: Included
Time trend: Included

ADF regressions: 2.00 lags average (chosen by AIC)
LR variance: Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-28.1175	
Adjusted t*	-21.5043	0.0000

```
Levin-Lin-Chu unit-root test for LnCCI
---------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots                   Number of panels  =      15
Ha: Panels are stationary                       Number of periods =      17

AR parameter: Common                            Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Included

ADF regressions: 0.67 lags average (chosen by AIC)
LR variance:     Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)
```

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-10.4808	
Adjusted t*	-4.7542	0.0000

الملحق رقم (4-06): نتائج التقدير نموذج الصادرات

النموذج التجميعي

```
. regress LnEXP LnGDPdza LnGDPpcdza LnGDP LnGDPpc LnDIS BORDER REGION GAFTA OPEC  LnCCI LnCCIdza
```

Source	SS	df	MS		
				Number of obs	= 254
				F(11, 242)	= 36.94
Model	3703.28916	11	336.662651	Prob > F	= 0.0000
Residual	2205.51247	242	9.11368788	R-squared	= 0.6267
				Adj R-squared	= 0.6098
Total	5908.80163	253	23.3549471	Root MSE	= 3.0189

LnEXP	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
LnGDPdza	-26.54889	13.34769	-1.99	0.048	-52.84136	-.2564113
LnGDPpcdza	45.45488	20.63305	2.20	0.029	4.811592	86.09818
LnGDP	2.967307	.3253168	9.12	0.000	2.326493	3.608121
LnGDPpc	.6119801	.4180045	1.46	0.144	-.2114115	1.435372
LnDIS	-9.628781	1.114507	-8.64	0.000	-11.82415	-7.433408
BORDER	-12.00423	1.693122	-7.09	0.000	-15.33937	-8.669095
REGION	3.462293	1.10656	3.13	0.002	1.282574	5.642012
GAFTA	1.813962	.943361	1.92	0.056	-.044285	3.672209
OPEC	-1.823146	.8785591	-2.08	0.039	-3.553745	-.0925465
LnCCI	-.6781493	.9047373	-0.75	0.454	-2.460314	1.104016
LnCCIdza	2.494584	3.560391	0.70	0.484	-4.518729	9.507896
_cons	314.4882	172.4803	1.82	0.069	-25.2662	654.2425

نموذج التأثيرات الفردية الثابتة:

```
. xtreg LnEXP LnGDPdza LnGDPpcdza LnGDP LnGDPpc LnCCI LnCCIdza GAFTA, fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       254
Group variable: country                         Number of groups   =        15

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.2298                                         min =        16
     between = 0.1606                                         avg =      16.9
     overall = 0.1459                                         max =        17

                                                F(7,232)           =      9.89
corr(u_i, Xb)  = -0.6646                        Prob > F           =    0.0000
```

LnEXP	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
LnGDPdza	-24.65768	13.00212	-1.90	0.059	-50.27501	.959654
LnGDPpcdza	39.1187	20.16281	1.94	0.054	-.60691	78.84431
LnGDP	5.289467	1.519468	3.48	0.001	2.295748	8.283187
LnGDPpc	-.240209	1.573603	-0.15	0.879	-3.340588	2.86017
LnCCI	.5028118	1.668285	0.30	0.763	-2.784113	3.789736
LnCCIdza	1.581871	3.459175	0.46	0.648	-5.233541	8.397282
GAFTA	1.493724	.9185068	1.63	0.105	-.3159563	3.303405
_cons	188.9363	168.8587	1.12	0.264	-143.7562	521.6288
sigma_u	4.8556377					
sigma_e	2.8725811					
rho	.74074782	(fraction of variance due to u_i)				

```
F test that all u_i=0: F(14, 232) = 19.91                     Prob > F = 0.0000
```

```
. reg LnEXP LnGDPdza LnGDPpcdza LnGDP LnGDPpc LnCCI LnCCIdza GAFTA i.country
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	254
				F(21, 232)	=	23.05
Model	3994.40213	21	190.209625	Prob > F	=	0.0000
Residual	1914.39949	232	8.25172196	R-squared	=	0.6760
				Adj R-squared	=	0.6467
Total	5908.80163	253	23.3549471	Root MSE	=	2.8726

LnEXP	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
LnGDPdza	-24.65768	13.00212	-1.90	0.059	-50.27501	.959654
LnGDPpcdza	39.1187	20.16281	1.94	0.054	-.60691	78.84431
LnGDP	5.289467	1.519468	3.48	0.001	2.295748	8.283187
LnGDPpc	-.240209	1.573603	-0.15	0.879	-3.340588	2.86017
LnCCI	.5028118	1.668285	0.30	0.763	-2.784113	3.789736
LnCCIdza	1.581871	3.459175	0.46	0.648	-5.233541	8.397282
GAFTA	1.493724	.9185068	1.63	0.105	-.3159563	3.303405
country						
2	-3.634903	2.023746	-1.80	0.074	-7.622173	.3523661
3	-8.236966	3.314975	-2.48	0.014	-14.76827	-1.705662
4	-17.04379	3.166582	-5.38	0.000	-23.28273	-10.80486
5	-13.43265	3.210766	-4.18	0.000	-19.75864	-7.106667
6	-1.752319	1.637113	-1.07	0.286	-4.977827	1.47319
7	-.9834066	1.309425	-0.75	0.453	-3.56329	1.596477
8	-11.13339	2.867052	-3.88	0.000	-16.78217	-5.484602
9	-10.12277	3.138499	-3.23	0.001	-16.30637	-3.93917
10	-10.60058	2.468688	-4.29	0.000	-15.46449	-5.736667
11	-11.56137	4.107869	-2.81	0.005	-19.65487	-3.467879
12	-8.073238	3.038406	-2.66	0.008	-14.05963	-2.086844
13	-8.56076	3.589239	-2.39	0.018	-15.63243	-1.489091
14	-8.282743	2.278116	-3.64	0.000	-12.77118	-3.794304
15	-4.315923	1.875547	-2.30	0.022	-8.011205	-.6206416
_cons	196.7838	168.6686	1.17	0.245	-135.5341	529.1016

```
. testparm i.country

 ( 1)  2.country = 0
 ( 2)  3.country = 0
 ( 3)  4.country = 0
 ( 4)  5.country = 0
 ( 5)  6.country = 0
 ( 6)  7.country = 0
 ( 7)  8.country = 0
 ( 8)  9.country = 0
 ( 9)  10.country = 0
 (10)  11.country = 0
 (11)  12.country = 0
 (12)  13.country = 0
 (13)  14.country = 0
 (14)  15.country = 0

       F( 14,    232) =    19.91
            Prob > F =     0.0000
```

نموذج

التأثيرات العشوائية:

```
. xtreg LnEXP LnGDPdza LnGDPpcdza LnGDP LnGDPpc LnDIS BORDER REGION GAFTA OPEC LnCCI LnCCIdza,re

Random-effects GLS regression                   Number of obs      =       254
Group variable: country                         Number of groups   =        15

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.2215                                         min =        16
     between = 0.9186                                         avg =      16.9
     overall = 0.6236                                         max =        17

                                                Wald chi2(11)      =    142.41
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2        =    0.0000
```

LnEXP	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
LnGDPdza	-26.09005	12.74014	-2.05	0.041	-51.06026	-1.119846
LnGDPpcdza	44.28724	19.75668	2.24	0.025	5.564859	83.00963
LnGDP	3.298072	.5732947	5.75	0.000	2.174434	4.421709
LnGDPpc	.4680731	.6051193	0.77	0.439	-.717939	1.654085
LnDIS	-9.40639	2.356497	-3.99	0.000	-14.02504	-4.78774
BORDER	-11.63817	3.542282	-3.29	0.001	-18.58092	-4.695428
REGION	3.498946	2.039739	1.72	0.086	-.4988689	7.496761
GAFTA	1.77298	.9036241	1.96	0.050	.0019098	3.544051
OPEC	-2.057558	1.430737	-1.44	0.150	-4.861752	.7466357
LnCCI	-.1137454	1.215515	-0.09	0.925	-2.496112	2.268621
LnCCIdza	2.415077	3.414881	0.71	0.479	-4.277967	9.108122
_cons	303.0935	165.8792	1.83	0.068	-22.02376	628.2108
sigma_u	1.3965855					
sigma_e	2.8725811					
rho	.19117995	(fraction of variance due to u_i)				

Dependent Variable: LNEXP
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 10/14/18 Time: 21:03
Sample: 2000 2016
Periods included: 17
Cross-sections included: 15
Total panel (balanced) observations: 255
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP	3.298377	0.573486	5.751454	0.0000
LNGDPDZA	-26.08959	12.74075	-2.047727	0.0417
LNGDPPC	0.468015	0.605256	0.773251	0.4401
LNGDPPCDZA	44.28607	19.75768	2.241461	0.0259
LNCCI	-0.113437	1.215708	-0.093309	0.9257
LNCCIDZA	2.414946	3.415053	0.707147	0.4802
LNDIS	-9.406181	2.357572	-3.989774	0.0001
GAFTA	1.772933	0.903670	1.961927	0.0509
BORDER	-11.63792	3.543888	-3.283942	0.0012
REGION	3.499099	2.040540	1.714790	0.0877
OPEC	-2.057864	1.431181	-1.437879	0.1518
C	303.0825	165.8884	1.827027	0.0689

الملحق رقم(4–07):

اختبار Test Hausman:

```
. hausman fixed random
```

	Coefficients (b) fixed	(B) random	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
LnGDPdza	-24.65768	-26.09005	1.432377	2.596955
LnGDPpcdza	39.1187	44.28724	-5.168546	4.026451
LnGDP	5.289467	3.298072	1.991396	1.407166
LnGDPpc	-.240209	.4680731	-.708282	1.452604
GAFTA	1.493724	1.77298	-.2792562	.164676
LnCCI	.5028118	-.1137454	.6165571	1.142671
LnCCIdza	1.581871	2.415077	-.8332066	.5517942

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(7) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 3.97
Prob>chi2 = 0.7830

اختبار LM (Test Breusch and Pagan)

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

LnEXP[country,t] = Xb + u[country] + e[country,t]

Estimated results:

	Var	sd = sqrt(Var)
LnEXP	23.35495	4.832696
e	8.251722	2.872581
u	1.950451	1.396585

Test: Var(u) = 0
chibar2(01) = 7.11
Prob > chibar2 = 0.0038

الملحق رقم (4-08):

1-اختبار الارتباط المعاصر:

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals
Equation: Untitled
Periods included: 17
Cross-sections included: 15
Total panel (balanced) observations: 255
Note: non-zero cross-section means detected in data
Test employs centered correlations computed from pairwise samples

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	222.9564	105	0.0000
Pesaran scaled LM	8.139762		0.0000
Pesaran CD	3.056458		0.0022

2-اختبار مشكل الارتباط الذاتي للبواقي

```
. xtserial LnEXP BORDER REGION GAFTA OPEC LnGDPdza LnGDPpcdza LnGDP LnGDPpc LnDIS LnCCI LnCCIdza

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,      14) =      2.631
           Prob > F =      0.1271
```

الملحق رقم (4-09): تقدير نموذج صادرات الجزائر للدول الشركاء

Dependent Variable: LNEXP
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 10/04/18 Time: 17:02
Sample: 2000 2016
Periods included: 17
Cross-sections included: 15
Total panel (unbalanced) observations: 255
Swamy and Arora estimator of component variances
White period standard errors & covariance (no d.f. correction)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP	3.298377	0.707850	4.659708	0.0000
LNGDPDZA	-26.08959	11.60700	-2.247745	0.0255
LNGDPPC	0.468015	0.582489	0.803475	0.4225
LNGDPPCDZA	44.28607	20.55696	2.154310	0.0322
LNCCI	-0.113437	1.349349	-0.084068	0.9331
LNCCIDZA	2.414946	1.436965	1.680588	0.0941
LNDIS	-9.406181	1.876627	-5.012282	0.0000
OPEC	-2.057864	1.301642	-1.580976	0.1152
REGION	3.499099	1.421844	2.460959	0.0146
BORDER	-11.63792	2.207937	-5.270948	0.0000
GAFTA	1.772933	0.673728	2.631527	0.0090
C	303.0825	124.1378	2.441501	0.0153

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	1.397309	0.1913
Idiosyncratic random	2.872581	0.8087

Weighted Statistics			
R-squared	0.370374	Mean dependent var	6.501420
Adjusted R-squared	0.341755	S.D. dependent var	3.547276
S.E. of regression	2.872414	Sum squared resid	1996.684
F-statistic	12.94137	Durbin-Watson stat	1.399280
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics			
R-squared	0.622499	Mean dependent var	14.53990
Sum squared resid	2230.578	Durbin-Watson stat	1.252554

الملحق رقم (4–10): تقدير نموذج واردات الجزائر من دول الشركاء

النموذج التجميعي:

Source	SS	df	MS		
				Number of obs	= 255
				F(11, 243)	= 32.36
Model	2033.29558	11	184.845052	Prob > F	= 0.0000
Residual	1382.15097	243	5.71136766	R-squared	= 0.5953
				Adj R-squared	= 0.5769
Total	3415.44655	254	13.4997887	Root MSE	= 2.3898

LnIMP	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
LnGDPdza	7.760145	10.56645	0.73	0.463	-13.0538	28.57409
LnGDPpcdza	-9.912966	16.33377	-0.61	0.544	-42.08747	22.26154
LnGDP	2.050325	.257531	7.96	0.000	1.543036	2.557613
LnGDPpc	1.575609	.3309055	4.76	0.000	.9237864	2.227432
LnDIS	-4.028373	.8822789	-4.57	0.000	-5.766299	-2.290447
LnCCI	1.401885	.7162184	1.96	0.051	-.0089331	2.812703
LnCCIdza	-2.488247	2.818517	-0.88	0.378	-8.040205	3.06371
BORDER	-6.020818	1.340328	-4.49	0.000	-8.661017	-3.380618
REGION	2.987431	.8759877	3.41	0.001	1.261897	4.712965
GAFTA	.1691277	.7467942	0.23	0.821	-1.301919	1.640174
OPEC	-5.383953	.695495	-7.74	0.000	-6.75395	-4.013957
_cons	-130.4081	136.5408	-0.96	0.340	-399.3683	138.5521

نموذج التأثيرات الفردية الثابتة:

Source	SS	df	MS		
				Number of obs	= 255
				F(21, 233)	= 28.91
Model	2471.06432	21	117.66973	Prob > F	= 0.0000
Residual	944.382227	233	4.07061305	R-squared	= 0.7235
				Adj R-squared	= 0.6985
Total	3415.44655	254	13.4997887	Root MSE	= 2.0176

LnIMP	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
LnGDPdza	1.408582	9.132127	0.15	0.878	-16.58392	19.40108
LnGDPpcdza	-2.083864	14.16148	-0.15	0.883	-29.9854	25.81768
LnGDP	3.998244	1.067209	3.75	0.000	1.895586	6.100902
LnGDPpc	-1.841421	1.10523	-1.67	0.097	-4.018992	.3361507
LnCCI	-.6916907	1.171731	-0.59	0.556	-3.000283	1.616902
LnCCIdza	-2.245341	2.429574	-0.92	0.356	-7.032189	2.541508
GAFTA	.1800194	.6451192	0.28	0.780	-1.091022	1.45106
country						
2	-5.051412	1.421391	-3.55	0.000	-7.851896	-2.250927
3	-7.438956	2.328295	-3.20	0.002	-12.02626	-2.851652
4	-7.583409	2.22407	-3.41	0.001	-11.96536	-3.201453
5	-3.718082	2.255102	-1.65	0.101	-8.16118	.7250149
6	.0809361	1.149897	0.07	0.944	-2.184521	2.346393
7	1.255914	.9156825	1.35	0.178	-.5726841	3.084511
8	-16.06951	2.013693	-7.98	0.000	-20.03697	-12.10204
9	-3.11307	2.204365	-1.41	0.159	-7.456163	1.230023
10	-1.891595	1.733899	-1.09	0.276	-5.307796	1.524606
11	-1.342024	2.885189	-0.47	0.642	-7.026543	4.342496
12	-9.028597	2.134044	-4.23	0.000	-13.23018	-4.827014
13	3.363064	2.526525	1.33	0.184	-1.605765	8.329886
14	-8.260642	1.600049	-5.16	0.000	-11.41313	-5.108158
15	-4.708088	1.317303	-3.57	0.000	-7.303493	-2.112682
_cons	-78.52996	118.4655	-0.66	0.508	-311.9356	154.8757

```
note: LnDIS omitted because of collinearity
note: BORDER omitted because of collinearity
note: REGION omitted because of collinearity
note: OPEC omitted because of collinearity

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       255
Group variable: country                         Number of groups   =        15

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.2022                                         min =        17
     between = 0.0007                                         avg =      17.0
     overall = 0.0018                                         max =        17

                                                F(7,233)           =      8.40
corr(u_i, Xb)  = -0.7579                        Prob > F           =    0.0000
```

LnIMP	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
LnGDPdza	1.408582	9.132127	0.15	0.878	-16.58392	19.40108
LnGDPpcdza	-2.083864	14.16148	-0.15	0.883	-29.9854	25.81768
LnGDP	3.998244	1.067208	3.75	0.000	1.895586	6.100902
LnGDPpc	-1.841421	1.10523	-1.67	0.097	-4.018992	.3361507
LnDIS	0	(omitted)				
LnCCI	-.6916907	1.171731	-0.59	0.556	-3.000283	1.616902
LnCCIdza	-2.245341	2.429574	-0.92	0.356	-7.032189	2.541508
BORDER	0	(omitted)				
REGION	0	(omitted)				
GAFTA	.1800194	.6451192	0.28	0.780	-1.091022	1.45106
OPEC	0	(omitted)				
_cons	-82.75211	118.599	-0.70	0.486	-316.4208	150.9166
sigma_u	4.937191					
sigma_e	2.017576					
rho	.85690269	(fraction of variance due to u_i)				

```
F test that all u_i=0: F(14, 233) = 19.93                     Prob > F = 0.0000
```

```
. testparm i.country

 ( 1)  2.country = 0
 ( 2)  3.country = 0
 ( 3)  4.country = 0
 ( 4)  5.country = 0
 ( 5)  6.country = 0
 ( 6)  7.country = 0
 ( 7)  8.country = 0
 ( 8)  9.country = 0
 ( 9)  10.country = 0
 (10)  11.country = 0
 (11)  12.country = 0
 (12)  13.country = 0
 (13)  14.country = 0
 (14)  15.country = 0

       F( 14,   233) =   19.93
            Prob > F =    0.0000
```

نموذج التأثيرات الفردية العشوائية:

Dependent Variable: LNIMP
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 10/14/18 Time: 21:05
Sample: 2000 2016
Periods included: 17
Cross-sections included: 15
Total panel (balanced) observations: 255
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP	2.007071	0.577157	3.477512	0.0006
LNGDPDZA	6.306265	8.984093	0.701937	0.4834
LNGDPPC	1.025212	0.548623	1.868702	0.0629
LNGDPPCDZA	-7.409769	13.97019	-0.530399	0.5963
LNCCI	1.142868	0.960818	1.189474	0.2354
LNCCIDZA	-2.213917	2.411606	-0.918026	0.3595
LNDIS	-2.970463	2.922105	-1.016549	0.3104
GAFTA	0.236097	0.638445	0.369800	0.7119
BORDER	-4.863931	4.391690	-1.107531	0.2692
REGION	3.092541	2.368980	1.305431	0.1930
OPEC	-4.602750	1.472455	-3.125902	0.0020
C	-116.9322	118.7280	-0.984874	0.3257

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs      =       255
Group variable: country                         Number of groups   =        15

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.1759                                         min =        17
     between = 0.7986                                         avg =      17.0
     overall = 0.5786                                         max =        17

                                                Wald chi2(11)      =     76.09
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2        =    0.0000
```

LnIMP	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
LnGDPdza	6.306515	9.085844	0.69	0.488	-11.50141	24.11444
LnGDPpcdza	-7.410139	14.12841	-0.52	0.600	-35.10131	20.28103
LnGDP	2.007037	.5836528	3.44	0.001	.8630984	3.150975
LnGDPpc	1.025324	.5548031	1.85	0.065	-.0620705	2.112718
LnDIS	-2.970739	2.954826	-1.01	0.315	-8.762092	2.820613
LnCCI	1.14295	.9716807	1.18	0.239	-.7615093	3.047409
LnCCIdza	-2.213941	2.438919	-0.91	0.364	-6.994134	2.566252
BORDER	-4.864208	4.440863	-1.10	0.273	-13.56814	3.839723
REGION	3.092456	2.39553	1.29	0.197	-1.602696	7.787607
GAFTA	.2360916	.6456754	0.37	0.715	-1.029409	1.501592
OPEC	-4.602856	1.488997	-3.09	0.002	-7.521237	-1.684476
_cons	-116.9334	120.0721	-0.97	0.330	-352.2704	118.4036
sigma_u	1.8916326					
sigma_e	2.017576					
rho	.46781629	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق رقم (4-11):

1-اختبار Test Hausman

```
. hausman fixed random
```

	Coefficients (b) fixed	(B) random	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
LnGDPdza	1.408582	6.306515	-4.897933	.9182451
LnGDPpcdza	-2.083864	-7.410139	5.326274	.9672843
LnGDP	3.998244	2.007037	1.991207	.8934667
LnGDPpc	-1.841421	1.025324	-2.866744	.9558911
LnCCI	-.6916907	1.14295	-1.83464	.65482
LnCCIdza	-2.245341	-2.213941	-.0313996	.
GAFTA	.1800194	.2360916	-.0560722	.

```
                b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
     B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

  Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

              chi2(7) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                      =          9.55
            Prob>chi2 =        0.2153
            (V_b-V_B is not positive definite)
```

2-اختبار Test Breusch and Pagan

```
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        LnIMP[country,t] = Xb + u[country] + e[country,t]

        Estimated results:
                         |       Var      sd = sqrt(Var)
                ---------+------------------------------
                   LnIMP |   13.49979        3.674206
                       e |   4.070613        2.017576
                       u |   3.578274        1.891633

        Test:   Var(u) = 0
                                 chibar2(01) =    115.90
                              Prob > chibar2 =    0.0000
```

الملحق رقم (4-12):

اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

```
. xtserial LnIMP BORDER REGION GAFTA OPEC LnGDPdza LnGDPpcdza LnGDP LnGDPpc LnDIS LnCCI LnCCIdza

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,      14) =     20.985
           Prob > F =      0.0004
```

اختبار الارتباط المعاصر:

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals
Equation: Untitled
Periods included: 17
Cross-sections included: 15
Total panel (balanced) observations: 255
Note: non-zero cross-section means detected in data
Test employs centered correlations computed from pairwise samples

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	176.8855	105	0.0000
Pesaran scaled LM	4.960571		0.0000
Pesaran CD	1.420977		0.1553

الملحق رقم (4-13): تقدير نموذج الواردات الجزائر للدول الشركاء

Dependent Variable: LNIMP
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 10/04/18 Time: 17:02
Sample: 2000 2016
Periods included: 17
Cross-sections included: 15
Total panel (unbalanced) observations: 255
Swamy and Arora estimator of component variances
White period standard errors & covariance (no d.f. correction)
WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP	2.007071	0.524451	3.826998	0.0002
LNGDPDZA	6.306265	12.50521	0.504291	0.6145
LNGDPPC	1.025212	0.247060	4.149657	0.0000
LNGDPPCDZA	-7.409769	20.02264	-0.370070	0.7117
LNCCI	1.142868	0.625636	1.826729	0.0690
LNCCIDZA	-2.213917	3.184360	-0.695247	0.4876
LNDIS	-2.970463	1.774456	-1.674013	0.0954
OPEC	-4.602750	1.270696	-3.622226	0.0004
REGION	3.092541	0.856744	3.609645	0.0004
BORDER	-4.863931	2.658166	-1.829807	0.0685
GAFTA	0.236097	0.743833	0.317406	0.7512
C	-116.9322	159.7645	-0.731903	0.4649

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	1.891896	0.4679
diosyncratic random	2.017576	0.5321

Weighted Statistics

R-squared	0.239190	Mean dependent var	4.045919
Adjusted R-squared	0.204608	S.D. dependent var	2.290597
S.E. of regression	2.040421	Sum squared resid	1007.522
F-statistic	6.916555	Durbin-Watson stat	1.780638
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.568962	Mean dependent var	16.12253
Sum squared resid	1472.188	Durbin-Watson stat	1.218616

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
الفهرس	
المقدمة العامة	1
الفصل الأول:الإطار النظري للتكامل الإقتصادي الإقليمي	18
مقدمة	19
المبحث الأول:ماهية التكامل الإقتصادي الإقليمي	20
1- مفهوم التكامل الإقتصادي الإقليمي	20
2- شروط التكامل الإقتصادي الإقليمي	23
3- الإطار القانوني المنظم للتكامل الإقتصادي الإقليمي	25
2-3 الإستثناءات التشريعية المتعلقة بالتكامل الإقتصادي الإقليمي	26
3-3 المادة 24 من إتفاقية الجات	27
4-3 أوجه قصور المادة 24 من جات (GATT) 1994	28
المبحث الثاني:درجات التكامل الإقتصادي الإقليمي، مزاياه ومشاكله	29
1- درجات التكامل الإقتصادي الإقليمي	29
1-1 إتفاقيات التجارة التفضيلية Preferential Trade Agreement(PTA)	30
1-2 منطقة التجارة الحرة Free Trade Area (FTA)	31
1-3 الإتحاد الجمركي Custom Union (CU)	32
1-4 السوق المشتركة Common Market	33
1-5 الإتحاد الإقتصادي Economic Union	34
1-6 الإتحاد النقدي Monetary Union	34
2- مزايا ومشاكل التكامل الإقتصادي الإقليمي	35
3- مشاكل التكامل الإقتصادي الإقليمي	39
المبحث الثالث :مناهج التكامل الإقتصادي الإقليمي وآثاره	41
1- المنهج التقليدي للتكامل الإقتصادي (الموجة الأولى)	42
2- الموجة الثانية للتكامل الإقتصادي الإقليمي	43
3- الإقليمية الجديدة (المنهج الحديث للتكامل الإقتصادي الإقليمي)	44

4- الإتفاقيات التجارية الإقليمية الكبرى	48
المبحث الرابع: المقاربات النظرية للتكامل الإقتصادي الإقليمي وآثاره	52
1- نظرية الإتحاد الجمركي(J.Viner): الآثار الإستاتيكية (الساكنة) للتكامل الإقليمي	50
1-2 أثر خلق التجارة Trade creation	51
1-3 أثر تحويل التجارة Trade diversion	52
2- تطور وتحديث نظرية الإتحاد الجمركي (منهج Cooper-Massell)، (منهج Johnson)	59
2-3 منهج Copper-Massel (Copper-Massel Approach)	59
2-4 منهج (Johnson) (Approach Johnson)	60
3- الآثار الديناميكية للتكامل الإقتصادي الإقليمي Dynamic effects	61
3-1 أثر صحن سباغيتي (Spaghetti Bowl)	62
3-2 أثر دومينو (Domino Effect)	64
3-3 أثر المركز والمحيط (Hub and Spokes)	66
4- نموذج الجاذبية (Gravity Model) وتقييم أثر التكامل الإقتصادي الإقليمي	71
4-1 نموذج الجاذبية البسيط	71
4-2 نموذج الجاذبية الموسع	72
4-3 أهمية نموذج الجاذبية في تفسير أثر الإتفاقيات الإقليمية	72
الخاتمة	74
الفصل الثاني: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كخطوة لإعادة تفعيل التكامل الاقتصادي العربي	75
مقدمة	76
المبحث الأول :تجارب التكامل الإقتصادي العربي قبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأسباب الفشل	77
1- إتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية	77
2- السوق العربية المشتركة	79
3- الإتفاقية الإقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي	82
4- إتحاد المغرب العربي	83
5- مجلس التعاون العربي	84
6- إتفاقية أغادير	85
المبحث الثاني:خطوات البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	88
1- الإطار القانوني والمؤسسي لقيام المنطقة	88
2- البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	97

3- تحرير تجارة الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	100
المبحث الثالث: مقومات النجاح ومعوقات التكامل الاقتصادي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	102
1- الشروط الإقتصادية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	102
2- مقومات التكامل الإقتصادي العربي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	105
2-1 المقومات الثقافية والعقائدية	105
2-2 المقومات الجغرافية	106
2-3 المقومات الاقتصادية	106
3- معوقات التكامل الإقتصادي العربي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	108
المبحث الرابع: الإجراءات التكميلية لتطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	114
1- الاجراءت التكميلية لتحرير تجارة السلع	114
2- تحرير تجارة الخدمات	116
3- دعم الإستثمار العربي البني	117
4- الإسراع بإقامة الإتحاد الجمركي الموحد	118
المبحث الخامس:منطقة التجارة الحرة و النظام التجاري الدولي	120
1- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعلاقتها بالمنظمة العالمية للتجارة	120
2- التحديات التي تواجهها المنطقة أمام التكتلات الإقتصادية الكبرى	121
2-1 المشروع الشرق الأوسطي	122
2-2 إتفاقيات الشراكة الأوروبية	124
3- التطورات الحالية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	128
الخاتمة	130
الفصل الثالث:تحليل واقع وأداء التجارة العربية البينية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	131
مقدمة	132
المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطور التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	133
1- نمو التجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	133
2- مدى مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية	138
3- الحماية التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	142
المبحث الثاني: إتجاهات وخصائص التجارة العربية البينية	145

1- التوزيع الجغرافي للتجارة البينية العربية	145
2- الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية	147
3- أثر النفط على التجارة البينية العربية	149
المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأثر إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على المبادلات التجارية بين الجزائر والدول العربية الأعضاء في المنطقة	151
1- الإتفاقيات التجارية بين الجزائر والدول العربية	152
2- إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	155
2-1 المصادقة والإنضمام إلى الإتفاقية	155
2-2 أهداف ودوافع انضمام الجزائر إلى المنطقة	156
2-3 الإنعكاسات والآثار المرتقبة من إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	157
3- واقع التجارة الخارجية للجزائر مع الدول العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	158
المبحث الرابع : مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية الجزائرية مع المنطقة وأهم التحديات التي تواجهها	177
1- مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية الجزائرية مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	178
1-1 نسبة التجارة الخارجية الجزائرية مع المنطقة إلى إجمالي التجارة الخارجية الجزائرية:	180
1-2 درجة الإنفتاح التجاري الجزائري على المنطقة	181
1-3 متوسط الميل للتصدير الجزائري مع المنطقة	181
1-4 متوسط الميل للإستيراد الجزائري مع المنطقة	182
1-5 معدل النمو السنوي للتجارة الجزائرية مع المنطقة	182
2- أهم العراقيل التي تواجهها الجزائر في إطار المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر	184
3- التحديات التي تواجه التجارة الخارجية الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	184
الخاتمة	188
الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة الخارجية للجزائر مع دول المنطقة بتطبيق نموذج الجاذبية	189
مقدمة	190
المبحث الأول:الإطار القياسي المتبع في التحليل	191
1- التعريف بمعطيات البانل وأهميتهما	191
2- النماذج الأساسية لتحليل معطيات البانل	192
2-1 نموذج التأثيرات الثابتة	193
2-2 نموذج الآثار العشوائية	194

3- أساليب إختيار النموذج الملائم لبيانات البانل	194
المبحث الثاني:منهجية الدراسة والنموذج المستخدم	201
1- نموذج الجاذبية المقترح للدراسة	202
2- وصف متغيرات الدراسة	205
3- مصادر البيانات	212
المبحث الثالث:تقدير نموذج الجاذبية للصادرات الجزائرية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	213
1- الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة	213
2- إختبارات الإستقرار	215
3- إختبار التجانس لـ Hsiao (1986)	216
4- تقدير النموذج الملائم للدراسة	219
5- إختيار النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة وتفسير النتائج	221
المبحث الرابع: تقدير نموذج الجاذبية للواردات الجزائرية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	230
1- الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة	230
2- إختبارات الإستقرار	231
3- إختبار التجانس لـ Hsiao (1986)	231
4- تقدير النموذج الملائم للدراسة	235
5- إختيار النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة وتفسير النتائج	237
الخاتمة	245
الخاتمة العامة	247
قائمة المراجع	254
قائمة الجداول	266
قائمة الأشكال	269
قائمة الملاحق	272
فهرس المحتويات	